

مَصْنَعُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ أَبُو صَالِحٍ الْحَمْدِيُّ

السَّيِّدُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ هَاشِمِيٍّ الْقَهْقَرِيُّ

الْمَدِينِيُّ سَنَةِ ١٣٢٢ هـ

الْجُزْءُ الْخَامِسُ

مُخْتَصَرٌ

لِلْمَوْسِسَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِإِخْيَارِ التَّرَاثِ

« مَرْكَزُ الْقُرْآنِ »

مُصْبَلِ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ أَبُو صُرَيْفٍ الْمُحَقِّقُ

الْشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ هَاجِي الْهَمْدَانِي رحمته الله

الترقي سنة ١٣٢٢ هـ

مركز تحقيق كتاب علوم اسلامی

الجزء الخامس

بمحقق

للمؤسسة الجعفرية لأحياء التراث

« فمؤسسة »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسمه تعالى

طبع هذا المجلد من كتاب

« مصباح الفقيه »

لذكرى مؤلایم الأخیار

١- المرحوم المغفور الحاج أبی القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومه المخدرة الحاجة اختر خرائی

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواح هؤلاء المرحومين

غفر الله لنا ولهم فإنه وليّ كريم.

هوية الكتاب



الكتاب:	مصباح الفقيه / ج ٥
المؤلف:	العلامة آقا رضا الهمداني
التحقيق:	محمد الباقر - نور علي التوري - محمد الميرزائي
الإشراف:	السيد نور الدين جعفریان
نشر:	المؤسسة مهدي موعود (عج)
التصوير الفني (الزيناغراف):	مكتب الإعلام الإسلامي - قم
الطبعة:	الأولى - ربيع الأول - ١٤٢١ هـ
المطبعة:	مكتب الإعلام الإسلامي - قم
الكمية:	٣٠٠٠ نسخة
السعر:	١٠٠٠٠ ريال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللّٰهُمَّ كُنْ لَوْلِيكَ الْحَجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ

وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَفَائِدًا وَنَاصِرًا وَدَلِيًّا وَعَيْنًا حَتَّى تَسْكُنَهُ

أَرْضُكَ طَوْعًا وَتَمَتَّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

(الفصل الخامس: في أحكام الأموات)

و قد جرت سيرة الأصحاب على التعرّض للأحكام المتعلقة بالمكلفين بالنسبة إلى الأموات بل و جملة ممّا يناسب ذكره - كأداب الاختصار - في هذا المبحث الذي وقع الكلام فيه أصالة للبحث عن غسلها استغناءً بما فيها من المناسبة من أن يؤيوا لها باباً مستقلاً، فما صنعه المصنّف رحمته من جعل العنوان «أحكام الأموات» أولى من جعله خصوص غسل الميت كما صنعه غيره، لكن كان عليه رحمته إقحام غسل المسّ و كذا الصلاة عليها في طيّ ما ذكره، إلّا أنّه أوكل بيان غسل المسّ إلى ما سيذكره في أحكام الميتة، و الصلاة عليها إلى كتاب الصلاة؛ لشدة المناسبة، فعلينا حينئذٍ أن نقف في أثره.

(و هي) أي الأحكام التي تعلق الغرض بالبحث عنها في هذا الفصل:

(خمسة).

و ينبغي قبل التكلّم فيها أن نذكر شرطاً من الأداب المتعلقة بالمريض - كما صنعه جملة من الأعلام - مع الإشارة إلى بعض ما ورد فيها من الأخبار على سبيل الاختصار.

فمنها: أنه يستحب للمريض احتساب المرض و الصبر عليه، بل ينبغي أن يشكر الله على ما أنعم به عليه لمرضه من الثواب و تكفير الذنوب.

ففي جملة من الأخبار «إن الله تعالى يأمر الملك الموكّل بالمؤمن إذا مرض أن يكتب له ما كان يكتب في صحته»^(١).

و قد روي أن «حمى ليلة تعدل عبادة سنة، و حمى ليلتين تعدل عبادة سنتين، و حمى ثلاث ليال تعدل عبادة سبعين سنة»^(٢).

و روي عن أبي عبدالله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام، قال: «يا علي أنين المؤمن نسيح، و صياحه تهليل، و نومه على الفراش عبادة، و تقلبه من جنب إلى جنب جهاد في سبيل الله، فإن عوفي مشى في الناس و ما عليه من ذنب»^(٣).

و في بعض الروايات أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «عجبت للمؤمن و جزعه من السقم، و لو يعلم ما له في السقم من الثواب لأحب أن لا يزال سقيماً حتى يلقي ربه عز وجل»^(٤).

و يستحب له كتم المرض و ترك الشكوى منه.

فعن بشير الدهان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال الله عز و جل: أيما عبد ابتليته ببليّة فكنتم ذلك عوّاده ثلاثاً أبدلته لحماً خيراً من لحمه و دماً خيراً من دمه و

(١) الكافي ٣: ١١٣-٣، و ٧/١١٤، ثواب الأعمال: ٢٣٠ (باب ثواب المريض) الحديث ١ و ٢، أمالي الطوسي: ٨٣٢/٣٨٤-٨٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاحتضار، الأحاديث ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ١٧ و ١٨ و ٢٤.

(٢) الكافي ٣: ٩/١١٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاحتضار، الحديث ١.

(٣) الفقيه ٤: ٢٦٣/٨٢٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاحتضار، الحديث ١١.

(٤) أمالي الصدوق: ١٤/٤٠٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاحتضار، الحديث ١٩.

بشراً خيراً من بشره، فإن أبقيته أبقيته ولا ذنب له، وإن مات مات إلى رحمتي»^(١).
و عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله^(٢) عليه السلام ما هو
بمضمونه.

و عن العزرمي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من اشتكى ليلة فقبلها
بقبلها و أدى إلى الله شكرها كانت كعبادة ستين سنة» قال أبي: فقلت له: ما
قبولها؟ قال: «يصبر عليها ولا يخبر بما كان فيها، فإذا أصبح حمد الله على ما
كان»^(٣).

و قد ورد الحث على ترك الشكوى إلى غير الله تعالى في كثير من الأخبار:
ففي حديث المناهي، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَرَضَ يَوْماً وَ لَيْلَةً
فَلَمْ يَشْكُ عَوَّاهَ بَعَثَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ خَلِيلِهِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ حَتَّى يَجُوزَ
الصَّرَاطَ كَالْبَرْقِ اللَّامِعِ»^(٤).

و ليعلم أنه ليس مطلق إظهار المرض و الإخبار عما هو الواقع شكاية و إن
كان الأفضل كتمان رأساً، كما يدل عليه الأخبار المتقدمة و غيرها، إلا أن الشكاية
عن المرض أمر آخر وراء ذلك، كما يدل عليه رواية جميل بن صالح عن
أبي عبد الله عليه السلام قال: مثل عن حدّ الشكاة للمريض، فقال: «إن الرجل يقول:
حُمِمْتُ الْيَوْمَ وَ سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ، وَ قَدْ صَدَقَ، وَ لَيْسَ هَذَا شَكَاةً، وَ إِنَّمَا الشُّكْوَى أَنْ
يَقُولَ: لَقَدْ ابْتَلَيْتُ بِمَا لَمْ يَبْتَلِ بِهِ أَحَدٌ، وَ يَقُولَ: لَقَدْ أَصَابَنِي مَا لَمْ يَصِبْ أَحَدًا،

(١) الكافي ٣: ١١٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ١.

(٢) الكافي ٣: ١١٦، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣.

(٣) الكافي ٣: ١١٦، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

(٤) الفقيه ٤: ٩-١٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ٨.

وليس الشكوى أن يقول: سهرت البارحة و حممت اليوم و نحو هذا^(١)
و لا بأس بإظهار المريض عند إخوانه المؤمنين، بل يستحب إعلامهم بذلك
رجاء أن يدعوا له أو يعودوه فيؤجروا.

فمن عبدالله بن مسان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «يُسبغ للمريض
مكسك أن يؤذن إخوانه بمرضه فيعودوه فيؤجر فيهم و يؤجرون فيه» قال: فقل له
نعم، هُم يؤجرون فيه لمشاغهم إليه فكيف يؤجر هو فيهم؟ قال فقال: «بكتسابه
لهم الحسرات فيؤجر فيهم فيكتب له بذلك عشر حسرات، و يرفع له عشر
درجات، و يمحى بها عنه عشر سيئات»^(٢).

و في رواية حسن بن راشد قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يا حسن إذا برزت
بك نارلة فلا تشكها إلى أحد من أهل الخلاف ولكن اذكرها لبعض إخوانك فإنك
لن تعدم خصلة من خصال أربع: إما كفاية و إما معونة بجاه أو دعوة تستجاب أو
مشورة برأي»^(٣).

ولا مسافة بين استحباب الكتمان مطلقاً و استحباب إعلام الإخوان رجاءً
لعيدهم أو دعائهم أو نحوها، كما أنه لا مسافة بين استحباب الصوم و رجحان
تركه إذا تحقق به إجابة المؤمن، كما تقدم تحقيقه غير مرة.

و يستحب للمريض أن يأذن لإخوانه المؤمنين في الدخول عليه
ففي رواية الوشاء عن الرضا عليه السلام قال «إذا مرض أحدكم فليأذن لساس

(١) الكافي ٣ / ١١٦، الوسائل الباب ٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ١

(٢) الكافي ٣ / ١١٧ (باب المريض يؤذن به للناس) الحديث ١، الوسائل، الباب ٨ من أبواب
لاحتضار، الحديث ١.

(٣) الكافي ٨ / ١٧٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢

يدخلون عليه فإنه ليس من أحد إلا وله دعوة مستجابة» ثم قال: «أتدري من الناس؟» قلت: أمة محمد ﷺ، قال: «الناس هم شيعة»^(١).

و يستحب عيادة المريض المسلم إلا في وجع العين، كما يدل عليه الأخبار البالغة من الكثرة بهايتها.

وهي رواية فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من عاد مريضاً شيعة سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يرجع إلى منزله»^(٢).

وأما رجوع العين فمن أبي عبد الله عليه السلام في مرسلته علي بن أسباط «لا عيادة فيه»^(٣).

لكن في حصر السكومي عنه عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام اشتكى عينه فعاده النبي ﷺ»^(٤).

وقد روي أنه «إذا طالت العلة ترك المريض و عياله»^(٥) فلا يستحسن العيادة في هذه الصورة.

و يستحب لمن عاد المريض تخفيف الجلوس، إلا أن يحب المريض إطالته.

ففي رواية مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن أمير

(١) طت الأئمة: ١٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢

(٢) الكافي ٣/١٢٠، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢

(٣) الكافي ١١٧٣ (باب في كم يعاد المريض) الحديث ١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ١.

(٤) لكافي ٣/٢٥٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢

(٥) لكافي ٣/١١٧ (باب في كم يعاد المريض) الحديث ١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ١

المؤمنين عليه السلام قال: إن من أعظم العوادر أجراً عند الله لمن إذا عاد أخاه حَقَفَ الجلوس إلا أن يكون المريض يحث ذلك و يريده و يسأله ذلك، و قال: من تمام العيادة أن يصنع العائد إحدى يديه على الأخرى أو على جهته^(١)

و نستحب الصدقة للمريض و الصدقة عنه، فقد روي «أن الصدقة تدفع البلاء المبرم، فداؤوا مرضاكم بالصدقة»^(٢).

و روي أيضاً «أن الصدقة تدفع ميتة السوء عن صاحبها»^(٣).

و نستحب الوصية، كما يدل عليه خبر محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام «الوصية حق وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله، فيبغى للمؤمن أن يوصي»^(٤)

و رواية أبي الصباح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الوصية، فقال: «هي حق على كل مسلم»^(٥).

و قيل - كما في القواعد^(٦) و غيره^(٧) - موحوبها على كل من عليه حق الله تعالى أو للفس معللاً في كشف اللثام: يوجب استراء الدمة كيف أمكن^(٨).

و فيه: أن الدمة إنما اشتعلت بنفس الحق لمن له الحق، فالواجب ليس إلا

(١) الكافي ٣/١١٨، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الاختصار، الحديث ٢

(٢) طب الأئمة ١٢٣، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الاختصار، الحديث ٢

(٣) طب الأئمة ١٢٣، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الاختصار، الحديث ٣.

(٤) الفقيه ٤: ٤٦٣/١٣٤، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الاختصار، الحديث ٢

(٥) الفقيه ٤: ٤٦٢/١٣٤، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الاختصار، الحديث ٣

(٦) قواعد الأحكام ١٧: ١

(٧) جامع المقاصد ٣٥١: ١

(٨) كشف اللثام ٢: ١٩٤

الخروج من عهدة الحق بتفريع الذمة عند القدرة و تسخر التكليف بالأداء
 نعم، لو علم مَنْ عليه الحق بأنه يموت قبل الخروج من عهده و أنه إن ترك
 الوصية يصبح الحق و لا يخرج وارثه من عهده، لأنّجه القول بوجوبها حينئذٍ
 و كيف كان فعن بعض القول بوجوبها مطلقاً على كلّ مسلم^(١)، لعموم
 قوله ﷺ: «الوصية حق على كلّ مسلم»^(٢).
 و فيه: أنه لا يفهم من ذلك أريد من الاستحباب، بل طهر أحوالها ليس إلا
 الاستحباب خصوصاً رواية محمد بن مسلم، المتقدمة^(٣).
 و يسعى له أن يوصي بشيء من ماله في أبواب الخير.
 فهي رواية أبي حمزة عن بعض الأئمة عليهم السلام، قال: «إن الله تارك و تعالى
 يقول: ابن آدم تطوّلت عليك بثلاثة سترات عليك ماله يعلم به أهلك ما واروك، و
 أوسعت عليك فاستقرصت منك فلم تقدّم خيراً، و جعلت لك بطرة عند موتك
 في ثلثك فلم تقدّم خيراً»^(٤).
 و رواية السكوبي عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: «قال علي عليه السلام:
 مَنْ أوصى فم يحف و لم يضار كان كمن تصدّق به في حياته»^(٥).
 و يسعى للمريض أن يكون عند موته حسن الظنّ برّته، فإنّه تعالى رَحِمَ
 الراحمين، و هو تعالى عند ظنّ عبده به.

(١) أنظر كشف اللثام ٢: ١٩٤

(٢) تقدّمت الإشارة إلى مصلوه في ص ١٢، الهامش (٥).

(٣) في ص ١٢

(٤) الفقيه ٤: ١٣٣/٤٦١، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الاحتضار، الحديث ١

(٥) الفقيه ٤: ١٣٤/٤٦٥، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢

و في العيون عن الصادق عليه السلام أنه سأل عن بعض أهل مجلسه، فقل.
عليه، فقصده فجلس عند رأسه فوحده ذنبا، فقال «أحسن طبعك بالله»^(١)
و عن أمالي أبي علي ابن الشيخ مسندا عن أنس، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
«لا يموتن أحدكم حتى يحسن ظنه بالله عز وجل، فإن حسن الظن بالله شمس
الحياة»^(٢) أعاننا الله على الاستعداد للموت قبل حلول الموت، فإنه من أعظم
الأدب في هذا الباب، والله هو الموفق والمعين.

(الأول) من الأحكام الحمسة (في الاحتضار) أعاننا الله عليه و جميع
المؤمنين بمحمد و آله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين

(ويجب فيه توجيه) المحتضر في آخر أرمته حياته - أي عند زهاق
الروح و حدوث الموت - إلى القبلة بأن يكون (الميت) حين حدوث موته
متوجهاً (إلى القبلة) كما هو المشهور بين الأصحاب على ما في المدارك^(٣)، و
عن الذكرى و الروضة أيضاً دعوى الشهرة عليه^(٤)، و عن غير واحد نسبته إلى
الأشهر.

و كميته (بأن يلتقى على ظهره و يجعل وجهه و باطن رجليه إلى
القبلة) بحيث لو جلس لجلس مستقلاً بلا خلاف فيه طاهراً، كما يدل عليه
الأحبار الآتية الواردة في كيفية الاستقبال، مصافاً إلى استقرار السيرة عليه.

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٧/٣٢، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الاحتضار، الحديث ١
(٢) أمالي الطوسي ٣٧٩ - ١١٤/٣٨٠، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢
(٣) مدارك الأحكام ٥٢:٢
(٤) الحاكي ص ١٠٠ صاحب الجواهر فيها ٩٤، و انظر الذكرى ١ ٢٩٥، و روضة
نهية ١: ٣٩٩

(و هو) على ما هو المشهور من القول بوجوده كسائر أحكام الميّت من الواجبات التي ستعرفها إن شاء الله (فرض كفاية) كما سيأتي تحقيقه فيما سيأتي.
(و قيل) كما عن المصنّف في المعتمد^(١) وفاقاً لكثير من القدماء و المتأخّرين: (هو مستحب).

و استدللّ للأوّل بما رواه لصدوق في العقيه مرسلًا، و في العلل مسنداً عن أبي عبدالله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «دخل رسول الله ﷺ على رجل من ولد عبد المطلب و هو السُّوق^(٢) فدوّجّه لغير القبلة، فقال: و خهوه إلى القبلة فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة و أقبل الله عزّ وجلّ عليه بوجهه فسم يزل كذلك حتى يقضى»^(٣).

و نوقش فيها بضعف السند و قصور الدلالة و فيه: أمّا ضعف السند فليس من دأبنا الاعتناء به في مثل هذه الرواية المشهورة لمقبولة المعتصدة بجملة من المعاضدات.

و أمّا قصور الدلالة فقد ذكر في محكيّ المعتمد^(٤) في وجهه وجهان: الأوّل بأنّه قصبة في واقعة معينة، فلا تدلّ على العموم. و فيه مالا يخفى، و إلّا لانسدّ باب الاستدلال في معظم الأحكام بالأخبار. و الثاني بأنّ التعليل في الرواية كالقرينة الدالة على الفصيطة

(١) الحاكي عنه هو العاملي في مدارك الأحكام ٥٣٢، و انظر المعتمد ١ ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٢) أي: السُّوق، النهاية - لابن الأثير ٤٢٤:٢.

(٣) الفقيه ١ ٣٥٢/٧٩، علل الشرائع ٢٩٧ (الباب ٢٣٤) الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الاختصار، الحديث ٦.

(٤) الحاكي عنه هو البحراني في الحقائق الناصرة ٣٥٥:٢، و انظر المعتمد ١ ٢٥٨.

و قد قرّره شيخنا المرتضى رحمته على هذه المناقشة، و ادّعى ظهور الرواية -بقريّة التعليل- في الاستحباب، ثمّ قال تعريضاً على مَنْ أنكره بل يعي إشعارها بذلك: وَ مَنَعَ إشعارها بالاستحباب خلاف الإنصاف ممّن له ذوق سليم^(١) انتهى وفيه نظر، فإنّ هذا المحو من التعليلات المشتملة على ذكر فائدة العمل إنّما تصلح قريّة للاستحباب فيما إذا كانت العائدة المذكورة عائدةً إلى نفس المكلف، و أمّا إذا كانت عائدةً إلى غيره - كما فيما نحن فيه - فيشكل ذلك

و سرّه أنّ تعليل الطلب بفائدة عائدةً إلى المكلف يوهن ظهوره في كونه مولوثاً، بل يجعله ظاهراً في كونه إرشادياً محضاً، و لذا ربما يتأمل في دلالة على الاستحباب أيضاً إذا كانت العائدة المعلن بها ديوية محضة، كما لو قال: «ادخل الحمام عبّاً، فإنّه يكثر اللحم» و أمّا في مثل المقام فإنما يفهم الاستحباب من معلومية كون المرشد إليه راجحاً و محبوباً عند الله، كما لو بيّنه بجملة خبرية، نظير ما لو قال «أذن و أقم قبل صلاتك، فإنّ مَنْ أذن و أقام صلى حلفه صفّان من الملائكة» فإنّه لا يفهم منه إلا ما يفهم من قوله «مَنْ صلى نادان و إقامة يصنّي حلفه صفّان من الملائكة» فكما يفهم الاستحباب من الثاني مع عدم اشتتماله على انطب، كذلك يفهم من الأوّل، فيكون الأمر بالعمل بطير أمر الطيب للإرشاد إلى ما هو الأصلح بحال المكلف.

و أمّا إذا كانت العائدة عائدةً إلى غيره، فلا يوهن ظهوره في كونه مولوثاً، بل يؤكّده، كما لا يحفى وجهه.

و حينئذٍ يشكل ترحيص العقل حوار المحاكمة ما لم يستظهر من الدليل

رصاً للمولى بترك المأمور به.

و دعوى استفادته من هذا الخطاب ممنوعة جداً.

نعم، لانتعاشي عن استشمام رائحة الاستحياب بل استنعاره من هذا السبح من الأحبار المعللة سرول الملائكة أو الرحمة أو وفور الأجر ونحوه، لكن لا يكفي ذلك في ترحيص العقل ترك امتثال الأمر الصادر من المولى لأعلى جهة الإرشاد حصراً في مثل المقام الذي يكون بيان العائدة لطفاً في امتثال المأمور به، فإن أحداً لا يقدم على تعويت هذه الفائدة العظمى على الميت بهذا العمل اليسير في هذا المضيق خصوصاً أهله وأقاربه.

والإصاف أن القول بالوحيوب بالنظر إلى طاهر هذه الرواية مع أنه أحوط

لا يحو عن قوة.

و استدلل له أيضاً بمصححة سليمان بن خالد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام

يقول: «إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه»^(١) تجاه القبلة، وكذلك إذا غسل يحمر له

موضع لمعنس تجاه القبلة فيكون مستقبلاً بباطن قدميه ووجهه إلى القبلة»^(٢).

و فيه: أن ظاهره الأمر بالنسجية تجاه القبلة بعد الموت، فتكون مستحبة؛

لا قائل بوجوبها، كما يؤيده عطف قوله عليه السلام: «وكذلك إذا غسل» إلى آخره.

و دعوى: أن المراد من قوله: «إذا مات» إذا أشرف على الموت، غير

ممنوعة؛ إذ ليس ارتكاب هذا التجوّر أولى من حمل الأمر على الاستحب

(١) سخر الميت، عطفه. و النسجية أن يسجى الميت شوب، أي يغطى به. لمسان المرب

١٤ ٣٧١ مسجاً.

(٢) الكافي ٣/١٢٧٣، التهذيب ١/٢٨٦، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار،

الحديث ٢

... .. مصباح العقبه / ج ٥

حسباً مع أنَّ المأمور به هو التسجيه تجاه القلعة ولا فائيل بوجوبه على الطاهر.
و توهم عدم مصادفة استحباب التسجيه وجوب الاستقبال، مدفوع: بأنه بعد
أن علم أنَّ الأمر بالتسجيه للاستحباب لم يبق لقوله عليه السلام: «تجاه القلعة» ظهور في
الوجوب مع كونه من متعلقات ذلك المأمور به المحمول على الاستحباب.
و استدلل له أيضاً بموثقة معاوية بن عمار، قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن
الميت، فقال «استقبل بباطن قدميه القلعة»^(١).

و فيه: أنَّ الاستدلال بها - بعد الإعراض عن مثل المناقشة المتقدمة في
الرواية السابقة - إنما يتم لو كان السؤال عن حكم الميت، وهو غير معلوم، لجوار
أن يكون السؤال عن كيمية الاستقبال، وعلى هذا التقدير لا ينعقد للجواب ظهور
في الوجوب، كما لا يخفى وجهه.

و بهذا ظهر لك إمكان الحدشة في الروايات الواردة في كيمية الاستقبال.
مثل: رواية إبراهيم الشعيري و غير^(٢) واحد عن الصادق عليه السلام قال في
توجيه الميت «يستقبل بوجهه القلعة، و يجعل قدميه ممّا يلي القلعة»^(٣).
و رواية ذريح عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث، قال «و إذا و تحته الميت
للقلعة فاستقبل بوجهه القلعة لا تجعله معترضاً كما يجعل الناس، فإني رأيت
أصحاباً يفعلون ذلك، وقد كان أبو بصير يأمر بالاعتراض، أخبرني بذلك علي بن

(١) الكافي ٣/١٢٧، التهذيب ١/٨٣٤/٢٨٥، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار،
الحديث ٤.

(٢) في التهذيب من غير.

(٣) الكافي ١/١٢٦٣، التهذيب ١/٨٣٣/٢٨٥، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار،
الحديث ٣.

أبي حمزة^(١) الحديث، فإن ورودها في مقام بيان كيفية الاستقبال يمع ظهورها في إرادة الوجوب التعبدية، كسائر الأوامر المتعلقة بالأجزاء وشرائط العادات. نعم، لا يتطرق في هذه الروايات الحادثة المتقدمة في رواية سليمان بن خالد من ظهورها في إرادة ما بعد الموت، فإن المتأخر من هذه الروايات إرادة الاستقبال المعهود المتعارف حين الاختصار، والله العالم.

ثم إن مدد المرسلات المتقدمة إنما هو وجوب استقبال المحتصر إلى أن يقبض، فإذا قُص سقط وجوبه، فلا يجب استمراره مستقبلاً ولا استقباله ابتداءً، إن لم يكن؛ للأصل، لكن الاحتياط بذلك ما لم ينقل من محله مقلاً لا يسفي تركه، بل لا يحلو القول بوجوبه - بعد كون إبقائه مستقبلاً هو المعهود لدى المشرعة، المنصرف إليه الأخبار الواردة في كيفية الاستقبال - عن وجه، كما يؤيده موثقة عمار في وجه وإن كان الأوجه خلافه، لكن لا ينبغي الارتياح في رخصه، كما يدل عليه رواية سليمان بن خالد المتقدمة^(٢)، فإن المأمور به فيها وإن كان هو التسجية تحاء القبله لكنه من قبيل تعدد المطلوب؛ لعدم تقيّد رجحان كل من التسجية والاستقبال بالآخر.

و يؤيده ما رواه في الجواهر عن المعيد في إرشاده في وفاة النبي ﷺ أنه قال لعليّ عليه السلام عند استحضاره: «إذا فاصت بمسي فتناولها بيدك فمسح بها وجهك ثم وحشي إلى القبلة و تول أمري - إلى أن قال - ثم قبض - صلوات الله عليه - و بد أمير المؤمنين عليه السلام اليمنى تحت حنكه ففاصت نفسه فيها فرفعها إلى

(١) التهذيب ٤٦٥٠١/١٥٢١، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الاختصار، الحديث ١

(٢) في ص ١٧.

وجهه فمسحه بها ثم وجهه و غمّصه و مدّ عليه إزاره^(١) الحديث.

لكن هذه الرواية مقتضاها عدم وجوب الاستقبال عند حدوث الموت، بل عدم استحبابه، فتعارض المرسلة المتقدمة، لكنها لا تصلح للمحجّة فصلاً عن انكافئة عند المعارضة وإن كان لا بأس بإيرادها للتأييد أو لإثبات الحكم المستحبّي، كما هو ظاهر.

ولعل المراد من أمره - صلوات الله و سلامه عليه و آله - بتوجيهه إلى القبلة أن يراقبه و يحس مواجعتها بحيث لو انحرف بعض أعضائه حال الموت عن القبلة بحيث لا ينافي الاستقبال الواجب، لصرفه إليها بعده، والله العالم.

ثمّ، أنّه لا فرق على الظاهر في وجوب الاستقبال بين الصغير و الكبير و الذكور و الإناث؛ لقاعدة الاشتراك، المعتمدة باطلاق فتاوى الأصحاب نعم، لا يعد القول بعدم وجوبه بالنسبة إلى المخالف، كما تقتضيه العلة المصنوعة في المرسلة، والله العالم.

ولو تمكّن المحتصر بنفسه من التوجه، هل يجب عليه ذلك؟ وجهان من كونه أحد المكلفين الذين يجب عليهم إيجاد هذا الواجب الكفائي في الخارج، بل كونه أوى من غيره و من انصراف الأدلة عنه، والله العالم.

(ويستحبّ) لتوليّ و غيره ممن حضره عند الموت (تلقينه) أي تهيمه (الشهادتين و الإقرار بالنبي ﷺ و الأئمة عليهم السلام) الانبي عشر و الأوى بل الأفضل تسميتهم بأسمائهم واحداً بعد واحد و إن كان الأظهر أنّ في تلقيه إمامتهم و ولايتهم إجمالاً غنى و كفاية، بل تلقين الإمامة يستعصى عن الأولين و إن سم يتأدّ

(١) جواهر الكلام ٤: ١٠ - ١١، وانظر: الإرشاد - للمفيد - ١٨٦: ١٨٧

به وطيفة الاستحباب حيث إنّ الشهادة بإمامتهم وكونهم حلفاء الرسول ﷺ
شهادته إجمالية بأنّ محمداً رسول الله، كما أنّ هذه أيضاً شهادة إجمالية بأنّه لا إله إلا
الله، فإنّ التوحيد من أظهر أسائه وأعظمها، فيحصل بالاعتراف بإمامة الأئمة ما هو
العرض الأصلي المقصود بالتلقين من عدم خروجه من الدنيا بلا إيمان.

وبما أشرنا إليه تنوّحه قول الباقر والصادق عليهما السلام في حثي أبي مسلم و
البحري: «إنكم تلقون أمواتكم عند الموت. لا إله إلا الله، ونحن تلقن موتانا
محمداً رسول الله»^(١).

وقد قيل في توجيهه ما لا ينحى فيه.

والأوّل ما أشرنا إليه من أنّ الشهادة بأنّ محمداً رسول الله ﷺ شهادة
إجمالية بأنّه لا إله إلا الله، فيحور الاجترأ بها عنها، وهذا بحلاف ما يتقنه الناس،
فإنّه لا يجد بهم ما لم يصم إليه الشهادة بالرمالة.

وكيف كان فيدلّ على استحباب تلقين الشهادتين جملة من الأحاديث
منها: رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا حضرت الميت فبأن
يموت تلقنه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده و
رسوله»^(٢).

ورواية أبي حنيفة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما من أحد يحضره الموت
إلا وكل به إبليس من شياطينه من يأمره بالكفر ويشككه في دينه حتى يحرق

(١) الكافي ٣/١٢٢، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الاختصار، الحديث ٢
(٢) لكافي ٣/١٢١، التهذيب ٨٣٦/٢٨٦١، الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الاختصار،
الحديث ١

نفسه، فمن كان مؤمناً لم يمدح عليه، فإذا حصرتم موتاكم فلقوهم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ حتى يموتوا^(١).

وفيه دلالة على استحباب التكرار إلى أن يموت.

و رواية إسحاق بن عمار عن جعفر بن محمد عن آثانه عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال: «لقوا موتاكم لا إله إلا الله، فإن من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٢).

و رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ لقوا موتاكم لا إله إلا الله فإنها تهدم الديوب»^(٣) الحديث.

و يدل على استحباب تلقية الولاية أيضاً جملة من الأخبار:

منها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «لو أدركت عكرمة عند موته لنفسته» فقبل لأبي عبد الله عليه السلام: «بماذا كان ينفعه؟» قال: «يلقيه ما أنتم عليه»^(٤).

و رواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «كنا عنده فقبل له: هذا عكرمة في الموت و كان يرى رأي الحوارج، فقال لنا أبو جعفر عليه السلام: «اسطروبي حتى أرحع إليكم» فقلنا: نعم، فما لبث أن رجع، فقال: «أما إني لو أدركت عكرمة قبل أن تقع العس موقعها، لعلمته كلمات يستفح بها ولكني أدركته و قد وقعت موقعها»

(١) الكافي ٦/١٢٣٣، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الاختصار، الحديث ٣

(٢) ثواب الأعمال، ٢٣٢ (باب ثواب تلقى الميت) الحديث ١، أمالي الصدوق ٥/٤٣٤.

الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الاختصار، الحديث ٩

(٣) ثواب الأعمال ٣/١٦، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الاختصار، الحديث ١٠

(٤) الكافي ٣/١٢٣٣، التهذيب ٨٣٩/٢٨٨، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب الاختصار، الحديث ١

وقلت: جئت فداك وما ذاك الكلام؟ قال: «هو والله ما أنتم عليه، فمَنُوا موتكم عند الموت شهادة أن لا إله إلا الله والولاية»^(١)

ورواية أبي بكر الحضرمي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «والله لو أن عاد وش وصف ما تصفون عند خروج نفسه ما طعمت النار من حسده شيئاً»^(٢)

وعن الكافي بعد ذكر روايه أبي خديجة قال: وفي رواية أخرى «فلقنه كلمات الفرج والشهادتين، وتسمي له الإقرار بالأئمة واحداً بعد واحد حتى ينقطع عنه الكلام»^(٣).

(و) يستحب أيضاً تلقينه (كلمات الفرج).

ويدل عليه - مضافاً إلى المرسلة المنقذة^(٤) - أخبار مستبصرة

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدركت لرجل عند لزع فلقنه كلمات الفرج: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السموات السبع ورب الأرضين السبع وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين»^(٥).

ورواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ دخل على رجل من بني هاشم وهو يقصي، فقال له رسول الله ﷺ: قل: لا إله إلا الله العلي العظيم،

(١) الكافي ١٢٣٣/٥، التهذيب ١/٢٨٧ - ٢٨٨/٢٨٨، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب الاختصار، الحديث ٢.

(٢) الكافي ١٢٤٣/٨، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب الاختصار، الحديث ٤.

(٣) الكافي ١٢٣٣/٦، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب الاختصار، الحديث ٣.

(٤) أنفاً.

(٥) الكافي ٣/١٢٢، التهذيب ١/٢٨٨ - ٢٨٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الاختصار، الحديث ١.

لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السماوات السبع و رب الأرضين
السبع^(١) و رب العرش العظيم، و الحمد لله رب العالمين، فقالها، فقل
رسول الله ﷺ الحمد لله الذي استنقذه من النار^(٢)

و في كشف اللثام بعد نقل الرواية قال و يريد في العقبة «و ما تحتهم» قبل
«رب العرش العظيم» و «سلام على المرسلين» بعده^(٣)

و في الحقائق رواها عن العقبة مرسلًا إلى الصادق عليه السلام بزيادة «و سلام
على المرسلين» ثم قال قال الصدوق: و هذه هي كلمات الفرح^(٤).

و رواية عبد الله بن ميمون القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان أمير
المؤمنين عليه السلام إذا حصر أحداً من أهل بيته الموت قال له: قل لا إله إلا الله الحليم
الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع و رب
الأرضين سبع و ما بينهما و رب العرش العظيم، و الحمد لله رب العالمين، فإذا
قالها المريض قال: اذهب فليس عليك بأس»^(٥).

و مرسل الصدوق قال قال الصادق عليه السلام: «ما يخرج مؤمن من الدنيا إلا
برضا منه، و ذلك أن الله يكشف له العطاء حتى ينظر إلى مكانه من الجنة و ما أعد
الله له فيها و تنصب له الدنيا كأحسن ما كانت، ثم يخبر، فيختار ما عند الله و يقول

(١) في الكافي زيادة: «و ما بينهما» و في الوسائل «و ما بينهما و ما تحتهم» و في هامش الطبعة
الحجيرية: «و ما بينهما و ما بينهما مسجعة».

(٢) الكافي ٣/١٢٤، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢

(٣) كشف اللثام ٢: ١٩٥، و انظر: العقبة ١: ٧٧/٣٤٦

(٤) لحدائق الباصرة ٣٦٣٣، و انظر العقبة ١: ٧٧-٧٨، ذيل الحديث ٣٤٦.

(٥) لكافي ٣/١٢٤، الشهيد ١: ٢٨٨/٨٤٠، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الاحتضار،
لحديث ٣

ما أصع بالنديا و ملائها، فلقوا موتاكم كلمات الفرح»^(١).

ثم إن ما في الروايات من اختلاف الترتيب و اشتغال بعضها على بعض الريادات و اختلاف بعض ألفاظها على ما في بعض النسخ غير ضائر؛ فإن لأظهر جو ز العمل بجميع الروايات؛ لعدم السامى بينها، فإن من الجائر أن يكون نفس الكلمات بعضها كلمات الفرح بحيث لا يصرفها تقديم بعض الفقرات على بعض، كما أن من الجائر أن لا يكون ما في بعضها من الريادات أو اختلاف الألفاظ من المقومات، والله العالم.

و يستحب أيضاً تلقينه الدعاء بالمأثور

ففي رواية أبي سلمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «حصر رجلاً الموت فقيل يا رسول الله إن فلاناً قد حصره الموت، فنهض رسول الله ﷺ و معه ناس من أصحابه حتى أتاه و هو معى عليه، قال: فقال ﷺ: يا ملك الموت كف عن الرجل حتى أسأله، فأفاق الرجل، فقال له النبي ﷺ: ما رأيت؟ قال رأيت يصباً كثيراً و سواداً كثيراً، قال: فأتيهما كان أقرب إليك؟ فقال: السواد، فقال النبي ﷺ: قل: اللهم اعمل لي الكثير من معاصيك و اقل مني اليسير من طاعتك، فقال: ثم أغشى عليه، فقال ﷺ: يا ملك الموت خفف عنه حتى أسأله، فأفاق الرجل، فقال رأيت يصباً كثيراً و سواداً كثيراً، قال: فأتيهما أقرب إليك؟ فقال: البيضاء، فقال رسول الله ﷺ: عمر الله لصاحبكم قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إد، حصرتم ميتاً فقولوا له هذا الكلام ليقوله»^(٢).

(١) العقبة ١/ ٨٠، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الاختصار، الحديث ٤.

(٢) الكافي ٣/ ١٢٤-١٢٥، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب الاختصار، الحديث ١.

و في المرسل عن الصادق عليه السلام أنه قال: «اعتقل لسان رجل من أهل المدينة فدخل عليه رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال له: قل: لا إله إلا الله، فلم يقدر عليه، فأعاد عليه رسول الله صلى الله عليه وآله، فلم يقدر عليه و عند رأس الرجل امرأة، فقال لها هل لهذا الرجل أم؟ قالت: نعم، أنا أمه، فقال لها: أراضية أنت عنه أم لا؟ فقالت: [لا] (١) بل ساحطة، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: يأتي أحب أن ترضي عنه، فقالت: قد رصيت عنه لرصاك يا رسول الله، فقال له: قل: لا إله إلا الله، فقال: لا إله إلا الله، فقال [له] (٢): قل: يا مَنْ يقبل اليسير و يعفو عن الكثير اقبل مني اليسير و اعف عني الكثير إنك أنت العفو الغفور، فقال لها: فقال له ماذا ترى؟ فقال: أرى أسودين قد دخلا علي، فقال: أعدهما، فأعدهما، فقال: ما ترى؟ فقال: قد تباعدا عني و دخل أبيضان و خرج الأسودان، فما أراهما و دنا الأبيضان مني الآن يا حذان نفسي، فمات من ساعته» (٣).

و عن حريز بن عبدالله عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا دخلت على مريض و هو في النزع الشديد فقل له: ادع بهذا الدعاء يحقق الله عنك: أعوذ بالله العظيم رب العرش الكريم من كل عرق نزار و من شر حر النار، سبع مرات، ثم لقنه كلمات العرج، ثم حول وجهه إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه، فإنه يحقق عنه و يسهل أمره بإذن الله» (٤).

(و) أولى من تحويل وجهه كما في هذه الرواية (نقله إلى مصلاه) الذي كان يصلي فيه غالباً، كما يدل عليه رواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال

(١ و ٢) أضفها من المصدر.

(٣) الفقيه ١ / ٣٥٠ / ٧٨، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣.

(٤) طب الأئمة: ١١٨، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الاحتضار، الحديث ٧.

«إذا عسر على الميت نزعته و موته قَرَبَ إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه»^(١)
 و رواية ذريح قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قال علي بن
 الحسين عليه السلام: إن أبا سعيد الخدري كان من أصحاب رسول الله ﷺ و كان
 مستقيماً، فرع ثلاثة أيام فعسله أهله ثم حُمِلَ إلى مصلاه فمات فيه»^(٢).
 و رواية ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن أبا سعيد لخدري
 قد ررقه الله هذا الرأي و أنه اشتد نزعته، فقال: احملوني إلى مصلاي، فحملوه
 فلم يلبث أن هلك»^(٣).

و رواية حريز قال: كُتِبَ عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال له رجل: إن أخي منذ
 ثلاثة أيام في السر و قد اشتد عليه الأمر، فاذنْ له، فقال: «اللهم سهّل عليه سكرت
 الموت» ثم أمره، و قال: حوّلوا فراشه إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه فإنه يخفّف
 عليه إن كان في أجله تأخير، و إن كانت ميته قد حضرت فإنه يسهّل عليه إن
 شاء الله»^(٤).

و عن كشف اللثام و غيره تعميم مصلاه بحيث يعم ما يصلي عليه^(٥)
 و يمكن الاستدلال عليه بمصرّة رارّة: «إذا اشتد عليه النزع فصع له

(١) الكافي ٣/١٢٥، التهذيب ١/٤٢٧: ١٣٥٦، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الاختصار، الحديث ١

(٢) الكافي ٣/١٢٥، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الاختصار، الحديث ٣

(٣) الكافي ٤/١٢٦٣، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الاختصار، الحديث ٤.

(٤) طب لأئمة ٧٩، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الاختصار، الحديث ٦

(٥) الحاكي مر صاحب الجواهر فيها ٤: ١٨، وانظر: كشف اللثام ١٩٥٢، و الوسيلة ٦٢، و
 الجامع للشرائع: ٤٩.

مصلّاه الذي كان يصلّي فيه أو عليه^(١) ساء على كونه التردد من الإمام عليه السلام كما يقتضيه الأصل.

ثم إن مفاد الأخبار المتقدمة بأسرها إنما هو استحباب نقله إلى مصلّاه إذ اشتد عليه السرع لا مطلقاً، كما عن حملة من الأصحاب التصريح بذلك، فما في لمتن وغيره من الإطلاق لا يحلو عن نظر، بل الأولى في غير الصورة المعروضة لمصوصة بقاؤه على حاله وعدم التعرّض له بمسّه قبل خروج روحه فصلاً عن نقله من مكانه، كما يدلّ عليه ما رواه زرارة قال لما ثقل ابن لجعفر عليه السلام و أبو جعفر عليه السلام حالس في ناحية فكان إذا دنى منه إسان قال «لا تمسه فإنه إنما يرداد ضعفاً، وأضعف ما يكون في هذه الحال، ومن مسّه على هذه الحال أغان عيبه» فلما قصى العلامة أمر به فعمّض عيائه و شدّ لحيائه^(٢) الحديث.

(و) يستحب أن (يكون عنده) بعد موته (مصباح) في الليل وإن مات في اليوم و لم يجهر إلى الليل. لكن ظاهر المتن و غيره من غير كعبارة استحباب ذلك (إن مات ليلاً) لا مطلقاً إلا أنه يحتمل أن يكون لقيد في كلامهم جارياً مجرى العالب، أو يكون مرادهم بيان استحبابه حين حدوث موته إن كان في الليل من دون تعرّض لحكم بقائه، كما يؤيد ذلك ذكره في أحكام المحتصر، و يشعر بعموم الحكم لديهم تنصير بعضهم على بقاء المصباح عنده إلى لصباح، فإنه يشعر بكون المقصود عدم بقاء الميت في بيت مظلم.

(١) الكافي ٣/١٢٦، التلخيص ١٢٧٦/٤٢٥٧، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

(٢) التهذيب ٨٤١/٢٨٩١، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب الاحتضار، الحديث ١.

و كيف كان فاستحاب وضع السراج عنده في الجملة هو المشهور بقاءً و تحصيلاً، كما في الجواهر^(١)، بل عن جامع المقاصد نسبته إلى الأصحاب^(٢) مشعراً بدعوى الإجماع عليه.

و كفى بذلك دليلاً لإثبات الاستحاب مأمحة، مضافاً إلى كونه في لعرف و العادة تعظيماً و احتراماً للميت، و هو مما لا شبهة في رجحانه شرعاً.

و ربما يستدل له برواية سهل بن زياد عن عثمان بن عيسى عن عدة من أصحابنا قل لما قُض أبو جعفر عليه السلام أمر أبو عبدالله عليه السلام بالسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قُض أبو عبدالله عليه السلام ثم أمر أبو الحسن عليه السلام بمثل ذلك في بيت أبي عبدالله عليه السلام حتى أخرج به إلى العراق ثم لا أدري بما كان^(٣)، فإنه يعلم منه استحباب وضع السراج عنده في الليل الذي قُض فيه بالعقوى أو التضرع

و فيه - بعد العوض عن عدم اقتضائه ثبوت الحكم فيما لو مات فيما عدا البيت الذي كان يسكنه - أنه إنما يتجه الاستدلال بالرواية لو استعد بها استحباب وضع السراج في بيت كل أحد بعد موته كما وضعه أبو جعفر و كذا أبو الحسن لأبيه عليه السلام، لكنه في حيز الجمع؛ لحوار اختصاص الاستحباب بوضع السراج في بيت مثل أبي جعفر و أبي عبدالله عليه السلام لا مطلقاً، لا لدعوى كون الحكم من الخواص حتى ينفية أصالة الاشتراك، بل لأن وجه العمل بحسب الظاهر هو تعظيم من عظمه الله و أحسن أن يقن اسمه ولا يسمحي رسمه، فيختص رجحانه

(١) جواهر الكلام، ٢٠: ٢٠٤.

(٢) بحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٠٤، وانظر جامع المقاصد ٣٥٢١

(٣) الكافي ٣ ٢٥١/٥، التهذيب ١ ٢٨٩/٨٤٣، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الاحتصار.

شرعاً بمن كان حقيقاً لهذا النحو من التعظيم لا بالنسبة إلى سائر الناس ممن لا يستحق هذا النحو من التعظيم لاعرفاً ولا شرعاً، بل ربما يعدّ في نظر أصل العرف وضع السراح في بيت أغلب الأشخاص الذين لا يعدّون لديهم من العظماء الذين يستحسن لهم هذا النحو من الاحترام سفهاً وسرفاً محضاً.

و كيف كان فلا يمكن استعادة استحباب وضع السراح في بيت الميت مصفاً فضلاً عما بحر فيه من مثل هذا العمل، فإن كان ولا بدّ من التأنّي بالأئمة عليهم السلام فليتأس بهم في فعلهم بالنسبة إلى سائر من مات في بيتهم، مع أنه لم يعهد عنهم وضع السراح في بيت سائر موتاهم، فيفهم من ذلك اختصاص رجحانه في حق من كان بقاء رسمه محبباً عند الله تعالى، ولا يبعد أن يكون نوابهم الكرام - أعني علماء الأعلام رضوان الله عليهم - منهم، والله العالم.

(و) يستحب أيضاً أن يكون عنده حال الاحتصار وكذا بعد الموت (من يقرأ القرآن) للتشرك، واستدفاع الكرب والعذاب.

قال في معكّي الذكري: ويستحب قراءة القرآن بعد خروج روحه كما يستحب قبله استدفاعاً عنه ^(١). انتهى.

لكن لم يصل إلينا من الأخبار ما يدلّ على استحباب قراءة مطلق القرآن في شيء من الموردين بعوانهما المخصوص بهما.

فهم، روي الأمر بقراءة القرآن في الجملة حال النزع.

وفي كشف اللثام بعد الحكم باستحباب قراءة القرآن عليه قبل الموت وبعده قال روي أنه يقرأ عند النزع آية الكرسي وآيتان بعدها ثم آية السحرة ^(٢).

(١) حكاه عنه البحراني في العدايق الناصرة ٣٦٩٣، ونظر الذكري ١: ٢٩٧.

ربكم الله الذي خلق السموات^(١) إلى آخرها، ثم ثلاث آيات من آخر البقرة «الله ما في السموات و ما في الأرض» إلى آخرها، ثم يقرأ سورة الأحراب^(٢).

و عنه عليه السلام «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ يَسَّ وَ هُوَ فِي سَكَرَاتِ الْمَوْتِ أَوْ قُرْنَتْ عِنْدَهُ جَاءَ رِضْوَانُ خَازِنِ الْجَنَّةِ بِشَرِبَةٍ مِنْ شَرَابِ الْجَنَّةِ فَسَقَاهَا إِيَّاهُ وَ هُوَ عَلَى فِرَاشِهِ يَشْرَبُ فَيَمُوتُ رَيَّانَ وَ يَسْعَثُ رَيَّانَ، وَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَوْضٍ مِنْ حِبَاصِ الْأَنْبِيَاءِ»^(٣)

و عنه عليه السلام «أَيُّمَا مُسْلِمٍ قَرَأَ عِنْدَهُ إِذَا نَزَلَ بِهِ مَلَكُ الْمَوْتِ سُورَةَ يَسَّ نَزَلَ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا عَشْرَةُ أَمْلَاقٍ يَقُومُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ صُغُوفًا يَصَلُّونَ عَلَيْهِ وَ يَسْتَعْمِرُونَ لَهُ وَ يَشْهَدُونَ غَسْلَهُ وَ يَتَعَوَّنُ حَارَتَهُ وَ يَصَلُّونَ عَلَيْهِ وَ يَشْهَدُونَ دُفْعَهُ»^(٤).

و عن سليمان الجعفري قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول لاسه القاسم: «قُمْ يَا تُنَيِّ فَاقْرَأْ عِنْدَ رَأْسِ أَحَبِّكَ» وَ الصَّافَّاتُ صَفَاءً حَتَّى تَسْتَمَّهَا، فَقْرَأَ، فَلَمَّا بَلَغَ «أَهْمُ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مِنْ خَلْقِنَا»^(٥) قَصَى الْفَتَى، فَلَمَّا شَجَّي وَ حَرَجُوا أَقْبَلَ عَلَيْهِ يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ لَهُ: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَيِّتَ إِذَا نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ يَقْرَأُ عِنْدَهُ «يَسَّ وَ الْقُرْآنَ الْحَكِيمَ» بَصُرْتُ تَأْمُرُنَا بِـ«الصَّافَّاتِ صَفَاءً» فَقَالَ: «يَا تُنَيِّ لِمَ تَقْرَأُ عِنْدَ مَكْرُوبٍ مِنْ مَوْتٍ قَطُّ إِلَّا عَجَّلَ اللَّهُ رَاحَتَهُ»^(٦) وَ الْأَمْرُ بِالْإِتِمَامِ بِتَصَمُّنِ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ لَمُوتِ

و عن النبي صلى الله عليه وآله «مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ «يَسَّ» حَقَّقَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ وَ كَانَ بِهِ

(١) سورة الأعراف ٥٤:٧.

(٢) الدعوات - للراوندي - ٧٠٩ / ٢٥٢.

(٣ و ٤) المصباح - للكفعمي - ٨: (الهامش).

(٥) سورة الصافات ١١: ٣٧.

(٦) الكافي ٣: ١٢٦ / ٥، التهذيب ١: ١٣٥٨ / ٤٢٧، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب الاختصار،

الحديث ١.

بعدد من فيها حسابات^(١). انتهى.

أقول: لا يعد استفادة أصحاب مطلق القراءة في كلتا الحالتين من مثل هذه الأحبار، مع أنه يكفي في ذلك فتوى مثل الشهيد وغيره من كراء الأصحاب خصوصاً مع معلومية استحبابها مطلقاً، ورجحان التوصل بها في الشدائد، وشدّة مساستها في الحالتين، و معهوديّة القراءة عند الجائر لدى المتشرّعة، وغيرها من المؤيّدات و المساسات المقتضية للاستحباب، فلا ينبغي الاستشكال فيه بعد لباء على المسامحة، والله العالم.

(وإذا مات، غُمِضَتْ عَيْنَاهُ وَأُطْبِقَ فَوْهُ) و الأولى بل الأحوط كونه بشدّ لحييه.

فهي رواية أبي كهمس قال: حصرت موت إسماعيل و أبو عبدالله عليه السلام جالس عنده، فلما حصره الموت شدّ لحييه و غمّضه و غطّى عليه الملحفة^(٢) و يدلّ عليهما أيضاً رواية زرارة، المتقدمة^(٣)

و يحتمل كون كل من إطباق فيه و شدّ لحييه مستحبّاً مستقلاً، كما هو ظاهر المحكي عن بعض حيث جمعوا بين الأمرين^(٤)، لكن يستعنى بشدّ لحييه عن إطباق فيه غالباً؛ لحصوله به.

(١) عدّة الداعي ١٣٣ - ١٣٤

(٢) كشف اللثام ٢: ١٩٧ - ١٩٨

(٣) التهذيب ١: ٢٨٩/٨٤٢ و ٨٩٨/٣٠٩، الوسائق، الباب ٤٤ من أبواب لاحتصار الحديث ٣

(٤) في ص ٢٨.

(٥) حكاة صاحب الحوارم فيها ٢٣: ٤ عن سيار في المراسم ٤٧، و ابن حمزة في الوسنة ٦٢، و ابن سعيد في الجامع للشرائع ٤٩، و العلامة الحلي في المتبهي ٤٢٧.١

(و مُدَّت يَدَاهُ) فِي الْجَوَاهِر: بِإِحْلَافٍ أَجْدَهُ فِي اسْتِحْبَابِهِ، بَلْ نَسَبَهُ
حِمَاةً إِلَى الْأَصْحَابِ مُشْعِرِينَ بِدَعْوَى الْإِجْمَاع عَلَيْهِ^(١). انْتَهَى.
و يُؤَيِّدُهُ كَمَا يُؤَيِّدُ غَيْرَهُ مِنَ الْأَدَابِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَقَامِ: مَعْرُوفِيَّتُهُ لَدَى
الْمُنْشَرِّعَةِ وَاسْتِقْرَارُ سِيرَتِهِمْ عَلَيْهِ

(و غَطَّى بِثَوْبٍ) كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي كَهْمَسٍ، الْمَتَقَدِّمَةِ^(٢)
وَقَدْ رَوَى أَنَّ السَّيِّدَ عَزَّيْزَةَ سَجَّى بِحَبْرَةٍ^(٣)، وَ قَدْ أَمَرَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّسْجِيَةِ
نَجَاءً الْقَبْلَةَ فِي خَبَرِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، الْمَتَقَدِّمِ^(٤).

(و يَعْجَلُ تَجْهِيْزَهُ) فِي الْجَوَاهِر: إِجْمَاعاً مُحْضِلاً وَ مَنْقُولاً مُسْتَمِيعاً،
كَالنُّصُوصِ، بَلْ هِيَ ظَاهِرَةٌ فِي الْوُجُوبِ، إِلَّا أَنَّهَا حُمِلَتْ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ؛ لَمَّا
عُرِفَتْ مِنَ الْإِجْمَاعِ، مَعَ الطَّعْنِ فِي أُسَائِدِهَا، فَلَا إِشْكَالَ فِي الْاسْتِحْبَابِ^(٥). انْتَهَى.
أَقُولُ: بَلْ يَلُوحُ مِنْ مَعْصِ أَنْبَارِهَا أَيْضاً رَائِحَةُ الْاسْتِحْبَابِ.

فَمِنْ رِوَايَةِ حَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا مَعْشَرَ
النَّاسِ لَا أَلَيْسَ^(٦) رَجُلًا مَاتَ لَهُ مَبِيتٌ لَيْلاً فَانْتَظَرَهُ الصُّبْحُ، وَلَا رَجُلًا مَاتَ لَهُ مَبِيتٌ
بَهَارًا فَانْتَظَرَهُ الْبَلَدُ، لَا تَنْظُرُوا بِمَوْتَاكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، عَجَبُوا بِهِمْ إِلَى

(١) جواهر الكلام ٢٣: ٤٤.

(٢) فِي ص ٣٢.

(٣) الْحَبْرَةُ: ثَوْبٌ يَصُغُ بِالْيَمَنِ مِنْ قَطْرِ أَوْكْتَانٍ. مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ ٢٥٦٣: حَبْرَةٌ.

(٤) صَحِيحُ الْحَارِثِيِّ ١٩٠٧، صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٤٢/٦٥١٢، سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣١٢٠/١٩١٣، مُسْنَدُ

أَحْمَدَ ١٥٣٦ وَ ٢٦٩.

(٥) فِي ص ١٧.

(٦) جواهر الكلام ٢٣: ٢٤ - ٢٤.

(٧) أَي لَا أَجِدَنَّ مِنْكُمْ أَحَدًا كَذَلِكَ. مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ ١: ٣٧٧ وَ لَفَاءُ.

..... مصباح الفقيه / ج ٥

مصاحفهم، يرحمكم الله، قال الناس: و أنت يا رسول الله يرحمك الله^(١).

و مرسله الصدوق، قال: قال رسول الله ﷺ: «كرامة الميت تعجيله»^(٢).

و رواية السكوني عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا مات الميت أول النهار فلا يقبل^(٣) إلا في قبره»^(٤).

و رواية جابر، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام إذا حصرت الصلاة على الجارية في وقت صلاة المكتوبة فأيهما أبدا؟ فقال: «عجل الميت إلى قبره إلا أن يخاف أن يموت وقت الفريضة، ولا تنتظر بالصلاة على الجارية طلوع الشمس ولا غروبها»^(٥).

و رواية عيص عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام، قال: «إذا مات الميت فحُد في جهازه وعجله»^(٦) الحديث.

(إلا أن يكون حاله مشبهة بالموت و عدمه، فلا يعجل حينئذ، بل يحرم ذلك قطعاً ما لم يعلم موته (فيستبرأ) عند الاشتباه (بعلامات الموت) المعينة للمعلم.

و قد ذكروا للموت علائم كثيرة، مثل استرخاء رجليه، وانفصال كفيه، و

(١) الكافي ١/١٣٧٣، التهذيب ١-٤٢٧-١٣٥٩، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ١.

(٢) الفقيه ٣٨٨/٨٥١، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٧.

(٣) الفاتلة الطهيرة: الفيلولة: نومة نصف النهار لسان العرب ١١ ٥٧٧ وقيل.

(٤) الكافي ٣-١٣٨، التهذيب ١-١٣٦٠/٤٢٨، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٥.

(٥) التهذيب، ٣-٩٩٥/٣٢٠، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٤.

(٦) التهذيب ١-١٣٨٨/٤٣٣، الاستبصار ١-٦٨٤/١٩٥، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٦.

ميل أمه، وامتداد جلده ووجهه، وانخفاف صدغيه، وتقلص أظفاره إلى فوق مع تدلي جلده، وغير ذلك من الأشياء المعروفة عند الأطباء، إلا أنه لا يجوز الالتفات إلى شيء منها ما لم يورث العلم بموته، إذ لا يجوز الإقدام على دفن الممسوح المحترمة ما لم يعلم موتها ضرورة، فلا بدّ إمّا من استكشاف موته^(١) بالأمر المعروفة عند العرف والأطباء بحيث لم يبق معها احتمال الحياة احتمالاً عقلياً وإن كان بعيداً (أو يصبر عليه) إلى أن يتغير ريحه أو يمضي عليه (ثلاثة أيام) بعد حصول أحد الأمرين ينتفي احتمال حياته عادة، فإنّه لا يتغير ريحه بمقتضى لعادة إلا بعد موته، وأمّا مصي الثلاثة فهو بنفسه سبب عادي لموت مثل هذا لشخص المشتبه الحال، فلا يبقى عنده احتمال حياته بمقتضى العادة، فإن بقي في النفس مع ذلك شيء، فهو من وساوس الصدور لا ينبغي الاعتناء به، إلا أن يكون احتمالاً مسبباً عن مشأ عقليتين، كما لو أمكن عادة في خصوص مريضه بقاؤه أياماً بهذه الكيفية، أو احتمال كون نثر ريحه لفرحة في ظاهر بده أو باطنه مثلاً، فيجب الصبر عليه حيثنذ إلى أن يعلم حاله، لكنّ الفرص بحسب الظاهر ممّا يتدر وقوعه، بل لا يكاد يتحقّق في الخارج، فإنّ الاشتباه يرتفع غالباً بالصبر عليه ثلاثة أيام، بل ربما يتبيّن أمره بمضيّ يومين.

وعنه يرّك موثقة عمّار الساباطي عن الصادق عليه السلام قال: «الغريق يحسن حتى يتغير و يعلم أنّه قد مات ثمّ يغسل و يكفّن» قال: و سُئل عن المصعوق، فقال: «إذا صعق حسن يومين ثمّ يغسل و يكفّن»^(٢)

(١) في وص ٨: والموت.

(٢) الكافي ٣/٢١٠، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الاحتضار، الحديث ٤.

و قد يتوهم كون مصي ثلاثة أيام طريقاً تعدياً لإحراق الموب، كما يشعر به طاهر المتس وغيره؛ لما رواه هشام بن الحكم عن أبي الحسن عليه السلام في المصعوق والغريق، قال: «يتظر به ثلاثة أيام إلا أن يتغير قبل ذلك»^(١)

و في خبر علي بن أبي حمزة، قال: أصاب الناس بمكة سنة من السنين صواعق كثيرة مات من ذلك خلق كثير، فدخلت على أبي إبراهيم عليه السلام، فقال مستدثاً من غير أن أسأله «ينبغي للغريق والمصعوق أن يترص بهما ثلاثاً لا يدفن إلا أن يجيء منه ريح تدل على موته» قلت: جعلت فداك، كأنك تحبرني أنه قد «م» ناس كثير أحياء، فقال: «نعم، يا علي قد دفن ناس كثير أحياء ما ماتوا إلا في قبورهم»^(٢).

و رواية إسحاق بن عمار، قال: سأله - يعني أبا عبد الله عليه السلام - عن الغريق أيغسل؟ قال: «نعم، و يستبرأ» قلت: وكيف يستبرأ؟ قال «يترك ثلاثة أيام قبل أن يدفن، وكذلك أيضاً صاحب الصاعقة فإنه ربما طنوا أنه مات ولم يم»^(٣).

و يدفعه ظهور الأخبار في كونها مسوقة لبيان وجوب الصبر عليه عند الاشتباه إلى ثلاثة أيام حتى يرتفع الاشتباه على ما تقتضيه العادة، فليست الأخبار إلا جارية مجرى العادة، وليس فيها إشعار أصلاً بكون الثلاثة أيام طريقاً تعدياً محضاً، بل لا ينبغي الارتياح في عدم رضا الشارع بالإقدام على دفن النفوس

(١) الكافي ١/٢٠٩٣، التهذيب ١/٣٣٨: ٩٩٢، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الاحتضار، الحديث ١.

(٢) الكافي ٦/٢١٠٣، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الاحتضار، الحديث ٥.

(٣) الكافي ٢/٢٠٩٣، التهذيب ١/٣٣٨: ٩٩٠، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣.

المحترمة عند احتمال حياتها، كما عليه ينتهي الأمر بالصبر في جميع هذه الأحبار، ولا يسعى التشكيك في دوران حواز الدفن مدار العلم بالموت، ولذا علّقه عليه في مؤثقة عمّار، المتقدمة^(١)، فقال: «حتى يتغيّر و يعلم أنه قد مات».

و أطلق لأمر بالانتظار في رواية عبد الخالق، قال قال أبو عبدالله عليه السلام «خمسة ينتظر بهم إلا أن يتغيروا: الغريق و المصعوق و المبطلون و المهدوم و المدخن»^(٢).

(و يكره أن يطرح على بطنه حديد) كما عن المشهور^(٣) بن عن الحلاف دعوى الإجماع على كراهة وضع الحديد على سطح الميت مثل السيف^(٤)، و عن الشيخ في التهذيب أنه سمعناه من الشيوخ مذاكرة^(٥) و كفى بذلك دليلاً في مثل المقام بعد البناء على المسامحة

و يؤيده محالته للمقول عن الشافعي من الاستحباب^(٦)، بن عن المقنعة نسخة طرح الحديد عليه إلى العامة^(٧).

- (١) في ص ٣٥
(٢) الكافي ٥/٢١٠٣، الحصال ٧٤/٣٠٠، التهذيب ١/٩٨٨/٣٣٧، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢
(٣) نسخة بيه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ١/٢٢٥، المسألة ١٦٥، و الشهيد الثاني في لروضة البهيّة ١/١٢٠، و كما في جواهر الكلام ٢٧:٤.
(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٧:٤، وانظر الحلاف ١/١٦٩، المسألة ٤٦٧
(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٧:٤، وانظر التهذيب ١/٢٩٠
(٦) حكاه عنه الشيخ الطوسي في الحلاف ١/٦٩١، المسألة ٤٦٧، وانظر الأم ١/٢٧٤ و ٢٨٠، و مختصر المرمي ٣٥، و الوحي ١/٧٢، و المعزّيز شرح التوجيه ٢/٣٩٤، و المجموع ١/٢٣٥.
(٧) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٢٧:٤، وانظر: المقنعة ٧٤.

... .. مصباح المفيد / ج ٥

و عن بعض^(١) الأصحاب إلحاق غير الحديد به في كراهة وضعه على نظر الميت. ولم يظهر مستنده.

ثم إن ظاهر كلماتهم و معتقد إجماع الخلاف إنما هو كراهته بعد الموت لا قبله حين الاحتضار، والله العالم.

(و) يكره (أن يحضره جنب أو حائض) بلا خلاف فيه بين الأصحاب على ما في الحديث^(٢).

كما يدل عليه رواية علي بن أبي حمزة، قال قلت لأبي الحسن عليه السلام المرأة تقعد عند رأس المريض في حدّ الموت و هي حائض، قال: «لا بأس أن تمرّصه، فإذا خافوا عليه و قرب ذلك فلتسحّ عنه و عن قريبه فإن الملائكة تتأذى بذلك»^(٣). و رواية يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «لا تحضر الحائض الميت و لا الجنب عند التلقين، ولا بأس أن يلباغسله»^(٤).

و عن علل الصدوق مرفوعاً إلى الصادق عليه السلام، قال: «لا تحضر الحائض و الجنب عند التلقين لأن الملائكة تتأذى بهما»^(٥).

ثم إن ظاهر الروايات بقربة التعليل الواقع فيها - كصريح الأصحاب فيما هو المشهور بينهم - إنما هو كراهة حضورهما، فما عني طاهر الهداية و المنع من

(١) المحاكمي منه هو صاحب الجواهر فيها ٢٨: ٤

(٢) الحديث المأثور ٣٧٩: ٣

(٣) الكافي ٣ ١٣٨ (باب الحائض تمرّص المريض) الحديث ١، التهذيب ١ ١٣٦١/٤٢٨، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ١

(٤) التهذيب ١ ١٣٦٢/٤٢٨، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢

(٥) علل الشرائع ٢٩٨ (الباب ٢٣٦) الحديث ١، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣

الطهارة / الاحتضار
 الحرمة - لتعيرهما بنفي الجوار^(١) - ضعيف، ولا بعد إرادتهما بذلك شدة الكراهة، والله العالم.

ثم إنَّ معد الأحرار - كظاهر الأصحاب - إنما هو كراهة الحضور حين الاحتضار لا بعد الموت بناءً على أن يكون المراد من التلقين هو تلقين الشهادتين وغيرهما ممَّا يستحبَّ حال الاحتضار، لا التلقين بعد الدفن، كما يؤيده رواية علي بن أبي حمزة، وكذا سبق ذكره على حكم العسل في رواية يونس، بل فيها - كما تراها - التصريح بنفي البأس عن أن يليأ غسله.
 لكن عن الفقه الرصوي - بعد نفي البأس عن أن يليأ غسله و يصنأ عليه - قال: «ولا ينزلا قبره»^(٢)

و عن الحصول مسده عن جابر الجعفي عن جعفر عن أبيه^(٣) قال: «لا يجوز للمرأة الحائض و الجنب الحضور عند تلقين الميت لأنَّ الملائكة تتأذى بهما، ولا يجوز لهما إدخال الميت قبره»^(٤).

إلاَّ أنَّ صرح في الحقائق و الجواهر بعدم العامل بظاهر هذين الخبرين، بل طاهر كلام الأصحاب جوار إدخالهما قبره من دون كراهة^(٥).

أقول: و مع ذلك لو قيل بالكراهة؛ لهاتين الروايتين، لكان أوفق بقاعدة التسامح، والله العالم.

(١) الحاكي عنهما هو العامل في مفتاح الكرامة ٤١٠:١، وانظر الهداية ١٠٥، و المقنع ٥٥
 (٢) حكاة عنه البحراني في الحقائق الباصرة ٣٧٠:٣ - ٣٧١، و انظر الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١٦٥.

(٣) في مصدر عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام.

(٤) ورده عنه البحراني في الحقائق الباصرة ٣٧٠:٣، و انظر الخصال ٥٨٥ - ١٢/٥٨٦

(٥) الحقائق الباصرة ٣٧٠:٣، جواهر الكلام ٢٩:٤.

(الثاني) من الأحكام الخمسة: في (التغسيل، وهو فرض) بلا شبهة نصاً وإجماعاً، بل عدّه شيخنا المرتضى رحمته من ضرورات الدين^(١)، لكنه (على الكفاية) بلا خلاف بين أهل العلم، كما عن المنتهى^(٢)

(و كذا) سائر أحكامه الواجبة من (تكفيه و دفنه و الصلاة عليه) بإجماع العلماء كما عن التذكرة^(٣)، و مذهب أهل العلم كافة كما عن المعتمد^(٤)، و بلا خلاف كما عن العنية^(٥).

قال شيخنا المرتضى رحمته - بعد نقله الإجماعات المتقدمة -: و هي الحجّة بعد ظهور جملة من الأخبار الواردة في جملة من أحكام الميّت، دون ما يقال من أنّنا نعلم أنّ مقصود الشارع و حود الفعل لا عن مباشر معين، فإن ذلك لا يشت إلا سقوط الواجب بفعل أي مباشر كان، و هذا لا يوجب الوحوب الكفائي على جميع المباشرين؛ لأنّ غير الواجب قد يسقط به الواجب، و لذا يسقط وجوب الاستقبال بالميّت بفعل صبيّ بل بهيمة أو ريح عاصف، بل صرح جماعة بجوار تعيين الصبي المميّز للميّت، و حيثئذ فيحتمل أن تكون أمور الميّت واجبة على بعض، مستحبة على آخر، و يسقط الواجب بفعلهم، مع أنّها مصادرة في مفاصل من يقول بوجوبها على الوليّ عيماً، فإن امتنع فعلى غيره كفاية، كما اختاره في الحدائق^(٦) انتهى.

(١) كتاب الطهارة: ٢٧٥

(٢) ٥ - ٢) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٣٠٤، و كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري -: ٢٧٥، و انظر: منتهى المطلب ٤٢٧:١، و تذكرة الفقهاء ٣٤٥:١، المسألة ١١٦، و المعتمد ٢٦٤:١، و العنية ١٠١.

(٦) كتاب الطهارة: ٢٧٥، و انظر: الحدائق الناصرة ٣٥٩٣

و فيه. أن فرص احتمال وجوبها على بعض واستحبابها على أحرس و سقوط الواجب بعلمهم ينافي العلم بأن مقصود الشارع وجود الفعل لا عن مباشر معين، كما ادّعاء المستدل؛ ضرورة استقلال العقل بوجوب إيجاد ما أدرك محبوبة حصوله في الخارج شرعاً، و عدم رضا الشارع بعدمه من دون أن يكون لأحد المكلفين بخصوصياتها الشخصية مدخلية في حسنه و مطلوبيته

ألا ترى استقلال العقل بوجوب حفظ النبي أو الوصي أو غيره ممّا علم مطلوبية حصوله في الخارج من حيث هو على كل مكلف، ولا ينافيه سقوط التكليف بحصول المقصود بفعل غير المكلف، بل هذا هو الشأن في سائر الواجبات عينية كانت أم كهاينة؛ لاستحالة بقاء الطلب بعد حصول متعلقه في الخارج، كما عرفت تحقيقه في مبحث النية في الوصوء، ولا يمنع هذا استقلال العقل بوجوب مثل الفرص كهاية على كل أحد.

لا يقل، إننا نرى بالوحدان أنه ربما يريد المولى شيئاً ولا يتعلق عرصه إلا بحصوله في الخارج من حيث هو و مع ذلك لا يكلف بإيجاده إلا بعض عبده إما لكونه أحد الأفراد أو لخصوصية فيه مفتضية لطلب العمل منه دون غيره، كالحفاظ الرتبة و نحوه من الخصوصيات الموجبة لتوجيه الطلب إليه بالخصوص.

لأننا نقول: أما الفرض الأول فلا يخرج من كونه واحداً كهاية، بل يجب على سائر العبد أيضاً إيجاد كهاية إذا علموا قصد المولى و أن توجيه طسه إلى بعض لكونه أحد الأفراد، لالخصوصية فيه، ولو عصى هذا البعض أو تركه سبباً مثلاً، ليس لعبه تركه معتدراً بعدم توجه الخطاب إليه بعد علمه بالواقع؛ بل لا يدور حسن العقاب مدار توجيه الخطاب اللعطي كما تقرّر في محله.

و أما العرص الثاني فهو خلاف ما فرضه المستدل من أننا نعلم أن مقصود الشارع وجود الفعل لا عن مباشر معين؛ فإن محووية الفعل بصيغة الحصوصية المفروضة اقتضت تعلق غرضه بإيجاد العرص بالخصوص، فالإنصاف أنه لا وجه للعدشة في الاستدلال من هذه الجهة.

نعم، على المستدل في مقام الاستدلال و إلزام الخصم إقامة البينة على ما ادّعه من العلم.

و كفي له دليلاً ما استدل به شيخنا رحمته للوجوب الكفائي من ظهور جملة من الأخبار - الواردة في جملة من أحكام الميت - في ذلك؛ فإن دلالتها على الوجوب الكفائي ليس إلا من حيث ظهورها في وجوب الفعل و عدم تعبئه على شخص خاص، فإن مقتضاه وجوب خروج جميع المكلفين من عهده ما لم يوجد في الخارج، فإذا وجد بفعل بعض المكلفين بل ولو بفعل غير المكلف، ارتفع التكليف عن الكل، و هذا هو معنى الواجب الكفائي مطلقاً، فبعضهم من هذه الأخبار - و لو بصيغة فتوى الأصحاب و إجماعهم - كون سائر أحكام الميت من هذا القبيل، بل لا محال للشك في ذلك بعد التسع في الأخبار، بل من نظر إليها بعين التدبر لرأى حل ما ورد في هذا الباب من الآداب واجباتها و مسوباتها ليس المقصود بالأمر فيها إلا حصول متعلقاتها و عدم حرمان الميت عن فائدتها من أي شخص يكون، بل لا يفهم من الأوامر الواردة في هذا الباب، الموجهة إلى شخص خاص و لو ولي الميت إلا إرادة ذلك.

ألا ترى هل يتوهم متوهم من قول السي رحمته في الرواية المتقدمة (١) في

آداب المحتصر «وخهوه إلى القلة فإنكم إذا فعلتم ذلك أقلت عليه الملائكة» الحديث، إلا إرادة هذا المعنى؟ و عدم توقف حصول الفائدة المعنّى بها على صدور الفعل منهم بالخصوص لخصوصيتهم من كونهم أقارب أو أهلاً للميّت، المقتضى لاحتصاص التكليف بهم و عدم مجبوتية صدور الفعل من غيرهم.

و كيف كان فوجوب غسل الميّت و سائر أحكامه - التي تقدّمت الإشارة إليها - كفاية على عامة المكلفين ممّا لا ينبغي الارتياح فيه، بل الطاهر - كما هو المصرّح به في كلام جمع - الإجماع عليه، و خلاف صاحب الحدائق - كما ستعرفه إن شاء الله - ممّا لا يلتصق إليه بعد ما عرفت.

ثم لا يخفى عليك أنّ هذا - أعني وجوب شيء كفاية على عامة المكلفين - لا ينافي أحقيّة بعضهم من بعض في إيجاد هذا الواجب بأن يكون له الولاية عليه من قِبَل الشارع.

مثلاً لو وجب كفاية حفظ الثغور و إمامة الجماعة لصلاة الجمعة و لم يُرد الشارع من الأمر بهما إلا حصولهما في الخارج، فلا مانع عقلاً و لا عرفاً في أن يجعل الشارع لمن كان في الأزمنة السابقة - مثلاً - مشغولاً بشيء منهما أو كان ذلك شعلاً لأبائه أو غير ذلك من الخصوصيات المقتضية للأولوية حقّاً بالنسبة إليه بأن يكون له أن يتقدّم في إيجاد الفعل أو يتقدّم من حيث من دون أن يتعيّن عليه الفعل مباشرة أو نسبياً، ضرورة أنّ إلزامه بالفعل يتناقض كون اختياره و تقدّمه لإيجاد الفعل حقّاً له، و هذا لا ينافي وجوبه الكفائي، وإنما يظهر أثره عند ترك الجميع للعمل، فإنهم يستحقّون العقاب بذلك، فيجب على الجميع بحكم العقل تحصيّل الوثوق بحصول الواجب في الخارج، لكن لا يجوز لأحد المبادرة إلى فعله قبل أن

يرفع صاحب الحق يده عن حقه، وإلا فيكون عاصياً^(١) فيعسده عمله لو كان عبادة
توضيح المقام. أنه إذا علم تعلق إرادة المولى بإرادة حتمية بحصول أمر
مقدور لعبده من دون أن تكون خصوصيات أشخاص العبيد ملحوظة فيما
تعلقت به إرادته، يستقل العقل بوجوب إيجادها على الجميع، و عدم معدوريتهم
في تركه، و حوار مؤاحدة الكل بذلك بعد اطلاعهم على مراده، لكن لا يحصى أن
تعلق الوجوب بالفعل في مثل العرض ليس إلا على نحو تعلقت به إرادة المولى.
فيصير الفعل واجباً على الجميع لا على كل واحد واحد بالخصوص، ولذا نسميه
واجباً كفاً لا عينياً، فيكون حال الأشخاص حينئذ حال الأمانة في الواجب
الموسع، فيجوز لكل واحد واحد لداته الإتيان بالفعل و الترك من دون أن يتعين
عليه أحدهما، لكن حوار الترك له ليس كحوار الفعل مطلقاً، بل هو مشروط
بحصول الفعل من غيره؛ إذ لولاه لم يحز له الترك؛ لأن المفروض جواز مؤاخذه
الكل عليه، فيجب عليه عقلاً إما إيجاد الفعل أو تحصيل الوثوق بحصوله من غيره؛
إذ لولاه لاحتمل العقاب على الترك، فلا يبيحه العقل.

هذا فيما إذا لم يكن الفعل مطلقاً مراحماً لحق الغير، و أما لو كان كذلك
كما لو توقف حصوله على التصرف في ملك الغير، أو كان للغير - مثلاً - حق
الاستئاق و التولية، كما هو المفروض فيما نحن فيه - فليس له حينئذ إيجاد الفعل
أيضاً مطلقاً، بل له ذلك عند عدم مراحمته لحق الغير بأن أدن له أو أسقط حقه، أو
امتنع عن إيجاد الفعل و ترحيص الغير على وجه لو روعي حقه لغات الواجب،
فإن هذا أيضاً - كإسقاط الحق - مسقط له، و إلا للزم أن لا يكون حصوله من حيث

(١) في الطبعة المحبرة: «عاصياً».

هو مطبوعاً من الجميع مطلقاً من دون مدحلية الأشخاص بخصوصياتها، كما هو لمفروض حيث لم يردده المولى في مثل العرض من غير الولي، وإلا للزم اجتماع الأمر والنهي، وهو باطل بديهة، وله حيثية إما اختيار الترك بعد إحراز كفاية لغير عن فعله، وإيجاد العمل بعد العلم بعدم مزاحمته لحق الغير إما لسقوطه بالتفريط والامتناع عن العمل أو بإسقاطه أو الرخصة في العمل، وليس إحراز هذا لشرط أمراً غير مقدور للمكلف حتى يكون اشتراط جوار العمل به عند عدم الأمر من تنعة العقاب بالترك موجباً للتكليف بما لا يطاق، فإنه يحرز ذلك بمراجعة صاحب الحق، فإن تقدم نفسه أو قدم من أحق متى يصدر منه العمل، فهو، وإن امتنع عن العمل وتقديم الغير بحيث استكشف من حاله - ولو بسبب صيق الوقت - أنه لو أوكل الأمر إليه لفات الواجب، فقد سقط حقه، ويكفي في ذلك الظن بالإهمال والتهميت عند تعذر العلم، بل يكفي الاحتمال عند تعذر الظن بعد العلم بأهميته الواجب وعدم معدورية أحد في تركه.

والحاصل: أنه لا يجوز رفع اليد عن عموم ما دل على حرمة التصرف في ملك الغير بمجرد توقف إيجاد واجب كفائي، كحفظ نفس محترمة عليه إذا أمكن حصوله من المالك أو مأذونه، فإن تخصيص أحد الدليلين بالآخر في مثل الفرص إنما هو بقربة العقل، فإذا أحرز العقل كون الواجب أهم في نظر الشارع، حكم بجوار التصرف في ملك الغير على تقدير عدم قيام المالك أو مأذونه بذلك لا مطلقاً

و قد يتوهم في مثل العرض أن مقتضى القاعدة تخصيص الواجب الكفائي بالمالك و مأذونه دون من عداهم؛ إذ لا يراحم الوجوب الكفائي الحرمة

العينة، فلا يجب على من عداهم إلا مشروطاً

و يدفعه: أن كونه مالكاً حق له لا عليه، فلا يقتضي قصر الوجوب عليه،
وحاله بالنسبة إلى إيجاد الواجب ليس إلا كحال غيره، فلا مقتضي للتصرف فيما
دل على وجوب الشيء كنايةً على عامة المكلفين، وإنما يقتضي كونه مالكاً
أحقته في إيجاد الفعل بمعنى سلطته على مع الغير بشرط إيجاده للفعل، وعلى
تقدير تركه ليس له هذا المعنى، لأن المفروض كون الواجب أهم في نظر الشارع من
ترك التصرف في ملك الغير.

وبهذا ظهر لك أنه لا يجب عليه الإذن أيضاً بأن يكون أحد الأمرين واجباً
تخييراً شرعياً عليه، بل له أن يقول أما حالي في إيجاد الواجب فليس إلا كحال
غيري، وأما الإذن في التصرف في مالي فلا أوصي إلا بحكم الله تعالى.

لكن عرفت أن حكم الله تعالى في مثل الفرص لا يعقل أن يكون إلا عدم
سلطته على مع الغير على تقدير عدم إيجاده للفعل، فله عدم الإذن، لكن
لا يتوقف جواز الفعل على إذنه حيث، وإلا فلا يكون واجباً كفاثاً على الكل، وهو
خلاف العرض.

وقد ظهر لك مما ذكرنا ضعف ما قد يقال في أحكام المبت من أنه إذا
امتنع الولي عن الفعل والإذن، تنقل ولايته إلى الحاكم؛ لأنه ولي الممتنع، وهذا
بخلاف ما لو رفع اليد عن حقه وأسقطه، فيجوز حيث إيجاد الفعل لكل أحد من
دون توقفه على الإذن.

توضيح صعب - بعد الغص عن أن ولاية الولي من الحقوق المتقومة
بشخص الولي، الممتنع تحققها بفعل الغير من دون رضاه حتى يمكن استيفائها

فعل الحاكم - أن الحاكم إنما يكون ولياً على مَنْ يمتنع عن حق العير لا عن حق نفسه، الذي جعله الله تعالى له من دون إلزام، فإن امتناعه حينئذٍ بالحق لا عن الحق، فلا يتولاه الحاكم.

نعم، لو تعيَّن عليه أحد الأمرين من الفعل و الإذن بأن كان أحدهما على سبيل الدل واحداً عليه عيناً لا كهاية، لاثَّجه حينئذٍ القول بأن الحاكم يحبره على أحدهما، لا أنه يتولى الإذن من دون رضا، لكن يخرج العرض حينئذٍ ممّا هو المعروف من كونه واجباً كفاًئياً و أن الولاية حق له لا عليه، و على هذا التقدير فلا يقبل الإيجاب و لا ولاية الحاكم كما عرفت، فحينئذٍ إن توقّف صحّة فعل الغير على إذن صاحب الحق و عدم جوار إيجاده من دون رضا، للزم أن يكون وجوبه أيضاً مشروطاً بذلك، و إلّا للزم توقّف الواجب المطلق على مقدّمة مقدورة لغير المكلف موطّة باختياره من دون أن يتعيّن عليه ذلك، و هو محال، و إن لم يكن مشروطاً به، فمعناه سقوط حقه، و على أيّ التقديرين فلا مقتضي لإذن الحاكم. هذا، مع أنه إذا لم يوجب الشارع عليه أحد الأمرين بل جعل له اختيارهما من دون إلزام، كيف يتعيّن على الحاكم - الذي هو وليّه - أحد الأمرين؟ فله أيضاً أن لا يأذن للغير، فليتأمل.

إذا عرفت ما ذكرنا من إمكان كون بعض مَنْ وجب عليه الفعل كفايةً أحقّ ممّن عداه في إيجاد الواجب، فنقول: كلّ ما هو الواجب في هذا الباب - من تفصيل الميِّت و تكفيمه و دفعه و الصلاة عليه - من هذا القمبل (و) أن (أولى الناس به) في جميع ذلك مَنْ هو (أولاهم بميراثه) بلا خلاف فيه ظاهراً، بل عن جامع

المقاصد أن الظاهر أنه إجماعي^(١)، وعن الخلاف وظاهر المنتهى دعوى الإجماع عليه^(٢).

واستدل له: بعموم قوله تعالى «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ»^(٣)
و عن المحقق الأردبيلي ع^(٤) أن الآية لا دلالة فيها أصلاً^(٥).

و فيه: أن حذف المتعلق بعد العموم، فلا قصور في دلالة الآية أصلاً بعد إثبات كون مباشرة هذه الأفعال و ولايتها من الحقوق، و عدم كونها مجرد الحكم التكليفي، كما يشهد له جملة من الأحبار التي يتم الاستدلال بها بعسها للمطلوب و يؤيده: قضاء العرف بذلك حيث يذمّون من باشر هذه الأفعال من دون رضا أولياء الميت، بل لا يرتابون في أولوية أولياء الميت بالنسبة إلى هذه الأفعال بحيث لو أراد الولي المباشرة لحكموا بقبح مزاحمته.

فمن جملة الأحبار الدالة عليه: قول أمير المؤمنين ع^(٦) في خبر السكوني: «إذا حصر سلطان من سلطان الله حنارة فهو أحق بالصلاة عليها إن قدمه ولي الميت، وإلا فهو غاصب»^(٧).

و هذه الرواية - كما تراها - صريحة في كون الصلاة على الميت من الحقوق التي يتعلّق بها العصب، كالأموال.

و خبر أبي بصير عن المرأة تموت من أحق أن يصلي عليها^(٨) قال: «لروح»

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٣١، وانظر جامع المقاصد ١: ٣٥٩.

(٢) يحكي عنهما هو صاحب كشف اللثام فيه ٢: ٣١٥، وانظر الخلاف ١: ٧٢٠، المسألة ٥٣٦، و انتهى المطالب ١: ٤٥٠.

(٣) سورة أنفال ٨: ٧٥.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨١، وانظر مجمع الفائدة والبرهان ١: ١٧٥.

(٥) التهذيب ٢٠٦٣ / ٤٩٠، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجسار، الحديث ٤.

قلت: الزوج أحق من الأب والولد؟ قال: «نعم»^(١)

و خبر إسحاق بن عمار «الروح أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها»^(٢)

و في خبر غياث بن إبراهيم الرزاسي عن أبي عبد الله عن أبيه عن عبيد الله

قال: «يعمل الميِّت أولى الناس به»^(٣).

و ليس المراد تعيّن الفعل عليه، بل إثبات حق له، كما يشهد به ما في ديل

الرواية على ما أرسله في العقبة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال «يعمل الميِّت

أولى الناس به أو مَنْ يأمره الولي بذلك»^(٤) فإن التعبير بلفظ الأمر من أقوى

الشواهد على إرادة إثبات الحق له و اعتبار إذنه في جوار فعل الغير، إلى غير ذلك

من الأحبار الواردة في صلاته و غيرها من أحكامه، الدالة على اعتبار ذن الولي في

جوار الإقدام على الفعل، فيستعد من مجموعها كون مباشرة الأفعال حقاً له.

هذا، و لكن الإنصاف أن هذه المؤيدات كلّها لا تكفي في جبر قصور الآية

عن الدلالة، لكن فيما عداها متعارفت - بعد اعتصامها بفتوى الأصحاب - كفاية.

ثم إن المراد بالولي في هذا الباب على الظاهر ليس إلا مَنْ هو أولى بميراثه،

كما يشهد له - مصداقاً إلى الإجماعات المستفيضة المعتمدة بعدم نقل الخلاف - ما

أشربا إليه من كونه حقاً له، فيكون بمنزلة الميراث، و لذا استدلل المحوّل له بالآية

الشريعة.

(١) لكافي ٣/١٧٧٣، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ١

(٢) لكافي ٣/١٩٤٣، التهذيب ١/٩٤٩، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب صلاة الجنازة،

الحديث ٣

(٣) التهذيب ١/٤٣١١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١

(٤) العقبة ٣٩٤/٨٦١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٢

..... مصباح العقيده / ج ٥

هذا، مع إمكان استعادته من الروايات الواردة في قضاء الولي عن الميت ما فاته من صلاة أو صيام، ففي بعضها «يقضي عنه أولى الناس به»^(١) وليس المراد منه إلا مَنْ هو أولى بميراثه، كما نص عليه في صحيحة حفص حيث قال فيها: «يقضي عنه أولى الناس بميراثه»^(٢) فيكشف ذلك عن أن المراد بأولى الناس بالميت مني أطلق - كما في خبر غياث، المتقدم^(٣) - هو هذا المعنى، بل لعل هذا هو المتبادر منه عرفاً في مثل المقام، ولا ينافيه اختصاص الحكم في باب القضاء ببعضهم؛ لاستعادته بقريئة منفصلة، كما لا يخفى.

فما في المدارك - من أنه لا يعد أن يكون المراد بالأولى به مَنْ هو أشد الناس به علاقة^(٤) - في غاية الصعف إن أراد العلاقة العرفية، كما هو الظاهر، وإن أراد العلاقة المعتبرة شرعاً، فهي ليست إلا ما كشف عنها الشارع في طبقات الإرث.

و يتلوه في الصعف ما استظهر من بعض أنه المحرم من الورثة، وإذا تعدد، فالأشد علاقةً به بحيث يكون هو المعرّي في وفاته و مرجعه في حياته^(٥)؛ مدعوى ظهور الأخبار في إرادته، فإن قوله عَلَيْهِ السَّلَام «يفسّله أولى الناس به» ظاهر في مَنْ له مباشرة التمسيل ولو في بعض التقادير من عدم وجود المماثل من المحارم دون مطلق الوارث.

(١) الوسائل، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٦ نقلاً عن غياث سلطان الوري، و هو مخطوط

(٢) لكافي ٤: ١١/١٢٣، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٥.

(٣) من من ٤٩

(٤) مدارك الأحكام ٢: ٦٠.

(٥) حكاها صاحب الجواهر فيها ٤٤٦٤ عن ظاهر بعض متأخري علماء البحرين

طهارة / تفصيل الميّت.
 وفيه. أنّه إن تمّ فهو فيما إذا لم يكن الوارث معائلاً للميّت، وإلا فيجوز له
 مباشرة الأفعال مطلقاً.

مضافاً إلى عدم انحصار الدليل في هذه الرواية حتى يدعى ظهورها فيما
 ادّعي، فالأظهر ما عليه المشهور، والله العالم.
 ثمّ إنّ قصبة طاهر الأحبار و كلمات الأصحاب كون الأوليّة في المقام
 كالأوليّة في الإرث من الحقوق اللازمة، ولذا يتحقّق بالنسبة إليها العصب، كما
 يدلّ عليه بعض الروايات المتقدمة.

فما عرّ طاهر بعض القدماء وغير واحد من المتأخّرين^(١) - من كونها على
 سبيل الفضل والاستحباب - ضعيف.

والمعجب من صاحب الحقائق حيث فهم من عبارة المتن ذلك، بل وكذا
 من عبارة المنتهى من قوله: و يستحبّ أن يتولّى تفسيّله أولى الناس به و ادّعى
 صراحته في ذلك^(٢)

و أنت خير بأنّ عبارة المنتهى ليس مفادها إلا استحباب مباشرة العسل، لا
 كون ولايته على سبيل الاستحباب والعسل، كما أنّ عبارة المتن ليس ظاهرها إلا
 إرادة الأوليّة بالمعنى الذي أريد منها في الميراث.

و أعجب من ذلك ما ادّعاء من ظهور الأحبار - الواردة في أحكام الأموات -
 في اختصاص هذه التكاليف كلّها بالولي، و عدم الدليل على وجوبها على عمّة

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٢٨١، و نظره: المسية ١٠٥، و منتهى المطلب

١، ٢٨١، و مجمع الفائدة والرهان ١٧٥١ - ١٧٦، و ذخيرة المعاد: ٨١

(٢) الحقائق الناصرة ٣٦٠، و نظره: منتهى المطلب ٢٨١.

«المكلفين»، كما هو المشهور عدا ما يظهر منهم من الاتعاق عليه، وكون الحكم مسلّم الثبوت بينهم حيث أرسلوه إرسال المسلمات، ولم ينقل فيه خلاف، ولم يناقش فيه مناقش.

وقال في مسألة توجيه المحتصر إلى القبلة: والذي يظهر لي من الأخبار أن توجه الخطاب بجميع هذه الأحكام ونحوها من التلقيح ونحوه من المستحبات أيضاً إنما هو إلى الولي، كأخبار العسل وأخبار الصلاة والدفن والتلقيح ونحوها كما ستقف عليها إن شاء الله في مواضعها، وأخبار توجيه الميت إلى القبلة وإن لم يصرح فيها بالولي إلا أن الخطاب فيها توجه إلى أهل الميت دون كافة المسلمين، فيمكن حمل إطلاقها على ما دلّت عليه تلك الأخبار - إلى أن قال - نعم، لو أدخل الولي بذلك ولم يكن ثمة حاكم شرعي بحره على القيام بذلك، انتقل الحكم إلى المسلمين بالأدلة العامة، كما يشير إليه أخبار العراة^(١).

أقول: مراده من الأخبار - التي ادّعى ظهورها في خلاف ما عليه الأصحاب - بحسب الظاهر هي الأخبار التي تقدّمت الإشارة إلى جملة منها، الدالة على اعتبار إذن الولي وكونه أحق بالصلاة والعسل وسائر أحكامه من غيره، وقد عرفت عدم دلالتها إلا على ثبوت الحق له، لا تعيين الفعل عليه، وقد سمعت التخصيص في رسالة^(٢) الفقيه على أنه «يعمل الميت الولي أو من يأمره الولي بذلك» فكيف يجوز للمحاكم إجباراً على العسل مع أنه من أفراد «الغير» الذي إذا أمره الولي بالفعل يكون حاله كحال الولي في أولويته به؟ فلو قيل بأن المحاكم

(١) الحقائق لناصر ٣٥٩٣ - ٣٦٠.

(٢) تقدّمت في ص ٤٩.

يجبره على العمل أو الإذن لو امتنع منهما، لكان سليماً عن هذه المناقشة وإن كان فيه أيضاً - مع محالته لمطله - ما عرفته فيما سبق.

ثم إن ما ذكره من عدم دليل يعتمد عليه ولا حديث يرجع إليه لإثبات لوجوب الكفائي، فيه - مضافاً إلى ما عرفته فيما سبق - أنه إن كان الأمر كما زعم، فعند امتناع الولي أو عدمه بأي عموم يكون مرجعاً بعد دعوى ظهور كون الخطابات بأسرها متوجهة إلى الولي؟ وما ليس فيها هذا الظهور محمول على ما عدا، فكيف يمكن على هذا التقدير استعادة حكم من عدا الولي منها بعد صرفها عنه؟

فأتضح لك من جميع ما تقدم أن ورثة الميِّت في الجملة أولى بتجهيزته من سائر الناس إلا أن هذه الأولوية بحسب المظاهر ليست مما يستحقها جميع الورثة، كسائر ما تركه الميِّت من الأموال والحقوق حتى يعتبر في حوار فعل لغير بل المعص منهم رضا الجميع، ضرورة قصور الأدلة عن إثبات هذا السحر من التعميم، من الظاهر عدم الخلاف فيه، فلا يستحقها إلا المعص، وإنما للكلام في تشخيص هذا البعض

فنقول: أما من ليس أهلاً للولاية - كالصغير والمجنون، وكالمملوك - فلا يستحقها جرماً؛ لقصورهم عن الولاية على أنفسهم فكيف يجعلهم الشارع ولياً فيما يتعلق بالغير؟ مضافاً إلى انصراف الأدلة عنهم جرماً، وبمترلتهم الغائب الذي يتعدر صدور العمل منه أو وقوعه بأمره.

و توهم ثبوت الحق لهم فيتولاه وليهم من المحاكم والوصي ونحوهما يدفعه - مضافاً إلى عدم الدليل عليه بعد انصراف الأدلة عن مثلهم - ما أشرف فيما

سبق من أن حقّ الولاية من الحقوق المتقوّمة بنفس صاحب الحقّ، فيستعذر استيفاءه بولاية الغير، وحيث إنّ قلو حرص انحصار الوارث الفعلي به، فهل تسقط الولاية رأساً أو تنتقل إلى الطبقة المتأخّرة عنه؟ وجهان، أظهرهما: ذلك؛ فإنّ وجود الأقرب منه إلى الميّت بعد فرض عدم أهليّته للولاية لا يصلح مانعاً من استحقاق القريب لهذا الحقّ، فهو أولى بالتولية من عداء من الأجانب، فتعمّه الأدلّة، غاية الأمر أنّه لو كان الوارث المعلي أهلاً، لكان أحقّ منه، وكان هو المرجع في أمر الميّت، لكنّ المفروض عدمه.

ثمّ إنّ لو تعدّد الوارث المعلي الصالح للولاية، فقد صرّحوا - من غير خلاف - يُعرف فيه، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه - بأنّ الأب أولى من سائر أولي الأرحام.

نعم، عن الإسكافي القول بتقديم الجدّ عليه^(١)، وسيأتي تفصيل الكلام فيه وفي تشخيص شخص الوليّ عند تعدّد الوارث في كلّ طبقة في كتاب الصلاة إن شاء الله.

(و) لكنّ الإشكال فيما نصّ عليه المصنّف في المقام، وسيأتي التصريح به أيضاً في باب الصلاة من أنّه (إذا كان الأولياء رجالاً ونساءً، فالرجال أولى) بل عن المنتهى نفي الخلاف عنه في الصلاة^(٢).

و قصّة إطلاقهم عدم الفرق بين كون الميّت رجلاً أو امرأة، بل في المدارك

(١) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢: ٢٣٧، المسألة ١٧٨.

(٢) كما في جواهر الكلام ٤: ٤٥٤، وانظر. منتهى المطلب ١: ٤٥١.

جزم بهذا التعميم المتأخرون^(١).

وربما علّوه ببعض الاعتبارات التي لاتصلح دليلاً لإثبات حكم شرعي، و
بدا صرح في الحدائق بعدم وقوفه على ما يدلّ عليه^(٢).
وعن المحقق الثاني تفيد إطلاقهم بما إذا لم يكن الميت امرأة، وإلا
انعكس الحكم^(٣).

وربما يوجه ذلك بانصراف دليل الولاية عمّن ليس له مباشرة العمل نفسه
خصوصاً مثل قوله عليه السلام «يعسل الميت أولى الناس به»^(٤).
وفيه - مع أحقيته عن المدعى - أنه إن تم، فمقتضاه نفي ولاية غير
المماثل رأساً، لا ترجيح المماثل عند التعدّد.

هذا، ونكرّ الإيضاح أنّ ما عليه المشهور لا يخلو عن قوة؛ فإن المتبادر من
الوليّ في هذا الباب ليس إلا المتصرّف في أمر الميت عن استحقاق، بل قد يقال.
إنّ المتبادر من إطلاق الوليّ ليس إلا ذلك، بل ربما يدعى أنّ لفظه «أولى» لا يتبادر
من إطلاقها إلا هذا المعنى لا التفصيل وإن كان فيه تأمل، لكن لا تأمّل في أنّ
المتبادر من الوليّ المطلق في هذا الباب هو المتصرّف عن استحقاق، وقد عرفت
نصاً وإجماعاً أنّ أحقّهم بذلك من أولاهم بميراثه، بل هو الذي يساعد عليه
العرف في الجملة، وإذا تعدّدت الورثة، فلا ينصرف الدهن عند الأمر بالرجوع إلى
وليّ الميت والاستئذان منه إلا إلى بعضهم ممّن كان له نحو تقدّم ورئاسة واعتبار

(١) مدارك الأحكام ٦٠: ٢.

(٢) الحدائق الباصرة ٣٨١: ٣.

(٣) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤٦: ٤، ونظر جامع المقاصد ٣٥٩: ١.

(٤) التهذيب ١/ ٤٣١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

عرفاً أو شرعاً بالسببة إلى أمور الميت.

الأتري أنه لو كان له أب، لا يلتصق الدهن إلا إليه، ولا يعهم من مثل هذا الأمر إرادة من عداه، ولعله لذا توهم ابن الجنيد تقديم الجذ على الأب رعماً منه أنه هو لمرجع في أمر الميت عرفاً وإن كان فيه - بعد تسليم كونه كذلك عرفاً - أن الشارع كشف بطلان ما يراه العرف بما ينه من أن أولى الناس به أولاهم بمبراته وكيف كان فمع تعدد الوارث وكون بعضهم رجالاً وبعضهم نساء لا يسبق إلى الدهن إرادة النساء من الأمر بالرحوع إلى ولي الميت، بل يمكن أن يقال: إن لمتبادر في مثل الفرض ليس إلا إرادة أكر الذكور وأرشدتهم كما سيأتي تحقيقه في باب الصلاة، ونقل القول به من صاحب الحقائق^(١). فعلى هذا يبقى ولاية من عدا القدر المتيقن - الذي ينصرف إليه الدهن - عارية عن الدليل، منقبة بالأصل السالم من حكومة إطلاق عليه؛ إذ لا إطلاق في الين، كما لا يحصى.

هذا كله فيما عدا الروح والروحة (و) أما (الزوج) فهو (أولى بالمرأة من كل أحد في أحكامها كلها) بلاحلاف فيه طاهراً، كما يدل عليه رواية أبي بصير وموثقة إسحاق بن عمار، المتقدمتان^(٢) وعن المعتمر والمستهي حكاية الاتفاق على مضمون موثقة إسحاق^(٣) وعن الأردبيلي بسببه إلى عمل لأصحاب^(٤) فلا تعارضها صحيحة حفص عن الصادق عليه السلام في المرأة تموت و

(١) الحقائق الناصرة ٣٩٠:٦٠.

(٢) في ص ٤٨ و ٤٩.

(٣) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٤٧:٤، وانظر المعتمر ٢٦٤:١، ومتهى لمطلب ٤٣٦١.

(٤) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤٧:٤، وانظر، مجمع الفائدة والبرهان ١٧٦:١.

معها أخوها و زوجها أيهما يصلّي عليها؟ قال: «أخوها أحق بالصلاة عليها»^(١) و
 حبر عبد لرخص عن الصادق عليه السلام سألته عن المرأة الروح أحق بها أو الأخ؟ قال:
 «الأخ»^(٢) لقصورهما عن المعارضة، بل سقوطهما عن الحجّة بعد إعراس
 الأصحاب عنهما خصوصاً مع موافقتهما للعامة كما عن الشيخ حكايته، ولذا
 حملهما على النقيّة^(٣).

ثم إن مقتضى إطلاق النص و فتاوى الأصحاب عدم الفرق في الروحة بين
 الدائمة والمقطعة، بل ولا بين الحرة والأمة وإن كان في الأخيرة تأمل، بل الأظهر
 انصراف المصوص و الفتاوى عنها كانصرافها عما إذا كان الروح عبداً، فليس ولي
 المملوك إلا سيده.

و هل للروح الولاية على المطلقة رجعية إذا ماتت في العدة؟ وجهان: من
 كونها روجة، كما في بعض^(٤) الأخبار، و يؤيده ما في بعض الأخبار الآتية^(٥) من
 تعليق جواز تفسير الروحة زوجها، مكونها في العدة. و من إمكان دعوى أن عموم
 تنزيل الرجعية منزلة الروحة لا يشتمل مثل هذا الحكم، و لعنه لذا توقّف فيه في
 محكيّ المنتهى^(٦). و فيه نظر، و الاحتياط لا يبيح تركه.

(١) التهذيب ٣/٢٠٥، الاستبصار ١/٤٨٦، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب صلاة
 العدة، الحديث ٤.

(٢) التهذيب ٣/٢٠٥، الاستبصار ١/٤٨٦، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب صلاة
 العدة، الحديث ٥.

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٤٧، وانظر التهذيب ٣/٢٠٥ ذيل الحديث ٤، و
 الاستبصار ١/٤٨٦.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨٣.

(٥) في ص ٦٠.

(٦) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٥٥، وانظر: منتهى المطلب ١/٤٣٧.

أما الروجة: فمن بعض أنها أيضاً أحق بزوجه من كل أحد^(١)

لكنه ضعيف، كما ستعرفه في باب الصلاة إن شاء الله.

و لو أوصى لشخص بتجهيزه، فهل ينفد على الولي، أو له منعه من العمل؟

قولان حكى عن الإسكافي الأول^(٢)، و عن جامع المقاصد الميل إليه^(٣) في باب الصلاة؛ لعموم حرمة تدبيل الوصية^(٤).

و عن المشهور الثاني^(٥)؛ لكونه حقاً له، فالوصية عليه تصيب لحق الغير فتكون جعاً.

و هذا الوجه لعله أشبه بالقواعد اللهم إلا أن يستظهر من الأدلة كون الوجه في ذلك مراعاة حق الميت، و من المعلوم أحقية نفس الميت بذلك من أقاربه، والله العالم.

و هل يجوز لكل من الزوجين تعسيل الآخر اختياراً؟ قولان، أظهرهما بل أشهرهما ذلك، بل عن المنتهى دعوى الوفاق على تفسيل المرأة زوجها اختياراً، و نسبة العكس إلى أكثر أصحابنا^(٦).

و عن الخلاف أنه يجوز عندما أن يقتل الرجل امرأته و المرأة زوجها^(٧).

(١) نقله الشهيد الثاني في روض الحنان ٣١١ من بعض الأصحاب.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣١٢٠٢، المسألة ١٩٨.

(٣) حكاه عنه العاملي في معراج الكرامة ١٤٦٥، وانظر جامع المقاصد ١٠٩٠١.

(٤) لبقرة ١٨١.

(٥) ينسب إلى المشهور صاحب الرياض فيها ٣٩:٤.

(٦) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨٣، وانظر منتهى المطلب ٤٣٦١.

(٧) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨٣، وانظر الخلاف ٦٩٨٠١، المسألة ٤٨٦.

و في الجواهر: أنه هو المشهور نقلاً و تحصيلاً^(١).

و يدل عليه - مضافاً إلى ظهور إطلاق أحقية الزوج بالروحة حتى يصعبها في قبرها في شمولها لما يعم مباشرة تفصيلها - صحيحة ابن سنان، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلح أن ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها إن لم يكن عندها من يغسلها؟ و عن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت؟ قال: «لا بأس إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهة أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه»^(٢).

و الطاهر أن التقيد في السؤال جارٍ مجرى العالب من عدم مباشرة الرجل تعميل المرأة مع وجود النساء.

و كيف كان فالعبرة بظهور الجواب في نهي البأس مطلقاً، كما يستشعر ذلك من تعليل عدم المباشرة عند وجود أهلها تكرهتهم ذلك، مع أنه قد يقال بأن حلية النظر تكفي في الجوار بصحيفة الأصل، فليأمل.

و صحيحة محمد بن مسلم قال. سألت عن الرجل يغسل امرأته، قال «نعم من وراء الثوب»^(٣).

و حسنه قال. سألت عن الرجل يغسل امرأته، قال «نعم إنما يصعب أهلها تعصاً»^(٤).

(١) حواهر الكلام ٤: ٤٨.

(٢) الكافي ٣/١٥٧٣، التهذيب ١/٤٣٩، الاستبصار ١/٦٩٨، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٣) الكافي ٣/١٥٧٣، التهذيب ١/٤٣٨، الاستبصار ١/٦٩٦، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

(٤) الكافي ٣/١٥٨٣، التهذيب ١/٤٣٩، الاستبصار ١/٧٠٠، الوسائل، الباب =

و موثقة سماعة قال: سألت عن المرأة إذا ماتت، قال: «يدخل زوجها يده تحت قميصها إلى المرافق فيغسلها»^(١).

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سئل عن الرجل يغسل امرأته، قال: «نعم، من وراء الثوب لا يطر إلى شعرها ولا إلى شيء منها، و المرأة تغسل روحها لأنه إذا ماتت كانت في عدة منه، وإذا ماتت هي فقد انقضت عدتها»^(٢).

و صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام في الرجل يموت وليس معه إلا النساء، قال: «تغسل امرأته لأنها منه في عدة، وإذا ماتت لم يغسلها لأنه ليس معها في عدة»^(٣) فإن مقتضى ظاهر التعليل جوازه للرجعة مطلقاً، كما أن مقتضى عدم الجواز للزوج كذلك، لكنك ستعرف مجمل الحكم الأخير إن شاء الله.

و يدل عليه أيضاً صحيحة منصور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر و معه امرأته يغسلها؟ قال: «نعم، و أمه و أخته و نحوهما يلقي على عورتها خرقة»^(٤).

لكن لو منعاه اختياراً في الأم و الأخت، لأشكل الاستدلال بهذه لصحيحة للمطلوب؛ إذ المتعين حيثئذ - ساء على ما هو الظاهر منها من كون «و أمه و أخته»

٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

(١) الكافي ٦/١٥٨٣، التهذيب ١٤١٢/٤٣٨، الاستبصار ١/١٩٧: ٦٩١، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

(٢) التهذيب ٤٤٠١-٤٤٢٣/٤٤١، الاستبصار ٢٠٠: ٧٠٦، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١١.

(٣) التهذيب ١٤٠٩/٤٣٧، الاستبصار ٦٩٧/١٩٨، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٣.

(٤) الكافي ٨/١٥٨٣، التهذيب ١٤١٨/٤٣٩، الاستبصار ٦٩٩/١٩٩، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

معطوفة على الصمير المنسوب - حملها على مورد الضرورة، كما يشعر بإرادته طاهر السؤال

كصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله إلا النساء، قال: «تغسله امرأته أو ذو قرابته إن كانت له، و تصبّ النساء عليه الماء صبّاً، و في المرأة إذا ماتت يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها»^(١).

و مؤثقة عبدالرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت الصادق عليه السلام عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلا النساء هل تغسله؟ فقال: «تغسله امرأته أو ذات محرمه، و تصبّ عليه النساء الماء من فوق الثياب»^(٢).

و بطير هذه الروايات في قصر مفادها على ثبوت الحكم في حال الضرورة. صحيحة أبي الصاح الكاظمي عن الصادق عليه السلام في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء، قال: «يدفن ولا يغسل، و المرأة تكون مع الرجال بنت المذلة تدفن ولا تغسل إلا أن يكون زوجها معها، فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع»^(٣).

و رواية داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام في الرجل يموت في سفر أو في أرض ليس معه فيها إلا النساء، قال: «يدفن ولا يغسل» و قال: «في المرأة تكون

(١) الكافي ١/١٥٧٣، التهذيب ١/٤٣٧، الاستبصار ١/١٩٦-١٩٩، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٢) الكافي ٣/١٥٧، التهذيب ١/٤٣٩، الاستبصار ١/١٩٧-١٩٨، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

(٣) التهذيب ١/٤٣٨، الاستبصار ١/١٩٧-١٩٩، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٢.

مع الرجال بتلك المنزلة إلا أن يكون معها زوجها فليغسلها من فوق الدرع و يسكب عليها الماء سكباً، و لتغسله امرأته إذا مات، و المرأة ليست مثل الرجل، و المرأة أسوأ منظرأ حين تموت»^(١).

و رواية زيد الشحام قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة ماتت و هي في موضع ليس معهم امرأة غيرها، قال: «إن لم يكن فيهم لها زوج ولا ذورحم دفنوها بثيابها ولا يغسلونها، و إن كان معهم زوجها أو ذورحم لها فليغسلها من غير أن ينظر إلى عورتها» قال: و سألته عن رجل مات في السفر مع نساء ليس معهن رجل، فقال: «إن لم يكن له فيهن امرأة فليدفن في ثيابه ولا يغسل، و إن كان له فيهن امرأة فليغسل في قميص من غير أن تنظر إلى عورته»^(٢).

و رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في المرأة إذا ماتت و ليس معها امرأة تغسلها، قال: «يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها إلى المرافق»^(٣) المراد منها - على ما يشهد به سائر الروايات - ما في موثقة سماعة من أن زوجها يدخل يده تحت قميصها إلى المرافق فيغسلها»^(٤).

ثم إن هذه الروايات بأسرها تدل على جواز تغسيل كل من الروحين الآخر

(١) الكافي ٧/١٥٨٣، التهذيب ١٤١٥/٤٣٨:١، الاستبصار ١/١٩٧:٦٩٤، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

(٢) التهذيب ١٤٣٢/٤٤٣:١، الاستبصار ٧١٧/٢٠٣:١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

(٣) الكافي ١٠/١٥٨٣، التهذيب ١٤١٣/٤٣٨:١، الاستبصار ١/١٩٧:٦٩٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.

(٤) الكافي ٦/١٥٨٣، التهذيب ١٤١٢/٤٣٨:١، الاستبصار ١/١٩٧:٦٩١، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

في الجملة.

فما في ديل صحيحة زرارة، المتقدمة^(١) - من قوله عليه السلام: «وإذا ماتت لم يغسلها لأنه ليس بها في عدة» - إما محمولة على التقية، أو أن المراد النهي عن أن يغسلها في حال الاختيار مجردة عن الثياب، أو مطلقاً كما ليس بالبعيد.

و يشهد للأثر - أي مجردة عن الثياب - وقوع هذا التعليل بعينه تعليلاً للمنع من النظر إلى شعرها وإلى شيء منها في صحيحة الحلبي، المتقدمة^(٢) المصرحة بجواز تغسيلها من وراء الثوب، فتكون حكمة إطلاق النهي عن التغسيل في هذه الصحيحة على هذا التقدير ملازمة عادة للنظر إلى شعرها و جسدها لو غسلها بالكيفية المتعارفة المعهودة، فينزل النهي على إرادة غير صورة الاضطرار، ولذا لم يأمره بالفصل من وراء الثوب، كما في صحيحة الحلبي.

و هذا الحمل وإن كان ربما يتراعى منافاته لمورد السؤال حيث فرض السائل موته في مكان لا يكون فيه إلا النساء إلا أن هذا الفرض لا يخرجها غالباً من الاختيار، فإن الغالب إمكان عثورهن على الرجل في طول يوم أو يومين مثلاً وإن لم يكن حاضراً بالفعل، كما هو مفروض السائل.

و كيف كان فلا بد من حمل هذه الصحيحة على ما لا ينافي بصحة الحلبي.

و أما صحيحة الحلبي فظاهرها - بل كاد أن يكون صريحها بمقتضى التعليل الواقع فيها - إنما هو جواز تغسيل الزوجة زوجها مطلقاً، وكذا عكسه مقيد في صورة العكس بكونه من وراء الثوب، و مقتضى سياق الصحيحة و المناسبة

(١ و ٢) في ص ٦٠.

الظاهرة بين العلة و المعلول كون التعليل للواقع فيها - من انقضاء عدتها - تعليلاً لمع النظر لا لكون الغسل من وراء الثوب حتى يكون ذلك شرطاً تعديتياً في الغسل تحب رعايته وإن لم يكن الغسل بصيراً، فالأمر بعسله إياها من وراء الثوب على الظاهر ليس إلا لكون عسلها مجردةً ملزوماً للنظر إلى شيء منها و على تقدير كونه شرطاً تعديتياً فإنما هو شرط لكمال الغسل لا لصحته؛ لصراحة صحيحة منصور بن حازم، المتقدمة^(١) في عدم اشتراطه بذلك، بل يكفي فيه أن يلتقي على عورتها خرقه، بل وكذا صحيحة^(٢) ابن سنان كالصريحة في ذلك، كما أنها صريحة في جواز أن ينظر الرجل إلى امرأته حين تموت، ولذا يتعين حمل النهي عن النظر إلى شعرها وإلى شيء منها على الكراهة، وهي وإن كانت مخالفة لما يقتضيه التعليل بظاهره - حيث إن المتبادر منه ليس إلا إرادة صيرورة الزوج بموت الزوجة أجنياً فيحرم النظر إليها - لكن يجب تأويل هذا الظاهر أورده علمه إلى أهله؛ لدلالة الأخبار المستفيضة بل المتواترة على عدم انقطاع العلاقة بالمرأة، و قد سمعت التصريح بجواز النظر إليها في صحيحة ابن سنان، وكذا صرح بذلك فيما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة توفيت أيسلح لزوجها أن ينظر إلى وجهها ورأسها؟ قال: «نعم»^(٣) بل قد يفهم عدم انقطاع العلاقة بالمرأة من نفس هذه الصحيحة حيث أجاز تفسيلاً من وراء الثوب مع أنه لا يحوز ذلك للأجنبي، كما ستعرف، فالمراد من التعليل بانقضاء عدتها - على الظاهر - بيان

(١) في ص ٦٠

(٢) متقدمة في ص ٥٩

(٣) التهذيب ١/٢٨٠، الرسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠

عدم بقاء العلقة على ما هي عليها، كما في صورة العكس، ولذا نهى عن أن ينظر إليها نهياً تزيهياً لا تحريماً.

كما يشهد لذلك - مضافاً إلى ما عرفت - رواية^(١) داؤد بن سرحان حيث يظهر منها أن مشأ الأمر بتغسيلها من فوق الدرع كراهة النظر إليها؛ لصيرورة المرأة حين تموت أسوأ من الرجل، بل ربما يتأمل فيها كراهته شرعاً؛ لجوار أن تكون حكمة الأمر بغسلها من فوق الدرع والهي عن النظر إليها رعاية لحان أهل المرأة حيث يكرهون أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه، كما صرح بذلك في صحيحة^(٢) ابن سنان بعد أن نفى الناس عن تغسيلها والنظر إليها

لكن يدفعه عدم التماهي بيه وبين كراهته شرعاً، ونفي البأس عنه صريح في نفي الحرمة لا نفي الكراهة، وظهوره في ذلك ليس على وجه يصلح لصرف الأخبار المستفيضة الأمرة بغسلها من وراء الثوب، الناهي بعضها^(٣) عن النظر إليها، بل في بعضها^(٤) النهي عن تغسيلها، مع ما فيها من التعليل بانقضاء عدتها.

فالأظهر استحباب تغسيلها من وراء الثوب، وكراهة النظر إلى شيء منها، و تغسيلها مجردة عن الثياب، بل لا يبعد كراهة مباشرة تغسيلها مطلقاً إلا في حال الضرورة.

فاتضح لك من جميع ما ذكرنا ضعف القول بحرمة تغسيلها مجردة، و

(١) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٦٢، الهامش (١).

(٢) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٥٩، الهامش (٢).

(٣) التهذيب ١/٤٣٨، ١٤١٤/٤٤٠، الاستبصار ١/١٩٧، ٦٩٣، و ٢٠٠-٢٠١/٧٠٦،

الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١١ و ١٢.

(٤) التهذيب ١/٤٣٧، ١٤٠٩/٤٤٠، الاستبصار ١/١٩٨، ٦٩٧، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل

الميت، الحديث ١٣.

وجوب كونه من وراء الثوب، كما عن الشيخ في الاستبصار^(١)؛ استناداً إلى ظاهر الأوامر الواردة في الأخبار المتقدمة، التي يحب صرفها عن ظاهرها بقربة غيرها مما هو نص في الجواز.

و أضعف منه تعميمه في صورة العكس أيضاً، كما عن غير واحد، بل في المسالك و المشهور أن يعتل كل واحد من الزوجين صاحبه من وراء الثياب^(٢)، و عن ظاهر المختلف نسبته إلى أكثر علمائنا^(٣)؛ إذ لا شاهد له يعتد به في صورة العكس، كما صرح به غير واحد، بل في بعض الأخبار المتقدمة التصريح بالعرف بين الصورتين.

نعم، لو قيل بوجوب ستر العورة و حرمة نظر كل مهمل إلى عورة صاحبه بعد موته، لم يكن بعيداً للأمر بسترها و النهي عن النظر إليها بالعروض في جملة من الأخبار التي تقدم بعضها، و لا يعارضها سوى الأصل و إطلاق صحيحة^(٤) ابن سنان، لكنه مع ذلك لا يخلو عن تأمل، والله العالم.

وقد ظهر أيضاً ضعف ما قيل - كما عن الشيخ في التهذيب و ابن زهرة في الغنية، و الحلبي في إشارة السبق^(٥) - من اختصاص الحكم - أعني جواز تغسيل كل من الزوجين صاحبه - بحال الاضطرار؛ استناداً إلى بعض الأخبار المتقدمة التي لا يفهم منها إلا جوازه في حال الضرورة، كما نبهنا عليه فيما تقدم.

(١) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٥١:٤، ونظر: الاستبصار ١٩٧:١ ذيل الحديث ٦٩٤.

(٢) مسالك الأمهات ٨١:٦.

(٣) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٥٢:٤، ونظر: مختلف الشيعة ١: ٢٤٥، المسألة ١٨٦.

(٤) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٥٩، الهامش (٢).

(٥) حكاة عنهم صاحب الجواهر فيها ٥٠:٤، ونظر: التهذيب ٤٤٠:٦ ذيل الحديث ١١٢٠، و

الاستبصار ١٩٩:٦ ذيل الحديث ٧٠١، و الغنية ١٠٢:١، وإشارة السبق ٧٧.

لكنك حبير بعدم اقتضائها لتقييد المطلقات التي كاد أن يكون بعضها صريحاً في الإطلاق، كصحيحة ابن سنان وحنة محمد بن مسلم^(١) وروهما يستدل لهذا القول: برواية أبي حمزة عن النافر عليه السلام قال: «لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأة»^(٢).

و فيه - بعد تسليم سندها - لا بد من تخصيصها بما عدا الزوجة بالأحبار المتقدمة؛ فإن تخصيص هذه الرواية أهون من تقييد تلك المطلقات التي ربما يدعى صراحة بعضها في الحوار حال الاختيار.

و لا بعد أن نكون حكمة إطلاق النهي في هذه الرواية كراهة تفصيلها اختياريًا، فيكون المراد بالهي ما يعم الكراهة.

و استدلل له أيضاً: برواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام «يغسل الروح امرأته في السفر، والمرأة زوجها في السفر إذا لم يكن معهم رجل»^(٣).

و فيه: أن هذه الرواية - مع ما فيها من قصور السند و ضعف الدلالة - لاتصلح لإثبات أريد من الكراهة في مقابل الأدلة المتقدمة.

و استدلل له أيضاً: بما في غير واحد من الأخبار^(٤) من تعليل تعصير أمير المؤمنين عليه السلام فاطمة سلام الله عليها: بكونها صديقة لا يغسلها إلا صديق.

و فيه ما لا يخفى؛ فإن أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يغسل كل من يموت من

(١) تقدمت الصحيحة والحنة في ص ٥٩.

(٢) التهذيب ١/٤٤٠-٤٤١، الاستبصار ١/١٩٩:٧٠٢، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١٠.

(٣) التهذيب ١/٤٣٩-٤٤٠، الاستبصار ١/١٩٩:٧٠١، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١٤.

(٤) منها: ما في الفقيه ١/٨٧:٤٠٢، و الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١٥.

أهله و أقاربه مماثلاً كان أو غير مماثل، و إنما كان يغسل مثل رسول الله ﷺ و فاطمة عليها السلام ممن لا ينبغي أن يمسه إلا المطهرون، فكان اختياره لتعسيلها لئلا يبينها الإمام عليه السلام، فلا يفهم من مثل هذه الروايات كراهته أيضاً فضلاً عن المنع. نعم، ربما يستشعر من خير مفضل بن عمر كونه خلاف المتعارف بحيث لم يكن يرتكبه أحد إلا لضرورة، و لذا ضاق صدر السائل حين سمعه من الإمام عليه السلام، قال. قلت لأبي عبدالله عليه السلام: مَنْ غَسَلَ فاطمة عليها السلام؟ قال «ذاك أمير المؤمنين عليه السلام» فكأنما استضقت^(١) ذلك من قوله، فقال لي: «كأنك ضقت ممّا أخرتكَ به» فقلت. قد كان ذلك جعلت فداك، فقال. «لا تصبغَ فإنها صديقة لم يكن يغسلها إلا صديق، أما علمت أن مريم لم يغسلها إلا عيسى عليه السلام»^(٢). و أنت خير بأن هذه الرواية لا يستشعر منها الكراهة شرعاً فضلاً عن دلالتها على المنع، والله العالم.

و ينبغي التنبيه على أمور:

الأول: قال في محكي جامع المقاصد - بعد أن اختار القول بجواز تغسيل كل من الزوجين الآخر من وراء الثياب، كما صرح به جمع من الأصحاب - ما صورته: و لم أقف في كلام على تعيين ما يعتبر في التغسيل من الثياب، و الظاهر أن المراد ما يشمل جميع البدن، و حمل الثياب على المعهود يقتضي استثناء

(١) في الموضع الثاني من الكافي. «استفطمت» و في التهذيبين و العلل و الموضع الأول من الكافي «استعظمت».

(٢) الكافي ١/٤٥٩، و ١٣/١٩٥٣، علل الشرائع. ١٨٤ (الباب ١٤٨) الحديث ١، التهذيب، ١/٤٤٠، الامتصاص ١: ١٩٩-٧٠٣/٢٠٠، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

الوجه والكفين والقدمين، فيجوز أن تكون مكشوفة^(١). انتهى.

أقول: أما الأخبار الدالة عليه فمنها: صحيحة الحلبي، المتقدمة^(٢) لدالة على أنه يغسلها من وراء الثوب ولا ينظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها، و طاهرها - بقرينة النهي عن النظر إلى شيء منها - إرادة ثوب يستر جميع بدنهم، اللهم إلا أن يدعى انصرافها عن الوجه والكفين والقدمين. وفيه تأمل.

نعم، ما ذكره من حمل الثياب على المتعارف يتجه في صحيحة محمد بن مسلم ونحوها مما أطلق فيها لفظ الثياب، وقال فيها بعد أن سئل عن أن الرجل يغسل مرأته: «نعم من وراء الثياب»^(٣) مع إمكان أن يقال: إن المتبادر من هذه لروايات أبصاً ليس إلا إرادة غسلها مستورة من دون أن ينظر إلى شيء منها.

وكيف كن ففي جملة من الأخبار اقتصر على ذكر القميص أو الدرع.

ففي صحيحة الحلبي، الأولى «يدخل زوجها يده تحت قميصها»^(٤).

وفي روايته المذكورة أخيرة قال: «يدخل زوجها يده تحت قميصها

فيغسلها إلى المرافق»^(٥).

وفي وثيقة سماعة «يدخل زوجها يده تحت قميصها إلى المرافق

(١) حكاها عنه المحراني في الحقائق الناضرة ٣/٣٨٩، وانظر: جامع المقاصد ١/٣٦٠.

(٢) في ص ٦٠.

(٣) الكافي ٣/١٥٧، التهذيب ١/٤٣٨، الاستبصار ١/١٩٦-١٩٧/٦٩٠، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

(٤) الكافي ٣/١٥٧، التهذيب ١/٤٣٧، الاستبصار ١/١٩٦-١٩٧/٦٨٩، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٥) الكافي ٣/١٥٨، التهذيب ١/٤٣٨، الاستبصار ١/١٩٧-١٩٨/٦٩٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.

فيغسلها»^(١).

و في صحيحة أبي الصباح «وإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات.

في حتمل أن يكون المراد بهذه الروايات أيضاً غسلها من وراء ثيابها المتعارفة، و تخصيص القميص أو الدرع بالذكر؛ لاشتماله على معظم بدن. و يحتمل أن يكون المراد خصوص القميص أو ما هو بمزلة، فلا ضير في كون الرأس - كالوجه و الكفين و القدمين - مكشوفاً، كما يؤيده ما في رواية زيد الشحام «وإن كان له فيهن امرأة فليغسل في قميص من غير أن تنظر إلى عورته»^(٣) فإن ظاهرها إرادة خصوص القميص كي لا تنظر إلى عورته.

و يؤيد ذلك ما رواه في عكس المرض من قوله ^(٤) «فليغسلها من غير أن ينظر إلى عورتها»^(٥).

و كيف كان فالأمر على ما اخترناه من الاستحباب سهل، فإن الأفضل ستر جميع البدن، و دونه في الفصل التعجيل في القميص و نحوه، و أدون منه ستر خصوص العورة، بل لا يخلو و حوبه عن وجهه، كما عرفته فيما سبق.

و أمّا على القول بالوجوب فالجمع بين الأخبار على وجه لا يستلزم طرح شيء منها في عاية الإشكال، كما لا يحفى على المتأمل.

(١) الكافي ٦/١٥٨٣، التهذيب ١٤١٢/٤٣٨١، الاستبصار ١/١٩٧: ٦٩١، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

(٢) التهذيب ١٤١٤/٤٣٨١، الاستبصار ١/١٩٧: ٦٩٣، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

(٣ و ٤) التهذيب ١٤٣٢/٤٤٣١، الاستبصار ١/٢٠٣: ٧١٧، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

الثاني: لا ريب في طهارة الميّت بتغسيله من وراء الثوب و عدم سراية
الحجاسة الحاصلة في الثوب - بمباشرة الميّت - إليه.

و هل يطهر الثوب بصبّ الماء عليه حال الغسل أم لا يطهر إلا بعصره؟
وجهان، بل قولان.

قال في محكيّ الروض: و هل يطهر الثوب بصبّ الماء عليه من غير عصر؟
مقتضى المذهب عدمه، و به صرح المحقّق في المعتبر في تفصيل الميّت في
قميصه من مماثله^(١). انتهى.

و عن الذكرى و الروضة و جامع المقاصد و غيرها القول بطهارته بمجرد
الصبّ من غير حاجة إلى العصر؛ لإطلاق الأخبار^(٢).

قال في محكيّ الذكرى - بعد الاستشهاد بإطلاق الرواية -: و جاز أن يجري
مجرى ما لا يمكن عصره^(٣).

أقول: الذي يستفاد من الأخبار استعادة قطعية إنما هو كفاية غسل الميّت
من وراء الثوب و عدم الحاجة إلى تطهيره بعده عن الحجاسة العرضية المكتسبة
من ملاقة الثوب، فيهم من ذلك عدم نأثره من الملاقاة، و إلا لما أجزأ فعله
اختياراً، بل كن يأمر بتطهيره بعد الغسل في تلك الأخبار، فحلّو الأخبار عن ذلك
يدلّ على طهارته بالغسل، و حيث يفهم منها ذلك يستفاد منها بالدلالة الاكترامية
التعمية طهارة ما هو من نواع العمل، كيد العامل و أدوات العمل و الثوب

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٥٤: ٤، وانظر روض الجنان ٩٦، و المعتبر ١ ٢٧١

(٢) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٥٤: ٤، وانظر: الذكرى ٣٤٢ ١، و الروضة البهية ١ ٤١٢، و

جامع المقاصد ١٧٥٦، و المحقق المأخوذة ٤٤٨: ٣.

(٣) كما في كذب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨٤: ٢، وانظر: الذكرى ٣٤٢: ١

المطروح عليه بواسطة الملازمة المغروسة في أذهان المتشريعة من كون النجس
مستجساً، فلا يتعللون طهارة أحد الملاصقين برطوبة مسرية و بقاء الآخر على
نجاسته، ولذا لم يحتمل صاحب الحقائق طهارة الميت و بقاء القميص على
نجاسته حيث استدل على المطلوب بقوله: «لأنّ ظواهر الأحبار هو أنّه بعد
التعسيل في قميصه ينقل إلى الأكفان، ولو توقف طهارة القميص على العصر - كما
يدعون - للزم نجاسة الميت بعد تمام الغسل و قبل نزعها، ووجب تطهيره زيادةً
على الغسل الموطّف، و ظواهر النصوص المذكورة تردّه، و ما ذلك إلّا من حيث
طهرها بمجرد الصبّ في الغسلة الثالثة^(١)». انتهى.

بل لم يظهر من القائلين باعتبار العصر التزامهم ببقاء الثوب على نجاسته و
عدم نجيس الميت، فإنهم - على الظاهر - إمّا يوجبون العصر خلال الغسل، كما
يشعر به عبارة الذكرى حيث أحاز أن يكون الثوب جارياً مجرى ما لا يمكن
عصره^(٢)، فإنه يستشعر منه أنّ القائلين باعتبار العصر يوجبونه في خلال الغسل،
أو يلتزمون بنجاسة الميت بعد غسله نجاسة عريضة لأجل الملاقة، كما يظهر من
المحكي عن المعتبر في تعسيل المماثل من وراء الثوب.

قال فيما حكى عنه: وإن تجرّد، كان أفضل؛ لأنه أمكن للتطهير، ولأنّ الثوب
قد نجس بما يخرج من الميت، فلا يظهر بصب الماء، فينجس الميت و العاسل^(٣).
انتهى.

(١) الحقائق الناصرة ٣٩١:٣.

(٢) الذكرى ٣٤٢:١.

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٥٤٤، وانظر: المعتبر ٢٧١:١.

و كأنّ هذه العبارة هي التي قصدتها في الروض، و فهم منها الموافقة لم اختاره من عدم طهارة الثوب بصّب الماء عليه من غير عصر لكن قد يتأمل في دلالة هذه العبارة على مدّعاها؛ لظهورها في إرادة لنجاسة لخارجيّة التي تخرج من الميّت، و هذا خارج عن محلّ الكلام.

و يدفعه أنّ خروج النجاسة ليس ملازماً لغسله من وراء الثوب كي يكون هذا مراده بالعدرة، فمقصوده على الظاهر ليس إلا إرادة عسالة الميّت، فكأنّه عمى بهذا التعبير الإشارة إلى أنّ ما ينحصل عن الميّت سبب لتنجيسه، فلا يطهر، بل يبقى على نجاسته فينجس الميّت.

و كيف كان فهذه العبارة كغيرها من عباراتهم صريحة في ثبوت الملازمة بين بقاء الثوب على نجاسته و تنجيس الميّت، بل هذا هو الذي تقتضيه لقواعد، فكما يفهم من الأخبار طهارة الميّت بغسله، يفهم طهارة ما يلاصقه من مكانه و ثوبه و نحوهما، ولا يقاس ثوب الميّت بماء العسالة حيث نعقلنا فيه نجاستها عند طهارة المحلّ؛ لوضوح الفرق بينهما، بل هو نظير الإباء الذي يغسل فيه شيء نجس، فلو قيل في كميّة تطهيره: صبّ عليه الماء مرّتين، فكما يفهم من ذلك طهارة ذلك الشيء بصّب الماء عليه مرّتين، يفهم منه طهارة الإباء أيضاً، كما لا يخفى.

و قد ظهر لك بما قرّرنا أنّ المراد من الاستدلال بإطلاق الأخبار في هذا المقام ليس الإطلاق المصطلح، بل هو بمنزلة من حيث الحاجة إلى بيان رتبه، فلا يستلزم من الالتزام بوجوب تطهير الميّت بعد غسله فضلاً عن وجوب عصر ثيابه بعد الغسل أو في أثناءه تفيد لتلك الإطلاقات حتى ينعيه أصالة الإطلاق.

الثالث: لا عبرة - على الظاهر - بانقضاء عدّة الوفاة في حوار البطر و اللبس و التعسّل و نحوها؛ للأصل.

قال في محكي الذكرى: ولا عبرة بانقضاء عدّة المرأة عندنا، بل لو نكحت، حارلها تغسيله و إن كان الفرض بعيداً^(١). انتهى.

و استدّل له: بإطلاق الأخبار.

و نوقش فيه. بانصرافها عنه حيث إنّ الحاجة إلى تغسيلها بعد انقضاء عدّتها من العروض النادرة لا ينصرف إليه الإطلاقات، بل لا يصدق عليها اسم الزوجة حينئذٍ؛ لانقطاع علاقة الزوجيّة بينهما بانقضاء العدّة خصوصاً بعد أن نكحت.

و يؤيّدّه تعليل ترك النظر و العسل في صحيحتي الحلي و زرارة، المتقدمتين^(٢). بانقضاء عدّتها.

و فيه - بعد الغصّ عن أن إطلاق الروجة عليها بعد انقضاء العدّة ليس إلّا كإطلاقها قبله، و أن الانصراف ليس منشؤه إلا مدرة الوقوع، و إلا فلو اتفق ابتلاء سوة بميت مطروح في معازة بلا عسل ولا كفن ولا دفن و كانت فيها زوجته، لا يشكّ أحد ممّن سمع بهذه الروايات أنّه يتعيّن على زوجته تغسيله، كما أنّها ترثه و تتولّى أمره، و لا يلتفت الذهن أصلاً إلى كون ذلك قبل انقضاء عدّتها أم بعده - أنّه يتوجّه عليه أن المرجع في مثل المقام - على تقدير الشكّ بل القطع بعدم إرادته من الأدلة - إنّما هو استصحاب الأحكام الثابتة قبل انقضاء عدّتها من حوار

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٥٦: ٤، وانظر، الفكرى ١ ٣١٢.

(٢) في ص ٦٠.

النظر و اللمس و التفسير و نحوها، لا العمومات الناهية عن النظر و اللمس و
تفسير غير المماثل؛ لخروج الزوجة من تحت تلك العمومات، بل لو لم نقل
بجريان الاستصحاب إنا لمنعه من أصله أو للمناقشة في إحراز موضوعه، لكان
المرجع أصالة الإباحة لا العمومات؛ إذ ليس المرء الخارج باعتبار كونه قبل العدة و
بعدها فردين للعامة^(١) حتى يبقى للعامة دلالة بالسنة إلى حكم ما بعد العدة، كما
لا يخفى على المتأمل، وحينما جاز لها التفسير يجب لعموم دليله.

نعم، لو سلم صدق الأجنبية عليها و عدم انصرافها عنها، لأمكن إثبات هذه
الأحكام لها و لو بتفكيح المناط، لكن الفرض غير محقق بل مقطوع العدم.

و أما الاستشهاد بالصحيحين ففيه أن مفادهما - على ما تقتضيه العلة
المنصوصة - إنما هو كون حكم المرأة عند انقضاء عدتها حكم الرجل عند موت
زوجته، فإثباتهما صريحتان في انتفاء الحكم المعلق له عند موت الزوجة بانتفاء
علته، و هي كونها معتدة، فوجب أن يكون المعلول أمراً آخر غير حرمة التفسير
مطلقاً؛ لما ثبت نصاً و إجماعاً جوازه في الجملة و لو حال الضرورة من وراء
الثوب، فالمعلول في صحيحة زرارة إنما حرمة التفسير اختياراً أو مجرداً عن
الثياب لا مطلقاً، أو كراهته كما هو الأقوى على ما عرفت تفصيله فيما سبق، أو أن
الصحيحة - مع ما فيها من التعليل - جارية مجرى التقيّة حيث حكى القول
بمضمونها عن أبي حنيفة^(٢).

و أما صحيحة الحلبي فظاهرها كون المعلول حرمة النظر و وحوب كون

(١) في العبوة لحجرة: «والمقام يدل للعامة».

(٢) نسخة الفقهاء: ٢٤١:١، العزيز شرح الوجيز ٤٠٣:٢، المجموع ١٥٠:٥، الشرح لكبير ٣١١:٢.

العل من وراء الثوب، لاحرمه الغسل من حيث هو كما عرفت و علمت أنه لا بد من ارتكاب التأويل في هذا الظاهر، و على تقدير إرادته أيضاً لا يضر لما نحن بصدده من جواز التعسيل في الجملة.

و الحاصل: أن هذه العلة مما لا يمكننا تعقله، بل علينا رد علمها إلى أهله، لكن مع ذلك يستمد منها إجمالاً استفادة غير قابلة للتشكيك أن الحكم المثبت للروحة بوحود العلة عين الحكم المنفي من طرف الروح بفقدانها، والصحيحان تدلان بالصراحة على مشاركة الزوجة بعد انقضاء عدتها مع الزوج في لحكم المسبب عن فقد العلة المصروحة، فوجب أن لا يكون ذلك الحكم حرمة الغسل، وإلا لكانت الرواية صادرة عن علة!

و كيف كان فلا يمكن إثبات الحرمة بهذا التعليل مع ما فيه من الإشكال، و لذا جعله المستدل مؤيداً لمطلبه من دون أن يستند إليه، والله العالم.

الرابع: تلحق بالروحة في جواز تعسيل كل منهما صاحبه الأمة ما لم تكن مزوجة أو معتدة أو مبعضة أو مكاتبة على الأظهر، فلها تعسيله و له تغسيلها، كما عن القواعد و البيان و مجمع البرهان^(١)، بل عن طاهر الأخير نفي الخلاف فيه بالنسبة للثاني^(٢)، أي تغسيله لها.

و أمّا عكسه فقد معه بعض، كصاحبي المدارك و الحقائق^(٣).

(١) حكاة عنها صاحب الجواهر فيها ٥٧٤، وانظر: قواعد الأحكام ١٧:٦، و السان ٢٣، و مجمع العائدة و البرهان ١٧٩:١

(٢) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٥٧٤، وانظر: مجمع العائدة و البرهان ١٧٩:١

(٣) مدارك الأحكام ٦٣:٢، الحقائق للناصرة ٣٩٢:٣.

و عن جمع من الأصحاب - مهم المصنف في المعتبر^(١) - التفصيل بين أم الولد و غيرها، فمعه في غيرها؛ لروايل المحرمية بانتقال الملك، و أمّا أم الولد فيجوز لها؛ لرواية إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام «أن علي ابن الحسين عليه السلام أوصى أن تغسله أم ولد، فغسلته»^(٢).

و حذر فيها صاحب المدارك بضعف السند^(٣)، و صاحب الحدائق بما في منها من المخالفة لما روي في الأخبار المستفيضة من أن الصديق لا يغسله إلا صديق، و لذا احتار المسع مطلقاً نظراً إلى صيرورة أم الولد أيضاً أجنبية بالاعتناق^(٤). أقول: ليس الانتقال إلى الغير سبباً لحرمه النظر و زوال المحرمية كما عملها به في المدارك^(٥)، بل السبب إنما هو الخروج من الملك و صيرورتها أجنبية، و لذا قيل بتحقيقه في أم الولد أيضاً، و على هذا فلا وجه لما جرم به في صورة انعكس حيث قال: و يجوز تغسيل السيد لأخته قطعاً^(٦)؛ ضرورة خروج الأمة بموتها من ملك السيد؛ لخروجها من أهلية التملك، كما أن خروجها من ملكه في عكس العرص إنما هو لخروج السيد من أهلية المالكية، و إلحاقها بالزوجة قياساً بزعمهم، فجرمه بالجواز فيما فرصه لا مشأ له إلا عدم كون الخروج من لملكية لخروج أحد الطرفين من الأهلية كخروجه بناقل شرعي في صيرورة الطرف الآخر أجنبياً عن صاحبه، فكانت العلقة من طرفه في العرض باقية لدى العرف سحر من

(١) المعتبر ٣: ٢٢١.

(٢) التهذيب ١: ٤٤٤/١٤٣٧، الاستبصار ١: ٢٠٠/٧٠٤، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب غسل

الميت، لتحديث ١

(٣) مدارك الأحكام ٦٣: ٢.

(٤) الحدائق الماصرة ٣: ٣٩٢.

(٥ و ٦) مدارك الأحكام ٦٣: ٢.

الاعتبار بحيث لا يعدّون الأمة بموت سيدها أجنبية عنه، كما أنّهم لا يعدّون زوجته بعد موته أجنبية.

وليس انتقالها إلى الوارث منافعاً لبقاء العلاقة، بل يؤكدها، فإن مالكيّة الوارث من شؤون مالكيّة السيد، فكان ملكيّة متحقّقة في ضمن ملكيّة الورثة.

والحاصل: أنّ ما يدلّ على الجواز في الصورة التي قطع به فيها يدلّ على الجواز في عكسها أيضاً، وعمدة المستند في كلتا الصورتين هي الأصل بعد انصراف مادّ على المصع من تغسيل عدا المماثل عن الأمة و سيدها، وعدم شمول مادّ على حرمة النظر واللمس لهما، كما عرفت تحقيقه في الفرع السابق، بل لا يبعد دعوى استفادة حكم الأمة من الأخبار المتقدّمة الدالّة على جواز تغسيل كلّ من الزوجين صاحبه بأن يقال: إنّ موضوع الحكم في تلك الأخبار وإن كان الزوجين و المتبادر منهما لدى الإطلاق غير الأمة و سيدها لكنّ المناط الذي يتعلّقه العرف مشأً للجواز ليس إلّا المعنى القائم بالروحين، الموجود بين الأمة و سيدها، أعني حلّيّة النظر واللمس والاستمتاع بالوطئ وغيره، فلا يتعلّق العرف من الروجة في مثل المقام - ولو لأجل المناسبة بين الحكم و موضوعه - إلّا ما يعمّ الأمة و المنقطعة كالدائمة، مع أنّ المتبادر منها لدى الإطلاق ليس إلّا الأخيرة، فتأمل.

و أمّا الرواية فعلى تقدير تضعيف سندها و الاستشكال في متنها و عدم إمكان توحّيها و لو بحملها على إرادة الوصيّة في الإعانة على الغسل بغسل بعض المواضع أو بحمل «الصدّيق» في سائر الأخبار على معنى يمكن تحقيقه في أمّ ولد عليّ بن الحسين عليه السلام، فهي لا تخرج من صلاحية التأييد.

و يؤيده أيضاً بل يصلح شاهداً لتعيين المراد من الرواية المتقدمة بل دليلاً على المطلوب: ما عن الفقه الرضوي: و نروي أن علي بن الحسين عليه السلام لما مات قال الباقر عليه السلام «لقد كنت أكره أن أنظر إلى عورتك في حياتك، فما أنا بالذي أنظر إليها بعد موتك» فأدخل يده و غسل جسده ثم دعا أم ولد له فأدخلت يدها و غسلت عورته^(١) و كذلك فعلت أنا بآبي^(٢)، فإن هذه الرواية ليست كسائر ما في الكتاب؛ إذ لا يتطرق فيها ما يتطرق في الكتاب من احتمال عدم كونه من الإمام عليه السلام و كونه من مصنفات بعض الأعلام؛ لكون هذه الرواية مروية عن الباقر عليه السلام، فإن كان راويه الرضا عليه السلام، فروايته و عمله حجة قاطعة، وإن كان غيره، فلا شبهة في كونه واحداً من أجلة فقهاء المذهب، فيكون اعتماده بما أرسله من الرواية منشأ للوثوق بها، فالأظهر إنما هو جواز النظر و تغسيلها له، و الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه، والله العالم.

(و يجوز أن يغسل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم و لا مسلمة ذات رحم، و كذا تغسل الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسلمة و لا ذورحم) على المشهور، كما صرح به جماعة^(٣)، بل عن الذكرى: لا أعلم لهذا الحكم مخالفاً من الأصحاب سوى المحقق في المعتبر^(٤).

و عن التذكرة نسبه إلى علمائنا ذلك مع زيادة حضور الأجاب من

(١) في الحدائق و نسخة من الفقه الرضوي. «مرافقه» بدل «عورته».

(٢) أورده عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٣٩٢٣، و انظر الفقه المسروب للإمام الرضا عليه السلام.

(٣) منهم. الشهيد الأول في الذكرى ٣١٠:١، و الشهيد الثاني في الروضة البهية ١٢٥١، و

المحقق الكركي في جامع المقاصد ٣٦١:١، و البحراني في الحدائق الناضرة ١٠١٣.

(٤) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٥٩:٤، و انظر: الذكرى ٣١٠:١، و المعتبر ٣٢٦:١.

المسلمين و المسلمات، فبأمرون الكافر بالاعتسال أولاً ثم يعلموه كيفية غسل المسلمين، فيغتسل^(١).

و كيف كان فالمراد بذي الرحم في الفتاوى و كذا ذوي القرابة في الموثقة الآتية خصوص المحارم منها لا مطلقاً، و ينبغي تعميمها و لو مسامحةً على نحو يعلم مطلق المحارم و لو برضاع أو مصاهرة؛ لما استعرف من اشتراك الجميع في جواز التعسيل المانع من تحقق الضرورة المبيحة لتغسيل الكافر، كاشتراك من عداها في عدم الجواز من غير فرق بين أولي الأرحام و غيرها

و مستند الحكم موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث، قال. قلت: فإن مات رجل مسلم و ليس معه رجل مسلم و لا امرأة مسلمة من ذوي قرابته و معه رجل نصارى و ساء مسلمات ليس بينه و بينهن قرابة، قال: «يفتسل النصارى ثم يغسلوه فقد اضطر» و عن المرأة المسلمة تموت و ليس معها امرأة مسلمة و لا رجل مسلم من ذوي قرابتها و معها نصرانية و رجال مسلمون و ليس بينها و بينهم قرابة، قال: «تغتسل النصرانية ثم تغسلها»^(٢).

و حبر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أمائه عن علي عليه السلام قال «أنى رسول الله صلى الله عليه وآله بفر، فقالوا: إن امرأة توفيت معنا و ليس معها ذو محرم، فقال: كيف صعدتم؟ فقالوا: صببنا عليها الماء حساً، فقال: أو ما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها؟ قالوا: لا، قال: أفلا يمتتموها؟»^(٣).

(١) حكاها صاحب الجواهر فيها ٥٩:٤، وانظر: تذكرة الفقهاء ٣٦١:٦، المسألة ١٣٠
(٢) الكافي ١٥٩٣/١٢، العقبة ٩٥:١-٩٦/٩٦ و ٤٤٠، التهذيب ٣٤٠:١-٣٤١/٣٤١، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.
(٣) التهذيب ٤٤٣١-٤٤٤/٤٤٣، الاستبصار ٢٠٣:١-٢٠٤/٧١٨، الوسائل، باب ١٩ =

و يؤيده ما عَنِ الفقه الرصوي «بأن مات ميت بين رجال نصارى و نسوة مسلمات، غسله الرجال النصارى بعد ما يغتسلون، وإن كان الميت امرأة مسلمة بين رجال مسلمين و نسوة نصرانيّة، اغتسلت النصرانيّة و غسلتها»^(١).
و عَنِ المصنّف فِي المعْتَر التَّوَقُّف فِي الْحَكْم^(٢)، و تبعه جماعة ممّن تأخّر عنه؛ لما فِيهِ مِنَ الْإِشْكَال؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْقَوَاعِد، مِثْلَ اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي الْغَسْلِ حَيْث لَا تَحْتَقِقُ مِمَّنْ لَا يَعْتَقِدُ حَقِّيَّتَهُ، وَاشْتِرَاطِ طَهَارَةِ الْمَاءِ وَ نَجَاسَةِ الْكَافِر. هَذَا، مَعَ مَا فِي مُسْتَدَاهُ مِنَ الضَّعْفِ.

قَالَ فِي مُحْكَمِ الْمَعْتَر - بَعْدَ نَقْلِ الْخَرِيسِ الْأَوَّلِينَ -: وَ عِنْدِي فِي هَذَا الْوَقْفِ؛ وَ الْأَقْرَبُ دَوْعُهَا مِنْ غَيْرِ غَسْلٍ؛ لِأَنَّ غَسْلَ الْمَيِّتِ يَعْتَقَرُ إِلَى النِّيَّةِ وَ الْكَافِر لَا تَصِحُّ مِنْهُ نِيَّةُ الْقُرْبَةِ.

ثُمَّ طَعِنَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ السَّنَدَ كُلَّهُ مُطْلَحِيَّةٌ، وَ الْحَدِيثُ الثَّانِي: بِأَنَّ رِجَالَهُ زَيْدِيَّةٌ^(٣).

و فِيهِ: أَنَّ تَضْعِيفَ مِثْلِ هَاتَيْنِ الرَّوَائِتَيْنِ مُنَافٍ لِمَا هُوَ الْحَقُّ، وَ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُ^(٤) مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا قَبْلَهُ الْأَصْحَابُ مِنَ الرَّوَایَاتِ فَهُوَ مَقْبُولٌ وَ إِنْ ضَعُفَ سَدُّهُ، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِمِثْلِ هَاتَيْنِ الرَّوَائِتَيْنِ خُصُوصاً الْمُوثَقَةُ مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْ أَحَدٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْمُصَنِّفِ طَرَحُهُمَا وَ التَّنْصِیْحُ بِمُخَالَفَتِهِمَا وَ إِنْ اسْتَشْعَرَ ذَلِكَ

« مِنْ أَبْوَابِ غَسْلِ الْمَيِّتِ، الْحَدِيثُ ٢. »

(١) حَكَاهُ عَنْهُ الْبَحْرَانِي فِي الْحَدَائِقِ الْبَاصِرَةِ ٤٠٢:٣، وَانْظُرِ الْفَقْهَ الْمُنَسَّوبَ لِلْإِمَامِ الرَّصَدِيِّ (١٧٣).

(٢) ر ٣ حَكَاهُ عَنْهُ الْبَحْرَانِي فِي الْحَدَائِقِ الْبَاصِرَةِ ٤٠٢:٣، وَانْظُرِ الْمَعْتَر ٣٢٦:١.

(٤) الْمَعْتَر ٢٩:١.

من بعض لأجل سكونهم عن هذا الفرع، كالحلي وغيره، وهو غير صائر في جبر الصنف، خصوصاً على ما هو المختار من حجّة الموثق لذاته.

نعم، قد أعرض عنهما بعض مَنْ تأخر عن المصنف، كصاحب المدارك^(١) و مَنْ حداّ حذوه مَنْ دأبه ردّ الروايات التي لم توصف بالصحة المصطلحة.

و صعبه لدينا ظاهر، فلا يحلّ لنا طرح مثل هاتين الروايتين المشهورتين اللتين تلقاهما الأصحاب بالقبول إلا بمعارض مكافئ، كما صنفه في الحقائق حيث اعترف باعتبار الروايتين، و طعن على المصنف في تضعيفهما بما عرفت، لكنّه مع ذلك مال إلى ما قال به في المعتمد؛ لزعمه دلالة هذه الروايات على طهارة أهل الكتاب، و معارضتها بما دلّ على نجاستهم و أرجحية المعارض^(٢).

و فيه - بعد المضّ عمّا سيأتي في محله من التأمل في الترجيح لو لم يتحقق الإجماع على النجاسة -: أنّه لا منافاة بين صحة الغسل و نجاسة الكتابي.

ألا ترى أنّ المشهور قائلون بالصحة مع التزامهم بنجاسة الكفار مطلقاً، ممقتضاه إنا العفو عن هذه النجاسة الحاصلة من مباشرة الكافر و عدم مدعيّتها من رفع الحدث و إن تجسّس بها الماء و بدن الميت، لكنّه عفي عنه لمكان الضرورة، و إمّا عدم انفعال الماء المستعمل في العمل و لا بدن الميت من مباشرته، و ليس هي العقل ما يستحيل شيئاً من الأمرين و لا في الشرع ما ينافيه إلا العمومات التي يجب تخصيصها بالدليل المعتمد.

و توهم اشتراط كونه بالماء الكثير أو على وجه لا يلاقيه الكافر برطوبة

(١) مدارك الأحكام ٦٤:٢.

(٢) الحقائق الناضرة ٤٠٢:٣-٤٠٣.

مسرّية كي لا يستلزم تخصيص شيء من القواعد، مدفوع: بالقطع بعدم إرادته من المصوص و العتوى، فليس المتأخر منها إلا إرادة الغسل بالكيفية المتعارفة.

و كيف كان فلا وجه لجعل الأخبار الدالة على نجاسة أهل الكتاب من معارضات هذه الروايات؛ لإمكان الالتزام بمعاد الكل، كما عليه المشهور

و أمّا الاستشكال في الحكم بافتقار غسل الميّت إلى النية و هي لا تصحّ من الكافر فلا يصحّ غسله، فعليه - مضافاً إلى كونه اجتهاداً في مقابلة النصّ - أن الأظهر عدم توقف صحّة الغسل إلا على قصد حصول عنوانه مميّزاً عما يشاركه في الجنس، أي قصد إيجاد تلك الماهيّة المعهودة المأمور بها في شريعة سيّد المرسلين ﷺ، و أمّا اعتبار أمر آخر وراء ذلك - أي كون العمل مخلصاً لله تعالى - فلم يدلّ عليه دليل بالنسبة إلى غسل الميّت، فهو منفي بالأصل الذي تقدّم تحقيقه في نية الوضوء، و لذا يقوى الصحّة فيما إذا لم يكن الباعث على العمل إلا قصد أحد الأجرة، فيأتي بتلك الطبيعة المعهودة الواجبة في الشريعة لأجلها لا للتقرّب بها إلى الله تعالى. كما أنّه كثيراً ما يتفق في مثل هذه الأعصار التي تعارف فيها بذل لأجرة عليه، فعلى هذا لا مانع من حصوله من الكافر من هذه الجهة، بأنّه يوي بعمله إيجاد الطبيعة المأمور بها في شرعنا و إن لم يعتقد حقيته خصوصاً بعد مساعدة الدليل.

و ما يقال في - مع هذا الإشكال - من أن المتولّي للنية هو المسلم الذي يأمر الكافر بالعسل، فالعسل الذي هو من العبادات إنما هو من فعل الأمر لكن بالتسبب لا لمباشرة - مدفوع: باشتراط صحّة العسل بأن يكون مويّاً للماعل لا الأمر، و إلا لدرم عدم الإخلال بقصد الحلاف من المباشر، كقصد إرالة الوسخ، و هو واضح

المصاد.

مضافاً إلى محالته لظاهر المصوص و العتاي من استناده إلى الفاعل لا الأمر، بل إشعارها أو دلالتها على عدم اشتراطه بصدوره بأمر من المسلمين وإن أمكن أ، يقال: إن الشرط على تقدير شرطيته حاصل غالباً، فلا حاجة إلى بيانه، فلم يبق للكلام ظهور في نفي اعتباره إلا من حيث ظهوره في كون ما يوجد الكافر بنفسه غسلاً، فوجب أن لا تكون بية المسلم من مقومات ماهيته كما يرعمه الموجّه.

نعم، ربما يستشعر ذلك في بادئ الرأي من التقييد الواقع في بعض العتاي، كمعقد إجماع التذكرة من اشتراط حصول الأجانب من المسلمين و المسلمات فيأمرون الكافر بالاغتسال أولاً ثم يعلموه كيفية غسل المسلمين فيغسل^(١).

لكن التأمل فيه يعطي ظهوره في خلافه و كونه جارياً مجرى العدة، و على تقدير الاشتراط فهو شرط خارجي تعدي منشؤه الاقتصار على مورد النص، لا توقف ماهية الغسل الصادر من الكافر عليه من حيث صدوره بأمرهم و كونهم هم الفاعل بالتسبيب و كون الكافر بمنزلة الآلة.

و كيف كان فالأظهر عدم اشتراط هذا الشرط أيضاً؛ للأصل، و ليس حصول الأجانب في مورد الرواية إلا كسائر الخصوصيات ممّا لا مدخلية له في الحكم الذي بيّنه الإمام عليه السلام بقوله: «يغتسل النصاري ثم يغسلونه».

فالأقوى أنّه لو غسّله النصرائي ابتداءً لا بأمر من المسلمين بل

(١) تذكرة الفقهاء ٣٦١٦، المسألة ١٣٠.

ولا حضورهم، أحرأه، لكن ينبغي تفصيل إطلاق المتن وغيره بما هي معقد إجماع التذكرة، كما نطق به موثقة عمار و الفقه الرضوي من أن يغتسل الكافر أولاً ثم يعسله. ولعل الحكمة فيه روال المجاسة العرضية التي لم يتحقق الاضطراب بالنسبة إليها، كما أنه ينبغي تخصيص الكافر بالكتابي، كما عن بعضهم^(١) التصريح بذلك؛ لاحتصاص النص به، بل إشعار خبر زيد لو لم نقل بدلالته عليه.

و دعوى عدم الفرق بين أنحاء الكفر؛ لأن الكفر ملة واحدة يشترك أهلها في أفعال الماء بملاقاته و حصول الغرض بفعله، فلا يتعلل الفرق بين أقسامه لا بينة عليها خصوصاً على القول بطهارة الكتابي دون غيره ولا أقل من احتمالها ولو بعيداً، وهو مانع من القطع بعدم الفرق، بل كيف يمكن دعواه ولو على تقدير العلم بجاسة الكل؟ فإن الكتابي أقرب إلى الحق من غيره قطعاً، فلعل فيه مدحلية في جواز من ميِّت المسلمين و تغسله، والله العالم.

ثم إن ظاهر النصوص و الفتاوى بل صريحها هو أن الكافر عند فقد المسلم المماثل و المحرم يأتي بغسل الميِّت، أي الطبيعة التي كان يأتي بها المماثل و المحرم عند وجودهما، لا ماهية أخرى مشابهة للغسل صورة أو جها الشارع تعبداً عند تعذر الغسل، فلا يفهم من النص و الفتاوى بالنسبة إلى هذا الفرع إلا ما يفهم منها بالنسبة إلى سائر الفروع، كتعسيل الزوجة زوجها و الرجل محارمه و هكذا، فدعوى كون العسل صورياً في هذا الفرع مما لا ينبغي الالتفات إليها و قصية كونه عين تلك لطبيعة المعهودة: حصول الأجزاء بفعله، و سقوط الطلب الكفائي لمتعلق به عن عامة المكلفين، و خروج الميِّت من كونه بحكم الميتة و من أن

(١) حكاه في كشف اللثام ٢١٧٢ عن ابن سديد، وانظر الجامع للشرائع. ٥٠

يجب الغسل بمسّه إلى غير ذلك من آثار الغسل الصحيح. فما قواه غير واحد من الأعلام من وجوب إعادته لو تجددت القدرة بوجود المماثل أو المحرم صعيص. و تنظيره بالمتيمّم الواجد للماء قياس مع الفارق؛ إذ لا أثر للتيمّم إلا عند الضرورة حيث إنّه ظهور اضطراري، و أمّا الغسل فأثره ربع الحدث مطلقاً، لكن لا يصحّ من الكافر إلا عند الضرورة، فإذا تحققت الضرورة، يصحّ غسله، و يترتّب عليه كلّ ما هو أثر للغسل الصحيح، فالضرورة في المقام أثرت في صحّة الغسل، و في باب التيمّم أثرت في استباحة الغايات عندها، و بينهما فرق بين. لكن قد يقال في المقام بأنّ تجدد القدرة كاشف عن عدم تحقق الضرورة المبيحة لغسل الكافر.

و فيه ما لا يخفى.

و قد ظهر لك ممّا تقدّم ضعف ما ذكره شيخنا المرتضى رحمته حيث قال. ولو طرأ التمكن من الغسل الاحتيازي، فالأقوى هدم سقوطه، وفاقاً للشهيدين و المحقّق الثاني و غيرهم؛ للعمومات، و عدم كفاية مجرد وجوب الشيء عند الاضطرار لبديّته، إلا إذا فهم البدليّة من دليله، كما في التيمّم و نحوه^(١). انتهى؛ لما عرفت من أنّ صريح النصوص و الفتاوى إنّما هو كون ما يوجد الكافر عين غسل الميت لا شيئاً آخر أجنبيّاً عنه أوجبه الشارع تعبدّاً حين الضرورة حتى يكون مدّعي البدليّة مطالباً بالدليل، والله العالم.

(و يغسل الرجل محارمه) أي من حرم عليه نكاحها مؤبداً بسبب

(١) كتاب الطهارة: ٢٨٦، وانظر الذكرى ١: ٣١٤، و روض الجنان: ٩٨، و جامع المقاصد ١: ٣٦٢

و ٣٦٣، و تذكرة الفقهاء ١: ٣٦٤، المعراج: ٥٠.

أورضاع أو مصاهرة، وكذا المرأة تغسل محارمها بلا خلاف في شيء منها في الجملة، كما يدل عليه جملة من الأخبار التي كادت تكون متواترة، وقد تقدم بعضها في المربع السابق، كصحيحتي^(١) مصور والحلي، وموثقة^(٢) عبدالرحمن، ورواية^(٣) زيد الشحام.

و بعض تلك الأخبار وإن قصر عن إثبات الحكم على نحو العموم بحيث يعم المحرم بالمصاهرة كأم الروجة ونحوها لكن جملة منها نفى بذلك، كقوله عليه السلام في موثقة عبدالرحمن: «تغسله امرأته أودات محرمه»^(٤) وقوله عليه السلام في صحيحة مصور: «عم، وأمه وأخته ونحوهما»^(٥) فإن المتبادر من التشبيه في مثل المقدم إرادة المشابهة في المحرمية التي هي سبب جواز النظر واللمس.

وموثقة سماعة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل مات وليس عنده إلا نساء، قال: «تغسله امرأة ذات محرم منه وتصب النساء عليه الماء ولا تخلع ثوبه، وإن كانت امرأة مأت معها رجال وليس معهم امرأة ولا محرم لها فلتدفن كما هي في ثيابها، وإن كان معها ذو محرم لها يغسلها من فوق ثيابها»^(٦).

و رواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام في حديث، قال: «إذا مات الرجل في السفر - إلى أن قال - وإذا كان معه نساء ذوات

(١) المتقدمين في ص ٦٠ و ٦١

(٢) المقدمة في ص ٦١

(٣) المقدمة في ص ٦٢.

(٤) تقدمت الإشارة إلى مصادره في ص ٦١، الهامش (٢).

(٥) تقدمت الإشارة إلى مصادره في ص ٦٠، الهامش (٤).

(٦) الفقيه ١/٩٤: ٤٣٤، التهذيب ١/٤٤٤: ١٤٣٥، الاستبصار ١/٢٠٤: ٧٢٠، الوسائل، الباب ٢٠

من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

محرم يؤررنه و يصبس عليه الماء صبّاً و يمسسن جسده ولا يمسس فرجه^(١).
و كيف كان فالأمر في التعميم سهل بعد عدم القول بالتفصيل في المحارم،
و إنما الإشكال في المسألة في مقامين:

أحدهما: أنه هل يجب أن يكون ذلك (من وراء الثياب)؟ كما حكى^(٢)
عن ظاهر المشهور، و نطق به جملة من الأخبار المتقدمة و غيرها - كمؤثقة عمار
عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل المسلم يموت في السفر و ليس معه
رجل مسلم و معه رجال نصاري و معه عمته و حالته مسلمتان كيف يصنع في
عسله؟ قال: «تغسله عمته و حالته في قميصه، ولا تقربه النصارى» و عن المرأة
تموت في السفر و ليس معها امرأة مسلمة و معها نساء نصاري و عمتها و حالها
معها مسلمان، قال: «يعسلانها و لا تقربها النصرانية كما كانت تعسلها غير أنه
يكون عليها درع فيصب الماء من فوق الدرع»^(٣) - أو لا يجب، كما عن صريح
جماعة من متأخري المتأخرين - كصاحبي المدارك و الذخيرة، و كاشف اللثام و
غيرهم - و ظاهر الغيبة و الكافي و الإصباح^(٤)، و لعلة الطاهر من الذكرى أيضاً
حيث قال - فيما حكى عنه - و ثالثها: المحرمية؛ لتوبيعه النظر و اللمس، و لما

(١) التهذيب ٤: ٤٤٢-٤٤٦، الاستبصار ٢: ٢٠١٦-٢٠٢/٧١١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨

(٢) المحاكمي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٦٤

(٣) الكافي ٣: ١٥٩، التهذيب ١٠: ٣٤٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨

(٤) المحاكمي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٦٤، و انظر: مدارك الأحكام ٢: ٦٥، و ذخيرة المعاد: ٨١
و كشف اللثام ٢: ٢١٩، و الغنية ٢: ١٠٢، و الكافي في الفقه: ٢٣٧، و إصباح الشيعة: ٧٧.

مر، ولكن من وراء الثياب محافظةً على العورة^(١). انتهى؛ لإطلاق بعض الأخبار و ظهور بعض بل صراحته في العدم إلا بالنسبة إلى العورة.

قوله عليه السلام في صحيحة منصور: «نعم، وأمه وأخته وحوهما يلقي على عورتها خرقه»^(٢) فإنه كالصريح في عدم الوجوب إلا في العورة.

وقوله عليه السلام في رواية عمرو بن خالد، المتقدمة^(٣): «يؤرربه و يصبين عليه لماء صباً» فإن الطاهر أن التوزيع مع التجرد، لا مع الثياب.

وقوله عليه السلام في رواية ريد الشحام، المتقدمة^(٤) في حكم المرأة: «وإن كان معهم زوجها أو ذورحم لها فليعسلها من غير أن يطر إلى عورتها» فإن ظاهرها أن المحرم إنما هو النظر إلى العورة لا إلى سائر البدن، فيحتمل قوياً أن يكون شدة الاهتمام بكونه من وراء الثوب في سائر الأخبار للمحافظة على العورة، كما أشير إليه في العبارة المتقدمة^(٥) عن الذكرى.

و يشهد له ما في ديل هذه الرواية في حكم الرجل «وإن كان له فيهن امرأة فليغسل في قميص من غير أن تنظر إلى عورته».

و يحتمل أن يكون النهي عن خلع الثوب والأمر بالعمل من فوق الثياب في بعض تلك الأخبار لأجل المحافظة عن نظر الأجانب، كما يستشعر ذلك من قوله عليه السلام في موثقة سماعة: «تغسله امرأة ذات محرم و تصب الماء عليه الماء

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٦٤: ٤، وانظر الذكرى ٣٠٧: ١.

(٢) تقدمت لإشارة إلى مصادرها في ص ٦٠، الهامش (٤).

(٣) في ص ٨٧ - ٨٨.

(٤) في ص ٦٢.

(٥) أنما

ولا تحلج ثوبه»^(١).

و يحتمل أيضاً إرادة الاستحباب من أغلب تلك الأخبار بل جميعها، كما يؤيده اقتران ذوات المحرم في بعض تلك الأخبار مع الزوجة التي عرفت أن الأقوى أن غسلها من وراء الثياب ليس إلا على وجه الاستحباب، فعند قيام هذه الاحتمالات المؤيدة بالشواهد الداخلية و الخارجية يشكل ارتكاب التأويل أو الطرح في الأخبار الدالة على عدم الوجوب؛ لأن حمل الأخبار - الظاهرة في الوجوب - على الاستحباب أو المحاميل الأخر أهون من طرح هذه الروايات أو تأويلها، فما في المدارك و غيره من عدم الوجوب هو الأقوى و إن كن الأول أحوط.

و أحوط منه ترك المرأة مس جسده من غسله من محارمها بأن تدف على يديها خرقة؛ لحسنه عبدالله بن سنان أو صحيحته، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، فإن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به وتلف على يديها خرقة»^(٢).

و هذه الرواية و إن كان طاهرها الوجوب لكنها لا تصلح لتقييد المطلقات الكثيرة الواردة في مقام البيان، المنصرفة إلى الكيفية المتعارفة، مع معارضتها برواية عمرو بن خالد، المتقدمة^(٣) المصرحة بجواز المس، فيجب حملها على الاستحباب، أو تأويلها بما لا يتنافي غيرها.

(١) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٨٧، الهامش (٦).

(٢) التهذيب ١/٤٤٤، الاستبصار ١/٦٩٦، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦

(٣) في ص ٨٧ - ٨٨

ولا يبعد أن يكون المراد بلفظ يديها في هذه الرواية المحافظة عن مسّ الفرج، المهيّ عنه في رواية^(١) عمرو، والله العالم.

ثانيهما أنّه هل يحتصّ ذلك - أي جواز تفصيل الرجل محارمه - بما (إذا لم تكن مسلمة) ولا روح بقاء على جوار نفسيه اختياريّاً (وكذا) تعيين (المرأة) محارمها بما إذا لم يكن مسلم ولا زوجة، أم يجوز مطلقاً فيهما؟ وقد حكى^(٢) عن المشهور. الأول، وعن الحلبيّ والعلامة في المنتهى وجماعة من متأخري المتأخريين: الثاني^(٣)

و الأول مع كونه أحوط لا يخلو عن قوة؛ لقول الباقر عليه السلام في خبر أبي حمزة: «لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأة»^(٤).

و قول الصادق عليه السلام في رواية عبد الله بن مسنان، المتقدمة^(٥): «فإن لم تكن امرأته معه غسلته أولاً» به، فإنّ المراد بـ «أولاً» مَنْ كان محرماً؛ لأنّ الأجبيّة لا تتولّى الغسل، كما ستعرف.

و ظاهره اشتراط جواز تفصيل المحارم بعقد الزوجة، فيفهم منها بالالتزام تأخر مرتبتها عن المماثل أيضاً؛ لمساواة المماثل في الرتبة مع الزوجة أو تقدّمه عليها، مضافاً إلى عدم القول بالفصل.

(١) أنظر: ص ٨٧ - ٨٨.

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٦٥: ٤.

(٣) الحاكي منهم هو صاحب الجواهر فيها ٦٦: ٤، وأنظر: السرائر ١٦٨: ١، ومنتهى المطالب ٤٣٧: ١، وكشف اللثام ٢: ٢١٩، ومدارك الأحكام ٦٥: ٢، وذخيرة المعاد ٨١.

(٤) التهذيب ١٤٤٠: ١/١٤٢١، الاستبصار ١٩٩: ١/٧٠٢، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل

الميّت، الحديث ١٠.

(٥) في ص ٩٠.

و يؤيده ما يستشَمُّ من جُلِّ الأخبار بل كلها سؤالاً و جواباً من اختصاص الجواز بمواقع الضرورة.

و استدُلَّ للحلي و مَنْ تبعه: بالأصل و الاستصحاب و العمومات.

و خصوصاً صحيحة منصور قال. سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر و معه امرأته ينسُلهما؟ قال: نعم، و أمه و أخته و نحوهما يلقي على عورتها خرقة^(١) فإن طاهرها الجواز مطلقاً، كما عرفته في الزوجة.

و فيه: أمّا الأصل والاستصحاب و العمومات فلا يلتفت إليها في مقابل ما عرفت.

و أمّا الصحيحة: فمقتضى الجمع بينها و بين غيرها: حملها على إرادة الحكم في موقع الضرورة، كما يشعر بذلك فرض السائل كونه في السفر، و لا ينافيه إطلاق الجوار بالنسبة إلى الزوجة بعد استفادته من دليل آخر، كما عرفته في محله.

لكن ربما يتوهم أن تنزيل هذه الصحيحة على إرادة الحكم في خصوص مورد الضرورة بعيد؛ إذ كثيراً ما يوجد المماثل في السفر أيضاً، ولو كان التقييد شرطاً، لكان التنبيه عليه لازماً في مثل المقام.

و يدفعه: أن مجرد وجود المماثل خصوصاً المرأة لا يجدي غالباً في رفع الاصطراح، فإن مَنْ يوجد في السفر من المماثل قلماً يقدم على تغسيل ميت الأجانب، كما لا يخفى على مَنْ شاهد موارد الحارجية.

و احتمال سقوط التكليف عن غير المماثل في مثل العرض على تقدير

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٦٠، الهامش (٤).

اشتراط الضرورة؛ لعدم توجه الخطأ حيثئذ إلا إلى المماثل العاصي بامتدعه في غاية السقوط بعد العلم بكون الغسل واجباً كفاً، وأن الشارع لا يرعى تركه مهما أمكن، فلا ينبغي الارتياح في أن الضرورة العرفية تتحقق غالباً في الأسفار ونحوها، ولا نلتم باعتار أزيد من هذا المقدار من الضرورة في إباحة تفسيل المحارم، فلا بُدَّ في تنزيل الصحيحة عليها ولو من دون معارض فصلًا عما عرفت لها من المعارضات، فالأقوى هو القول المشهور، والله العالم.

و لو تجددت القدرة بوجود المماثل الغير الممتنع من الفعل بعد حصول الغسل من غير المماثل، لا تجب إعادته جزماً؛ لكونه أولى بعدم الإعادة من وجوه من تفسيل الكافر الذي عرفت أن الأقوى في النظر - على ما تقتضيه القواعد - حصول الإجزاء بفعله، وعدم وجوب الإعادة، كما لا يخفى على المتأمل، ولذا لم ينقل الخلاف فيه من أحد في هذه المسألة، والله العالم.

(و لا يغسل الرجل من ليست بمحرم له) ولا المرأة من ليس بمحرم لها على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً كما في الجواهر^(١). وعن التذكرة نسبته إلى علمائنا^(٢). وعن الخلاف إلى الأخبار المروية عنهم عليهم السلام، والإجماع، مع نسبته مادل على خلاف ذلك من الأخبار إلى الشذوذ^(٣).

وعن المعتبر ولا يغسل الرجل أجنبية ولا المرأة أجنبية، وهو إجماع أهل العلم^(٤) انتهى.

(١) جواهر الكلام ٦٧:٤.

(٢) الحاكي منها هو صاحب الجواهر فيها ٦٧:٤، وانظر: تذكرة الفقهاء ٣٦٠:١، المسألة ١٢٩.

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٦٧:٤، وانظر: الخلاف ٦٩٨:١، المسألة ٤٨٥.

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٦٧:٤، وانظر: المعتبر ٣٢٣:١.

و يدل عليه صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سأل عن المرأة تموت في السفر و ليس معها ذو محرم و لا نساء قال: «تدفن كما هي بثيابها» و عن الرجل يموت و ليس معه إلا النساء و ليس معهن رجال، قال: «يدفن كما هو ثيابه»^(١)

و يحوها في الاشتغال على حكمي الرجل و المرأة: صحيحة الكساني، و روايتا داود بن سرحان و ريد الشحام، المتقدمات^(٢).

و صحيحة ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام عن الرجل يموت في السفر مع النساء ليس معهن رجل كيف يصنع به؟ قال: «يلبسهن لفاً في ثيابه و يدفنه ولا يغسلنه»^(٣).

خلافاً للمحكي عن الشيخين و الحلبي في الكافي و ابن زهرة في العية - إلا أن الأخير جعله أحوط، وزاد - كالحلبي - اعتبار تغميض العينين^(٤) - و نعمهم في المفاتيح على ما حكى^(٥) عنه، فأوجبوا تغسيلها من وراء الثياب؛ لقوله عليه السلام في رواية أبي حمزة: «لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأة»^(٦) فإن ظاهره الجواز عند الضرورة مطلقاً.

(١) الفقيه ٤٣٠/٩٤١، التهذيب ٤٤٠١-٤٤٢٣/٤٤١، الاستبصار ٢٠٠١-٢٠١/٧٠٦، وفي الأخيرين تفاوت يسير، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٢) في ص ٦١-٦٢

(٣) الفقيه ٤٢٩/٩٤١، التهذيب ١٤٢٤/٤٤١، الاستبصار ٧٠٧/٢٠١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨٦، وانظر جواهر الكلام ٦٨:٤

(٥) لحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٨٦، وانظر مفاتيح الشرائع ١٦٣٢

(٦) التهذيب ١٤٢١/٤٤٠، الاستبصار ٧٠٢/١٩٩، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

و رواية عبدالله بن سنان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «المرأة إذا ماتت مع الرجال هم يجدوا امرأة تغسلها غسلها بعض الرجال من وراء الثوب، و يستحّت أن يلف على يديه خرقه»^(١).

و رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات و معه نسوة ليس معهن رجل، قال: «يصيبن عليه الماء من خلف الثوب و يلففنه في أثوابه من تحت الستر و يصلين عليه صفاءً و المرأة تموت مع الرجال ليس فيهم امرأة، قال: «يصبّون الماء من خلف الثوب و يلقونها في أكفانها و يصلّون و يدهنون»^(٢).

و رواية أبي بصير^(٣) قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «إذا ماتت المرأة مع قوم ليس فيهم لها ذو محرم يصلّون عليها الماء صبّاً» و رجل مات مع نسوة ليس فيهنّ له محرم، فقال أبو حنيفة: يصيبن الماء عليه صبّاً، فقال الصادق عليه السلام: «بل يحلّ لهنّ أن يمسس منه ما كان يحلّ لهنّ أن ينظرن إليه و هو حيّ، فإذا بلغ الموضع الذي لا يحلّ لهنّ النظر إليه ولا منه و هو حيّ صبين عليه الماء صبّاً»^(٤).
و رواية عمرو بن خالد عن زيد بن عليّ عن أبيه عن عليّ عليه السلام قال: «إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهنّ امرأته ولا ذو محرم من نسائه يؤررنه إلى الركبتين و يصيبن عليه الماء صبّاً، ولا ينظرن إلى عورته ولا يلمسنه بأيديهنّ

(١) التهذيب ١/٤٤٤: ١٤٣٤، الاستبصار ١/٢٠٤: ٧١٩، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب غسل

الميّت، الحديث ٩

(٢) التهذيب ١/٤٤٢: ١٤٢٧، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٥.

(٣) في التهذيبين: «أبي سعيد» بدل «أبي بصير».

(٤) التهذيب ١/٣٤٢: ١٠٠١، الاستبصار ١/٢٠٤: ٧٢١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب

غسل الميّت، الحديث ١٠.

و يظهر أنه^(١) الحديث.

و فيه - بعد الغض عما في هذه الروايات من ضعف السند، و قصور بعضها من حيث الدلالة كالأولين؛ لإهمال أولاهما، وصلاحيه ثانيتهما لإرادة المحارم من بعض الرجال، كما يشعر بذلك قوله عليه السلام: «و يستحب أن يلف على يديه خرقة»^(٢) و يؤيده ما سمعه ابن سنان عن الصادق عليه السلام - فيما سمعته في الفرع السابق - في عكس المسألة -: «إن لم تكن امرأته معه غسلته أولاها» به و تلف على يديها خرقة»^(٣) - أن هذه الروايات بأسرها قابلة للحمل على الاستحباب فلتحمل عليه - كما عن الاستبصار و زيادات التهذيب^(٤) - بقربة الأخبار المتقدمة الصريحة في عدم الوجوب و لو من فوق الثياب، كما لا يحصى على من تأمل فيها. و ربما يتوهم عدم إمكان الجمع بينهما؛ لاشتغال جل الأخبار المتقدمة على النهي عن التغسيل و الأمر بالدفن بلا غسل، و هو ينافي الاستحباب

و يدفعه: كون النهي في مقام توهم الوجوب، و الأمر بالدفن في مقام توهم الحظر، فلا يفهم منهما أزيد من الرخصة، لكن مع ذلك لا يسفي الارتياح في أن الترك أحوط؛ إذ لا شبهة في جواز الترك بمقتضى أخبار المتقدمة المشهورة المعمول بها، التي لا ريب في جواز الأخذ بها، و أما الفعل فقلما ينفك عن بعض المحاذير التي يشكل الالتزام بجوازها إلا بدليل قوي، والله العالم.

(١) التهذيب ٤٤١:١-٤٤٢/٤٤٢٦، الاستبصار ٢٠١:٦-٢٠٢/٧١١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٢) تقدمت الإشارة إلى مصادره في ص ٩٥، الهامش (١).

(٣) تقدمت الإشارة إلى مصادره في ص ٩٠، الهامش (٢).

(٤) الحاكي عنهما هو الشيخ الأنصاري رحمته الله في كتاب الطهارة: ٢٨٦، وانظر الاستبصار ٢٠٢:١ و ٢٠٥، و التهذيب ٤٤٢:١.

ثم إن في المقام أحباراً آخر مرمية بالشذوذ لم ينقل عن أحد من الأصحاب العمل بمضمونها:

منها: ما دل على وجوب تيمم الميت، كما عن أبي حنيفة^(١)، وهو رواية زيد بن علي، المتقدم^(٢) في مبحث تغسيل الكافر.

و عن التذكرة و ظاهر الخلاف الاتفاق على نفيه^(٣).

و منها: ما دل على وجوب تغسيل مواضع التيمم حتى باطن الكفيس، كرواية مفصل بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في المرأة تكون في السفر مع الرجال ليس فيهم لها ذو محرم ولا معهم امرأة فتموت المرأة ما يصنع بها؟ قال: «يفسّل منها ما أوجب الله عليه التيمم ولا نمسّ ولا يكشف لها شيء من محاسنها التي أمر الله بسترها» قلت. فكيف يصنع بها؟ قال: «يفسّل بطن كفّيها ثم يفسّ وجهها ثم يفسّل ظهر كفّيها»^(٤).

و منها: ما دل على أنه يفسّل منها مواضع الوضوء، كرواية أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ماتت في سفر و ليس معها نساء ولا ذو محرم، فقال: «يفسّل منها موضع الوضوء و يصلّي عليها و تدفن»^(٥).

(١) تحفة الفقهاء ٢٤٢٦، التنبيه ١١٨:٦، المعزّيز شرح الوجيز ٤٠٥٢، المجموع ١٥١:٥.

(٢) في ص ٨٠.

(٣) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٦٩:٤، وانظر: تذكرة الفقهاء ٣٦٠:١، المسألة ١٢٩، و الخلاف ٦٩٨:١، المسألة ٤٨٥.

(٤) التهذيب ٢٤٢١-٢٤٣/١٤٢٩، الاستبصار ٢٠٢١-٢٠٣/٧١٤، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٥) التهذيب ٤٤٣١/١٤٣٠، الاستبصار ٢٠٣:١/٧١٥، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

و منها. أنه يغسل كفأها، كرواية جابر عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سئل عن المرأة تموت و ليس معها محرم، قال: «تغسل كفأها»^(١).

و هذه الأخبار بأسرها مما لا يمكن الأخذ بظاهرها و لو مع قطع النظر عن شذوذها و إعراض الأصحاب عنها؛ لمعارضة بعضها مع بعض و الكل مع الأخبار المتقدمة و لو في الجملة، لكن لا بأس بحملها على الاستصحاب - كما في الوسائل^(٢) - و لو من باب المسامحة لكن مع تقييدها بما إذا لم يستلزم نظراً أو لمساً و إن كان الأحوط ترك هذه الأشياء أيضاً كالغسل من فوق الثياب و دونه كما هو بشايه (إلا) أن تكون صبيّة (و لها دون ثلاث سنين) أو ثلاث و لم تتعدّها، فيغسلها الرجل حينئذٍ و إن كان أجنبيّاً (و كذا المرأة) الأجنبية تغسل الصبي الذي لم يتجاوز الثلاث بلا إشكال و لاحلاف يعتدّ به فيهما على الطاهر، بل عن النهاية و التذكرة نسبة الحكمين إلى جميع علمائنا^(٣)؛ للأصل، و عمومات وجوب الغسل، السبحة عمّا يصلح لتخصيصها؛ ضرورة قصور الأخبار المانعة عن شمول مثل الفرض و لا أقل من انصرافها عنه، و ظهورها في إرادة المنع من تغسيل من يحرم النظر إليه دون الصبي و الصبيّة خصوصاً غير المميّز منهما، كما هو الغالب في مورد الفرض.

فما عن المصنّف في المعبر - من المنع من تغسيل الرجل الصبيّة الأجنبية

(١) التهذيب ١٤٣٦/١٤٣٦، الاستبصار ٧١٦/٢٠٣٦، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.

(٢) الوسائل، ذيل الحديث ١٠ من الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت.

(٣) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٧٠٦، و كما في كتاب الطهارة - لشيخ الأنصاري -

٢٨٥، وانظر: نهاية الأحكام ٢٣١:٢، و تذكرة الفقهاء ١: ٣٦٧ و ٣٦٨، المسائلان ١٣٤ و ١٣٥

مطلقاً؛ لأصالة حرمة النظر خرج منها تغسيل المرأة للمصبي؛ لترخيص الشارع طلاعهن عيه، لافتقاره إليهن^(١) - ضعيف؛ لأنه إن أراد حرمة النظر إلى العورة، فسبعد التسييم و لو بالنسبة إلى غير المميز أن مقتضاها ليس إلا صيرورتها كالمحارم، فيلقي على عورتها خرقة و يغسلها. وإن أراد حرمة النظر إلى الصبيّة مطلقاً و لو إلى ما عدا العورة من غير مميزها، ففيه ما لا يخفى من مخالفته للسيرة القطعية، مضافاً إلى دعوى عدم الخلاف في جواز النظر، و دلالة النص الصحيح عليه ما لم تبلغ.

والأولى له الاستدلال في تفصيله بين الصبي والصبيّة: بموثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن الصبي يغسله امرأة، فقال: «إنما تغسل الصبي النساء» و عن الصبيّة نموت فلا تصاب امرأة تغسلها، قال: «يغسلها رجل أولى الناس بها»^(٢) بناءً على إفادة ما لا يعم غير المحارم من «الأولى» فيفهم منه المنع لغيرها.

لكن يتوجه عليه أيضاً قصورها عن إثبات الحرمة خصوصاً في صورة فقد الولي، و يكفي نكتة لتعيين الأولى و تخصيصه بالذكر استحباب مباشرته للفعل بنفسه و كونه ولي الأمر، و حيث إن تغسيل الرجل للصبيّة خلاف المتعارف لا يقدم عليه أحد بلا داع قوي، بخلاف صورة العكس حصّ الولي بالذكر و عيه للفعل مع استحباب إقدامه عليه مباشرة، فلا يفهم من مثل هذه الرواية بطلان غسل الغير إذا كان بأمر الولي، فلا يبيح الارتياح في أصل الحكم في الحملة خصوصاً

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤/ ٧٠، و انظر: المعتمد ١/ ٣٢٤.

(٢) التهذيب ١/ ٤٤٥، الرسائل، الباب ٢٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢

بعد استعاضة ثقل الإجماع عليه في كلا الفرعين، وإنما الإشكال في تحديد الجواز بثلاث سنين فيهما، كما هو المشهور.

أما بالنسبة إلى الصبي: فيستفاد ذلك من رواية أبي النمير مولى الحارث بن المعيرة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حدثني عن الصبي إلى كم تغسله النساء؟ فقال: «إلى ثلاث سنين»^(١).

و ضعفه - لو كان - منجبر بما عرفت.

و أما بالنسبة إلى الصبيّة: فلم يتضح لنا مستندهم.

اللهم إلا أن يدعى أولويّتها بالمنع من الصبي بطر العرف، فيفهم حدّها من هذه الرواية بالأولوية، ولذا حدّدها المشهور^(٢) أيضاً بالثلاث، فليتأمل.

و عن المقنعة و المراسم جواز تغسيل الصبي بمجرد أن كان ابن خمس سنين، وإن كان أكثر، غسّله من فوق الثياب^(٣).

و الظاهر أنّ ما فيهما من العسل من فوق الثياب مسنيّ على جوارحه من الأجنبي، فالتحديد حينئذٍ إنّما هو بالحمس.

و يدلّ على ذلك في الصبيّة ما رواه الصدوق عن محمد بن الحسن في جامعه: في الجارية تموت مع الرجال في السفر، قال: «إذا كانت ابنة أكثر من خمس سنين أوسّت دفنت و لم تغسل، و إن كانت بنت أقلّ من خمس سنين

(١) الكافي ١٦٠٣ (باب حدّ الصبي...) الحديث ١، الفقيه ١: ٤٣١/٩٤، التهذيب ١: ٣٤١١/٩٩٨،

الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٢) في وص ٧، ٨ زيادة، وفيها.

(٣) حكاه عنهما الشهيد في الذكري ١: ٣٠٧، و صاحب كشف اللثام فيه ٢: ٢٢٣-٢٢٤، وانظر:

المقنعة: ٨٧، و المراسم: ٥٠.

غسلت».

قال. و ذكر عن الحلبي حديثاً في معناه عن الصادق عليه السلام^(١).

و في الوسائل. و رواه في كتاب مدينة العلم مستنداً عن الصادق عليه السلام، كما ذكره الشهيد في الذكرى^(٢). انتهى.

لكن يناهيه ما رواه في التهذيب عن أحمد بن محمد مرسلاً، قال: وروي في الجارية تموت مع الرجل، فقال: فإذا كانت بت أقل من خمس سيس أو ست دفنت ولم تعسل^(٣).

و قد نقل عن ابن طاووس عليه السلام أنه قال: إن لفظ «أقل» هنا وهم، و أصبه «أكثر»^(٤) فعين هذا يطبق على الرواية المتقدمة.

ولكن الاعتماد على مثل هذه الروايات - مع ما فيها من الضعف والشدوذ - في غاية الإشكال، ولذا مال بعض مشايخنا - تبعاً لبعض متأخري المتأخرين - إلى دوران جوار التفسير في الصبي والصبيّة مدار جوار النظر واللمس^(٥)، و هذا وإن كان موافقاً للأصل والقواعد و يؤيد موثقة عمار، المتقدمة^(٦) لكنه مخالف لفناوي الأصحاب و لرواية أبي النمير، المتقدمة^(٧) المحتضدة بعمل الأصحاب، فالإلتزام به

(١) الفقيه ٤٣٢/٩٤١.

(٢) الوسائل، ديل الحديث ٤ من الباب ٢٣ من أبواب غسل الميت، وانظر الذكرى ١ ٣٠٨.

(٣) التهذيب ٩٩٩/٣٤١:١.

(٤) كما في الوسائل ديل الحديث ٣ من الباب ٢٣ من أبواب غسل الميت، وانظر الذكرى ٣٠٧:١.

(٥) جواهر الكلام ٧٣:٤، الحقائق الناصرة ٣٩٧٣.

(٦) في ص ٩٩.

(٧) في ص ١٠٠.

مشكل

والذي يقتضيه الاحتياط إنما هو تعميل الصبي والصبيّة بعد الثلاث من فوق الثياب عند الضرورة بناءً على ما هو الأظهر من حواره للأجنبي وإن كان الأحوط ركه بعد اللوع ودفنه كما هو ثيابه

و لعلّ هذا هو الوجه فيما حكى عن ابن حمزة من أنّه قسم الصبي ثلاثة أقسام: ابن ثلاث، وابن أكثر، ومراهق، فالأول تغسله النساء مجرداً من ثيابه، والثاني تغسله من فوق ثيابه، والثالث يدفن من غير غسل^(١).

وكيف كان فهذا هو الأحوط لكن بشرط تخصيص الحكم فيما بعد الثلاث بحال الضرورة، وأما قبل الثلاث فلا يشترط بالضرورة جزماً، بل يجوز ذلك اختياراً لإطلاق النصوص والفناوى، بل ظهورها في إرادة ذلك، مضافاً إلى أنّه هو الذي يقتضيه الأصل والعمومات.

كما أنّ مقتضى جميع ما عرفت. عدم اعتبار كونه من فوق الثياب، بل عدم وجوب ستر العورة، كما عن جامع المقاصد والروض النصريح بذلك^(٢)، بل عن الأول نسبته إلى إطلاق النصّ والأصحاب^(٣)، فالصبي الذي لم يتجاوز الثلاث تغسله المرأة مجرداً (و) الصبيّة التي كذلك (يغسلها) الرجل (مجردة) كما هو المشهور فيهما، بل الطاهر عدم الخلاف في شيء منهما في الجملة، بل عن ظاهر التذكرة وصريح النهاية والروضة الإجماع عليه^(٤).

(١) الحاكي عنه هو صاحب كشف اللثام فيه ٢٢٢:٢، وانظر: الوسيلة: ٦٣.

(٢ و ٣) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٧٧:٤-٧٨، وانظر جامع المقاصد ١: ٣٦٤، وروض الجنان، ٩٧.

(٤) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٧٧:٤، وانظر: تذكرة الفقهاء ١: ٣٦٧، و ٣٦٨، =

و أما إذا تجاوز الثلاث: فقد عرفت أن مقتضى الاحتياط تغسيلهما من وراء الثوب خصوصاً في الصبغة التي لم يثبت لجواز تغسيلها حد من دليل يعتد به، فإن القول بوجوب غسلها مادام يجوز النظر إليها - أي ما لم تبلغ خصوصاً قبل أن تتجاوز خمس سنين - لا يخلو عن قوة، والله العالم بحقائق أحكامه.

ثم إن المتبادر من تحديد العمر بثلاث سنين ليس إلا إرادة مدة الحياة، فلا يقدح وقوع العسل بعدها إذا حصل الموت عندها.

فما عن جامع المقاصد - من أن الثلاث سنين هي نهاية الجواز، فلا بد من كون الغسل واقعاً قبلها^(١) - لا يخلو عن نظر.

فرع: الخشى المشكل إذا كان لثلاث فمادون كغيره يغسله الرجل و لمرأة مطلقاً، وإن زاد عنها فإن كان له أمة، تغسله الأمة بلا إشكال على المحنار من جوازه لها اختيراً، وإلا فتغسله محارمه، كما صرح به العلامة^(٢) و غيره^(٣)؛ لعدم إمكان الوقوف على المماثل، فيكون من مواضع الضرورة المبيحة لتفصيل المحارم.

و المناقشة فيه بعدم تناول مادل على جواز تغسيل غير المماثل عند انصرورة لمثل المقام؛ لظهورها أو صريحها في معلوم الرجولية و الأنوثة، ضعيفة جداً؛ إذ لا إشعار في شيء من الأدلة فصلاً عن الظهور أو الصراحة بكون

= المسألتان ١٣٤ و ١٣٥، و نهاية الأحكام ٢٣١٢، و الروضة البهية ١٢٦.١ من دون ذكر الإجماع في الأخير.

(١) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٧٨.٤، وانظر: جامع المقاصد ١٦ ٣٦٤.

(٢) تذكرة الصها ٣٦٤-٣٦٥، الفرج وطه.

(٣) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد ٣٦١.١، و الشهيد الثاني في روض الجنان. ٩٧.

العلم بالرجولية أو الأنوثة مأخوذاً في موضوع الحكم بجواز التفسير على جهة الموضوعية.

نعم، يهم من قول السائل حين سأل عن حكم رجل مات في السر و ليس معه إلا النساء أو امرأة كذلك أو نحو ذلك: أن المقصود بالسؤال ليس إلا إرادة حكم الموضوع الذي أحرزه بالعلم، لكن لا على وجه يكون العلم بالموضوع مأخوذاً فيه على جهة الموضوعية، بل هو كائناً الحصوصيات الشخصية التي لا يتخصص بها الحكم الشرعي، فليس المقام إلا كسائر الموارد التي وقع السؤال فيها عن حكم الموضوعات الخارجية التي لا يسبق إلى الدهن إلا إرادة حكم تلك الموضوعات التي أحررها بالعلم من حيث هي لا من حيث كونها معلومة، فلا يسمى الارتباب في أن لكل من معارمه ذكراً كان أو أنثى تفسيلاً، فإن ماثلته في الواقع فهو، وإلا فالضرورة سوّغت غسله.

اللهم إلا أن يمنع في مثل الفرض تحقق الضرورة المبيحة لتفصيل غير المماثل: لإمكان حصول الغسل من المماثل بتكرير الغسل بفعل الرجال و النساء. لكن يتوجه عليه: أن العبرة بحسب الظاهر إنما هي بالاضطرار إلى حصول الغسل من غير المماثل، لا عدم إمكان حصوله من المماثل في الواقع، و معلوم أن الضرورة متحققة في فعل من يغسله و لو عند إرادة الاحتياط، فيصحّ غسله و لو على تقدير عدم المماثلة، فليتأمل.

و يؤيده بل يدلّ على عدم وجوب تكرار الغسل ما سذكره في توجيه الوجه الأخير من الوجوه الآتية إن شاء الله.

و يمكن أن يقال في المقام بجواز التفسير لكل أحد، أجيباً كان أم من

المحارم من دون اشتراط المماثلة، بدعوى انصراف الأخبار - المانعة من تغسيل غير المماثل - عن الحثي حيث إن المتأدّر منها - و لو لأجل المناسبة المعروسة في الأذهان - ليس إلّا إرادة المنع من تغسيل من يحرم النظر إليه، و حيث إن الأظهر حواز نظر كل من الطائفتين إليه و لمسه فلا يفهم من تلك الأخبار المنع من تغسيله، فيجب على الجميع تغسيله؛ للعمومات السليمة عن المخصّص.

لكن هذه الدعوى - مع قوّتها - غير حالية عن الطر بل المنع، فالأظهر عموم شرطية المماثلة أو المحرمية، و عدم اختصاصها بما عدا الحثي، و لو انكشف الواقع بأخبار صادق، لم يجر لغير المماثل غسله، و حيث إن ما عدا المحارم لم يعلم بكونه مكلفاً بالغسل؛ لجهله بالمماثلة لم يجب عليها مباشرته و إن قننا بصحّته على تقدير حصوله منه، كما مباني التكلم فيه. و أمّا المحارم فيجب عليهم ذلك؛ لعلمهم بتجر الخطاب في حقهم، فيجب عليهم غسله بمعنى أنّه يتعيّن عليهم ذلك، لا أنّه لا يصحّ إلا بفعلهم؛ ضرورة صحّته من لأجنبي المماثل، غاية الأمر أنّه لا يمكن القطع بحصوله منه إلّا بتكرير الغسل.

و كيف كان فإن فقدت المحارم، هل يرتفع التكليف بالغسل و يجوز دونه بدونه، أو أنّه يجب على عامة المكلفين تغسيله مرتين احتياطاً؛ تحصيلاً لمجرم بحصول الواحد مع شرطه، أم لا يجب إلّا غسل واحد كفاية على الجميع؟ وجوه.

أمّا الأول، فتوجيهه أن وجوب الغسل عند فقد المحرمية مشروط

بالمماثلة، و الشك في الشرط شك في المشروط، فيرجع فيه إلى البراءة

و توهم الرجوع إلى عمومات وجوب الغسل، مدفوع بحروح غير المماثل منها، و الشك في المقام إنّما هو في كون المشكوك من أفراد المخصّص

أو العام، و قد تقرّر في محلّه بطلان التمسك بالعمومات في المشهات المصادقة.
 لكن لا يحى عليك أن مقتضى الأصل ليس إلا عدم الوجوب لا عدم
 الحوار، بل مقتضى الأصل: جواز غسله ولو مجرداً عن الثياب، كجوار مسّه و الطر
 إليه؛ لأن شرط الحرمة أيضاً - أعني عدم المماثل - غير محرر، فهي - كالوجوب -
 منة بالأصل، فيبقى الفعل على أصل الجوار، و يكفي في مشروعيته احتمال كونه
 واحداً في الواقع و إتيانه بداعي هذا الاحتمال، كما عرفته في نية الوضوء.

لكن لا يخفى عليك أنه لو قلنا بجواز الغسل للأجنبي من فوق الثياب - كما
 هو الأظهر - فالأحوط إتيانه كذلك كي يكون متقرباً بالفعل على كل تقدير.

و حاصل هذا الوجه: رجوع كل مكلف إلى أصل البراءة عن التكليف
 بالغسل. و علمه الإجمالي بتوجه الخطاب بالغسل إلى إحدى الطائفتين لا يؤثر في
 تنجيز التكليف على أحد، كما في واحدي المي في الثوب المشترك.

و أمّا الوجه الثاني، فتوجيهه: أن مقتضى وجوب الغسل كفاية على عامة
 المكلفين عدم اختصاص التكليف به بمن يباشره بنفسه، فالمباشرة شرط
 الوجود لا الوجوب، فيجب على كل مكلف - و لو بإعانة بعضهم لبعض - السعي
 في إيجاد الغسل من مماثل وإن لم يجب على نفسه المباشرة ألا ترى أنه لو ماتت
 امرأة، يجب على الرجال أيضاً - كالنساء - السعي في حصول غسلها في الخارج
 بتمهيد مقدّمته، و إعلام من يماثلها، و إرامه بذلك على تقدير الامتناع و لو من
 باب الأمر بالمعروف، إلى غير ذلك مما هو من آثار الوجوب الكفائي، ففي ما نحن
 فيه يجب على المكلفين السعي في حصول غسل الحثي من مماثله، و هو أمر
 مقدور، غاية الأمر أنه يتوقف الحزم بحصول الواجب على تكرير الغسل بفعل

الرجال و النساء، فيحب ذلك من باب الاحتياط.

نعم، لو امتنع الاحتياط بأن انحصر المتمكّن من الغسل في إحدى لطائفتين، أو توقّف على ارتكاب محرّم - كنظر الأجنبيّ و منه - و لم يمكن إيجاده بدونه، كالغسل من وراء الثوب أو بتغميض العينين و لفّ اليدين بخرقه مثلاً، أو قلنا بأنّ غسل الأجنبيّ حرام ذاتاً، أتجده القول يسقط التكليف و الرجوع إلى المرأة؛ إذ لا يعقل أن يتخزّ في حقّ أحد التكليف بإيجاد الغسل من المماثل عند اشتباه موضوعه و تردّد حكم الموضوع المشتبه بين الواجب و المحرم، و استلزام الاحتياط فيه ارتكاب الحرام اليقيني.

و لا يجدي في تجرّ الخطاب بالغسل على المكلفين - بعد فرض استلزام الاحتياط ارتكاب الحرام الواقعي - حواجز مسّ كلّ من الرجال و النساء و نظره إليه و تغسيله إياه بملاحظة حكمه من حيث هو، كما هو واضح، لكنك خبير بإمكان حصوله غالباً من دون توقّفه على مقدّمة محرّمة.

و أمّا احتمال الحرمة الذاتية في غسل الأجنبيّ مطلقاً و لو من فوق الثياب فهو في غاية الضعف، بل قد عرفت - فيما سبق - أن الأظهر استحبابه من فوق الثياب و إن كان الأحوط تركه.

فظهر لك بما ذكرناه في توجيه هذا الوجه ضعف الوجه الأوّل، إلّا في بعض الصور، كما تقدّمت الإشارة إليها.

و أمّا الوجه الأخير: فتوجيهه بأن يقال: إنّ اشتراط المماثلة و المحرميّة في لعس - عني ما يستفاد بالتأمل في أدلّته - ليس من مقوّمات ماهيّة الغسل، كاشتراط طهارة الماء و إطلاقه، بل هو - كإباحته - من الشرائط المسترعة من الأحكام

التكليفية؛ فإن المتأمل في أدلته يوشك أن لا يرتاب في أن اعتبار الشارع لهذا الشرط لم يكن إلا لعدم رضاه بأن يتصدى الأجنبي لهذا العمل المتوقع غالباً على المطر و اللبس، فنهي الشارع عنه ليس لبطلانه في حد ذاته، بل لكون فعله الخارجى مصداقاً لعنوان مرجوع أو ملزوماً لأمر كذلك، فلا يعقل أن يطلبه الشارع، فيفسد عمله لذلك، نظير الوضوء بالماء المغصوب، ولا يصلح مثل هذه الجهات العارضة، المقبحة للعمل مانعاً من وقوعه امتثالاً للأمر المتعلق بالطبيعة إلا إذا اتصفت فعلاً بالقيح بمعنى أن الفساد في مثل الفرض يدور مدار المنع الفعلي المنجز لا الشائي، فحيثما جازح فعله، كما لو غسل الأجنبي برغم المماثلة أو المحرمية، فأنكشف خطؤه، أو توهماً بماء مغصوب بزعم الملكية، أو اغتسل في ماء بارد باعتقاد عدم الضرر، فتبين كونه مضرراً، إلى غير ذلك من الموارد التي نلتم فيها بصحة العبادات المشتملة على جهات مقبحة عند عدم تأثير تلك الجهات في صيرورة الفعل من حيث صدوره عن العاقل قبيحاً، وفيما نحن فيه وإن لم يكن المكلف عاجلاً لكنه بحكمه في عدم تجرئ النهي في حقه، بل قد يكون تكليفه في مقام العمل هو الإتيان بالفعل، كما لو أحرز من نفسه القدرة على إيجاد الواجب الكفائي بنفسه أو بالتسيب، فإنه يجب عليه حينئذ الإتيان بالفعل من باب المقدمة العلمية، فمتى أوجده يصح غسله، و يرتفع الخطاب المتعلق به ولو لم يكن مماثلاً في الواقع.

إن قلت: إذا كان الخطاب بمباشرة الغسل مخصوصاً بالمماثل و لم يجب إلا عليه، فكيف يعقل أن يصح من غير المماثل و يقع امتثالاً لأمر الواجب المتوجه إلى المماثل؟

قلت: إذا كانت علة الاختصاص كون غسل غير المماثل مشتملاً على جهات مقبحة للعمل كما هو المفروض، فهي لاتصلح علة إلا لتحصيل الطلب، لا لعدم حصول ذات المطلوب من حيث هي، فيصح عمله مطلقاً و لو على تقدير حرمة عليه إن لم يكن عبادة، فيسقط بسببه التكليف؛ لحصول العرص، و إن كانت عبادة، يصح على تقدير تحققه قرينة إلى الله ما لم يكن صدوره من المكلف من حيث صدوره منه قبيحاً بحيث يحسن عتابه و عقابه على العمل.

و يكفي في كون العمل مقرباً كونه محضاً لما تعلّق به عرض الشرع في أمره و إن قصر الطلب الفعلي عن شموله؛ لما فيه من موانع الطلب حيث يقبح صدوره من المكلف حال الالتفات و العلم بعوانه المقبح له، فلا يكون مطلوباً. و صدوره منه حين العجلة و الجهل بالعوان القبيح و إن لم يقبح فعلاً و يحصل به ما هو الغرض الباعث على الأمر لكن ليس بهذا العوان فعلاً اختيارياً للمكلف حتى يقع في حيز الطلب، فلا يشمله الخطاب اللفظي، بل لا يكون هذا الفرد بخصوصيته الشخصية مأموراً به في الواقع، بل هو منهي عنه بهذا الاعتبار؛ لعدم اختصاص حرمة الأشياء المشتملة على المفسدة - كالغصب و سحوه - بالأفراد المعلومه، لكنّه لا أثر لمفسدته الذاتية و حرمة الواقعية في صيرورته قبيحاً عند صدوره متى هو معذور في ارتكابه عقلاً و شرعاً، فإنّ الأفعال الاختيارية إنما تنصف بالحسن و القبح بعناوينها الاختيارية، فلا فرق من حيث الحسن و القبح بين الصلاة الواقعة في الدار المغصوبة غفلةً و الواقعة في غيرها، فمباط الطلب في الصورة الأولى أيضاً موجود بحيث لو أمكن الأمر بها لأمر بها، لكنّه غير ممكن، فلا منافاة بين حرمة الشيء واقعاً و اتصافه بالحسن فعلاً و وقوعه عبادةً و مسقطاً

للأمر المتعلق بالطبيعة إذا تحقق في الخارج بعنوانه الراجح الواقع في حيز الطلب، أي كونه مصداقاً للطبيعة المأمور بها قرية إلى الله تعالى، ولا يتوقف ذلك على كونه مأموراً به بالفعل؛ لما عرفت في نية الوضوء من أن القرية المصححة للعبادة ليست إلا كون العمل لله تعالى، لا لسائر الأغراض النفسانية، وهذا المعنى محقق في جميع الموارد التي حكمنا بصحة العادة.

و لا ينافيه ما يويه الغافل عن قبحه من قصد امتثال الأمر المتعلق به مع أنه لم يتعلق به بخصوصه أمر في الواقع؛ لأن انتفاء الأمر الواقعي لا يخرج العمل الواقع لله تعالى من كونه كذلك، غاية الأمر أنه رغم أن الله قد أمره بذلك، فأوجده الله بهذا الداعي ولم يكن الأمر كما زعم، ولا خير فيه، كما تقدّم تحقيقه و تنقيحه في مبحث النية.

و بما ذكر يتضح لك الوجه في صحة الغسل فيما نحن فيه مطلقاً بناءً على الوجه الأخير لو أوجده لاحتمال وجوبه لأجل احتمال المماثلة، فإنه وإن لم ينو إلا امتثال الأمر المحتمل لكن احتمال كونه واحباً من قبيل الله تعالى أثر في إيجاد، فأوجده الله لا لسائر الأغراض، ولذا نقول باستحقاق ثواب الانقياد على تقدير عدم مصادفة الاحتمال، و مقتضاء صحة العمل مطلقاً إذا كان من قبيل ما هو المعروض فيما نحن فيه.

لكن الأحوط في المقام - بل في كل مورد حكمنا فيه بالتخير بين فعل عادة و تركها؛ لدوران الأمر فيها بين المحذورين و نحوه إذا كان احتمال الحرمة فيه مسبباً عن احتمال جهة عارضة مقبحة كعصية ماء الغسل - أن يوي بعمله إيجاد الطبيعة الراجحة شرعاً، التي تعلق بها الطلب الشرعي من دون أن يجعل

وجوبها غايةً للعمل ولو على سبيل الاحتمال كي يتأمل في صحته على تقدير عدم المصادفة وإن كان الأقوى صحته كما عرفت.

و لا يخفى عليك بعد الإحاطة بما ذكرناه في توجيه الوجه الأخير أنه لا يحلو عن قوّه لكن ما تقدّمه أحوط، والله العالم.

(و) اعلم أنّ المشهور بين الأصحاب - كما صرح به غير واحد منهم - أنّ (كلّ مظهر للشهادتين) ولم يعلم منه عدم الإدعاء بشي منهما (وإن لم يكن معتقداً للحقّ) الذي يعتقده أهل الحقّ (يجوز تفسيّله) بل يجب كفاية (عدا الخوارج و الفلاة) و النواصب و غيرهم من البرقّ المحكوم بكفرهم و لو بإبكار شيء من ضروريّات الدين، فإنّه لا يجب حيثنّ تفصيلهم، بل لا يجوز؛ فإنّ الكافر لا يغسل إجماعاً، كما صرح به غير واحد؛ للأصل مع ظهور الأدلّة في غيره. و قول الصادق عليه السلام في خير صائر: «التصرّائي يموت مع المسلمين لا تغسله و لا كرامة و لا تدفنه و لا تقم على قبره و إن كان أباه»^(١) و غيره من الأخبار الدالّة على أنّ الوجه في غسل الميِّت نظيفه و يجعله أقرب إلى رحمة الله و أبقى بشفاعه الملائكة، و أنّه تطهير للميِّت عن الجنابة الحادثة له عند الموت، إلى غير ذلك ممّا يعهم منه عدم استحقاق الكافر للعمل مطلقاً، فلا إشكال في ذلك أصلاً، كما أنّه لا إشكال في وجوب تعميل كلّ مؤمن معتقداً لإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، و إنّما الإشكال فيما هو المشهور بين الأصحاب - بل عن غير واحد دعوى إجماعهم عليه - من وجوب تفصيل كلّ مظهر للشهادتين من سائر فرق

(١) التهذيب ٣٣٥:١-٣٣٦/٩٨٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١، بعبارة.

لمسلمين، مع أن مقتضى الأدلة السابقة ليس إلا وجوب تغسيل المسلم المعتقد للإمامة لا مطلقاً، كما لا يخفى على المتأمل.

و استدلل له: بما في بعض النصوص من العموم والإطلاق.

مثل قوله عليه السلام: «اغسل كل الموتى: العريق و أكيل السبع و كل شيء إلا ما قُتل بين الصفيين»^(١) الحديث.

و قوله عليه السلام: «غسل الميت واجب»^(٢).

مضافاً إلى عموم أدلة وجوب الصلاة على كل مسلم، كقوله عليه السلام: «صل على من مات من أهل القبلة، و حانه على الله»^(٣) بصيغة عدم القول بالفصل و اشتراط مشروعية الصلاة على تقدم غسل.

و في الجميع ما لا يخفى؛ فإن إطلاقات النصوص مسوقة لبيان حكم آخر، خصوصاً الرواية الثانية؛ فإنها مهمة.

و أمّا الرواية الأولى و إن اشتملت على عموم لعوي إلا أن عمومها إنما هو بالنسبة إلى أنواع الموتى، كما يشهد لذلك تفصيل بعض أفرادها، كالعريق و ما بعده ثم استثناء الشهيد منها، ولذا لا ترى تنافياً بينها و بين ما دلّ على عدم تغسيل الكفار؛ لأن الكفر و الإسلام و كونه مخالفاً إنما هو من أحوال الفرد لا من أفراد هذا العام و أمّا الرواية الواردة في باب الصلاة فبعد تسليم سدها لا يفهم منها إلا

(١) التهذيب ٩٦٧/٣٣٠١، الاستبصار ٢١٣:١-٢١٤/٧٥٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٢) الكافي ٢/٤٠٣، التهذيب ٢٧٠/١٠٤٠، الاستبصار ٩٧:١-٩٨/٣١٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٣) التهذيب ١٠٢٥/٣٢٨، الاستبصار ١٨٠٩/٤٦٨، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٢.

مشروعيتها؛ لورود الأمر فيها في مقام توهم الحظر، فلا يفهم منه الوجوب وكيف كان فلا يمكن إثبات الوجوب بمثل هذه الأدلة، وإليه أشار المحقق الأردبيلي - فيما حكى عنه - في مجمع البرهان، حيث قال: وأما وجوب غسل كل مسلم فدلّ دليله الإجماع، وقد صرح - فيما حكى عنه - بأن الظاهر أنه لا نزاع فيه لأحد من المسلمين^(١).

أقول: ولا يبعد أن يكون كذلك، فإن الخلاف في تعميل المخالف وإن نسب إلى جماعة من القدماء والمتأخرين لكن الظاهر أن ذلك مبهم - عدا بعض متأخري المتأخرين - إنما هو لبناهم على كسر المخالف.

وكيف كان فإن تم الإجماع فهو، وإلا فالمسألة في عاية الإشكال، خصوصاً بملاحظة ما صرحوا به، بل نسبة المحقق الثاني في حاشية الشرائع - على ما حكى^(٢) عنه - إلى ظاهر الأصحاب من أن الواجب إنما هو تعميلهم غسل أهل الخلاف، فإن مقتضاه أن لا يكون مستندهم فيه إطلاقات أدلة العسل؛ إذ لا يمكن استفادة وجوب غسل باطل من تلك الأدلة، فإن المراد بها ليس إلا العسل لصحيح، ولذا استدلّ شيخنا المرتضى^(٣) عليه بالإجماع، وقال: لو سلم عدم ثبوت الإجماع على الكلّية، كفى في المسألة مادّ على أنه تجب المعاملة مع المخالف معاملة المسلمين المؤمنين في الأمور المتعلقة بالمعاشرة التي من أهمها أن لا يعامل مع موتاهم معاملة الكلاب، وهذا واضح لمن لاحظ تلك الروايات^(٤).

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٨٠ وانظر. مجمع الفائدة والبرهان ١: ١٧٢.

(٢) الحكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٢٧٧، وانظر: حاشية الشرائع (ص ٨٣).

حياة المحقق الكركي وآثاره) ١٠: ٨٣.

(٣) كتاب الطهارة: ٢٧٧.

انتهى.

أقول: استفادة وجوب تغسيل موتاهم أو الصلاة عليها أو نحوهما في العروص التي لا مدخلية لها بأمور المعاشرة - كما لو مات أحدهم في مفازة لم يطلع عليه إلا آحاد من المسلمين بحيث لم يترتب على غسله إلا أداء التكليف فيما بين العبد وبين ربه - من تلك الأدلة في غاية الإشكال، بل هي حيز المنع، بل لا يبعد دعوى دلالة جملة من الأخبار الصادرة عن الأئمة عليهم السلام على خلافه؛ وإن غاية ما يمكن استعادته من تلك الأدلة إنما هو وجوب المعاملة معهم معاملة المسلمين صورة من جهة المداراة معهم لدفع شرهم أو جلب قلوبهم إلى الإيمان، أو توقف انتظام أمر المعاش عليه، أو غير ذلك من العوائد المترتبة على حسن المعاشرة، لا أنه يجب عليها ترتيب آثار كونهم مسلمين في الواقع، وإلا لكان الواجب عليها السعي في تعجيلهم غسل أهل الحق، وهو خلاف ما صرح به جملة من الأصحاب، فالإنصاف أن القول بوجوب غسلهم من حيث هو ولو لا الإجماع مشكل.

نعم، ربما يجب من باب المماشة والتقية وحسن المعاشرة ونحوها، لا لكونه غسل الميت من حيث هو، ولذا لا ينبغي الإشكال في أن الواجب إنما هو تغسيلهم غسل أهل الخلاف إلزاماً لهم بما في مذهبهم؛ إذ لا يترتب على تعجيلهم غسل أهل الحق شيء من العوائد المقصودة من الأمر بتعجيلهم، اللهم إلا أن تتوقف المداراة وحسن المعاشرة والتوقي من شرهم عليه.

نعم، لا ينبغي الاستشكال في أنه يستفاد من تلك الأحاديث أنه لو تحقق غسلهم في الخارج على ما يقتضيه مذهبهم سواء كان بفعلنا أو بفعلهم، يترتب

عليه أثر العسل الصحيح، فيطهر بدنه ظاهراً كحال حياته، ولا يجب العسل بمته، إلى غير ذلك من الآثار، كما أنه لا إشكال في ترتب الآثار عليه لو غسل بغسل أهل الحق إن ثبت مشروعيته بإجماع ونحوه، وإلا ففيه إشكال، ولا يجدي القول به من باب الاحتياط والمسامحة، كما لا يخفى.

و ليعلم أنه لا مفاة بين القول بوجوب غسلهم كفاية وبين ما صرحوا به من كراهة تعميل المخالف، فإن المقصود بالثاني كراهة مباشرة على تقدير وجود من يقوم بإيجاده، لا مطلقاً، فتكون مباشرة العسل حال وجود من به الكفاية من العبادات المكروهة التي عرفت توجيهاً غير مرة.

(و) ليعلم أيضاً أنه قد استثنى مما تقدم من تعميل كل مسلم (الشهيد الذي قتل بين يدي الإمام ومات في المعركة) فإنه (لا يغسل ولا يكفن) لو لم يكن مجرداً من الثياب، كما ستعرفه في محله إن شاء الله (و يصلى عليه) بلا خلاف، بل في الجواهر: إجماعاً في الجميع محضاً ومنقلاً مستفيضاً إن لم يكن متواتراً كالأخبار^(١). انتهى.

و المراد بقتله بين يدي الإمام عليه السلام: التمثيل، وإلا فلا ريب في عموم الحكم بالنسبة إلى من قتل بين يدي النبي صلى الله عليه وآله أو النائب عنهما بالخصوص، بل لا ينبغي الاستشكال في أفراد الحكم بالنسبة إلى كل من قتل في سبيل الله في كل جهاد بحق ولو في حال الغيبة، كما لو دهم المسلمين عدو يخاف منه على بيضة الإسلام، كما عن صريح جماعة و طاهر آخرين^(٢)، بل عن طاهر العية أو صريحها

(١) جواهر الكلام ٩١: ٤.

(٢) أنظر الحقائق الماصرة ٤١٥: ٣، و جواهر الكلام ٨٧: ٤.

الإجماع عليه^(١).

و يشهد له إطلاق حسنة أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الذي يُقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلا أن يدركه المسلمون و به رمق ثم يموت بعد، فإنه يغسل و يكفن و يحنط، إن رسول الله ﷺ كفر حمرة في ثيابه و لم يغسله ولكنه صلى عليه»^(٢).

و نحوه في ذلك خبره الآخر، قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي يُقتل في سبيل الله أيغسل و يكفن و يحنط؟ قال: «يدفن كما هو في ثيابه إلا أن يكون به رمق»^(٣) الحديث.

و مضمر أبي خالد، قال. «اغسل كل الموتى الغريق و أكبل السبع و كل شيء إلا ما قُتل بين الصفتين، فإن كان به رمق غُسل و إلا فلا»^(٤).

و لا ينافي هذه الإطلاقات ما في جملة من الأخبار من إثبات هذا الحكم للشهيد بناءً على اعتبار إذن الإمام أو نائبه في مسخاه - كرواية أبي مريم عن الصادق عليه السلام أنه قال: «الشهيد إذا كان به رمق غُسل و كُفن و حنط و صُلّي عليه، و إن لم يكن به رمق كُفن في أثوابه»^(٥) و رواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن

(١) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٨٧: ٤، وانظر. المسبة ١٠٢.

(٢) الكافي ٣: ٢١٢/٥، التهذيب ١: ٩٧٣/٣٣٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

(٣) الكافي ٣: ٢١٠/١، التهذيب ١: ٩٦٩/٣٣١، الاستبصار ١: ٧٥٥/٢١٤، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

(٤) التهذيب ١: ٩٦٧/٣٣٠، الاستبصار ١: ٧٥٣/٢١٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٥) الكافي ٣: ٢١١/٣، الفقيه ١: ٤٤٦/٩٧، التهذيب ١: ٩٧١/٣٣١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

آبائه عليه السلام، قال: قل أمير المؤمنين عليه السلام. «يُزَعَّعُ عَنْ الشَّهِيدِ الْفَرُّ وَالْحَفُّ وَالْفُسُوسُ وَالْعِمَامَةُ وَالْمَنْطِقَةُ وَالسَّرَاوِيلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصَابَهُ دَمٌ، فَإِنْ أَصَابَهُ دَمٌ تَرَكَ وَلَا يَتَرَكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَعْقُودٌ إِلَّا حُلًّا»^(١) ورسالة الطبرسي في مجمع البيان، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله في شهداء أحد: «زَمَلُوهُمْ بِدَمَانِهِمْ وَثِيَابِهِمْ»^(٢) - ضرورة عدم التناهي بين المشبتهين، فهذه الروايات - على تقدير تسليم الدعوى المذكورة - ليست إلا كالأخبار الواردة في الوقائع الخاصة، مثل المستفيضات الواردة في قضية عمار وعتبة أو هاشم بن عتبة من أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام لَمْ يَعْلَمْهُمَا يَوْمَ صَفِّينَ وَدَفَنَهُمَا فِي ثِيَابِهِمَا^(٣).

هذا، مع أَنَّ الدعوى المربورة ممسوعة على مدَّعيها أشدَّ المصع، فما في هذه الروايات من الإطلاق أيضاً شاهد للمحتار.

نعم، المراد من جميع الأخبار - على ما يشهد به متونها - من المقتول في سبيل الله ليس إلا المقتول في الجهاد، لا مطلقاً بل في نفسه في طاعة الله من غير جهاد، فإنه يجب غسله كغيره بلا خلاف فيه ظاهراً، بل عن المعتبر والتدكرة دعوى الإجماع عليه^(٤).

و يؤيده رواية العلاء من سبانه عن رجل قُتل وقُطِعَ رأسه في معصية الله

(١) الكافي ٣/٢١١:٤، التهذيب ١/٣٣٢-٩٧٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١٠.

(٢) مجمع البيان ١ - ٣٨٩:٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١١.

(٣) التهذيب ١/٣٣١:٩، و ٣٣٢٣-١٠٤١/١، و ١٦٨٢/٣٢٢، الاستبصار ١/٢١٤:٩، و ٧٥٤/٢١٤:٩، و ١٨١١/٤٦٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٤.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣١٤:١، وانظر: المعتمد ١/٣١١-٣١٢، و تذكرة الفقهاء ١/٣٧٤:١، الفرع ٥٥.

أَيُغْسَلُ أَمْ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَفْعَلُ بِالشَّهِيدِ؟ فَقَالَ: «إِذَا قُتِلَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ يَغْسَلُ أَوَّلًا مِنْهُ الدَّمُ ثُمَّ يَصَّبُ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا»^(١) الْحَدِيثُ.

فهذا مما لا إشكال فيه، بل لعل المتبادر من القتل في سبيل الله ليس إلا إرادة الجهاد

نعم، لا يعتبر على الظاهر كونه عند تقابل العسكرين، فلو قُتل واحد من عسكر المسلمين قبل تقابل العسكرين مثلاً - كما لو كان عيماً لهم - ولطاهر شمول إطلاق الأخبار له وإن كان ربما يستشعر من قوله عليه السلام: «إِلَّا مَا قُتِلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ»^(٢) خلافه، لكن لا يبعد جري هذه الرواية مجرى الغالب.

ثم إن المعتبر إنما هو موته قبل أن يدركه المسلمون، كما نطق به جملة من الأخبار المتقدمة، لكن لا يبعد أن يكون المراد من إدراكه المسلمون إخراجه من المعركة أو إدراكه حياً بعد انقضاء الحرب عند تفقد القتلى، لا مجرد الحضور عنده في أثناء الحرب وبه رمق وقد مات في المعركة، كما يشهد له إطلاق قوله عليه السلام في رواية أبي خالد: «إِلَّا مَا قُتِلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ»^(٣) خلافاً لطاهر المحكي^(٤) عن جماعة من القدماء والمتأخرين، فاكتفوا في وجوب التعميل بمجرد إدراكه حياً ولو في أثناء الحرب؛ لإطلاق الأخبار.

و فيه نظر؛ لما أشرنا من إمكان دعوى أن المتبادر منها ليس إلا إرادة

(١) التهذيب ٩٦٧/٣٣٠:١، الاستبصار ٧٥٣/٢١٣١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٢ و ٣) نقلت الإشارة إلى مصدره في ص ١١٦، الهامش (٤).

(٤) المحاكمي هو صاحب الجواهر فيها ٩٠٤، وانظر: المقنعة ١٨٤ والمهذب ٥٥١، والذكرى ٣٢٠:١، وروضة الجنان ١١٠.

ما عرفت.

و يؤيده بل يشهد له: قصية عمّار، فإن الظاهر حضور المسلمين عنده حين استسقى، فسقى اللس الذي كان آخر شرايه من الدنيا^(١) مع أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يغسله، كما يدلّ عليه أخبار^(٢) مستفيضة.

و يؤيده أيضاً: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال يوم أحد: «مَنْ يَنْظُرْ إِلَى مَا فَعَلَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ؟» فقال رجل: أنا أنظر لك يا رسول الله، فنظر فوجده جريحاً و به رمق، فقال له إن رسول الله ﷺ أمرني أن أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات، فقال: أنا في الأموات فأبلغ رسول الله ﷺ عني السلام، قال: ثم لم أهرح إلى أن مات و لم يأمر النبي ﷺ بتفصيل أحد منهم^(٣).

وقد يشكل ما في هذه الرواية بأن ظاهرها كون القصية بعد تقضي الحرب، و هو ينافي ما يستظهر من المعتبرة المستفيضة المتقدمة، بل عن الخلاف دعوى إجماع الفرق على أنه إذا مات بعد تقضي الحرب، يجب غسله حتى لو كان غير مستقر الحياة^(٤).

و أشكل من هذه الرواية خبر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا مات الشهيد من يومه أو من

(١) أنظر مروج الذهب ٣٨١:٢، واختيار معرفة الرجال: ٦٤/٣٣.

(٢) منها: ما في التهذيب ٩٦٨/٣٣١:١، و ١٠٤١/٣٣٢:٣، و ٣٢٢/١٦٨:٦، والاستبصار ١٨١١/٤٦٩، و ٧٥٤/٢١٤:١.

(٣) أورد الخضر صاحب الجواهر فيها ٨٩٤-٩٠، وابتنا قللمة في المفتي ٤٠١:٢، و الشرح الكبير ٣٣١:٢، و ابن هشام في السيرة النبوية ٩٥٣.

(٤) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٩٠:٤، ونظر: الخلاف ٧١٢:١، المسألة ٥١٩.

العد فواروه في ثيابه، وإن بقي أيتاماً حتى تتغير جراحته غسل^(١).
 وقد حمله الشيخ وغيره - على ما حكى^(٢) عنهم - على التقية. ولا بُد فيه
 خصوصاً مع ما فيه كسابقه من الضعف، والله العالم.
 ثم إن ظاهر النص وكلام الأصحاب - كما عن جماعة^(٣) - التصريح به - أنه
 لا فرق في هذا الحكم بين الصغير والكبير والرجل والمرأة والحُر والعبد وبين
 مَنْ عاد سلاحه إليه فقتله وغيره، ولا بين مَنْ قُتل بالجرح أو غير - من الأسباب.
 وعن ظاهر كشف اللثام الاتفاق في خصوص الصغير والمجنون^(٤).
 وعن المعتمد نسبة الخلاف في الصغير إلى أبي حنيفة، وردّه بالإطلاق^(٥).
 ويؤيده ما روي من أنه كان في قتلى نذر وأحد بعض الصغار^(٦)، وقد
 تقدّم^(٧) في الرواية السابقة أن النبي ﷺ لم يأمر بتغسيل أحد ممن قُتل يوم أحد.
 قال شيخنا المرتضى رحمه الله - بعد ما نقل^(٨) ما عرفت - وهو حسن إلا أن

(١) التهذيب ٩٧٤/٣٣٢:١، و ٣٢١/١٦٨٦، الاستبصار ١٧٥٨/٢١٥:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

(٢) كما في جواهر الكلام ٩٠:٤، وانظر: التهذيب ٣٣٢:١، ذيل الحديث ٩٧٤، والاستبصار ٢١٥:١، ذيل الحديث ٧٥٨.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣١٤:١، والحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٩١٤.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣١٤:١، والحاكي عنه هو صاحب جواهر فيها ٩١٤، وانظر: كشف اللثام ٢٢٦:٢.

(٥) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣١٤:١، وانظر: المعتمد ٣١٢:١.

(٦) أسد الغابة ٩٩٣/٤٢٥:١، و ٤٠٨٩/٢٩٩:٤، عيون الأثر ٤٣٢:١، الإحصاء ٧٢٥:٤-٧٢٦/٦٠٦١، الاستيعاب ٣٠٧:١-٣٠٨/٤٤٤.

(٧) في ص ١١٩.

(٨) في ص ٧، ٥٨: بعد نقله.

الظاهر من حصة أبا ن وصحبته المقتول في سبيل الله، فيختص بمن كان الجهد راجحاً في حقه أو حوهد به، كما إذا توقف دفع العدو على الاستعانة بالأطفال^(١).
 انتهى.

أقول: لا يعد أن يقال إن الظاهر من المقتول في سبيل الله في المقام ليس إلا إرادة المقتول في الجهاد من عسكر المسلمين مطلقاً ولو لم يكن لمقتول بالخصوص نائياً بفعله التقرب، بل إظهار الشجاعة وتحصيل الغنيمة ونحوهما مما يناقض الإخلاص المصحح كونه عبادة، فلا يعتبر في ثبوت الحكم إلا تحقق العنوان ولو لم يكن في حق خصوص المقتول راجحاً بحيث لا يعم^(٢) مثل المجنون والصغير. اللهم إلا أن يدعى انصراف سائر الأخبار عنه.

وكيف كان فالاحتياط بالفصل في مثل هذه الموارد ممّا لا ينبغي تركه، والله العالم.

ولا فرق في سقوط الفصل عن الشهيد بين الحب وغيره، وكذا لحائض والنفساء؛ لإطلاق النصوص والعتاوى، مضافاً إلى عدم وجوب الفصل على الميِّت، والأصل براءة ذمة الأحياء عن تعصيله سيما على المختار من عدم وجوب الفصل إلا لغاياته الواجبة.

فما عن السيد وابن الجبيل - من وجوب غسل الجنابة^(٣) - ضعيف.

(١) كتاب الطهارة ٣١٤.

(٢) كذا في (ص ٧، ٨) والطبعة الحجرية. والظاهر أن العبارة هكذا: «بحيث يعم». وأنّ «لا» زائدة.

(٣) حكاه عنهما المحقق الحلي في المختار ٣١٠:١.

و ربما استشهد له: بما روي من أن الميت الجنب يعسل غسلين^(١)، و بما روي من تعسيل الملائكة حفظة بن الراهب حيث اتفق خروجه إلى الجهاد جنأ، فقال النبي ﷺ: «ما شأن حفظة، رأيت الملائكة يعسلونه» ف قيل له: جامع فسمع الصيحة فخرج إلى الجهاد^(٢).

و فيه ما لا يخفى.

و لو وجد في المعركة ميت من عسكر الإسلام و عليه أثر القتل، فلا إشكال بل لأحلاف طاهراً في سقوط تغسيله؛ عملاً بطاهر الحال، و شهادة الأمانة، كما عليه بناء العرف في تشخيص الموضوع، و لولاه قلما يلقى للأحبار المستقدمة مورد.

و لو لم يوجد فيه أثر القتل، فمن طاهر المشهور^(٣)؛ الحكم بكونه شهيداً؛ عملاً بالطاهر، فإن القتل لا يستلزم ظهور الأثر
و عن ابن الجنيّد: أنه ليس بشهيد؛ للشك في الشرط، و أصالة وجوب العسل^(٤).

و عن ظاهر الذكرى و الروص: التوقف^(٥)؛ حيث اقتصرنا على نقل الخلاف.

(١) لتهذيب ٤٣٣١/١٣٨٦-١٣٨٨، الاستبصار ١٩٤:١-١٩٥-٦٨٢/٦٨٤، الوسائل، الباب

٣١ من أبواب غسل الميت، الأحاديث ٦ - ٨.

(٢) أورده إمام قداسة في المفاتيح ٣٩٩:٢، و الشرح الكبير ٣٢٩:٦ نقلاً عن ابن إسحاق في المعاري. راجع سيرة ابن إسحاق: ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٣) الحاكي هو البحراني في الحداث الماصرة ٤١٨:٣ - ٤١٩.

(٤) الحاكي هو المحقق الحلبي في المعتبر ٣١٢:١، و كذا العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢٤١:١، المسألة ١٨٢، و الشهيد في الذكرى ٣٢٢:١.

(٥) الحاكي عن ظاهرهما هو البحراني في الحداث الماصرة ٤١٩:٣، و انظر الذكرى ٣٢٢:١، و روض الجنان: ١١١.

و الأظهر ما هو المشهور من عدم تغسيله ولو لم تغل بحجّة ظاهر الحال، فإن الأصل براءة الدمة عن التكليف به. و التمسك بعمومات وجوب العسل لا يجدي في الشهادت المصداقية، كما عرفته غير مرة، والله العالم.

ثم إن الكلام في تكفين الشهيد عند تجزّده من الثياب، و عدمه بدونه، و الصلاة عليه يأتي مفضلاً في محالها إن شاء الله.

(و كذلك) أي كالشهيد في كونه مستثنى مما تقدّم من وجوب تغسيل كلّ مسلم بعد موته (من وجب عليه القتل) بقصاص أو حدّ، وإنه (يؤمر بالاغتسال قبل قتله) فإن اعتسل حينئذ (ثم) قتل (لا يغسل بعد ذلك) غسل الأموات بلا خلاف فيه طاهراً، بل يظهر من إطلاق مثل المتن كصريح جملة منهم - على ما حكى^(١) عنهم - عدم الفرق بين كون الحدّ رجماً أو غيره.

لكن عن المنتهى و جماعة ممن تأخّر عنه التوقف في الإطلاق، بل المنع، فاقنعوا على المقنول قوداً و خصوص المرجوم من أنواع الحدّ^(٢)؛ وقولاً فيما يخالف الأصل على محلّ النصّ الذي هو مستند الحكم، و لا ريب في أنّ هذا هو الأحوط.

و الأصل في هذا الحكم: ما رواه الكليني عن مسمع كردبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «المرجوم و المرجومة يفسلان و يحتطان و يلسان

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٩٣: ٤، وانظر: الذكري ٣٢٩: ١، و جامع المقاصد ٣٦٦: ١، و روض القحطان ١١٣.

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٩٤: ٤، وانظر: منتهى المطلب ٤٣٤: ١، و كشف النام ٢٢٩ - ٢٣٠، و الحقائق الناضرة ٤٢٨: ٣.

[الكفن]^(١) قبل ذلك ثم يرجمان و يصلّي عليهما، و المقتض منه بمزلة ذلك يعسل و يحطّ و يلبس الكفن ثم يقاد و يصلّي عليه^(٢)

و رواه الصدوق مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام^(٣).

و عن الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب مثله^(٤)، و بإسناده آخر فيه إرسال عن مسمع كردين عن أبي عبدالله عليه السلام^(٥).

لكن عن التهذيب «يعتسلان»^(٦) من الافتعال بدل «ينغسلان».

و كيف كان فلا إشكال فيما تصدّته الرواية من الحكم، و لا يلتفت إلى ما فيها من ضعف السند بالإرسال و غيره بعد انجباره بعتوى الأصحاب من غير خلاف يُعرف، كما عن جماعة الاعتراف بذلك^(٧).

و ينبغي التنبيه على أمور:

الأول: قال في الجواهر: إنّ ظاهر النصّ كالتوى بل صرح به جماعة أنّ هذا العسل إنّما هو غسل الميت قُدّم، فيعتبر فيه حيثلّ ما يعتبر فيه من الأغسال الثلاثة مع مرح الخليطين في الأتيس منها و نحو ذلك من غير خلاف أُجده فيه، سوى العلامة في القواعد، و تبعه من تأخّر عنه حيث استشكل في وجوب الثلاثة،

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الكافي ١/٢١٤٣، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب غسل الميت، الحديث ١

(٣) الفقيه ١، ٤٤٣/٩٦، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب غسل الميت، ذيل الحديث ١

(٤) التهذيب ١، ٩٧٨/٣٣٤، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب غسل الميت، ذيل الحديث ١

(٥) التهذيب ١، ٩٧٩/٣٣٤، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب غسل الميت، ذيل الحديث ١

(٦) المصدر في الهامش (٤).

(٧) حكاه صاحب الجواهر - و قال به هو أيضاً - فيها ٩٤:٤ من المحقق الحلّي في الاعتبار

١، ٣٤٧، والشهيد في الذكري ٣٢٩١، و البحراني في الحدائق الناصرة ٤٢٨٣.

و علّله بعضهم بأصالة البراءة، و بأنّ المعهود الوحدة في غسل الأحياء، و بإطلاق الأمر بالاعتسال في النّص و الفتوى، فيتحقّق مع الوحدة، و ضعف الجميع واضح^(١). انتهى.

أقول: أمّا ظهور النّص و الفتاوى في كونه غسل الميّت بقربة الأمر بالحنوط و الكفن: فغير بعيد، وإن احتمل قوياً كونه غسل التوبة و نحوها، واجترأ به عن غسل الميّت خصوصاً على القول باتّحاد ماهيّة العسل.

و كيف كان فلا ينبغي الارتياح في أنّ المراد به في النّص و الفتاوى ليس إلاّ الغسل بالماء القراح دون العسل مع مرج الخليطين؛ إذ من المستبعد جداً بل المحال عادةً في خصوص الفتاوى أن يكون المقصود بالعسل الأعسال الثلاثة من دون إشارة إليها، مع أنّه لا يسبق إلى الذهن من أمر الحيّ بالغسل - كما وقع في عبائرهم - إلاّ الغسل بالماء القراح، فكيف يجوز في مثل الفرض الإهمال في بيان المقصود اتكالاً على ظهور العبارة في إرادة غسل الميّت؟! مع أنّه - على تقدير تسليم الظهور - لادلالة فيها على إرادة الأعسال الثلاثة؛ لاحتمال اختصاص الغسل بالمزوج بالميت لخصوصيّة فيه، و كون الغسل الحقيقي المؤثر في رفع حدثه هو الغسل بالماء القراح، فاستظهار اعتبار التثليث من إطلاق النّص و فتاوى الأصحاب - كما زعمه غير واحد من المتأخّرين - غير سديد، فالأظهر كفاية الغسل الواحد بالماء القراح و إن كان التثليث أحوط خروجاً من شبهة الخلاف.

الثاني: لا إشكال في الاحتزاء بهذا العسل عن العسل بعد الموت، كما يدلّ عليه النّص و الفتاوى، و مقتضاه ترتّب أثر غسل الميّت عليه من طهارة بدن الميّت

(١) جواهر الكلام ٩٥:٤، ونظر قواعد الأحكام ١٧:١.

و عدم وجوب العسل بمسّه و غيرهما من الآثار، فيكون الغسل المتقدم مانعاً من تأثير الموت فيما يقتضيه من نجاسة البدن و بحوها، و لا استبعاد فيه بعد مساعدة الدليل.

و يؤيده: خبر محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام ^(١) «إن رجلاً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إني زنيت فطهرني» ثم ساق الخبر في حكاية رجمه، فمات الرجل، قال: «فأخرجته أمير المؤمنين عليه السلام و أمر فحفر له و صلى عليه و دفنه، فقيل: يا أمير المؤمنين ألا تغسله؟ فقال: اغتسل بماء طاهر إلى يوم القيامة، و لقد صبر على أمر عظيم» ^(٢).

و عدم اشتغال الجبر على ذكر العسل قبل الرجم لا يدل على عدمه كي يخالف النصّ و العنوى. و كيف كان فلا يخلو عن تأييد.

و لا فرق في سقوط العسل بسبب الغسل السابق بين كونه محدثاً بحدث الجنابة و بحوها، و عدمه.

أمّا إن قلنا بالاجتزاء لكلّ غسل عن سائر الأحداث، أو بكون غسل الميت بالخصوص رافعاً لسائر الأحداث، كما يفهم من جملة من الأخبار الدالة على كونه بعينه غسل الجنابة، و التزمنا بكون الغسل المتقدم بعينه هو غسل الميت، فلا إشكال.

و أمّا إن لم نقل بالتدخل مطلقاً، أو قلنا به في خصوص غسل الميت لكن

(١) هكذا في ٧، ٨ و الطبعة الحجرية و جواهر الكلام ٩٥:٤. و الخبر في المصدر مرفوعة أحمد بن محمد بن خالد.

(٢) الكافي ٣/١٨٨:٧، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب حدّ الرنأ، الحديث ٤، يتفاوت يسير في بعض الألفاظ.

معنا كون العسل المتقدم عينه، فالظاهر أيضاً كذلك؛ إدلا دليل على وجوب تطهير الميت عن حدث الجنابة كفاية على عامة المكلفين.

وما ورد في الأخبار من تعليل غسل الميت بصيرورته جنبا عند خروج روحه^(١) وإن انتضى - بمقتضى مفهوم العلة - وجوب تطهيره من حدث الجنابة لكسها من العلل التعبدية التي لا تنالها عقولنا ولا يدور مدارها الأحكام الشرعية، مع أن مقتضاها سقوط غسل الجنابة في مثل الفرص وإن حدثت بسبب سابق على لموت، بل ولو بعد الغسل لو لم نقل بانتقاض الغسل به، كما لعله لا يحو عن وجهه. والاحتياط لا ينبغي تركه في جميع الصور، والله العالم.

الثالث: أن تقديم هذا العسل هل هو رخصة كما عن بعض المتأخرين^(٢) أو عزيمة كما سب إلى ظاهر الأكثر وصريح بعض^(٣)؟

واستدل له بظهور النص والفتاوى في الوجوب. وهي دلالتها عليه تأمل. الرابع: هل يجب الأمر بالعسل - قبل القتل - على الإمام أو نائبه كما عن بعض^(٤)، أم مطلقاً كما اختاره بعض^(٥)، أم لا يجب؟ أقوال، أقواها الأخير؛ للأصل وخلو النص - الذي هو مستند الحكم - عن ذكره.

نعم، لو قلنا بوجوب التقديم، ربما يجب الأمر به من باب الإرشاد أو الأمر

(١) الكافي ١٦١:٣-١٦٣/١، علل الشرائع: ٣٠٠-٣٠١ (الباب ٢٣٨) الحديث ٥، الوسائل،

الباب ٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢ و ٨.

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٩٩:٤، وانظر: الذكري ٣٢٩:١، وكشف اللثام ٢٢٩:٢.

(٣) الناسب هو صاحب كشف اللثام فيه ٢٢٩:٢، وانظر: المراسم: ٤٦، والسرائر ١: ١٦٧.

(٤) حكاها صاحب الجواهر فيها ٩٩:٤ عن المحقق الكركي في جامع المقاصد ١: ٣٦٦، والشهيد

الثاني في روض الجنان: ١١٣.

(٥) كما حب الجواهر فيها ٩٩:٤.

بالمعروف، وهو خارج من محط النظر.

وربما سب^(١) إلى ظاهر الأصحاب وجوب الأمر إجمالاً، حيث عبروا
كعبارة المتن، الظاهرة في وجوب الأمر.

ولقد أغرب شيخنا رحمه الله في جواهره في الاستدلال عليه بوجوب كون غسل
الميت واجباً كفاً، مخاطباً به عامة المكلفين، وحيث لم يرد المباشرة منهم في
مثل العرص فيكون الأمر من المكلف بمنزلة تغسيله له بعد الموت^(٢).

و أغرب منه ما بنى عليه من اشتراط صحة هذا الغسل بتحقيق الأمر، فلو
اعتسل من دون أمر به، لم يكن مجزئاً^(٣).

نعم، يتجه - بناءً على ما ذكره من كون الأمر بمنزلة تغسيله له - ما احتمله
من اعتبار صدوره ممن يجوز له التغسيل بعد الموت من المماثل والمحرّم، فعلى
هذا يجب أن يكون ياذن الولي.
وفي الجميع ما لا يخفى.

الخامس: لو مات بعد الغسل حنف أنه، عُتِل، بل وكذا لو قُتل بسبب
آخر غير ما اغتسل له، كما لو اغتسل لأن يُرجم، فقتل قصاصاً، بل وكذا لو قُتل
بمرد آخر من ذلك السبب، كما لو اعتل لأن يُقتل قصاصاً لشخص ثم عُفي عنه،
فقتل لشخص آخر وإن كان السقوط في هذا العرص لا يخلو عن وجه، لكن الأول
أحوط؛ اقتصاراً في الحكم المخالف للأصل على مورد، والله العالم.
(و إذا وجد بعض الميت، فإن كان فيه الصدر أو الصدر وحده،

(١) المناسب هو صاحب الجواهر فيها ٩٩:٤.

(٢ و ٣) جواهر الكلام ٩٩:٤.

غُسْلٌ وَكُفْنٌ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَدُفِنَ) ما لم يكن مسبوقاً بشيء منها ولو بالأصل عند انتفاء أمانة معتبرة كما لو وجد كله بلا خلافٍ محققٍ أجده في شيء من ذلك بين المتقدمين والمتأخرين، كما في الجواهر^(١)، بل عليه نقل الإجماع من جماعة، بل يظهر من غير واحد أن عمدة المستند في المقام هو الإجماع، وإلا فإننا نجميع المدعى بما يستفاد من الأخبار مشكل، وسيُصحح لك تحقيقه إن شاء الله. ثم إن كلام المجمعين لا يحلو عن اختلاف، فكان المدعين للإجماع فهموا من عبارات الجميع إرادة معنى واحد، كما ليس بالبعيد.

و أمّا الاختلاف الواقع في كلماتهم فمن جهتين.

أولاهما: فيما يفعل به من التجهيزات. فعن بعضهم الاختصار على ذكر الصلاة عليه. وعن بعضهم الاختصار عليها مع دمه. وزاد بعضهم عليهما تكفينه، وعن بعضهم إضافة التفصيل أيضاً. وعن بعضهم الالتزام بجميع الأحكام حتى التحيط^(٢).

وهذا الاختلاف أمره - مع قطع النظر عن الحنوط - سهل؛ إذ لا ينبغي الارتياح في أحصية الصلاة لديهم من الغسل والكفن والدفن، فكان من المعلوم لديهم أن الشارع لا يهتم بالصلاة على مَنْ لم يوجب احترامه بالدفن والكفن والغسل، كما يصح عن ذلك استدلالهم لهذه الأحكام: بالأخبار الآنية التي لم يشتمل أكثرها إلا على ذكر الصلاة.

ولعمري إن هذه الدعوى منهم غير بعيدة عن الصواب، ولعله يعترف بها

(١) جواهر الكلام ٤: ١٠٠.

(٢) أنظر. مفاتيح لكرامة ١: ٤١٢ - ٤١٣، وجواهر الكلام ٤: ١٠٠.

كُلُّ مَنْ تَتَبَعَ فِي أَحْكَامِ الْأُمُورِ، وَاسْتَأْنَسَ بِمِذَاقِ الشَّرْعِ، خُصُوصاً بِمُلَاحَظَةِ مَسَلَمَتِهَا لَدَى الْأَعْلَامِ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْهُمْ تَلْوِيحاً وَتَصْرِيحاً.

هَذَا مِضَافاً إِلَى إِمْكَانِ اسْتِفَادَةِ الْمُدَّعَى مِنْ خُصُوصِ الْأَخْبَارِ الْآتِيَةِ، كَمَا سَيَتَصَحَّحُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالتَّقْضُ عَلَيْهَا بِالشَّهِيدِ وَالمَقْتُولِ الَّذِي تَقْدَمُ غَسْلُهُ بَيْنَ الْفَسَادِ، وَإِنْكَارِهَا - كَمَا عَنِ بَعْضِ مُتَأَخَّرِي الْمُتَأَخَّرِينَ - مِمَّا لَا يَنْبَغِي، بَلْ عَنِ اللُّوَاعِ أَنَّهُ مُكَابَرَةٌ.

و ثَانِيَتُهُمَا: الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَوْضُوعِ، أَيِ فِيمَا يَصَلَّى عَلَيْهِ.

فَعَنِ بَعْضِ^(١) - كَمَا فِي الْمَتْنِ - هُوَ مَا فِيهِ الصَّدْرُ أَوْ الصَّدْرُ وَحْدَهُ، فَالْمَوْضُوعُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الصَّدْرُ وَحْدَهُ، سِوَاهُ انْفِرَادٍ أَوْ انْصِمٍّ إِلَى غَيْرِهِ.

و عَنِ الْحَلِيِّ - كَمَا فِي النَّافِعِ - الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا فِيهِ الصَّدْرُ^(٢).

و عَنِ الرُّوسِيَّةِ وَ الْغَنِيَّةِ وَ الْمَبْسُوطِ وَ الْهَيَاةِ التَّعْبِيرِ بِمَوْضِعِ الصَّدْرِ^(٣).

و عَنِ الْخِلَافِ: إِذَا وَجَدَ قِطْعَةً مِنْ مَيِّتٍ فِيهِ عَظْمٌ، وَجِبَ غَسْلُهُ، وَ إِنْ كَانَ صَدْرُهُ وَ مَا فِيهِ الْقَلْبُ، وَجِبَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ^(٤).

و عَنِ الْجَامِعِ: إِنْ قُطِعَ نِصْفَيْنِ، فَعَمِلَ بِمَا فِيهِ الْقَلْبُ كَذَلِكَ^(٥)، يَعْنِي الْغُسْلَ وَ الْكُفْنَ وَ الصَّلَاةَ.

(١) كَسَلَارُ فِي الْمُرَاسِمِ: ٤٦، وَ حَكَاهُ عَنْهُ صَاحِبُ كَشْفِ الثَّلَاثِ فِيهِ ٢٠٨:٢.

(٢) حَكَاهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ فِيهَا ١٠٠:٤، وَانْظُرْ: الْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ: ١٥.

(٣) حَكَاهُ عَنْهَا صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ فِيهَا ١٠٠:٤، وَانْظُرْ: الرُّوسِيَّةُ: ٦٣، وَ الْعِنِيَّةُ: ١٠٢، وَ الْمَبْسُوطُ ١٨٢:١، وَ النِّهَايَةُ: ٤٠.

(٤) كَمَا فِي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ ١٠٠:٤، وَانْظُرْ: الْخِلَافُ ٧١٥:١، الْمَسْأَلَةُ ٥٢٧.

(٥) حَكَاهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ فِيهَا ١٠٠:٤، وَانْظُرْ: الْجَامِعُ لِلشَّرَائِعِ: ٤٩.

و لقد حاول في الكشف^(١) إرجاع بعض العبائر إلى بعض برفع التنافي بينها.

و فيه: أنه إن أريد من رفع التنافي إثبات اتحاد مراد الكل من أن موضوع الحكم لدى الجميع هو الصدر وحده منفرداً أو مضمماً كي يتحقق به إجماعهم، ففيه: أنه كيف يمكن أن يفهم من عبارة الجامع ونظائرها أنه لو وجد الصدر وحده يترتب عليه هذه الأحكام؟

و إن أريد بيان مجرد عدم التنافي بين العبائر، فهو حسن؛ إذ لا إشعار في شيء من عبائرهم بانحصار الموضوع فيما هو المذكور فيه على وجه ينافي موضوعية الصدر وحده، كما لا يخفى على من تأملها، لكن لا يستكشف من ذلك إجماعهم إلا بالنسبة إلى ما يفهم من أخص عبائرهم كعبارة الجامع، وهذا مما لا ريب فيه، بل لا حاجة بالنسبة إليه إلى الإجماع؛ لدلالة النص عليه، كما ستعرفه، فدعوى عدم التنافي بين العبائر غير مجدية في إثبات كون الصدر موضوعاً.

اللهم إلا أن يتشبه لذلك بالإجماع المنقول، وقيل بحجته في خصوص مثل الفرض، أعني ما لم يعلم الخلاف، لا مطلقاً، فتكون هذه الدعوى حينئذٍ مجدية.

لكننا لانقول بحجته نقل الإجماع ما لم تعضده الأمارات المورثة للوثوق بصدق مضمونه.

فالإنصاف أن الذي يمكن دعوى القطع بإجماعهم عليه إنما هو ثبوت الأحكام المذكورة فيما إذا وجد النصف الأعلى من جنة الميئ المشتمل على

(١) كشف اللثام ٢: ٢٠٩.

الصدر ولو عند خلوها عن الأطراف، كالرأس واليدين، بل ولو لم يبق من ذلك النصف الخالي أيضاً إلا مسماه عرفاً.

و هذا المعنى وإن قصر عن إفادته عبارة الإجماع ونحوها لكن لا يسعد دعوى القطع بعدم كون الأطراف لديه من مقومات الموضوع، وعلى تقدير كونه كذلك لدى المعبرين بمثل ذلك فلا يكون ذلك حلاًفاً يعتد به، كما أنه لا يقدح في ذلك ما حكى^(١) عن معتبر المصنف من اعتبار صم اليدين إلى الصدر في الجملة، فإن مثل هذه المخالفات لا يقدح في كاشفة الإجماع.

هذا، مع إمكان إثبات الحكم بالنسبة إلى ما ادعينا عليه الإجماع بالأخبار كما ستعرفه.

و أمّا الإجماع على خصوص الصدر - أعني الجزء المسامت للوجه، الذي هو مسمى الصدر حقيقة عند انفصاله عن سائر الأجزاء حتى ما يحاذيه من الظهر - فلم يتحقق لدينا، بل المظنون - لولا المقطوع به - خلافه، بل لا وثوق بإرادة مثل المتن مع تصريحه بالصدر وحده بإرادة ذلك؛ فإن من المحتمل قوياً أن يكون مقصوده بما فيه الصدر النصف الأعلى عند فرض انقطاعه نصفين مثلاً، و مقصوده بالصدر هو الصدر مع ما يتصل به، أي الجزء المشتمل على العظم المتصل المحيط بالطرف الأعلى من جثة الميت ممّا دون الترقوة، فيتحد مع ما ادعينا عليه الإجماع، و ينطبق على غيره من العبارات التي عبّر فيها عن الموضوع بما فيه الصدر ونحوها.

و كيف كان، فهذا هو الذي يمكن دعوى الإجماع عليه، بل لا يسعي

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣١٥، وانظر. المعتبر ١: ٢١٧.

لأرتياب فيه، كما يؤيده كون هذا الجرم من جثة الميّت هو الجرم المعظم الذي ربما يطلق عليه بدن الميّت عرفاً، و سائر الأطراف يضاف إليه، كراسه و يديه و رجليه و نحوها.

كما يشير إلى ذلك ما يمكن استعادة تمام المدعى منه، و هو خبر الفصل ابن عثمان الأعور عن الصادق عن أبيه عليه السلام في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة و وسطه و صدره و يده في قبيلة و الباقي منه في قبيلة، قال: «ديته على من وجد في قبيلته صدره و يده، و الصلاة عليه»^(١) فإن معاد الرواية بظاهرها أنّ هذا الجرم هو الجرم الذي يكون بمنزلة كلّ الميّت في آثاره من مطالبة الدية و الصلاة عليه، و لذا يفهم منها وجوب سائر التجهيزات لأحصوص الصلاة.

فالمناقشة فيها بجمع دلالتها إلا على الصلاة صميعة؛ فإنها ليست مسوقة لبيان وجوب الصلاة على هذا الجرم من حيث هو كي يتوهم عدم دلالتها على الغسل و غيره حتى نحتاج في جمعه إلى التشكيك بالإجماع و نحوه؛ فإن جواب الإمام عليه السلام كالصريح في أنّ المقصود ليس إلا بيان أنّ هذا الجرم هو الذي يعمل معه معاملة الميّت، فقوله عليه السلام «و الصلاة عليه» إنما هو لبيان هذا المعنى، لا لتأسيس حكم جديد، كما يشهد به الدوق السليم.

و أضعف منها المناقشة في سندها؛ فإنه ليس من دأب الاعتناء بصعب السند في مثل هذه الروايات المعمول بها خصوصاً في هذه الرواية التي قبل إنّه

(١) الفقيه ١/١٠٤، ٤٨٤، التهذيب ٣/٣٢٩، ١٠٣٠، و فيه عن الإمام الصادق عليه السلام، الوسائل،

الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنائز، للحديث ٤.

في بعض كتب الرجال المعتمدة مصححة^(١)

نعم، ربما يحدث في الاستدلال بها: بقصورها عن إثبات الحكم عند عدم انضمام اليدين إلى الصدر؛ لأن الموضوع في الرواية صدره و يده، فيكون مدلولها أخض من المدعى.

و يدفعه: عدم مدخلية اليدين في قوام الموضوع، و ذكرهما في كلام الإمام عليه السلام إنما هو لتطبيق الجواب على السؤال، وإلا فلو كان مفروض السائل كون يديه في قبيلة أخرى، لم يكن يجيبه إلا بذلك بالنسبة إلى صدره، كما يساعده الوجدان، و يؤيده عدم الحلاف فيه إلا عن ظاهر المصنف في المعتبر^(٢).

و يدل عليه غير واحد من الروايات:

ففي مرفوعة البيهقي، المروية في المعتبر قال: «المقتول إذا قُطع بعض أعضائه يصلّى على العضو الذي فيه القلب»^(٣) فإن ما فيه القلب هو الصدر بالمعنى المتقدم.

و رسالة الصدوق عن الصادق عليه السلام: عن رجل قُتل و وجدت أعضاؤه متفرقة كيف يصلّى عليه؟ قال: «يصلّى على الذي فيه قلبه»^(٤).

و رواية طلحة من زيد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «لا يصلّى على عضو رجل من رجل أو يد أو رأس، فإذا كان البدن فصل عليه وإن كان ناقصاً من الرأس

(١) كما في جواهر الكلام ١٠١: ٤، وانظر: خلاصة الأقوال: ٢٧٧ (العائدة الثامنة).

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١٠٢: ٤، ونظر المعتبر ٣١٧: ١.

(٣) المعتبر ٣١٧: ١، و عنه في الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ١٢.

(٤) الفقيه ٤٢٩/١٢٣: ٤، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٣.

و اليد و الرجل^(١).

و هذه الروايات أيضاً خصوصاً الأخيرة منها لا يتبادر منها إلا إرادة بيان أن ما فيه القلب أو البدن الناقص يصلّي عليه؛ لكونه بمنزلة التام، كما وقع التصريح بذلك في عبارات الأعلام، فيفهم منها وجوب سائر التجهيزات، و يكون تخصيص الصلاة بالذكر؛ لكونها أخصّ لدى الشارع و المشرّعة.

و إن أبيت عن ظهور الروايات فيما ادّعيناه، فلا أقلّ من إشعارها بذلك، و عند اعتضاده بفهم الأصحاب و غيره من المؤيّدات لا تقصر عن حدّ الدلالة، و لذا يتّجه القول - بدلالة الروايات كفتاوى الأصحاب و معاقلة إجماعاتهم المحكّبة - بوجوب التحنيط أيضاً لكن فيما بقي من موضعه؛ إذ لا يعقل الأمر بالحنوط بالنسبة إلى الأجزاء العاقدة، و قيام جزء آخر مقام العاقدة يحتاج إلى دليل، كما أنّه يجب تكفيه أيضاً كذلك بمعنى أنّه يسقط اعتبار المئزر - مثلاً - لو لم يبق من موضعه المقصود بالأصالة^(٢).

و جوار شدّه من الصدر لا يقصي بقيام الصدر مقام موضعه الأصلي عند التعذّر.

فما عن الروض - من الالتزام به^(٣) - ضعيف.

و ربما نسب^(٤) ذلك إلى ظاهر الأصحاب؛ نظراً إلى إطلاق قولهم بوجوب التكفين، المنصرف إلى إرادة القطع المعهودة.

(١) التهذيب ٣/٢٢٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٧

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٠٤، ونظر روض الجنان: ١١١.

(٣) الناسب هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٠٤.

و فيه: أن عدم قابلية المحل قرينة لعدم إرادة ما لم يبق محله
نعم، لو بقي من موضعه جزء ولو يسيراً، يجب؛ فإن ما لا يدرك كنهه لا يترك
كنهه.

و كيف كان فلا مجال للتشكيك في دلالة الروايات - و لو بمعونة القرائن
الخارجية - على أن صدر الميت بالمعنى المتقدم - أي النصف الأعلى من بدنه،
المشتمل على الصدر الذي هو محل القلب بل وكذا النصف الأسفل لو كان كذلك
- بحكم الميت في سائر تجهيزاته و إن خلا عن الأطراف.

و الظاهر عدم إباطة الحكم ببقاء القلب فيه بالفعل و إن كان ظاهر جملة من
الأخبار - التي تقدم بعضها و سيأتي بعضها الآخر، التي ورد الأمر فيها بالصلاة على
الجزء الذي فيه القلب - إرادة وجود القلب فيه بالفعل لا مجرد موضعه، لكن
لا دلالة فيها على إرادة إناطة الحكم بوجود القلب بالفعل وجوداً و عدماً؛ إذ
لا ظهور لمثل هذه الأخبار في إرادة الحد الاصطلاحي لما هو مناط الحكم، فهذه
الروايات و نظائرها - كمرسلة عبدالله بن الحسين عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا
وسط الرجل مصفياً، صُلِّي على النصف الذي فيه القلب»^(١) و ديل روية نخالد،
الأنية^(٢) - لا تدل إلا على ثبوت الحكم عند وجود القلب بالفعل، لا انتفائه عند
انتفائه حتى تتحقق المعارضة بينها وبين ما يدل على وجوب الصلاة على من فقد قلبه
نعم، يعهم من هذه الروايات أن المدار ليس على خصوص النصف الأعلى

(١) الكافي ٥/٢١٣٣، التهذيب ١/٣٣٧: ٩٨٥، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة،
الحديث ١١.

(٢) في ص ١٣٨.

من البدن، بل على الجزء المعظم الذي يكون فيه القلب عند توسيطه بصفين.
ولا صير في الالتزام به، فإن الصدر أيضاً يكون حيثئذ مع ذلك الجرم ولو
بعضه المعتد به، فلا معارضة بين الأخبار المتقدمة من حيث المعاد.
نعم، لا بد من تقييد قوله عليه السلام في رواية طلحة^(١): «وإذا كان البدن مفصل
عليه»^(٢) بإرادة معظمه المشتمل على القلب و الصدر ولو بعضه المعتد به الذي
يكون القلب في تجايفه، سواء كان ذلك الجزء النصف الأعلى أو الأسفل بقربة
غيرها من الأخبار، كما أنه لا بد من تنزيل إطلاق ما في بعض هذه الأخبار - من
الصلاة على الجزء الذي فيه قلبه - على ما لا ينافي غيرها، كما هو العالب.
فالذي يفهم من مجموع هذه الروايات، إنما هو كون الجزء المعظم من بدن
الميت، المشتمل على القلب و الصدر و لو في الجملة بحكم الميت، و أما كون
خصوص الصدر كذلك فلا، بل لعلة ينافي بعض هذه الروايات، كما لا يخفى على
لما تامل.

و أما ما ادّعيته من أن الطاهر عدم إناطة الحكم ببقاء القلب فيه بالفعل
فليس لأجل استفادته من الأخبار المتقدمة؛ فإنها في حد ذاتها قاصرة عن إثبات
ذلك حتى الرواية الأولى؛ فإن العالب في مثل ما مرّضه السائل وجود القلب فيه
بالفعل، فلا يفهم منها عدم مدخليته في موضوعية الموضوع، و لا للإجماعات
للمقولة الظاهرة أو الصريحة في عدم اعتبار وجوده بالفعل كي يناقش فيها بعدم

(١) في السبع الخطية و المحرّرة: أبي طلحة. و ما ألتناه موافق للمصدر. و الراوي طلحة
أبن زيد.

(٢) التهذيب ٣/٣٢٩: ١٠٢٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجسزة، الحديث ٧.

الحجّة، بل للأخبار المستفيضة الدالة على أنّ المناط في ترتب الأحكام إنّما هو وجود العظام، سواء كان معها اللحم أم لم يكن، و القلب من اللحم، فلا يعتدّ بعدمه.

ففي صحيحة عليّ بن جعفر أنّه سأل أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بعير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسل و يكفن و يصلّي عليه و يدفن»^(١).

و رواية خالد عن أبي جعفر عليه السلام قال: سأله عن رجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بعير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسل و يكفن و يصلّي عليه و يدفن، فإذا كان الميت نصفين، صلّي على النصف الذي فيه قلبه»^(٢).
و يحتمل أن يكون المراد بالنصف في هذه الرواية هو النصف من عظامه، الذي هو موضع القلب، فهي على هذا التقدير بنصها شاهدة للمدعى.

و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا قُتل قنبل فلم يوجد إلا اللحم بلا عظم، لم يصلّ عليه، فإن وجد عظم بلا لحم صلّي عليه»^(٣).
و هذه الأخبار و إن كان ظاهر الأولين منها إرادة مجموع عظامه و لو بالمسامحة العرفيّة، كما هو الغالب في أكمل السبع، و الرواية الأخيرة أيضاً يتعيّن - بشهادة النصّ و الإجماع - صرفها إلى ذلك لو لم نقل بانصرافها، فيكون المراد بها عظمه المطلق، لا مطلق عظمه، فتتحد مع الأوليين، لكن يفهم من مجموعها عدم

(١) الفقيه ١/٩٦٤، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ١.

(٢) التهذيب ٣/٣٢٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٥.

(٣) الكافي ٢/٢١٢، التهذيب ١/٣٣٦، و ١٠٣١/٣٢٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٨.

مدخلية اللحم في ترتب الأحكام، فيكون بمنزلة كبرى تضم إلى الصغرى التي استعملناها من الأخبار السابقة من أن بدن الميت وإن كان ناقصاً بمنزلة كله.

و قد أشرنا فيما سبق إلى دلالة الأخبار المتقدمة على أن هذا التبريل الشرعي ليس من باب تعميم الحكم، بل من قبيل بيان أعمية الموضوع، ولذا قدما بدالاتها على وجوب ترتيب جميع أحكام الميت، لا خصوص الصلاة عليه، كما أن هذه الأخبار الواردة في العظم المجرد أيضاً كذلك، كما يؤيده الاختصار في الصحيحة الأخيرة على ذكر الصلاة مع أن المقصود بها أعم، كما وقع التصريح به في الأوليين، فيفهم من الأخبار السابقة أن المناطق في وجوب التجهيزات وجود معظم بدن الميت ولو بضعه الأعظم المشتمل على الصدر والقلب عند توسطه نصفين، و يفهم من هذه الأخبار عدم مدخلية اللحم فيما هو مناط الحكم، فينتج المطلوب.

لكن يمكن الخدشة فيه: بإمكان أن يكون المناطق كون الموجود بنحو من الاعتبار والمسامحة العرفية مصداقاً للميت، وهو يتحقق بالنسبة إلى معظم بدنه، وكذا بالنسبة إلى مجموع عظامه المجرد وأما بالنسبة إلى عظام معظم البدن فلا، ولا ملازمة بين الأمرين، لكن مع ذلك لا شبهة في أن الأول لو لم يكن أقوى فهو أحوط، بل لا يبعد كونه مسلماً لديهم، كما يشعر بذلك ما في الوسائط في توجيه هذه الأخبار: بأن وجهه وجود عظام الصدر^(١)، بل عبارة الجواهر^(٢) أيضاً تشعر بذلك.

(١) الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، ذيل الحديث ٨

(٢) جواهر الكلام ١٠٣: ٤.

فما في عبارة بعض - من أن الصلاة على العظم المجرد ما لم يكن تمام العظام مئة بالإجماع - لا ينبغي الإصغاء إليه إن أراد ما يعم المفروض وكيف كان فلا ينبغي ترك الاحتياط في مثل المقام، بل وكذا فيما لو وجد خصوص مسمى الصدر وإن كان القول بالوجوب فيه في غاية الإشكال، بل ينبغي رعاية الاحتياط فيما لو وجد جزء تام من رأس أو يد أو رجل أو نحوها خصوصاً الرأس.

ففي صحيحة أحمد بن محمد بن محمد بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا وجد الرجل قتيلاً فإن وجد له عضو تام صلي عليه ودفن، وإن لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن»^(١).

و في الوسائل: قال الكليني: و روي أنه يصل على الرأس إذا أفرد عن الجسد»^(٢).

و رواية ابن المعبرة، قال، بلغني عن أبي جعفر عليه السلام أنه «يصل على كل عضو رجلاً كان أو يداً أو الرأس جرماً فما زاد، فإذا نقص عن رأس أو يد أو رجل لم يصل عليه»^(٣).

و هذه الروايات وإن كان ظاهرها الوجوب إلا أنها - مع معارضتها برواية طلحة^(٤)، المتقدمة^(٥)، وإعراض الأصحاب عنها - لا تصلح دليلاً لإثبات الوجوب،

(١) الكافي ٣/٢١٢:٣، التهذيب ١/٣٣٧:٩٨٧، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٩

(٢) الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ١٠، و في الكافي ٣/٢١٢:٣ ديس الحديث ٢: و روي أنه لا يصل على غيره.

(٣) المختار ١/٣١٨، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ١٣.

(٤) هي النسخ الخطية والحجريّة: أبي طلحة. و الصحيح ما أثبتناه.

(٥) في ص ١٣٧.

ولذا حملها بعض الأصحاب - على ما حكى^(١) عنه - على الاستحباب.

وفي الوسائل أنَّ الحمل على التقيّة ممكن^(٢).

لكمّك خبير برحمان الاختياط في مثل هذه الموارد، بل لا بأس بمراعاته فيما لو وُجد مقدار معتدّ به من أجزاء ميت وإن لم تكن مشتملة على الصدر أو جزء تامّ آخر؛ لما رواه إسحاق بن عمّار - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام أنَّ عليّاً عليه السلام وجد قطعاً من ميت، فجُمعت ثمّ صلّى عليها ثمّ دُفنت^(٣).

وهي وإن كانت حكاية فعل مجمل لاتصلح مستندة لإثبات حكم مغاير لما عُلِمَ من الأخبار المتقدمة لكنها تصلح منشأً للاحتمال المحسن للاحتياط في مثل الفرض، والله العالم.

فقد ظهر لك من جميع ما تقدّم أنّه إذا وجد بعض الميت، فإن كان فيه الصدر، غُسِّلَ و كُفِّنَ و صُلِّيَ عليه و دُفِنَ، بل وكذا الصدر وحده على الأحوط (و) أمّا (إن لم يكن) فيه الصدر أو الصدر وحده (وكان فيه المعظم^(٤)) فقد جرم الأصحاب من غير خلافٍ يعرف بأنّه (غُسِّلَ) بل عن المستهى عدم الخلاف فيه بين علمائنا^(٥). و عن الخلاف و الغنية دعوى الإجماع عليه^(٦). و عن جامع

(١) الحاكي هو صاحب الوسائل فيها دليل الحديث ١٣ من الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجمار.

(٢) الوسائل، ذيل الحديث ١٣ من الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجمار.

(٣) الفقيه ١: ١٠٤١/٤٨٣، التهذيب ١: ٣٣٧/٩٨٦، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجمار،

الحديث ٢.

(٤) في الشرائع: «معظم».

(٥) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١: ١٠٤، وانظر: مستهى المطلب ١: ٤٣٤.

(٦) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ١: ١٠٤، وانظر: الخلاف ١: ٧١٥، المسألة ٥٣٧ =

المقاصد نسبتہ إلى الأصحاب^(١). وفي الجواهر: لم أعثر فيه على مخالف^(٢)
 لكن عن جملة من متأخري المتأخرين التردد فيه^(٣)، بل منعه؛ نظراً إلى
 انحصار مدركه المعتد به بنقل الإجماع الذي ليس بحجة.
 وربما يستدل له بقاعدة الميسور، والاستصحاب
 وفيهما ما لا يخفى؛ فإن من شرطهما اتحاد الموضوع المشكوك حكمه مع
 المتيقن و لو بمسامحة عرقية كي يصدق على الحكم بثبوت الحكم في زمان
 الشك أنه إبقاء المتيقن و أنه ميسور المتعذر.
 ونظير الاستدلال بهما في الصعف الاستدلال له بقوله عليه السلام: «ما لا يدرك
 كله لا يترك كله»^(٤) وقوله: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»^(٥) فإن مقتضاه
 صحة بعض العمل حال التعذر الذي هو خلاف الإجماع، لا غسل البعض.
 وأول الثاني إلى الأول لدى التحليل لا يحدني في استفادة حكمه من الدليل
 عند انتهاء موضوع الحكم الأول عرفاً، فلو أريد الاستصحاب في مثل المقام،
 ليستصحب عدم تأثير غسل العص في رفع حدثه و حبه و عدم وجوب غسله
 منفرداً حال اتصاله بسائر الأجزاء على تقدير تعذر غسل ماعده، لا الوجوب
 لغيري الثابت له حال التمكن المعلوم انتمؤه.

= و العبة ١٠٢ =

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٠٤:٤، وانظر: جامع المقاصد ٣٥٧:١

(٢) جواهر الكلام ١٠٤:٤.

(٣) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١٠٤:٤.

(٤) قرأني الأكني ٢٠٧/٥٨٤

(٥) صحيح مسلم ٤١٢/٩٧٥:٣ سنن البيهقي ٣٢٦:٤

لكنك ستعرف توجيه الاستدلال بهذه القواعد فيما سيأتي.

و أضعف منه الاستدلال له: بما روي: أن طائراً ألقى بمكة أو يمامة يداً،
وعُرفت بالمحاتم، وكانت يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد، فغسلها أهل مكة^(١)؛
فإنه حكاية مجهولة لعملٍ ليس بحجة.

و يتلوهما في الصعف الاستدلال بفحوى الأخبار المتقدمة الأمرة بالصلاة
على عظام الميِّت خصوصاً الصحيح الأخير المتضمن للصلاة على العظم مطلقاً.
و فيه ما لا يخفى، فإن الأخذ بالفحوى لا يتم إلا في الموضوع المقصود
بالمنطوق، وهو ما وجب عليه الصلاة، لا مطلق العظم.

و أما الصحيح: فقد عرفت أنه لا بد من تنزيهه على ما لا يخالف النص و
الإجماع، فلا يمكن استفادة الحكم من شيء منها إلا بالسبب إلى الموضوع الذي
يعحكم عليه بوجوب الصلاة.

نعم، ربما يتأسس بمثل هذه الأخبار للمطوب بعض التفريعات الآتية.
ودون هذه الاستدلالات في الصعف ما في الحقائق - و تبعه عليه جماعة
ممن تأخر عنه - من الاستدلال له: بما رواه المشايخ الثلاثة عن أيوب بن نوح - في
الصحيح - عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام قال: «إذا قطع من الرجل قطعة
فهو ميِّت، فإذا مات إنسان فكل ما فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل، فإن
لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه»^(٢).

(١) أنظر: أسد الغابة ٤٧٢: ٣٣٤٧.

(٢) الكافي ٢١٢: ٤، التهذيب ٤٢٩١ - ٤٣٠ / ١٣٦٩، الاستبصار ١٠٠: ٣٢٥، الوسائل،
الماب ٢ من أبواب غسل المش، الحديث ١.

قال في تقريب الاستدلال: المراد بالميتة هنا ميتة الإنسان، لا مطلق الميتة. لبسم تفريع قوله عليه السلام: «فإذا مته إنسان فكل ما فيه عظم» إلى آخره، وإذ ثبت إطلاق اسم ميتة الإنسان على القطعة المذكورة شرعاً، يثبت لها الأحكام المتعلقة بميت الإنسان من التغسيل والتحنيط والدفن وغير ذلك إلا ما أخرجه الدليل وافتصار هنا على تفريع غسل الممس لا يوجب نهي ما سواء من الأحكام. ولعل تحصيله بالذكر؛ لأنه أحق في الحكم^(١). انتهى.

و فيه: أن التمريع لا يقتضي إلا صدق كون القطعة ميتة من الإنسان في مقابل كونها من سائر الحيوانات، وتحقق هذا المعنى في المرض بديهى، غاية الأمر أنه ثبت بهذه الرواية أطراد الحكم وعدم اختصاصه بأجزاء الميت، ولا يتوقف ثبوت حكم لمس على صدق عنوان ميت الإنسان على خصوص ما يقع عليه المس حتى يستشهد به لمدعاه.

و أمّا ما ادّعاء في ذيل كلامه من أن ظاهر الأخبار وكلام الأصحاب ثبوت الملازمة بين غسل المس وغسل الممسوس ففيه أولاً: المنع.

نعم، صريح كثير من الأصحاب بل معظمهم ثبوت الحكمين فيما هو الممرض في المقام في الجملة، وهذا لا يقتضي التلازم بينهما بحيث يستدل لإثبات كل منهما بثبوت الآخر.

و ثانياً: النقض بما إذا اتصل الجزء - الذي يقع عليه المس - بالميت أو انفصل عنه عند وجود سائر الأجزاء وعدم تمكنه إلا من غسل هذا البعض لعقد الماء أو غيره من الأعذار مع أنه لا يجب غسله قطعاً في المرض الأول، وعلى

إشكال في الجملة في العرض الثاني مع أن مَسَّهُ يوجب الغسل حرمًا.
و بهذا ظهر لك وجه آخر لضعف الاستدلال للوجوب بالاستصحاب و
قاعدة الميسور و نحوهما.

والإشكال كل الإشكال في المقام إنما هو في أن غسل الجزء المنفصل عد
فقد الباقي كعسبه عد وجود الباقي في عدم تأثيره في رفع الحدث و الحدث، أو
أن غسل البعض في مثل العرض بمنزلة غسل الكل في الأثر، فإن كان من قبيل
الأول، فلا ينبغي الارتياح في عدم وجوبه، كما لو اتصل بما عداه مما تعدر غلته،
و إنما الشأن في إثبات كونه مؤثراً كغسل الكل، فإن ثبت ذلك، يسهل الالتزام
بوجوبه؛ لإمكان دعوى القطع بعدم الفرق بين أبعاص الميِّت و مجموعه في
وجوب التطهير، فيكون كل جزء جزء من جسده في حد ذاته واجباً مستقلاً و إن
امتنع تحققه في الخارج حين الاتصال إلا بغسل الجميع، فعند الانفصال يجب
تطهير كل جزء مع التمكن، و المعروف إمكانه فيجب؛ لأن الميسور لا يسقط
بالمعسور، و ما لا يدرك كله لا يترك كله.

و يؤيده بل يشهد له ما رواه محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام في غلّة غسل
الميِّت «أنه يغسل ليظهر و يظف عن أدناس أمارسه و ما أصابه من صنوف عليه،
لأنه يلقي الملائكة و يباشر أهل الآخرة، فيستحب إذا ورد على الله عزّ وجلّ و لقي
أهل الطهارة و يماسونه و يماسهم أن يكون طاهراً نظيفاً موجّهاً به إلى الله عزّ و
جلّ»^(١) الحديث.

و عن الفضل بن شاذان عنه أيضاً «إنما أمر بعمل الميِّت؛ لأنه إذا مات كان

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٨٨٢، ٨٩، للوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٣

العالم عليه الصلاة والآفة والأذى، فأحب أن يكون طاهراً إذا باشر أهل الطهارة من الملائكة الذين يلوونه ويحاشونه فيما بينهم^(١) نظيفاً موجهاً إلى الله عز وجل^(٢).

فإن مفاد العلة المنصوصة أن المقصود بالعسل تطهير جسد الميت، فإذا تعذر تطهير الكل، يجب تطهير البعض؛ للأصل والقاعدة؛ فإن الميسور لا يسقط بالمعسور.

و على هذا التقدير لا مانع من جريان الاستصحاب أيضاً؛ فإن موضوع وجوب التطهير حين اتصال أجزاء الميت ليس إلا أجزاءه، فلما أن نقول في كل جزء، إنه كان واجباً تطهيره فليستصحب، وهذا بحلاف ما لو أريد استصحاب وجوب العسل؛ فإن وجوب غسل الجزء في السابق كان غيرتاً، وقد علم انتفاؤه، و حو به النفسي مشكوك الحدوث، منفي بالأصل، ولذا أنكرنا الاستصحاب فيما سبق.

و بهذا الذي أومأنا إليه يمكن توجيه المذهب المشهور بأن يقال: إنه يعهم من مجموع الروايات خصوصاً الروايتين المتقدمتين - كما يؤيدها المناسبات الدوقية و المؤيدات السمعية - أن الشارع لم يقصد من الأمر بعسل الميت بقاء السدر و الكافور و المطلق حصول أمر معنوي لا شعقله كي يتوهم كون متعلق وجوب الغسل بدن الميت من حيث كونه مصداقاً لهذا المعهم، وإنما قصد به

(١) في السخ الخطية و الحجرية: «يماشهم» بدل «فيما بينهم» و ما أثبتاه من المصدر

(٢) حيون أخبار الرضا عليه السلام ٩٩٢ - ١١٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤

تطهير جسده و تطهيره و تنظيفه، فيكون متعلقاً بالوجوب لجميع أجزاء البدن على وجه يكون كل جزء جزءاً معروضاً للوجوب النفسي لا الغيري التبعي بمعنى أن العرض تعلقاً بإيجاد وصف الطهارة في جميع الأجزاء لا المجموع من حيث المجموع، فكل جزء جزء يجب غسله و تطهيره وإن توقف صحته شرعاً على حصوله في ضمن المجموع، كسائر الشرائط التعبدية التي هي من مقدمات وجود الواجب لا وجوبه، بل ينبغي الجزم بذلك و لو بالنظر إلى نفس ما دلّ على وجوب غسل الميّت؛ إذ من المستبعد جداً أن يكون للعنوان الانتزاعي مدخلية في متعلق الحكم، بل المقصود بالحكم ليس إلا الأجراء بلحاظ كونها معنوية بهذا العنوان.

فعلى هذا نقول: مقتضى إيجاب الشارع تفصيل الميّت و تنظيفه، المنحل إلى الأمر بغسل جميع أجزائه: عدم ارتفاع التكليف عما تبسّر بما تعدّر، و لا مانع من تنجيز الخطاب بالسبة إلى البعض الميسور إلا احتمال اشتراط صحة غسله بحصوله في ضمن المجموع، كما كان كذلك حال وجود الكل، والأصل بنفيه؛ إذ ليس لنا دليل يقتضي الاشتراط مطلقاً بحيث يعمّ العرض.

فملخص الكلام أنه يستفاد من مجموع الأدلة أن الشارع أوجب غسل جميع الأجزاء مطلقاً، واعتبر في صحته أموراً تعبدية يجب التقيّد بها بقدر ثبات، و حيث لم يثبت الاشتراط في مثل الفرض كي يسقط التكليف بالتعدّر لا يرفع اليد عما يقتضيه إطلاق محبوبة الفعل و مطلوبيته.

و يؤيده اشتهاار القول بذلك بين أصحابنا رضوان الله عليهم، و نقل إجماعهم عليه، بل لا يبعد كون إجماعهم المنقول المعتصد بالشهرة المحققة بنفسه دليلاً كافياً في مثل المقام، والله العالم.

ولا يلحق بالقطعة المبانة من الميت القطعة المنعصلة عن الحي - كما عن المعتز و الروض و مجمع البرهان و المدارك و غيرها التصريح بذلك^(١) - لأنها من جملة لم يتعلّق الأمر بغسل مجموعها حتى يفهم منه وجوب غسل الأجزاء حال انفرادها بالتوجيه المتقدم.

فما عن الذكرى تنعاً للمحكّي عن التذكرة من منع هذا الدليل^(٢) - حيث استدلّ به المصنّف^(٣) و غيره^(٤) بأن الجملة لم يحصل فيها الموت كي يجب غسلها، بخلاف القطعة - ضعيف؛ إذ لا يكفي في وجوب الغسل مجرد حصول الموت ما لم يتعلّق به أمر شرعي، وهو فيما نحن فيه أول الدعوى، فالقول بالإلحاق - كما عن صريح جملة من الأصحاب بل عن ظاهر أكثرهم كما في الحدائق^(٥) - ليس بشيء.

اللهم إلا أن يستدلّ له: بمرسلة^(٦) أيوب بن نوح، بالتقريب الذي عرفته مع ما فيه.

مضافاً إلى ضعف سندها، و عدم انجباره بعمل الأصحاب حيث لم يستندوا إليها في فتواهم.

(١) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ١٠٦: ٤، وانظر المعتمد ٣١٩١، و روض الجنان ١١٢، و مجمع الفائدة و البرهان ٢٠٧: ١، و مدارك الأحكام ١٥٢، و رياض المسائل ٤٦٥١

(٢) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣١٦، وانظر الذكرى ٣١٧: ١، و تذكرة الفقهاء ٣٧١: ١، الفرع ٥٥.

(٣) المعتمد ٣١٩١.

(٤) كالشهيد الثاني في روض الجنان ١١٢.

(٥) الحدائق الناصرة ٤٢٧: ٣.

(٦) المتقدم في ص ١٤٣.

و في الجواهر - بعد نقل القول بالإلحاق و توجيهه و تضعيفه - قال:
ولا ريب في أنه أحوط إن لم يكن أظهر^(١)

و فيه: أن فعل الغسل وإن كان أحوط لكن ترتيب أثر الغسل الصحيح عليه
- من الحكم بطهارتها و عدم العسل بمسها - خلاف الاحتياط، والأحوط بل
الأقوى عدم ترتيب الأثر عليه، والله العالم.

ثم إن مقتضى القاعدة وجوب مراعاة الترتيب بين غسل الأعضاء إن
تعددت و كان بينها ترتيب، و عند اشتباه الأعضاء التي يراعى بينها الترتيب يجب
الاحتياط بالنكرير.

وكذا يجب مراعاة المماثلة، و عند الجهل بالحال حكمه حكم الحش، و
قدم تقدم الكلام فيه مفصلاً.

ثم إن مقتضى ظاهر المتن و غيره - حيث اقتصر على ذكر اللحم المجرد في
مقابل القطعة ذات العظم - ثبوت الحكم في العظم المجرد، و هذا هو الذي يقتضيه
التوجيه المتقدم.

و ما يقال في تضعيفه - من أن علة وجوب غسل البدن تطهيره و تنظيفه، و
العظم لا تنرقف طهارته على الغسل المعهود؛ إذ يكفي فيه مطلق الغسل
كسائر المشجعات، و لا يصح الاستدلال له بما ورد في أكيل السبع من تفصيل
العظم المجرد^(٢)؛ لجريه مجرى العادة من عدم انفصال جميع اللحم عما يأكله

(١) جواهر الكلام ١٠٦:٤

(٢) الكافي ١/٢١٢:٣، التهذيب ١٠٢٧/٣٢٩:٣، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب صلاة نجاسة،

الحديث ٥.

السبع كي يظهر بمطلق غسل العظام - ضعيف في الغاية؛ لعدم العلم باحصار فائدة الغسل في زوال النجاسة الحبيثة، بل المعلوم من النصوص خلافه، كيفاً وإلاً لما رُجِبَ غسل الأئمة المعصومين المنزهين عن الأرحاس والأدناس، مع أنه يجب قطعاً، وقد ورد في حديث أنه لما قبض رسول الله ﷺ سمعاً صوتاً في البيت أن نبيكم طاهر مطهر فادعوه ولا تعجلوه، قال: فرأيت علياً عليه السلام رفع رأسه فرعاً، فقال: «احسأ عدو الله، فإنه أمرني بغسله وكمته»^(١) الحديث، فلا ينبغي الاستشكال فيه بالنسبة إلى العظم المجرد أيضاً.

ثم لا يخفى عليك أن ما ذكرناه وجهاً لوجوب غسل بعض الميت يقتضي وجوب تكفينه أيضاً بما يسر، ودفعه كذلك، بل جريان القواعد المتقدمة بالنسبة إلى التكفين والدفن أوضح من جريانها بالنسبة إلى الغسل، كما لا يخفى وجهه (و) لذا لا ينبغي التشكيك في صحة ما ذكره الأصحاب من أنه بعد أن غُسل (لَفَّ في خرقة و دُفِنَ) بلاخلاف في شيء، منهما على الطاهر وإن اختلفت عائرهم بالنسبة إلى الأول من التعبير باللف في خرقة و بالتكفين، لكن يحتمل إرادة الثاني من الأول، كما أنه يحتمل عكسه.

و لعل هذا هو الأولى، كما أنه هو الأظهر فيما لم يتأوله القِطْع الثلاث على النحو المعهود.

والإتزام بوجوب لف القِطْع الثلاث الواجبة من الكفن على العضو الموجود بغير الكيفية المعهودة مع ما فيه من الاستبعاد مما لا يساعد عليه دليل، فإن من شرط جريان قاعدة الميسور ونحوها كون المأني به من مراتب تحقق

(١) التهذيب ١/٤٦٨، ١٥٣٥، لمسانل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢

المأمور به سطر العرف بنحو من المسامحة العرفية، و من المعلوم أنَّ شدَّ المنزور على الرأس أو العمامة على الرُّجُل لا ربط له بالمأمور به أصلاً كي يتوهم كونه ميسور المتعذر.

نعم، ربما يتخيَّل ذلك فيما لو بقي من أعضائه ما يتناوله القِطْع الثلاث و لو منعصلة بعضها عن بعض، كما لو وحد جزء من الرأس و جزء من البدن و شيء من العورتين، فلا يسقط في مثل الفرض اعتبار القِطْع الثلاث و إن تعذر استعمالها على النحو المعهود، فإنَّ تعذر الشرط لا يوجب سقوط المشروط، كما عليه يتيّ أصل الاستدلال.

و يدفعه: أنَّ للكيفية الخاصّة مهجليّة في مطلوبيّة الخصوصيّات المعتبرة في الكفن، بل هي بمنزلة الفصول المتنوّعة للأجزاء حيث لا تندرج في مستيانيها إلا باستعمالها على الكيفية المعهودة.

الآن ترى أنّه لو لفّ في وسط الرأس المنقطع خرقة، لا يطلق عليها العمامة عرفاً إلا بتحوّز بعيد، بل إطلاق الحرام عليها أولى لديهم من إطلاق العمامة. و كذا لو لفّت العورة المنعصلة في خرقة، لا يطلق عليها المثزور.

و الحاصل: أنّه لا يساعد العرف على إجراء قاعدة الميسور و نحوها بالنسبة إلى هذه الخصوصيّات، بل ربما شاهدناهم يستنكرون وضع مجموع عظام الميت في الكفن التام عند اجتماعها و انفصال بعضها عن بعض مع أنَّ وجوب تكفيها في الجملة لعلّه كان معروفاً في أذهانهم.

فالتحقيق أنَّ مقتضى قاعدة ما لا يدرك كلّ لا يترك كلّ، و كذا الاستصحاب بالتقريب المتقدم: إنّما هو وجوب تكفين ما وُجد من الأعضاء، لكنّه لما سمي

الموضوع الذي أمر بتكفيته على النحو المعهود ارتفع التكليف عنه، لكن مقتضى قاعدة الميسور وجوب الإتيان بما هو منظر العرف ميسور الكفر، وليس ذلك إلا لئله بما يستره من دون فرق بين أن يكون ذلك بحرقه واحدة أو جرق متعددة.

و دعوى مساعدة العرف على استعادة اعتبار أزيد من ذلك لقاعدة «الميسور» لو لم تدع القطع بفسادها فلا أقل من الشك فيها، فيرجع إلى البراءة، و لا مجال للاستصحاب بعد الشك في مدخلية الأوصاف فيما هو موضوع الحكم، و عدم مساعدة العرف على إهمالها، كما هو المعروض.

نعم، لو وجد بعض الميت بحيث يتأوله القطع الثلاث أو القطعتان منها على النحو المتعارف و لو ببعض الكفر - كما لو بقي جزء من رأسه متصلاً بجزء من بدنه، أو جزء من بدنه متصلاً بما دونه، أو جزء متصلاً من رأسه إلى قدمه - تجب مراعاة الممكن

و بما ذكرناه ظهر لك أن الأظهر - فيما لو رُص جميع جسد الميت من اللحم و العظم بحيث امتزح بعضها ببعض و لم يبق على هيئتها القابلة لاستعمال الكفن على النحو المعهود - أنه لا يجب إلا لئله في حرقه، لا الكفن التام، و الله العالم.

(و كذا السقط إذا كان له أربعة أشهر فصاعداً) يمس و يكفر و يدهس
بلاخلاف في شيء منها على الظاهر و إن اختلفوا - ظاهراً - فيما يعتبر في التكفين من وجوب الكفن التام، كما هو ظاهر من غير بالكفن، أو الاكتفاء بلئله في حرقه، كما يظهر من المتن و نحوه.

و يدل عليه: رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «السقط إذا تم له أربعة

أشهر غُسل^(١).

ومرفوعة أحمد بن محمد قال: «إذا تمّ السقط أربعة أشهر غُسل» وقال: «إذا تمّ له ستة أشهر فهو تامّ، وذلك أنّ الحسين بن عليّ عليه السلام ولد وهو ابن ستة أشهر»^(٢).

وموثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن السقط إذا استوت خلقتة يجب عليه العسل و اللحد و الكفن؟ قال: «نعم، كلّ ذلك يجب عليه إذا استوى»^(٣).

ولا معارضة بين مفهوم هذه الموثقة وبين رواية زرارة و شيء من فقرتي المرفوعة؛ فإنّ المراد بصيرورته تاماً لدى ستة أشهر صيرورته ولداً كاملاً حياً صالحاً لأن يعيش، كما يشهد له الاستشهاد بقضية الحسين عليه السلام.

و المراد باستواء خلقتة إنّما هو تمامية صورته، وحدّها أربعة أشهر، كما صرح به في الفقه الرضوي، قال: «إذا أسقطت المرأة و كان السقط تاماً، غُسل و حُطّ و كُفّ و دُفن، و إن لم يكن تاماً، فلا يغُسل، و يُدفن بدمه، وحدّ تمامه إذا أتى عليه أربعة أشهر»^(٤).

و يدلّ عليه جملة من الأخبار^(٥) الدالة على أنّ النطفة تبقى في الرحم أربعين يوماً ثمّ تصير علقة أربعين يوماً ثمّ تصير مصعة أربعين يوماً فإذا أكمل

(١) الكافي ١/٢٠٦:٣، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٤

(٢) التهذيب ١/٣٢٨:٩٦٠، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٢.

(٣) الكافي ٥/٢٠٨:٣، التهذيب ١/٣٢٩:٩٦٢، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب غسل الميّت، الحديث ١.

(٤) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٧٥.

(٥) منها: ما في الكافي ١٣:٦-١٤/١٤.

أربعة أشهر يتفخ فيها الروح.

لكن في المقام إشكال، و هو: أن هذه الروايات - بحسب الظاهر - جارية مجرى الغالب، فيمكن تحقق الاستواء قبل إكمال الأربعة أو بعد انقضاءها بأيام، فيتحقق في المورد بين التساوي بين مفهوم أحد الحدّين مع مطوق الآخر، فكما يمكن دعوى ورود التحديد باستواء خلقة في موثقة سماعة مجرى الغالب، فيكون الحدّ حقيقة هو ملومه العادي - أعني إكمال الأربعة أشهر - كذلك يمكن دعوى عكسه.

و يمكن دفعه: بأن كون استواء خلقة مذكوراً في السؤال يوهن ظهوره في الجواب في كونه لذاته حدّاً، لا لأمرٍ يلزمه، بل لا يبقى له حينئذٍ ظهور في إرادة بيان الحدّ إلا من حيث مفهوم الشرط، الموهون في مثل المقام بقوة احتمال كون الشرط مسوقاً لبيان تحقق الموضوع بمقتضى العادة، فلا يصلح لصرف ما هو بظاهره مسوق لبيان الحدّ، كالحبرين الأولين الدالّين على أن الحدّ هو أربعة أشهر خصوصاً بعد اعتضاده بفتوى الأصحاب و نقل إجماعهم و أنسيبها للتحديد حيث لا يتطرق فيها الإجمال و الإهمال، بخلاف استواء خلقة، فإنّه كثيراً ما يختلف فيه أنظار أهل العرف.

لكن مع ذلك كلّ لو فرض استواء خلقة عرفاً قبل تمام الأربعة أشهر، لا ينبغي ترك الاحتياط فيه.

كما أنّه لا ينبغي الاكتفاء - بعد ما سمعت من الأخبار - إلى إطلاق مكاتبة محمد بن الفضيل، قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أسأله عن السقط كيف يصح

به؟ فكتب إليّ «السقط يدفن بدمه في موضعه»^(١) لوجوب تقييده بما إذا لم تستو خلقته ولم يتم له أربعة أشهر بقرينة ما عرفت إن أمكن، وإلا يتعين طرحها والله العالم.

(وإن) وحد بعض الميت و (لم يكن فيه عظم) بل كان لحماً محرّداً، فلا يجب تعييله بلاخلاف فيه على الظاهر، بل عن الغيبة والخلاف والحداثى دعوى الإجماع عليه^(٢)، فلا ينبغي الالتفات حيث لا يثبت إلى كونه من جملة يجب غسل جميعها، المقتضى لوجوب غسل ما تيسر منها عند تعدد الكل بحكم الاستصحاب وقاعدة الميسور ونحوها، كما عرفت تقريره في القطعة ذات العظم، فإن إعمال الأصل والقاعدة في مثل هذه الموارد الحقة في مقابل جلّ الأصحاب بل كلّهم يشأ من الاعوجاج والاستبداد بالرأي؛ إذ كيف يعقل أن يفهم عرفاً من هذه القواعد وجوب العسل في مثل القرص ولم يفهمه الأصحاب مع كون لقواعد مفروسة في أذهانهم، دائرة على أنفسهم، واصلتها إليها بواسطة، عاملين بها في القطعة ذات العظم؟ فأعراضهم عنها في مثل العرض يكشف عن قصورها عن الشمول، أو عثورهم على دليل يقتضي خلافها وإن كان بعيداً.

فالإبصار أنّ العمل بمثل هذه القواعد في مثل هذه الموارد لا يجوز إلا إذا اعتضدت بفهم الأصحاب وعملهم، فلا يصير في إحرائها في مثل القرص بالسبة إلى التكفين والدفن؛ لانجبارها فيهما بعملهم.

(١) الكافي ٦/٢٠٨، ٣، التهذيب ٩٦١/٣٢٩، ١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

(٢) الحاشي ص ١١٦٦، صاحب الجواهر فيها ١١٣: ٤، وانظر: المسألة ١٠٢، والعلام ١٧١٥-٧١٦، المسألة ٢٧٥، والحاشي الناصرة ٤٢٧: ٣.

و قد أشرنا فيما سبق إلى سرِّ التكميكت بين الغسل و التكمين و الدفن من أوصحية حكمة الحكم في التكمين و الدفن منها بالنسبة إلى الغسل المتوقف على شرائط تعبدية لا يتعقل أهل العرف فائدتها، فربما لا يساعد أحكامهم على استفادة مطلوبيته بالمظر إلى كلِّ جزءٍ جزءٍ على وجه يعمّ مثل الفرض بحيث يكون هذا النحو من الجزء أيضاً لديهم موضوعاً مستقلاً للوجوب النصي حتى يمكن إثباته بالأصل و القاعدة، و هذا بخلاف الكفن و الدفن اللذين هما من الوجبات التوضيحية، فلا امتناع في استفادة عدم سقوط ميسورهما في مثل الفرص من تلك القواعد دونه.

و كفاك شاهداً على ذلك جزمُ الأصحاب بذلك حيث حكموا بسقوط الغسل و ثبوت الدفن بل الكفن أيضاً على تردّد فيه من بعضهم، بل اختيار عدمه، كما عن المعتبر و جماعة^(١) متن تبعه، مع أن عمدة مستندهم في هذه الفروع ليست إلا القواعد، و لا يبعد أن لا يكون تردّد هذا البعض أو منعه مانعاً من الرجوع إليها بالنسبة إلى الكفن أيضاً.

و كيف كان فقد عرفت في القطعة ذات العظم أن مقتضاها ليس إلا وحب مطلق الكفن و لو بلفها في خرقه من دون مراعاة الخصوصيات المعتبرة فيه إذا تعذر إيجاده على النحو الموظّف، فالمقام أولى بذلك، بل الظاهر عدم الخلاف في أنه إذا وُجد بعض الميت و لم يكن فيه عظم (اقتصر على لفّه في خرقه و دفنه).

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١: ١١٤، وانظر المعتبر ٣: ٣١٩، و مدارك الأحكام ٢: ٧٦٢، و ذخيرة المعاد ٩١: ٧، وكفاية الأحكام ٧.

(و كذا السقط إذا لم تلجه الروح) بأن كان لدون أربعة أشهر يلف في خرقه و يدفن، فلا يعسل ولا يكفن على النحر المعهود، ولا يصلى عليه باختلاف في شيء منها على الظاهر، بل عن المعبر و التذكرة أنه مذهب لعلماء كافة^(١)، مستثياً في المعبر^(٢) ابن سيرين الذي لا عبرة بخلافه.

و يدل على عدم وجوب غسله كالصلاة عليه - مضافاً إلى ما عرفت - مفهوم الأخبار السابقة، و منطوق مكاتبة محمد بن الفضيل، المتقدمة^(٣)، فهذا مما لا إشكال فيه خصوصاً مع موافقته للأصل.

و إنما الإشكال فيما يظهر من المتس و غيره من وجوب لفة في خرقه و دفنه حيث لم يعثر على ما يدل على أولهما، كما اعترف به في الحدائق^(٤) و غيره^(٥)، و أما وجوب دفنه فيظهر من المكاتبة للمتقدمة^(٦) كالرضوي المتقدم^(٧)، لكن ربما استظهر^(٨) عن العلامة و غيره دعوى الإجماع عليهما، والاحتياط ممّا لا ينبغي تركه.

فرع: لو ولجه الروح قبل استواء حلقة أو إكمال أربعة أشهر، فهو خارق

(١) الحاكبي عنهم هو صاحب المحامير فيها ١: ١١٤، وانظر المعبر ١: ٣٢٠، و تذكرة الفقهاء ١: ٣٧٠، الفرع أ.

(٢) المعبر ١: ٣٢٠.

(٣) في ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٤) الحدائق الناضرة ٣: ٤٠٩.

(٥) مدارك الأحكام ٢: ٧٧، ذخيرة المعاد ٩١، رياض المسائل ١: ٤٦٨.

(٦) في ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٧) في ص ١٥٣.

(٨) استظهر الشهيد الثاني في روض الجنات ١: ١١٣ عن العلامة الحلي دعوى الإجماع ونسبها: تذكرة الفقهاء ١: ٣٧٠، الفرع أ من المسألة ١٣٨.

للعادة لا يصرف إليه شيء من النصوص وفتاوى الأصحاب، فالأحوط بل الأطهر غسله و تكفيته و دمه كغيره من الأموات، والله العالم.

(و إذا لم يحضر الميت مسلم و لا كافر و لا محرم من النساء، دُفن بغير غسل، و لا تقربه الكافرة) و لا المسلمة الأجنبية (وكذا المرأة)
(و روي: أنهم يغسلون وجهها و يديها)^(١) وقد تقدّم الكلام في ذلك مفصلاً، فراجع.

(و تجب إزالة النجاسة) العارضة (عن بدنه) قبل الغسل بلا إشكال فيه في الجملة، بل لا خلاف فيه ظاهراً، كما عن غير واحد التصريح به، بل عن التذكرة و النهاية و المعانيخ الإجماع عليه^(٢).

و يدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - جملة من الأخبار الواردة في كيفية غسل الميت، التي سيأتي نقلها تفصيلاً في محلّها إن شاء الله.

منها: رسالة يونس، و فيها: «ثمّ اغسل يديه ثلاث مرّات كما يغسل لإسان من الجنابة إلى نصف الذراع، ثمّ اغسل فرجه و نقه، ثمّ اغسل رأسه بالرغوة - إلى أن قال في كيفية غسله بماء الكافور - و افعل به كما فعلت في المرّة الأولى، ابدأ ببديه ثمّ بفرجه و امسح بطنه مسحاً رقيقاً، فإن خرج منه شيء فأنقه ثمّ اغسل رأسه»^(٣) الحديث.

(١) التهذيب ١: ٤٤٢-٤٤٣/٤٤٢٩، الاستبصار ١: ٢٠٠/٧٠٥، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٢) الحاكي عنها هو العاملي في مفتاح الكرامة ١: ٤٢٥، و نظروا تذكرة الفقهاء ١: ٣٠٥، المسألة ١٢٢، و نهاية الأحكام ٢: ٢٢٣، و مفاتيح الشرائع ٢: ١٦٣.

(٣) الكافي ١٤: ١٤١، التهذيب ١: ٣٠١/٨٧٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

و حر [الفصل بن] ^(١) عبدالملك عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن
[عسل] ^(٢) الميت، فقال: «اقعده و اغمر بطنه خمراً رقيقاً ثم طهره من عمز الصن ثم
تصجعه ثم تغسله» ^(٣) الحديث.

و خبر معاوية بن عمار قال: أمرني أبو عبد الله عليه السلام أن أعصر بطنه ثم
أرصته بالأشمال ثم أغسل رأسه بالصدر ^(٤)، الحديث.

و في خبر علاء بن سيابة - الوارد في مَنْ قُتِلَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ - عن
أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «إذا قُتِلَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ يَغْسَلُ أَوَّلًا مِنْهُ الدَّمُ ثُمَّ يَصَّبُ عَلَيْهِ
الماء صباً» ^(٥) الحديث.

و في رواية الكاهلي ^(٦) «ثم أبدأ بعرجه بماء الصدر و الحرص ثلاث
غسلات» ^(٧) الحديث.

لكن هذه الرواية ظاهرها أنَّ الأمر بعسل العرج ثلاثاً قبل كل واحدة من
لغسلات الثلاث من باب التعمد، فهي غير صالحة للاستدلال، لكنها غير حائية عن

(١) ما بين المعقوفين أنشاء من «استقصاء الاختيار في شرح الاستبصار» ٤٠٨٣ و في مصدر
بدل «الفصل بن عبدالملك» «أبو الماس» و هو كنية

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر

(٣) التهذيب ١/٤٤٦: ١٤٤٢، الاستبصار ١/٢٠٦: ٧٢٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل
الميت، الحديث ٩

(٤) التهذيب ١/٣٠٣: ٨٨٢، الاستبصار ١/٢٠٧: ٧٢٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل
الميت، الحديث ٨

(٥) التهذيب ١/٤٤٨: ١٤٤٩، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٦) في الطبعة الحجرية: «الكافي» بدل «الكاهلي».

(٧) الكافي ٣/١٤٠: ٤، التهذيب ١/٢٩٨: ٨٧٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل
الميت، الحديث ٥.

التأييد

و أما الروايتان الأوليان و إن كان ظاهرهما ذلك لكن يفهم منهما وجوب إزالة النجاسة، كما هو صريح الرواية الثالثة.

و يدل عليه أيضاً: الأخبار المتقدمة^(١) في غسل الجنابة، الدالة على وجوب إزالة النجاسة قبله بضميمة الأخبار المستفيضة الواردة في هذا الباب، الدالة على أن غسل الميت مثل غسل الجنابة^(٢)، بل يفهم من جملة منها أنه عليه^(٣)

لكنك عرفت في مبحث الجنابة أن الأظهر إنما هو وجوب إزالة النجاسة عن كل عضو قبل غسل ذلك العضو لا قبل الشروع في الغسل مطلقاً حتى تكون طهارة البدن قبل الشروع في الغسل شرطاً تعبدياً في صحة الغسل.

و ما ورد في الأخبار مما يؤهم ذلك كالأمر بغسل اليدين و العرج و ما أصابه القدر من البدن قبل الغسل جار مجرى العادة لا يفهم منها أزيد من اشتراط طهارة المحل و عدم الاجتزاء بصبية واحدة للغسل و إزالة النجاسة، و مقتضاه ليس إلا وجوب تقديم الإزالة على غسل العضو لا على أصل الغسل، و قضية كون هذا الغسل مثله أو عينه ليس إلا ذلك.

و الأخبار الخاصة الواردة في هذا الباب أيضاً كالروايات المتقدمة لا يكاد يفهم منها أزيد من ذلك.

لكن ربما يترأى في بادئ النظر من كلمات الأصحاب في فتاويهم و معاقد

(١) راجع ج ٣، ص ٣٨٦.

(٢) منها ما في التهذيب ١/٤٤٧، والاستبصار ٢٠٨٦-٢٠٩/٧٣٢، و الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٣) الكافي ١٦١:٣-١/١٦٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

إجماعاتهم المحكيّة وجوب إزالة النجاسة عن بدن الميّت (أولاً) ثمّ الشروع في تغسيله، فتكون حيثنّ واجباً تعبدياً لا شرطياً.

لكنّ التأمل في كلماتهم في هذا الباب ككلماتهم في باب الجنابة يعطي عدم ظهورها إلّا في إرادة عدم الاجتزاء بصبّة واحدة للعسل والإزالة، ووجوب تقديم الإزالة على العسل في الجملة و لو في كلّ عضو بالنظر إلى نفس ذلك العضو لا مطلقاً.

و يشهد لذلك استدلال بعضهم عليه - كما عن المعتبر^(١) وغيره^(٢) - بأنّ المراد تطهيره، و هو لا يحصل إلّا بها، و أنّه إذا وجب إزالة الحكميّة فالعينيّة أولى، و لئلاّ ينجس ماء الغسل بملاقاة النجس.

و أنت خير بأنّ مقتضى التعليل الأول و الأخير هو الوجوب الشرطي، و مقتضاه ما عرفت.

و أمّا الثاني: فمقتضاه الوجوب النفسي، فلا يقتضي المقارنة أيضاً فصلاً عن وجوب التقدّم، فلذا يضعف الاستدلال به للمدّعي، كما أنّ الاستدلال بالأولين أيضاً كذلك؛ فإنّ توقف الطهارة على سبق إزالة النجاسة - كما هو مقتضى الدليل الأول - أول الكلام؛ إذ من الجائز أن يرتفع الحدث و عين النجاسة فضلاً عن أثرها بصبّة واحدة، إلّا أن يثبت الاشتراط بدليل خارجي، كما عرفت تحقيقه في محث الجنابة.

و أمّا الدليل الثالث: فمرجهه إلى دعوى التنافي بين الاجتزاء بصبّة واحدة

(١) الحاكي عنه هو البحراني في الحقائق الناضرة ٣٤٣٣، ونظر. المعتبر ٢٦٤:١.

(٢) أنظر: الذكرى ٣٤٣٦.

للغسل و الإزالة؛ لما دلّ على اشتراط الطهارة في ماء العسل من النصّ و الإجماع، فمتى لاقى الماء البدن النجس يتنجّس، فلا يفيد الطهارة عن الحدث.

و فيه: ما عرفته في مبحث الغسالة من عدم شمول القاعدة المستعادة من النصّ و الإجماع من أنّ النجس لا يكون مطهراً، و أنّه يشترط الطهارة في الماء المستعمل في التطهير لما إذا كان افعال الماء من أثر نفس الاستعمال، و قد عرفت في مبحث غسل الجنابة أنّ عمدة المستند في اشتراط طهارة البدن إنّما هو الدليل التعبدي، لا هذه القاعدة، فالأمر في المقام أوضح حيث إنّ نجاسة الماء حين الاستعمال لازمة البتّة؛ لملاقاته لبدن الميت، فلا تكون نجاسته المكتسبة من الاستعمال في التطهير مانعة من حصول التطهير.

و دعوى ثبوت العفو عن خصوص هذه النجاسة اللازمة لمكان الضرورة، دون النجاسة العارضة القابلة للإزالة ليست بأولى من دعوى تحصيل القاعدة بالنسبة إلى النجاسة الحاصلة بالاستعمال لازمة كانت أم غير لازمة، بل العكس أولى، كما عرفته في مبحث الغسالة.

و أضعف من الدليل المتقدم الاستدلال له: بأنّ كلّاً من الموت و النجاسة العارضة أثر في وجوب غسل البدن، و الأصل عدم تداخل مسيّبهما.

و فيه أولاً: أنّ هذا الدليل لا يقتضي إلّا وجوب تكرير غسل البدن من دون فرق بين سبق الإزالة على الغسل أو تأخرها عنه، فلا يشتبه المدعى.

و ثانياً: أنّ وجوب الإزالة توصلني لا يتوقف حصولها على القصد، فلو غسل البدن بقصد غسل الميت، نتحقق الإزالة جزماً، فيرتفع التكليف عنها؛ لحصول الغرض، كما أنّه يرتفع التكليف عن الغسل أيضاً؛ لحصول الامتثال،

الطهارة / تفصيل الميِّت التكليف به بعد الإتيان به بقصد الامتثال، إلا أن تكون صحّة المنوي مشروطةً بسبق الإرادة، وهو أول الكلام، وقد تقدّم توضيح المقام في غسل الجساة.

فانضح لك أن عمدة المستند إنما هو النصوص والإجماعات المستفيضة بقي في المقام إشكال، وهو: أنه لا يتصور تطهير بدن الميِّت قبل الغسل من النجاسة العرصية بناءً على ما هو المشهور من كونه نجس العين، فإن نجس العين لا يطهر، ومن هنا استطهر كاشف اللثام من كلمات الأصحاب إرادة إزالة العين دون الأثر، قل: إن بدن الميِّت نجس منجس للماء لا يطهر إلا بعد التغسيل، فالتقديم مستنوع، إلا أن نجوَز الطهارة من نجاسةٍ دون أخرى، ولم يعهد، فالظاهر أن مراد الفاضلين وكل من ذكر تقديم الإرادة والتجنية أراد إزالة العين؛ لئلا يمترح بماء الغسل وإن لم يحصل التطهير^(١). انتهى.

واعترضه جل من تأخر عنه. بأن الطهارة والنجاسة أمران توقيفان، فلا استحالة في أن يتأثر بعض الأعيان الحجة بملاقاة نجاسةٍ أخرى، ويرتفع أثره لمكتسب بالعرض بفعله مرة أو مرتين كسائر المشجعات، فلا مانع من الالتزام به بعد مساعدة الدليل.

و الإنصاف عدم ورود الاعتراض عليه، بل لا يخلو ما ذكره عن وجه؛ إذ لم يدع استحالة عقلاً كي يرد عليه ما قبل، بل ادّعى عدم معهودية الطهارة من نجاسةٍ دون أخرى شرعاً، فلا يتعلّقها بالمشريعة، ولا ينسب إلى أذهانهم عند الأمر بغسل بدن الميِّت وتنظيفه عن الدم ونحوه إرادتها.

(١) كشف اللثام ٢: ٢٣٧.

الآثرى أنه لو قيل بأن الدم المعفوق عنه في الثوب و البدن لو أصابه نجاسة أخرى - كالعذرة - يتأثر منها و يكتسب نجاستها المانعة، لا يفهم عرفاً من إطلاق مادل على أن ملاقي العذرة يطهر بغسله بالماء أنه يجوز تطهير الدم من النجاسة العارضة، و ليس هذا إلا لعدم معهودية تطهير النجاسات عن النجاسات العارضة، لعدم معقوليته عقلاً.

و أما ما ادّعوه من دلالة الأدلة عليه فله منع دلالتها على أزيد من اعتبار إزالة العين، فإنه إن كان الإجماع، فلا وثوق بإرادة كل المجمعين أزيد من إزالة العين، كيفاً و ظاهر الفاصلين - بمقتضى تعليلهم بأن إزالة العينة أولى من الحكمة - ليس إلا إرادة إزالة العين، بل لا يبعد إرادة جميعهم ذلك حتى المعتبرين بوجوب تطهير بدن الميت فضلاً عما عثر بلفظ «الإزالة» فإن إرادة التطهير الحقيقي عن النجاسة الحكمة على الإطلاق متعذر، وإرادة إزالة عين النجاسة العارضة و أثرها بالخصوص بإجراء الماء على المحل بعد إزالة العين على الوجه المعتبر في التطهير و إن لم يقد طهارته على الإطلاق - مع ما عرفت من بُعده عن الأدهان - ليست بأولى من إرادة التطهير الصوري الذي هو عبارة عن إزالة العين.

فالإنصاف عدم ظهور كلمات الأصحاب في إرادة أريد من إزالة العين.

نعم، لا يبعد دعوى انصرافها إلى كونها بالماء المطلق و إن كان فيه أيضاً

تأمل.

هذا إذا كان الدليل هو الإجماع، و إن كان الأحيان، فلا يكاد يفهم منها أريد من وجوب إزالة العين؛ فإن ماورد فيها من الأمر بغسل الفرج ثلاثاً قبل كل غسل - كاليدين - إنما أريد به التعبد من دون توقفه على وجود النجاسة العارضة،

وستعرف أن الأمر به للاستحياب.

و أما الإبقاء المأمور به في بعض الروايات - كمرسلة يونس^(١) - فيتحقق مطلق الإزالة، ولا يتوقف على استعمال الماء فصلاً عن كونه بشرائط التطهير، بل هو الذي يظهر من موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، الواردة في كيفية غسل الميت، قال فيها - بعد بيان كيفية غسله بماء المسكر والكافور - «ثم تمرّ يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ماخرج، و يكون على يديك خرقة تنقي بها ذبّره ثم تميل برأسه شيئاً فتنفضه حتى يخرج من منخره^(٢) ما خرج ثم تنفضه بجرّة من ماء القراح»^(٣) الحديث.

و أما لأخبار الدالة على أن غسل الميت عين غسل الجنابة أو مثله فهي غير مجدية في إثبات وجوب إجراء الماء على موضع المجاسة بعد إزالة عينها تعبداً من دون أن يفيد التطهير.

نعم، لو قسنا بعلهارة بدن الميت و كونه كالجنب، لأتجه الاستدلال بهذه

الروايات.

و كيف كان فالانترام بكفاية إزالة العين خصوصاً إذا تحققت بالماء المطلق غير بعيد، لكن الاحتياط لا ينبغي تركه، بل الأحوط إزالة المجاسة عن جميع بدنه على الوجه المعتبر في التطهير قبل الشروع في الغسل (ثم يغسل) بقصد حصول عنوانه، أي الماهية المأمور بها في الشريعة، التي هي غسل الميت، ولو أتى به

(١) الكافي ٣/١٤١، التهذيب ١: ٣٠١/٨٧٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت،

الحديث ٣.

(٢) في النسخ المحطية و المحجزة: «مخرجه» بدل «منخره» و ما أقتناه من المصدر

(٣) التهذيب ١: ٥٠١/٨٨٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠

لأن هذا القصد، لم يصح؛ ضرورة أن المتبادر من الأمر بالغسل في الشريعة في جميع موارد ليس إلا الطبيعة المعهودة المعروفة لدى المشرعة على سبيل الإجمال، لا مطلق غسل البدن الذي يتحقق بحصوله مطلقاً كيف اتفق، نظير الأمر بالوضوء، والتيمم من غير فرق بين أن يتعلق الأمر بأن يتوضأ بنفسه أو يوضئ العير حياً كان أو ميتاً، فإنه لا يتبادر منه إلا إرادة الطبيعة المعهودة التي لا إحاطة لما بحقيقتها تفصيلاً، ولا يمكننا قصدنا ولا الاطلاع على تحققها في الخارج إلا بإيجادها بقصد حصول عنوانها على سبيل الإجمال، فلا يفهم من الأمر بغسل الميت وتوضئته - مثلاً - إلا عدم اعتبار مباشرة الغاسل والمتوضئ في تحقق تلك الطبيعة في خصوص المورد، لا حصولها مطلقاً من دون قصد كيف اتفق.

و يدل عليه أيضاً ما ورد من الأحبار من أن غسل الميت بعينه غسل الجنابة أو مثله^(١)، وقد ثبت اعتبار النية في غسل الجنابة بالإجماع، فتعتبر في هذا الغسل أيضاً، قضية للعينية أو المماثلة:

فما عن السيد في مصرياته، والعلامة في متهاه^(٢)، وعن بعض^(٣) متأخري المتأخرين الميل إليه - من عدم اعتبارها، معلاً - كما قيل^(٤) - بأنه إرالة حيث - ضعيف؛ إذ لو سلم أن الوجه فيه ليس إلا إرالة الحث دون الحدث - كما هو ظاهر الأخبار المصرحة بأنه غسل الجنابة - يتوجه عليه أن هذا الحث ليس كسائر

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصادره في ص ١٦٠، الهامش (٢ و ٣).

(٢) كما في كشف النام ٢: ٢٣٧، و كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٨٨، وانظر منتهى المطلب ٤: ٣٥٦.

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١: ١١٩، وانظر: مجمع الفائدة والرهان ١: ١٨٢.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٨٨.

الأخبات بحيث يزيله كل مزيل، بل لا يزيله - نصاً وإجماعاً - إلا الغسل، والمتأدر منه ليس إلا ما عرفت.

و بهذا ظهر لك ضعف الاستدلال له: بالأصل الذي تقدّم تحقيقه في نيّة الوضوء، القاصي بعدم اعتبار النيّة فيما يشكّ في كونه تعبديةً.

و قد عرفت في ذلك المبحث ضعف الاستدلال لإثبات اعتبار النيّة في مثل ما نحن فيه: بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(١) و بقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢) و «لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ»^(٣) و بقاعدة الاشتغال، و بظهور الأمر في إرادة الإطاعة، إلى غير ذلك من الأدلّة التي يستدلّ بها لإثبات وجوب النيّة في مثل المقام، كما عرفت تفصيل الكلام فيها مع ما فيها من الضعف بما لا مزيد عليه، فلا نطيل بالإعامة.

فعمدة الدليل في المقام إنّما هو توقّف تحقق الماهيّة المأمور بها أو العلم بتحقيقها على قصد عنوانها كي تمتاز عن مطلق الغسل و كذا عن سائر أنواع الغسل لو قلنا باختلاف طبائعها، كما لا يخلو عن قوّة، فاشتراط قصد عنوان المأمور به - أي غسل الميِّت - ممّا لا إشكال بل و لعلّه ممّا لا خلاف فيه؛ إذ لا يظنّ بالسيد و غيره - ممن نسب إليهم الخلاف في اعثار النيّة - إرادتهم ذلك و إن اقتضاه ظاهر ما نسب إليهم من التعليل، لكن من المستبعد جدّاً الترامهم بكونه كإزالة النجاسات توضئياً محضاً بحيث يسقط التكليف بمجرد حصول الفعل في

(١) البينة ٥:٩٨.

(٢) صحيح البخاري ٢:١، سنن أبي داود ٢/٢٦٢:٢، سنن البيهقي ٤١:١ و ٢١٥ و ٢٩٨،

التهذيب ١/٨٣:١ و ١٨٦:٤ و ٥١٩.

(٣) أمالي الطوسي: ٣٣٧/٦٥٨-٢٥.

الحارح كيف اتفق و لو من دون مباشرة أحد أو مباشرة غير مميز أو مجنون.
 وكيف كان فهذا ممّا لا ينبغي الارتياح فيه، وإنما الإشكال في اعتبار أريد
 من ذلك ممّا يعتبر في العبادات المحضة من قصد التقرب والإخلاص في العمل
 بحيث يكون القرب غايةً لحصول الفعل، فلو أوجد تلك الطبيعة الواجبة قاصداً
 لحصول عوائدها لكن لا لوجوبها بل لغيرها من الأعراض المباحة كأحد الأجرة
 لوجوّزها في الواجبات الكمائية، لم تصح، أو لا يشترط ذلك، فيكمي في صحته
 قصد إيجاد تلك الطبيعة المأمور بها مطلقاً و لو لشي من الأعراض الدنيوية
 المباحة.

و لعلّ من أنكر اعتبار القصد - مثل السيّد و أتباعه - أراد قصد القرية بجعلها
 غايةً للعمل، لا مطلق القصد، كما أنّه لا يبعد أن لا يكون مراد من يعتبر القصد
 اعتبار أريد من قصد حصول الطبيعة المعهودة الواجبة في الشرع، فهذا تجتمع
 الكلمة و يرتفع الخلاف لو لم نقل بأن ظاهرهم أو صريحهم وجوب جعل القرية
 والوجوب غايةً للفعل.

و كيف كان فالإشكال إنما هو في ذلك.

و الذي يمكن الاستدلال به لذلك ظهور جملة من الأخبار في كون غسل
 الميت بعينه غسل الجبابة، ولا كلام في اعتبار قصد القرية فيه.

مضافاً إلى ما عرفت من أنّ المتبادر من الأمر بالفصل في خصوص المقام
 ليس إلّا ما هو المتبادر منه في سائر المقامات كالأمر بغسل الجمعة والفصل عند
 رؤية المصلوب ونحوها.

وقد أشرنا عند التكلّم في كيفية غسل الحيض إلى أنّنا لانحتاج في كلّ مورد

بالخصوص إلى أدلة خاصة يثبت بها كيفية الغسل المأمور به، بل معهوديته في الجملة مغنية عن بيان كيفية في سائر الموارد، كيفاً ولم يصل إلينا بيان كيفية الغسل في جلّ موارد، مع أنّا لا نشك في أجزاءه وشرائطه، وليس إلّا لمعهوديته في الجملة

و حيث ثبت اشتراط قصد القرية في الطهارات الثلاث في الجملة ثبت في المقام أيضاً حيث لا يسبق إلى الذهن إلّا إرادة تلك الطبيعة المعهودة.

ولا ينافيها اعتبار بعض المحصوليات في خصوص المقام لخصوصيته، كما أنّه لا ينافيه اختلاف متعلّق التكليف؛ إذ لا فرق عرفاً فيما يفهم من لفظ «الغسل» بين أن يكلفه بغسل الجمعة أو بتفصيل غيره غسل الجمعة، فهذا ظاهر لا ستره فيه. لكن يتوجّه عليه أولاً: إمكان منع الصغرى بأن يقال: المعتبر في سائر الأعمال أيضاً بل مطلق الطهارات ليس إلّا قصد إيجادها بمساوئها الراجعة التي يتقرب بها إلى الله تعالى، سواء كان الباحث على إيجادها إرادة تحصيل القرب بفعلها أو حصول غاية مباحة مترتبة على وجودها، كما لو كان كسبه كتابة القرآن فتوصلاً أو اغتسل مقدّمة للاشتغال بكسبه من دون التفات إلى رجحانه أو مرجوحيته.

و ثانياً: إن سلمنا أنّه يعتبر في الطهارات مطلقاً حصولها قرينة إلى الله تعالى بأن يكون القرب علةً غائية للفعل، فنقول: القرينة التي تتوقف صحة الطهارات على قصد ما هي القرينة الحاصلة بفعلها للمتطهّر لا المباشر للتطهير، فلو اعتبرنا القصد في مَنْ غَسَلَ جباً عاجزاً مثلاً، فإنّما نعتبر قصده رفع حدث الحنب قرينة إلى الله، يعني قرب الحنب - برفع حدثه - إلى الله تعالى، لا قرب المباشر للتعبيل، فإنّ

تقربه إلى الله تعالى من حيث كونه أجيراً على العمل أو معيماً أو غير ذلك أجبي عما يتوقف عليه غسل الجنبة فالمتطهر في المقام هو الميت الذي لا قصد له، والذي يجب على المباشر قصده إنما هو إيجاد تلك الطبيعة المقربة للميت إلى رحمة الله و رضوانه، و أما كونه قاصداً بفعله التقرب لنفسه بحيث يتأهبه قصد الأجرة - مثلاً - فيحتاج إلى دليل آخر غير ما دل على اشتراط قصد القرية في الطهارات، و هو مفقود، و الأصل ينفيه.

و لو أحطت خبراً بما أسلفناه في نية الوضوء، لانكشف لك الحال في جميع ما يتعلق بالمقام، فراجع.

و بما ذكرناه أنما ظهر لك أنا و إن لم نقل باشتراط حصول الغسل قرينة إلى الله تعالى لكن يشترط فيه كونه بعينه هي الماهية المأمور بها، التي يمتنع تحققها، أو العلم بتحققها في الخارج إلا بإتيانها بقصد كونها كذلك، فإنه ذاتاً عبادة و إن التزمنا بكونه من حيث صدوره من المكلف توصلياً، نظير صلاة الأجير على ما سيأتي تحقيقها في محله إن شاء الله.

فلو أتى به في ضمن فردٍ محرم كما لو أوجده رياءً أو بماء مغموب أو نحوهما مما يخرج به المأتي به بعينه من كونه هو المأمور به، بطل.

و لو أوجده لغاية محرمة من دون أن تؤثر في حرمة العمل كما لو نوى به الأجرة و قلنا بحرمتها في الواجبات الكفائية، فوجهان أطهرهما الصحة، و أحوطهما: العدم، والله العالم.

ثم إنك قد عرفت في محله أنه يكفي في صحة العبادة وجود الداعي، و لا يجب مقارنتها للصورة المخطرة، فيجب في المقام وجود الداعي عند جميع

الأغسال الثلاثة؛ لكون الجميع عبادة، كما يظهر وجهه ممّا عرفت، و مستعرف
 ضعف احتمال كون الغسل الحقيقي هو الأخير، وأن المقصود بالأولين التنطيف و
 سحوفه، فالأظهر كون المجموع بأسرها أغسالاً حقيقيةً يعتبر فيها القصد، ولو أوجد
 بعضها بقصد الغسل فارتدع عن قصده و أتى بماعداه لا بقصد الغسل، لم يجرئ.
 وإن تعدّد العاسل بأن كان الصاب للماء - مثلاً - غير المقلّب، فالمعتبر إنما
 هو قصد من يباشر العمل و يستند إليه الفعل. و لو استند إلى كلّ منهما مستقلاً بأن
 صدر مجموع الفعل من كلّ منهما مستقلاً، يجرئ قصد أحدهما. و لو صدر من
 المجموع من حيث المجموع، اعتبر قصدهما.

و لو كان أحدهما غير مكلف بأن كان مجنوناً أو صبيّاً و لم نقل بشرعية
 عبادته، فلا عبرة بقصده و عمله، وإنما المعتبر قصد الآخر و مباشرته للفعل على
 وجه يستند إليه و يعدّ غير المكلف آلة له. و إن قلنا بشرعية عبادة الصبي،
 والاجتزاء بغسله قوي، و الله العالم.

الكلام في كيفية غسل الميِّت، و هي مشتملة على الواجب و المندوب و
 المكروه.

أمّا الواجب: فهو أن يعسل أولاً (بماء الصدر يبدأ برأسه ثمّ بجانبه
 الأيمن ثمّ الأيسر، و أقلّ ما يُلقى في الماء من الصدر ما يقع عليه الاسم)
 يعني بعد أن ألقى في الماء، لا في حدّ ذاته؛ إذ كلّ ما يعرض منه و لو في غاية لقلة
 يقع عليه الاسم لذاته، و لا يكفي جزماً، بل يعتبر بقاء اسمه و عدم استهلاكه بحيث
 يقع على المجموع اسم ماء الصدر.

و يحتمل أن يكون المراد من الاسم في العبارة اسم ماء الصدر، فلا يحتاج

حيثنذ إلى التكلف.

(و قيل) أقله (مقدار سبع ورقات).

في الجواهر وغيره: لم يُعرف قائله^(١). وكيف كان ستعرف ضمه

(و) إذا فرغ من ماء الصدر، غسله (بعده بماء الكافور على الصفة

السابقة، و) إذا فرغ من ذلك فليغسله (بماء القراح أخيراً كما يغسل من

المجنابة) إذا أتى بغسلها مرتباً لا مطلقاً، ولو أدخل بالترتيب بين الأغسال أو

عسلاتها، لم يجرئ.

و يدل على وجوب الأغسال الثلاثة على المحو الذي عرفته - مضافاً إلى

عدم خلاف يعتد به في شيء منها - جملة من الأخبار:

منها: صحيحة ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن غسل

الميت، فقال: «اغسله بماء و سدر ثم اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء و

كافور و ذريرة^(٢)» إن كانت، و اغسله الثالثة بماء قراح، قلت: ثلاث غسلات لجسده

كله؟ قال: «نعم» قلت: يكون عليه ثوب إذا غسل، قال: «إن استطعت أن يكون عليه

قميص تغسله من تحته» و قال: «أحب لمن غسل الميت أن يلف على يده خرقة

حين يغسله»^(٣).

و صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أردت غسل الميت فاجعل

(١) جواهر الكلام ١٢٦: ٤، كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٠.

(٢) ذريرة بحر من الطيب. في المجمع [٣٠٨: ٣ «ذره»]: قدّر عليه كل ثوب شيئاً من ذريرة و كافور و لعل المراد مطلق الطيب المسحوق، كما ذكره بعض الفصلاء (مه مه مه).

(٣) الكافي ٢/ ١٣٩: ٣، التهذيب ٢٨٢/ ١٠٨: ١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

بيك و بينه ثوباً يستر عنك عورته إما قميص و إما غيره ثم نبدأ بكفيه و رأسه ثلاث مرّات بالسدر ثم سائر جسده و ابدأ بشقه الأيمن، فإذا أردت أن تغسل فرجه فتخذ خرقة نظيفة فلقها على يدك اليسرى ثم أدخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميِّت فاعسله من غير أن ترى عورته، فإذا فرغت من غسله بالسدر فاعسله مرّة أخرى بماء و كافور و بشي من حنوطه ثم اغسله بماء بحث^(١) غسلة أخرى حتى إذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف ثم جفّفته^(٢).

و المراد من غسله بالسدر غسله بماء فيه شيء من السدر، كما يشعر به قوله عليه السلام: «فاغسله مرّة أخرى بماء و كافور» إلى آخره. و يدلّ عليه غيرها من الروايات، مصافاً إلى كونها منزلة على ما هو المعهود عندهم.

و نظيرها ما روي أيضاً عن الحلبي، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يغسل الميِّت ثلاث غسلات: مرّة بالسدر، و مرّة بالماء يطرح فيه الكافور، و مرّة أخرى بالماء القراح ثم يكفن»^(٣) الحديث.

و منها: ما رواه يونس عنهم عليه السلام قال: «إذا أردت غسل الميِّت فضعه على المفتل مستقبل القبلة، فإن كان عليه قميص فأخرج يده من القميص و اجمع

(١) أي: غير مبروج، الصحيح ٢٤٣:١ وصحت.

(٢) الكافي ١٣٨٣-١/١٣٩، التهذيب ٢٩٩٦-٨٧٤/٣٠٠ الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل

الميِّت، الحديث ٢

(٣) الكافي ٣/١٤٠، التهذيب ٨٧٦/٣٠٠ الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميِّت،

الحديث ٤.

قميصه على عورته وادفعه عن رجليه إلى فوق الركبة، وإن لم يكن عليه قميص
فألق على عورته خرقه و اعمد إلى الصدر فصيره في طشت و صب عليه الماء
واصره بيديك حتى ترتفع رغوته و اعرل الرغوة في شيء و صب الآخر في الإجابة
التي فيها الماء ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يغسل الإنسان من الحنأة إلى
نصف الذراع ثم اغسل فرجه و نقه ثم اغسل رأسه بالرغوة و بالغ في ذلك واجتهد
أن لا يدخل الماء مسحبه و سامعه ثم اضجعه على جانبه الأيسر و صب الماء من
نصف رأسه إلى قدميه ثلاث مرات و ادلك بدنه ذلكاً رقيقاً و كذلك ظهره و بطنه
ثم اضجعه على جانبه الأيمن و افعل به مثل ذلك ثم صب ذلك الماء من الإجابة
واغسل الإجابة بماء قراح و اغسل يديك إلى المرفقين ثم صب الماء في الأنية و
ألق فيه حبّات كافور و افعل به كما فعلت في المرة الأولى، ابدأ بيديه ثم بفرجه
وامسح بطنه مسحاً رقيقاً، فإن خرج منه شيء فأنقه ثم اغسل رأسه ثم اضجعه على
جنبه الأيسر و اغسل جنبه الأيمن و ظهره و بطنه ثم اضجعه على جنبه الأيمن،
واغسل جنبه الأيسر كما فعلت أول مرة، ثم اغسل يديك إلى المرفقين، و الأنية
و صب فيه ماء القراح و اغسله بماء قراح كما غسلته في المرتبتين الأولتين ثم نشفه
بشوب طاهر، و اعمد إلى قطي فذر عليه شيئاً من حنوط فصّته على فرجه قبل و
دبر، واحش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء، و خذ خرقه طويلة عرضها شبر
فشدّها من حقويه و ضمّ فخذيه ضمّاً شديداً، و لقها في فخذيه، ثم أخرج رأسها
من تحت رجليه إلى الجانب [الأيمن]^(١) و أعرضها^(٢) في الموضع الذي لمعت فيه

(١) ما بين المعفرين من المصدر.

(٢) «وأعرضها» بالعين المعجمة ثم الراء المهملة ثم الزاي المعجمة أي: ألبتها (منه عني عه).

الخرقة و تكون الخرقة طويلة تلف فحذيه من حقويه إلى ركبتيه لقاً شديداً^(١).
و قد يستظهر من هذه الرواية عدم اشتراط إطلاق الماء في العسل بماء
السدر، و جواز إضافته، كما هو الشأن في الرغوة التي يغسل بها رأسه.
و فيه أولاً: أنه لم يقصد من الأمر بغسل رأسه بالرغوة مجردة عن الماء، بل
هو جار مجرى العادة من استعمال الرغوة أولاً و تنظيفها بالماء الذي في الإجابة،
كما يشهد بمرادته - مضافاً إلى قضاء العادة به - قوله عليه السلام: «واجتهد أن لا يدخل
الماء في منحرية» ولاجزاء به عن الغسل الواجب باعتبار اشتماله على الغسل
بماء السدر، و لا تترقب صحة الغسل على العلم بكون غسل اليدين أو الرأس
بالرغوة خارجة من ماهيته الواجبة، بل يكفي قصد حصول غسله بمجموع العمل.
و ثانياً: أن ظاهر هذه الرواية مع قطع النظر عن غيرها من النصوص و
لغاوى إمام هو وجوب غسل نصف الرأس مع الجانب الأيمن و نصفه الآخر مع
الأيسر، و ظاهره الوجوب الأصلي لا التبعي، فليكن هذا هو العسل الواجب، عاية
الأمر أنه يلزم على هذا أن لا يكون الترتيب بين الرأس و البدن شرطاً في صحة
الغسل، و هذا و إن لم يمكن الالتزام به؛ لمخالفته لظواهر جملة من النصوص و
فتاوى الأصحاب لكنه ليس أمراً معلوم الفساد كي يتعين حمل الرواية على المعنى
الأول بحيث تصلح دليلاً لإثبات الاجتزاء برغوة السدر، خصوصاً مع مخالفة هذا
المعنى أيضاً للنص و الإجماع حيث لم ينقل عن أحد اعتبار كون غسل الرأس

(١) الكافي ١٤١: ٣-١٤٢/ ٥، التهذيب ٣٠١٦/ ٨٧٧، الوسائل، الباب ٢، من أبواب غسل

الميِّت، الحديث ٣.

برغوة الصدر، بل ولا القول بجواز الاجتزاء به عدا ما عن بعض^(١) متأخري المتأخرين الذين لا يضرّ خلافهم في تحقق الإجماع.

و منها: رواية الكاهلي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت، فقال: «استقبل ببطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة ثم تليّ معاصله، فإن امتنعت عليك فدعها ثم ابدأ بفرجه بماء الصدر والحرص، فاغسله ثلاث غسلات وأكثر من الماء فامسح بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحوّل إلى رأسه وابدأ بشقه الأيمن من لحيته ورأسه ثم ثنّ بشقه الأيسر من رأسه ولحيته ووجهه فاغسله برفق، وإياك والعنف، واغسله غسلًا ناعماً ثم اضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن ثم اغسله من قرنه إلى قدميه وامسح يدك على ظهره و بطنه ثلاث غسلات ثم رده على جانبه الأيمن ليبدو لك الأيسر فاغسله بماء من قرنه إلى قدميه وامسح يدك على ظهره و بطنه ثلاث غسلات ثم رده على قفاه فابدأ بفرجه بماء الكافور والحرص وامسح يدك على بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحوّل إلى رأسه فاصع كما صنعت أولاً بلحيته من جانبيه كليهما ورأسه و وجهه بماء الكافور ثلاث غسلات ثم رده إلى جانبه الأيسر حتى يبدو لك الأيمن ثم اغسله من قرنه إلى قدميه ثلاث غسلات ثم رده إلى جانبه الأيمن حتى يبدو لك الأيسر فاغسله من قرنه إلى قدميه ثلاث غسلات، وأدخل يدك تحت منكبيه و ذراعيه و يكون الذراع والكفّ مع جسبه طاهرة^(٢)، كلما غسلت شيئاً منه أدخلت يدك تحت منكبيه و في باطن ذراعيه ثم

(١) الحاكي منه هو صاحب الجواهر فيها ١: ١٢٩، ونظر: مدارك الأحكام ٢: ٨٢، والحدائق الناضرة ٣: ٤٥٤.

(٢) في الكافي: «طاهرة».

ردّه على ظهره ثم اعسله بماء قراح كما صنعت أولاً تبدأ بالفرج ثم تحوّل إلى الرأس واللحية والوجه حتى تصنع كما صنعت أولاً بماء قراح ثم آزره بالحرقة و يكون تحته لقطن تذره به إداراً قطعاً كثيراً ثم تشدّ فخذه على القطن شدّاً شديداً حتى لا تخاف أن يظهر منه شيء، وإياك أن تقعه أو تغمز بطنه، وإياك أن تحشو في مسامعه شيئاً، فإن خفت أن يظهر من المنخرين شيء فلا عليك أن تصير ثمة قطناً، وإن لم تحف فلا تجعل فيه شيئاً، ولا تخلّل أظفيره، وكذلك عسل المرأة^(١).

ومنها: موقفة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام أنه مثل من غسل الميت، فقال: «تبدأ فتطرح على سوائه خرقة ثم تنضح على صدره وركبتيه من الماء ثم تبدأ فتغسل الرأس واللحية بسدر حتى تنقيه ثم تبدأ بشقه الأيمن ثم بشقه الأيسر، وإن غسلت رأسه ولحيته بالخطمي فلا بأس، وتمرّ يدك على ظهره وبطنه بجرّة من ماء حتى تفرغ منها ثم بجرّة من كافور، وتجعل في الجرّة من الكافور نصف حبة ثم تغسل رأسه ولحيته ثم شقه الأيمن، ثم شقه الأيسر، وتمرّ يدك على جسده كله، وتنصب رأسه ولحيته شيئاً، ثم تمرّ يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من منخرجه ما خرج، ويكون على يدك خرقة تنقي بها دبره ثم ميل برأسه شيئاً فتغضه حتى يخرج من منخرجه ما خرج، ثم تغسله بجرّة من ماء القراح فذلك ثلاث جرار، فإن زدت فلا بأس، وتدخل في مقعدته من القطن ما دخل، ثم تجفّعه شوبّ نظيف، ثم تغسل يديك إلى المرافق ورجليك إلى الركبتين ثم تكفّنه تبدأ و

(١) الكافي ٣/١٤٠-١٤١/٤، التهذيب ٢٩٨-٢٩٩/٨٧٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥

تجعل على مقعدته شيئاً من القطن و دريرة، و تضم فخذه ضمماً شديداً - إلى أن قال - الجرّة الأولى التي يغسل بها الميت بماء السدر، و الجرّة الثانية بماء الكافور يغت فيها فتاً قدر نصف حنة، و الجرّة الثالثة بماء القراح^(١).

و منها: صحيحة سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غسل الميت كيف يغسل؟ قال: «بماء و سدر، و اعسل جسده كله، و اعسله بماء و كافور، ثم اعسله أخرى بماء» قلت: ثلاث مرّات، قال: «نعم» قلت: فما يكون عليه حين يُغسله؟ قال: «إن استطعت أن يكون عليه قميص فيغسل^(٢) من تحت القميص»^(٣).

و منها: صحيحة يعقوب بن يقطين، قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن غسل الميت أفيه وضوء الصلاة أم لا؟ فقال: «غسل الميت تبدأ بمراقفه فتعسل بالحرص ثم يغسل وجهه و رأسه بالسدر ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرّات، و لا يغسل إلا في قميص يدخل رجل يده و يصب عليه من فوقه و يجعل في الماء شيئاً من السدر، و شيئاً من كافور»^(٤).

و الظاهر أن المراد بقوله عليه السلام «ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرّات» إلى آخره: الأصال الثلاثة المعهودة، و قوله عليه السلام: «و يجعل في الماء» إلى آخره، لبيان وجوب مزج الخليطين على السحر المعهود بأن كان السدر فيما يفاض عليه أولاً و الكافور فيما يفاض عليه ثانياً، و إنما أجمل تفصيلها؛ لعدم كون الرواية مسوقة إلا لبيان

(١) التهذيب ١: ٣٠٥-٣٠٦/٨٨٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠

(٢) في التهذيب: «فتغسل»

(٣) التهذيب ١: ٤٤٦/١٤٤٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦

(٤) التهذيب ١: ٤٤٦/١٤٤٤، الاستبصار ١: ٢٠٨٦/٧٣٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧

عدم وجوب الوضوء أو لغيره من دواعي الإجمال.

و كيف كان فظاهرها أن المراد بقوله عليه السلام: «ثم يغسل وجهه بالسدر» أمر آخر خارج من الأغسال الثلاثة، كغسل المرفقين يأتي به أمام الغسل، كما يدل عليه رواية^(١) يونس بالتقريب المتقدم، و حيث يتعلو حمله على الوجوب - حيث لم يتعرض لبيانه في جملة من الأخبار البيانية مع مخالفته للإجماع - يتعين حمله على الاستحباب، كغسل اليدين.

فبما ذكرنا ظهر لك ما في كلام صاحب الحدائق معترضاً على ما نقله من جمع من الأصحاب - من أنه يستحب أمام الغسلة الأولى أن يغسل رأسه برعوة السدر - بقوله: و ثم أقف له على مستند في الأخبار. و غسل الرأس - المذكور فيها - برعوة السدر - كما تضمنه خبر يونس و عبارة كتاب الفقه الرضوي - أو بماء السدر - كما في غيرها - إنما هو الغسل الواجب^(٢)، فإنه قد عرفت أن ظاهر لصحيحة المتقدمة إنما هو كون غسل الرأس قبل الأغسال الثلاثة.

و أمّا رواية يونس و كذا عبارة الفقه الرضوي - التي هي بمضمونها على ما حكاه في الحدائق^(٣) - فهي مصرحة بغسل الرأس بالرغوة أمام العسل. و دعوى أن المراد به هو العسل الواجب قد عرفت ما فيها بما لا مزيد عليه، فلا ينبغي الاستشكال في استحباب غسل وجهه و رأسه بالسدر أو برغوته أمام الغسل.

و كيف كان والذي يفهم من مجموع الروايات على ما يقتضيه الجمع

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصدرها في ص ١٧٥، الهامش (١).

(٢ و ٣) الحدائق للناصر ٤٥٩:٣.

المقبول بينها - بعد ردّ متشابهها إلى محكمها و صرف ظاهرها إلى ما هو الأظهر -
 إنما هو وجوب أغسال ثلاثة - على وجه يتحقق في كل غسل مسماء من غسل
 جميع البدن مرة واحدة مرتباً بين الأعضاء بتقديم الرأس على الجانبيين و الأيمن
 على الأيسر - أولها بماء فيه شيء من السدر على النحو المتعارف في استعمال
 السدر بأن يمتزج في الماء، و يكون اسمه باقياً بعد المرح بحيث ينصرف إليه
 الدهن عند إطلاق ماء السدر بأن لا يكون سدره مستهلكاً؛ لقلة، أو أجسناً عن الماء
 بأن كان أوراقاً غير مطحونة و لا مبروسة متميزة بعضها عن بعض، كما أنه
 يشترط أن لا تكون إضافته على وجه يخرج الماء به من صفة الإطلاق كي لا يطلق
 عليه أنه ماء فيه شيء من السدر أو ينصرف عنه على تقدير الصدق، و ثانيها بماء
 فيه شيء من الكافور على وجه يطلق عليه عرفاً اسم ماء الكافور، و ثالثها بالماء
 القراح.

و أمّا ما عرفت من الأمور التي تضمنها الأخبار - مثل غسل اليدين
 والمرج، و تثليث العسلات، و مسحها - فهي من السنن و الآداب بلا شك و
 ارتياب؛ فإنك إذا تأملت في الأخبار على تطايرها و تكاثرها، لوجدت ما وصفناه
 أولاً بمنزلة القطب الذي يدور مداره الأخبار المتشعبة على اختلافها، فيفهم من
 ذلك عدم كون ماعداها - ممّا اختلف فيه الأخبار من حيث التعرض و العدم، مع
 كون الجميع وارداً في مقام البيان - من الأركان بحيث يكون تركها معسداً للعسل،
 بل هو من السنن و الآداب، كما لا ينافيه سياق جلّ تلك الأخبار المشعرة بعدم
 إرادة بيان خصوص الأجراء الواجبة، و لو لا موافقة جميع ما استفدناه من الأخبار
 لما عليه جلّ الأصحاب بل كلّهم علماً من شدّد و ندر، لأطبت الكلام في إثبات كلّ

فقرة فقرة مفصلاً، لكن اعتضاده بفهمهم أغنانا عن ذلك.

فما حكى^(١) عن سَلار - من الاكتفاء بغسل واحد محتجاً بالأصل وما يفهم من المعتبرة المستفيضة^(٢) الواردة في الميّت الجنب من أنه يكفي غسل واحد - صعب؛ فإنَّ الأصل منقطع بالدليل.

و المراد بالوحدة في هذه الأخبار في مقابل التعدّد الناشئ من انضمام غسل الحابة، لا في مقابل تعدّد الأغسال المعتبرة في غسل الميّت، التي هي بأسرها بمنزلة غسل واحد، كما لا يخفى.

و أضعف منه ما عن ظاهر ابن حمزة من عدم وجوب الترتيب بين الأغسال الثلاثة^(٣)؛ فإنه كما ترى.

و ربما استظهر منه القول باستحباب الخليطين - لاعدم الترتيب - على تقدير وجودهما. و عن ابن سعيد^(٤) أيضاً موافقته في الاستحباب. و لا يخفى ما فيه.

و يتلوه في الضعف ما حكاه المصنّف عن بعض في تحديد أقل ما يلقي في الماء من السدر بسبع ورقات^(٥).

(١) الحاكي عنه هو العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ١: ٢٢٣ - ٢٢٤، المسألة ١٦٢، وانظر: المراسم: ٤٧.

(٢) منها: ما في التهذيب ١: ٤٣٢/١٢٨٣، والاستبصار ١: ١٩٤/٦٧٩، والوسائل، الباب ٣١ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٣.

(٣) الحاكي عنه هو العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ١: ٢٢٥، المسألة ١٦٤، وانظر: الوسيلة: ٦٤.

(٤) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٢٣، وانظر: الجامع للشرائع: ٥١.

(٥) شرائع الإسلام ١: ٣٨.

واستدلّ له برواية معاوية بن عمار، قال: أمرني أبو عبدالله عليه السلام أن أعصر بطنه ثم أوضّئه بالأشنان ثم أغسل رأسه بالسدر ولحيته ثم أفيض على جسده منه ثم أدلك به جسده ثم أفيض عليه ثلاثاً ثم أعسله بالماء القراح ثم أبيض عليه الماء بالكافور و بالماء القراح و اطرح فيه سبع ورقات سدر^(١).

و فيه ما لا يخفى، مع ما في مستنده من التشويش وقصور الدلالة حيث إنّ المأمور به إنّما هو طرح سبع ورقات من السدر في الماء القراح الذي يغسل به أخيراً، كما يدلّ عليه أيضاً خبر عبدالله بن عبيد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غسل الميت، قال: «يطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة ثم يغسل رأسه بالسدر والأشنان ثم بالماء والكافور ثم بالماء القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح من ورق السدر»^(٢) و هو - كما ترى - أجنبي عن المدعى.

و أضعف من ذلك ما عن المعيد من تحديد السدر برطل^(٣)، و عن ابن البرّاج برطل و نصف^(٤)؛ إذ لم يصل إلينا من الروايات ما يشعر برجحان شيء من الحديثين فضلاً عن وجوبه، كما يقتضيه ظاهر التحديد.

و حكى عن المفيد أيضاً تحديد الكافور بنصف مثقال، وكذا ابن سعيد^(٥).

(١) التهذيب ١: ٣٠٢/٨٨٢، الاستبصار ١: ٢٠٧/٧٢٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.

(٢) التهذيب ١: ٣٠٢/٨٧٨، الاستبصار ١: ٢٠٦-٢٠٧/٧٢٦، الوسائل، الباب ٦ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

(٣ و ٤) الحاكي عنهما هو صاحب الخواصر فيها ٤: ١٢٦، وانظر: المقنعة: ٧٤، والمهذب ١: ٥٦.

(٥) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٣٠، وانظر: المقنعة: ٧٥، والجامع للشرائع: ٥١.

لكنّك عرفت أنّ ابن سعيد - على ما حكى^(١) عنه - لا يقول بالوجوب وكيف كان فهو ضعيف إن أريد به الوجوب؛ لإطلاق أغلب النصوص و
العتاوي، المقتضي لكفاية المسمّى.

نعم، في مؤنّفة عمّار، المتقدّمة^(٢) «و تجعل في الحجر من الكافور نصف حبة» لكن لم يعلم أنّ المراد من الحبة المثقال كي تصلح مستندة لهذا القول وفي رواية يونس، المتقدّمة^(٣) «و ألق فيه حبات كافور» وفي حبر معيرة «أنّ أمير المؤمنين عليه السلام غسل رسول الله صلى الله عليه وآله بالسدر ثم بثلاثة مثاقيل من الكافور»^(٤) فلا يبعد أن يكون ما في الرواية الأولى - أي نصف حبة - أقل ما يتحقّق به المسمّى، وما زاد عليه فهو من الفصل.

وكيف كان فالمدار على ما عرفت من عدم كونه من القلّة بحيث يستهلك و
لا من الكثرة بحيث يخرج الماء من صفة الإطلاق.

ثمّ إنّّه حكى^(٥) عن جماعة من القدماء أنّه يؤخذ من جلال الكافور، بل ربما
حكى عن أكثر القدماء^(٦) ذلك.

و المراد به - كما قيل^(٧) - الحمام الذي لم يطبخ.
وأرسل عن أبي علي ولد الشيخ أنّ الكافور صمغ يقع من شجر، وكلّما كان
جلالاً - وهو لكبار من قطعته - لاحتاجة له إلى النار، و يقال له: الحمام، و ميقع من

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٣٠.

(٢) في ص ١٧٧.

(٣) في ص ١٧٤.

(٤) التهذيب ١: ٤٥٠-٤٥١/٤٤٦٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب فضل الميّت، الحديث ١١.

(٥) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٣١.

(٦ و ٧) كما في جواهر الكلام ٤: ١٣١.

صعارة في التراب فيؤخذ فيطرح في قِدر و يغلى فذلك لا يجرىء في الحوض^(١).
انتهى.

قيل: و لعلّ منشأ ذلك ما يقال: إنّ مطبوخه يطبخ بلبن الحنزير ليشتدّ بياضه
به أو بالطبخ، و ربما يحصل له العلم العاديّ بالنجاسة من حيث إنّ الطابيح من
الكفار^(٢).

لكن ظاهر الأخبار إجزاء المطبوخ، و وجهه: عدم حصول اليقين بالنجاسة،
و لذا ما فصل المتأخرون.

و ربما حكم باستحياب الخام. و لعلّ وجهه: الخروج من الخلاف و شهة
النجاسة^(٣). انتهى.

ثمّ إنّ الماء القراح هو الحالص العبر المشوب، و من هنا ربما ظنّ عدم
جواز التفسيل بماء السيل و نحوه ممّا مازجه شيء من الطين و نحوه.
و فيه: ما لا يخفى؛ فإنّ المتبادر منه في المقام - بقريئة المقابلة بماء الصدر و
الكافور، و غيرها من القرائن - ليس إلّا إرادة الحالص عن الخليطين، كما يؤيّده ما
في بعض^(٤) الأخبار من الأمر بغسله الثالث بالماء مطلقاً من دون توصيفه بالقراح،
والله العالم.

و هل خلوصه عن الخليطين رخصة أم عريضة؟ فيه وجهان بل قولان
أحوطهما: الثاني، بل قد يؤيّده الأمر بغسل الإجابة و اليدين من ماء الصدر و

(١) كما في مفتاح الكرامة ١: ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٢) كما في جواهر الكلام ٤: ١٣١.

(٣) قوله: ولكن ظاهر الأخبار... النجاسة من كلام صاحب الجواهر فيها ٤: ١٣١.

(٤) التهذيب ١: ٤٤٦/١٤٤٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

الكافور.

لكن في رواية معاوية بن عمار و عبدالله بن عبيد - المتقدمين^(١) - الأمر بطرح سبع ورقات صحاح من ورق الصدر فيه.

ولعله لا يباي ذلك، فلا يبعد استحبابه، والله العالم.

ثم إنك قد عرفت أن ظاهر الأخبار وجوب الترتيب فيما بين أجزاء كل غسل كالأعمال، وقضيته الاشتراط مطلقاً ولو في حال السهو والنسيان، فلو أحل به ولو سهواً، رجع إلى ما يحصل معه الترتيب.

فما عن التذكرة و النهاية - من احتمال الإجزاء لو أُخِلَّ بالترتيب^(٢) - ضعيف خصوصاً لو أراد الأعم من الإخلال عمداً.

و أظهر عدم الاجتزاء بنفسه ارتماساً لإطلاق الأخبار الأمرة بالترتيب، السالمة عن دليل حاكم عليه.

و عن جملة من المتأخرين القول بجواز الارتماس^(٣)؛ لقوله عليه السلام في صحيحة ابن مسلم: «إنه مثل غسل الجنب»^(٤) و في جملة من الأخبار^(٥) أنه عينه. و يُوقش فيه: بعدم ظهور التشبيه في العموم على وجه يشمل ذلك، فيبقى

(١) في ص ١٨٢.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨٩، و انظر: تذكرة الفقهاء ١: ٣٥٣ - ٣٥٤، المعرج ح، و نهاية الأحكام ٢: ٢٢٤.

(٣) الحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٣٤، و انظر: قواعد الأحكام ١: ١٨١، و الذكرى ١: ٣٤٥، و جامع المقاصد ١: ٣٧٧ - ٣٧٨، و رياض المسائل ١: ٣٦٣.

(٤) التهذيب ١: ٤٤٧/٤٤٨، الاستبصار ١: ٢٠٨ - ٢٠٩/٢٣٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميّت الحديث ١.

(٥) منها: ما في الكافي ١: ١٦٣ - ١٦٤، و علل للتراث ٣٠٠ (الباب ٢٣٨) الحديث ٥، و الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميّت الحديث ٢ و ٨.

الأصل - يعني قاعدة الاشتغال - سليماً، ومعتزداً بظاهر الأخبار المفصلة لكيفيته.
قال شيخنا المرتضى رحمته - بعد نقل المناقشة المذكورة - . وفيه أن هذا إنما
يتطرق في صحيحة ابن مسلم، الدالة على التشبيه دون المستفيضة الدالة على أن
الميت يجب غسل الجنابة، وكذا الأخبار الدالة على أن المقصود تنظيف
الميت، فالقول باحتزاء الارتماس لا يحلو عن قوة وإن كان الأحوط خلافه^(١).
انتهى

و فيه: أن هذه الأخبار قاصرة عن إثبات المدعى.
أما مادّل على أن المقصود تنظيف الميت: فواضح؛ للعلم بعدم كفاية
مطلقه.

وأما مادّل على أن الميت جنب فعليه غسل الجنابة: ففيه أنه لم يدل دليل
على جواز الارتماس في غسل الجنابة على وجه يعم مثل الفرض؛ لجواز أن
يكون لحصوص الجنب الميت خصوصية تقتضي إيجاد غسله بكيفية خاصة،
الآتري أنه يجب فيه الغسل بالسدر والكافور، ولا يجب ذلك في الجنب الحي،
فلا امتناع في أن يجب غسله مترتباً دون غيره ولو لأجل احترام الميت، فالقول
بجواز الارتماس موقوف على القطع بإلغاء الخصوصية أو عموم دليل يقتضي
جواز الارتماس ولو في هذا الفرد، وأنت خير بعدم القطع بذلك وعدم عموم
كذلك، فالأظهر عدم الجواز، والله العالم.

(و في) وحوب (وضوء الميت) قبل العسل (تردد) كما نسب^(٢) إلى

(١) كتاب الطهارة: ٢٩٠.

(٢) المناسب هو البحراني في الحدائق الماصرة ١: ٤٤٤، ولنظر: الكافي في المعق: ١٣٤ =

أبي الصلاح و ظاهر المعيد وابن البراج؛ للأمر به في جملة من الأحبار

منها: رواية عبدالله بن عبيد، المتقدمة^(١).

ومنها: خبر حريز عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ

وضوء الصلاة»^(٢) الحديث.

ومرسلة أبي خيثمة عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إن أبي أمرني أن أغسّله إذا

توفي، وقال لي: اكتب يا بني، ثم قال: إنهم يأمرؤنك بخلاف ما تصح، فقل لهم:

هذا كتاب أبي ولست أعدد قوله ثم قال: «تبدأ فتعسل يديه ثم توضحه وضوء

الصلاة ثم تأخذ ماءً وسدراً»^(٣) الحديث.

وقد يستدل له أيضاً بعموم قوله عليه السلام «كل غسل معه وضوء إلا غسل

الجنابة»^(٤).

وفيه: أن المقصود بهذه الرواية إما بيان عدم الاجتزاء بما عدا غسل الجنابة

من الأغسال عن الوضوء الواجب للصلاة ونحوها، فهو أجنب عن المقام، أو

المقصود بها بيان استحباب الوضوء تبعاً قبل كل غسل، كما تقدّم الكلام فيه في

غسل الحيض، فلا يكون دليلاً للوجوب، بلى هو مما يؤيد حمل الأحبار المتقدمة

«والمقدمة ٨٦، والمهذب ٨٠:١»

(١) في ص ١٨٢.

(٢) التهذيب ٨٧٩/٣٠٢:١ الاستبصار ٧٢٧/٢٠٧:١ الوسائل الباب ٦ من أبواب غسل

الميت، الحديث ١.

(٣) التهذيب ٨٨٣/٣٠٣:١ الاستبصار ٧٣٠/٢٠٨-٢٠٧:١ الوسائل الباب ٦ من أبواب غسل

الميت، الحديث ٤.

(٤) التهذيب ١٠٣/١٤٣:١ الوسائل الباب ٢٥ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

على الاستحباب، كما حكى القول به عن بعض القدماء وحملة من المتأخرين^(١)، بل في الحدائق والظاهر أنَّ المشهور بين المتأخرين هو الاستحباب^(٢).

و يؤيده بل يدل عليه خلوه جل الأخبار البيانية عن ذكر الوضوء مع اشتمالها على جملة من المستحبات على ما عرفت تقريبه من أنَّ خلوه مثل هذه الأخبار يدل على عدم كونه من الأركان خصوصاً صحيحة يعقوب بن يقطين، المتقدمة^(٣)، وإن ترك تعرض الإمام عليه السلام لذكر الوضوء و بيان أنَّ «غسل الميِّت تبدأ بمرافقه» الحديث، كالتصريح بعدم وجوبه، بل ربما يستشعر من ذلك عدم استحبابه أيضاً حيث تعرض لفصل المرفقين مع كونه مستحباً، وأعرض عن ذكر الوضوء.

لكن لا ينبغي الالتفات - في مقابل الأخبار المتقدمة، بل ربما يتأمل في إشعاره بذلك - بورودها في مقام توهم الوجوب واعتباره في صحة الغسل، كما هو الظاهر ممَّا حكى^(٤) عن عامة العامة من موافقتهم لما في الأخبار المتقدمة، ولا يفهم إلا عدم اعتباره في الغسل.

و غاية ما يمكن ادعاء استشعاره منه عدم كونه جزءاً مستحباً للغسل، لا عدم كونه مستحباً نفسياً أمامه.

نعم، يفهم من السكوت في مثل المقام عدم كونه واجباً مطلقاً ولو نفسياً، كما لا يخفى.

و بذلك كله ظهر لك أنَّ (الأشبه أنَّه لا يجب) لكنَّه مستحب؛ للأخبار

(١) راجع: مفتاح الكرامة ١: ٤٣٣.

(٢) الحدائق للناصرة ٣: ٤٤٥.

(٣) في ص ١٧٨.

(٤) الحاكمي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٣٥.

المتقدمة.

ولا ينافيه ما قيل^(١) من إعراض المشهور عن هذه الروايات؛ فإن المقصود إعراضهم عن ظاهرها من الالتزام بالوجوب.

و عن السرائر نسبة الرواية الدالة عليه إلى الشذوذ^(٢).

و عن المبسوط: أنّ عمل للطائفة على ترك ذلك^(٣)، يعني أنّهم لم يعمروا بظاهرها من الوجوب، لا أنّهم طرحوها رأساً، كما يدلّ على ذلك ما حكى عن الشيخ في خلاصه أنّه قال: وفي أصحابنا من قال: إنّهُ يستحبّ الوضوء قبله^(٤)، أي قبل الغسل.

و عن نهيه أنّه قال: وقد رويت أحاديث أنّه ينبغي أن يوضأ الميّت قبل غسله، فمن عمل بها كان أحوطاً^(٥).

و كيف كان فدعوى شذوذ هذه الأخبار بعد اشتهاار العمل بها بين المتأخّرين ممّا لا يصنّف إليه خصوصاً في إثبات الاستحباب الذي يكفيه المساواة.

و المعجب من صاحب الحقائق حيث نسب القول بالاستحباب إلى المشهور بين المتأخّرين، و أنكر عليهم بأنّه لا وجه له؛ لأنّ ظاهر تلك الأخبار الوجوب، و لا معارض لها إلّا إطلاق غيرها من الأخبار، و مقتضى القاعدة الجمع

(١) القائل هو صاحب الجواهر فيها ١٣٥:٤.

(٢ و ٣) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ١٣٥:٤، وانظر السرائر ١٥٩:١، و المبسوط

١٧٨:١

(٤) الحاكي عنه هو البحراني في الحقائق الناضرة ٤٤٥:٣، وانظر الخلاف ٦٩٣:١، المسألة

٤٧٢.

(٥) الحاكي عنها هو البحراني في الحقائق الناضرة ٤٤٤:٣، وانظر: النهاية ٣٥

ببها بالتقييد، والمتَّجه إمّا القول بالوجوب أو طرح تلك الأخبار، و حملها على التقيّة، وقد قوّى الأخير في ذيل كلامه.

و اعترض على نفسه في مطاوي كلماته بقوله: فإن قيل الحمل على التقيّة إنّما يكون عند وجود المعارض لها. قلنا: قد تكاثرت الأخبار بعرض الخبر على مذهب العامة و الأخذ بخلافه و إن كان لا معارض له ثمة حتى روي أنّه إذا احتاج إلى معرفة حكم من الأحكام و ليس في البلد من يفقيه من علماء الإماميّة، يسأل فقهاء العامة و يأخذ بخلافهم^(١)، وقد ورد أيضاً: «إذا رأيت الناس مقبلين على شيء فدعه»^(٢) انتهى.

و فيه أولاً: ما أشرنا إليه مراراً من أنّ مقتضى قاعدة الجمع في مثل هذه الموارد هو حمل مثل هذه الأوامر على الاستحباب، فإنّه أهون من تنزيل مثل هذه الأخبار البيانيّة الكثيرة على الإجمال و الإجمال كي لا ينافيها التقييد خصوصاً مع ما في أغلب الأخبار من الشواهد على عدم كونها موقوفة لبيان خصوص الأجزاء الواجبة، و لذا لم يجمع أحد من الأصحاب بين أخبار الباب بتقييد بعضها بما اشتمل عليه غيره، بل لو بني على مراعاة قاعدة الإطلاق و التقييد في أخبار الباب، لحدث في الإسلام قول لم يذهب إليه أحد من المسلمين.

و ثانياً: أنّ ما التزم به من حمل الأخبار السالمة من المعارض - بعد تسليم سندها - على التقيّة لمجرّد الموافقة من حيث هي يوشك أن يكون محالاً

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٠/٢٧٥:١، التهذيب ٢٩٤:٦-٢٩٥/٢٩٥، الوسائل، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، للحديث ٢٣.

(٢) الحقائق الناصرة ٤٤٧٣.

للضرورة فضلاً عن الإجماع وغيره، فهل سمع أحد أن يطرح أحد من الشيعة أقوال الأئمة المعصومين عليهم السلام لمجرد موافقة العامة؟ كيف! وكثير من أخبارنا التي نعمل بها غير مخالف لهم جزماً، بل لو كانت موافقة العامة موجبة للطرح من دون معارض، لما جاز العمل بشيء من الروايات الواصلة إلينا إلا بعد عرضه على مذهبهم وإحراز مخالفته لهم، وهو يدهي الفساد.

مضافاً إلى اقتضائه امتناع تأخر مرتبة الترجيح بمخالفة العامة عند تعارض الخبرين عن سائر المرجحات، كما في جملة من الأخبار العلاجية؛ ضرورة خروج الموافق على هذا التقدير من الحجية في حد ذاته، فكيف يقدم على الخبر المخالف الجامع للشرائط^(١) عند أشهريته أو أعدلته راويه؟

و أما الأخبار الأمرة بعرض الخبر على مذهبهم فلا بد من توجيهها بما لا ينافي سائر الأدلة، كما هو واضح.

(و لا يجوز الاقتصار على أقل من الفسلات المذكورة) كما عرفته مفصلاً (إلا عند الضرورة) كما لو لم يجد إلا ماء عسلة واحدة أو عسلتين، فيقتصر حيثنذ على الأقل، و لا يجوز ترك الغسل رأساً؛ للاستصحاب، وقاعدة الميسور، وما لا يدرك كله لا يترك كله.

لكن ربما يخلدش في جريان الاستصحاب - بناءً على كون الأغسال لثلاثة مجموعها عملاً واحداً - بأن وجوب البعض حال التمكن كان غيرته، وهو فعلاً معلوم الانتفاء، والوجوب النفسي الذي نقصد بالاستصحاب إثباته مشكوك الحلوث.

(١) في «ص ٧، ٨» و«لشرائط الحجية».

و يدفعه - بعد الغض عن أصل البناء من كونه رجماً بالغيب - عدم ابتناء أمر الاستحصاب على هذا النحو من التدقيقات، و دورانه مدار مساعدة العرف، و هي في المقام متحققة، كما يتضح لك ذلك بمراجعة ما أسلفناه في وضوء العاجر.

كما أنه يظهر بما ذكرناه في ذلك المسح في تنقيح مجرى قاعدة الميسور و «ما لا يدرك»: أن المقام من أظهر مجاريها، خصوصاً بعد الاعتضاد بفتوى مَنْ تعرض له، فلا إشكال فيه في الجملة، و إنما الإشكال في مقامين أحدهما: أنه إذا لم يتمكن إلا من غسل واحد، فهل هو مختير بين الأغسال يأتي بأيها شاء، أو يتعين عليه الأول، أي بعاء الصدر، أو الأخير؟ وكذا لو تمكن من غسليْن، فهل هو مختير في ترك أحدهما مطلقاً، أو يختص الأخير بالترك، أو يتعين عليه فعل الأخير و أحد الأولين محيراً، أو خصوص الأول فيختص الوسط بالسقوط؟ وجوه: من أنها واجبات متعددة و قد تعذر بعضها لا على التعيين، وله الخيار في تعيين المتعذر، و كون بعضها مترتباً على بعض في الوجود لا أثر له بعد كون المجموع في عرض واحد من حيث المطلوبة. و من أن الأخير أهم في نظر الشارع على ما قيل^(١)، فيتعين فعله؛ إذ لا يحكم العقل بالتخير في مثل الفرض و من أن مقتضى القواعد سقوط ما تعلق به التعذر أولاً و بالذات، و هو ما عدا الأول و لو بملاحظة كونه أسبق في الوجود من حيث الرتبة.

لكن يتوجه على هذا الوجه الأخير - الذي به يتجه أوسط الأقوال - أنه لو تم ذلك، لاقتضى سقوط الأخير مطلقاً و لو على تقدير ثبوت أهميته، و الالتزام به في عاية الإشكال، بل لا ينبغي الارتياح في فساد.

(١) أنظر: جواهر الكلام ٤: ١٣٦، و الذكرى ١: ٣٤٥.

و سرّه ما أشرنا إليه من أنّه لم يتعلّق التعلّز بشي منها بخصوصه، و إنّما
تعلّق ببعضها على سبيل البدل.

و كونها مترتبة في الوجود الخارجي في مقام الامثال لا يقتضي تعلّق العجز
بخصوص الأخير، و إنّما يتعلّق العجز به بالخصوص على تقدير فعل الأوّل،
فبالزامه بفعل الأوّل كي يتحقّق العجز عن خصوص الأخير مع كونه قبل الفعل أحد
الأفراد الذي تعلّق به العجز على سبيل البدل أوّل الكلام.

نعم، لو لم تثبت أهميّة بعضها، فلا شبهة في أنّ الأحوط الإتيان بما هو
الأوّل فالأوّل و لو على تقدير احتمال أهميّة الأخير؛ فإنّ مجرد الاحتمال لا يصلح
دليلاً لوجوب ترك الأوّل مقدّمةً لتحصيله.

نعم، يصلح وجهاً لأولوية اختياره لولا معارضته بمخالفة الاحتياط من
جهة أخرى.

فالأحوط في مثل الفرض هو اختيار الأوّل فالأوّل حتى يتعلّق العجز
بخصوص ما يتركه، بل لا يخلو القول بوجوبه عن وجه خصوصاً لو احتمل كون
السابق شرطاً في صحّة اللاحق كما فيما نحن فيه، فالأحوط - لو لم نقل بأنّه
الأقوى - أنّه لو لم يتمكّن إلا من غسلي واحد، أتى بذلك الغسل بماء السدر. و إن
تمكّن من غسلي آخر أيضاً، أتى به بماء الكافور.

و دعوى كون الغسل بالماء القراح أهمّ، عريّة عن الشاهد.

و ما يقال من أنّ التطهير يحصل به، ففيه المصعق إن أريد كونه السبب التام، و
إن أريد كونه الجزء الأخير الذي به يتمّ السبب، فلا يثبت به الأهميّة خصوصاً لو
لم نشترط فيه خلوصه عن السدر و الكافور و قلنا بكون الخلوص رخصة

لاعزيمة، فلا ينبغي الارتياح في أهمية كل من الأولين؛ لإفادتهما فائدة الأخير مع زيادة.

لكن الأحوط أن لا ينوي بفعله إلا امتثال ما هو الواجب عليه في الواقع، كما أن الأحوط - على تقدير عدم تمكنه إلا من غسل واحد - هو الإتيان به مشتملاً على الصدر و الكافور بقصد امتثال الواجب الواقعي، بل لا يبعد القول بوجوبه؛ لإمكان دعوى كون المجموع عملاً واحداً، وكون الغسل المشتمل على الخليطين ميسور الجميع، الذي لا يسقط بمعسوره، بل هذا هو الأحوط وإن قلنا بكون الغلوص عزيمة؛ إذ غاية ما يمكن ادعاؤه إنما هو اشتراط غلوص الغسل بالماء القراح عن الخليطين، و بماء الكافور عن الصدر، دون عكسه، فله طرح شيء من الكافور في ماء الصدر الذي يغسل به، فلا ينبغي تركه في مثل المقام الذي يحتمل قوياً وجوبه، والله العالم.

ثانيهما: أنه إذا اقتصر على بعض الأغسال للضرورة، فهل يترتب عليه طهارة البدن و غيرها مما هو أثر للأغسال الثلاثة أم لا؟ فإن جعلنا الأغسال الثلاثة مجموعها عملاً واحداً و قلنا بكون المأتي به ميسور ذلك العمل، فالمتجه ترتب الآثار عليه؛ لأن الباقي في مقام تعذر التام تام بمقتضى قاعدة الميسور، نظير وصوء صاحب الجيرة و غيرها.

وإن جعلناها تكاليف عديدة، و قلنا بأن كلاً منها تكليف مستقل وإن ترتب عليها من حيث المجموع أيضاً بعض الآثار كارتفاع النجاسة الحكمية و نحوها، فالأظهر عدم ترتبها عليه، فلا بدّ حيثئذ من ضمّ التيمم بدلاً من الفائت.

و لو كان العائت عسلين، هل يكفي تيمم واحد عنهما أم لا بدّ من التعدّد؟

وجهان مضرّحان على ما سيأتي في حكم ما إذا تعدّر أصل الغسل لتناثر جليده ونحوه.
(و لو غُدم الكافور و الصدر) قيل: (غُسِّل بالماء القراح) مرّة و حدة
حيث سقط التكليف بالأوّلين لأجل التعذّر.

(و قيل: لا تسقط الغسلة بفوات ما يطرح فيها) فإنّ العسل بماء الصدر
و الكافور وإن تعدّر من حيث الخصوصية لكن لم يتعدّر مطلقه، فيجب الإتيان به؛
لقاعدة الميسور، بل و قاعدة «ما لا يدرك كلّ» بناءً على كون الصدر و الكافور من
قبيل الأجراء للماهية المأمور بها، لا الشرائط، بل الاستصحاب أيضاً ببعض
التوجيهات التي لا تخلو عن مناقشة.

و في الرياض و تجهه بما لا يخلو عن نظر؛ فإنه - بعد أن علّل القول الأوّل
بفقد المأمور به عند فقد جزئه - قال: و هو - بعد تسليمه - كذلك إذا دلت الأخبار
على الأمر بالمركّب، و ليس كذلك؛ لدلالة أكثرها - و فيها الصحيح و غيره - على
الأمر بتعجيله بماء و صدر، فالمأمور به شيان متمايزان و إن امتزجا في الخارج، و
ليس الاعتماد في إيجاب الخليطين على ما دلّ على الأمر بتعجيله بماء الصدر
حاشية حتى يرتفع الأمر بالمضاف بارتفاع المضاف إليه، و بعد تسليمه لانسلم
فوات الكلّ بفوات الجزء بعد قيام المعبرة بإتيان الميسور، و عدم سقوطه
بالميسور، و ضعفها بعمل الأصحاب طرّاً مجبور^(١). انتهى.

و فيه - بعد الفحص عن بعض ما فيه -: أنّه إن أريد من كون المأمور به شيئين
متمايزين كونهما واجبين مستقلّين من دون ارتباط لأحدهما بالآخر، و إنّما
يتحقّق امتزاجهما في الخارج من باب الاتفاق لا اللزوم و الاشتراط كي لا يكون

(١) رياض المسائل ١: ٣٦٥.

تَعَذَّرَ بِعَصْرِ سَبِيحاً لارتقاع التكليف عن الآخر، ففيه ما لا يحفى؛ ضرورة عدم كونهما كذلك، وإنما المأمور به هو العسل بماء فيه شيء من السدر، ولا يتفاوت الحال في ذلك بين أن يتأدى المقصود بهذه العبارة أو بقوله: اغسله بماء السدر، أو: اغسله بماء و سدر، فإن المراد بجميع هذه العبارات ليس إلا إيجاب إيجاد غسل واحد بماء و سدر، فإذا فقد أحد الجزئين، يحتج حصول المأمور به في الخارج، فالقول بوجوب الغسل بالماء القراح بدلاً من ماء السدر والكافور يحتاج إلى دليل آخر غير هذه الأدلة التي لا يفهم منها إلا وجوب العسل المقيّد بكونه بماء السدر و عمدة ما يصح الاستناد إليه إنما هي قاعدة الميسور، لكنّها أيضاً غير سالمة من الحُدْثَةِ؛ إذ قد عرفت مراراً أنّه يشترط في إجراء القاعدة كون المأْتَمَرِ به من مراتب المأمور به بأن يكون عين تلك الماهية بنحو من المسامحة العرفية بأن لا يكون الفائت من الأركان التي يتقوّم بها الماهية عند العرف. و لا يبعد دعوى أنّ الخليطين بنظر العرف من الأركان، بل لا يبعد دعوى قضائهم - و لو بواسطة المناسبات المفروسة في أدهانهم - كون استعمالهما متأصلاً بالطلب، و لذا لم نستبعد شهادتهم بوجوب طرح الخليطين في الماء الذي لم يكف إلا لغسل واحد.

فالإنصاف أنّ القول الأوّل أوفق بالقواعد (و) لكن مع ذلك (فيه تردّد) و لو لأجل ماورد في حكم المُنْحَرَمِ^(١) من أنّه كالْمُحَلِّ في العسل و غيره إلا أنّه لا يقربه الكافور، فإن مقتضاه وجوب تغسيل المُنْحَرَمِ بالماء القراح بدلاً من ماء الكافور، فلا يبعد دعوى القطع بعدم العرق بين التّعذّر الشرعي و العقلي، و لذا

(١) راجع: التّهذيب ٥. ١٣٣٨/٣٨٤، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

استدلّ بعضهم لوجوب الأغسال الثلاثة بذلك؛ معللاً بأن المتعذر عقلاً كالمتعذر شرعاً.

لكن ناقش فيه شيخنا المرتضى رحمته بأن المتعذر شرعاً كالمتعذر عقلاً دون العكس، مع أن الحكم الثابت في موردٍ خاصّ لتعذرٍ شرعي لا يسري إلى التعذر العقلي ^(١). انتهى.

و يتوجه على ما ذكره - من مع كون المتعذر العقلي كالشرعي - أن حكمهم بأن التعذر الشرعي كالعقلي ليس حكماً تعديتياً مأخوذاً من آية أو رواية حتى يتكلم في مقدار دلالة الدليل، بل هو بيان قاعدة عقلية، وهي: أنه إذا كان العذر علّةً لثبوت حكم، فلا فرق بين أن يكون العذر عدراً واقعياً حقيقياً أو عدراً ناشئاً من أمرٍ شرعي، ومن المعلوم أنه لو ثبت حكم للمتعذر شرعاً من حيث كونه متعذراً، ثبت ذلك الحكم للمتعذر عقلاً بالأولوية القطعية العقلية.

نعم، يتوجه على الاستدلال سأذكره أخيراً احتمال مدخلية خصوصية المورد في الحكم.

لكن الإصاف ضعف هذا الاحتمال في الغاية، فالقول بالأغسال الثلاثة لو لم نقل بأنه أقوى فلاريب في أنه أحوط.

هذا كله من حيث الحكم التكليفي، وأما الحكم بطهارة يديه و سقوط النفس بمسّه فهو مخالف للأصل، بل قصّة الاستصحاب بقاء ما كان على ما كان لم يعلم المزيل، فقبل تحقق الأغسال الثلاثة محكوم بنجاسة يديه، و وجوب العسل بمسّه.

(١) كتاب الطهارة: ٢٩١.

و أما بعدها فهل يحكم بطهارة البدن و سقوط غسل الممس؟ وجهان، بل قولان، أظهرهما ذلك؛ إذ لاشبهة نصاً و إجماعاً في أن فقد الخليطين ليس رافعاً للتكليف بغسل الميت، فالمأني به هو ميسور مطلق غسله من غير فرق بين أن نقول بتماية غسل واحد وعدمها؛ إذ لا يوجب ذلك التشكيك في كون المأني به ميسور المتعذر، و قد تقرر في مسألة أولي الأعذار في باب الوضوء أنه يترتب على العمل الناقص الذي أوجب الاضطرار صحته جميع آثار ذلك العمل على تقدير كونه تاماً.

نعم، لو قلنا بأن كل غسل حمل مستقل له أثر خاص يحصل به مرتبة من الطهارة مطلوبة لذاتها و إن حصلت الطهارة المطلقة بتحقيق مجموع تلك المراتب لكن لا يرتبط بعضها ببعض بحيث يكون المأني به ميسور الجميع، بل المأني به هو الغسل بالماء القراح الذي كان واجباً حال التمكن لذاته، و أما الغسلان الأخيران فأسقطهما التعذر، لآتجه القول بعدم الرفع.

لكن يتوجه عليه: أنه بعد فرض طهورية كل من العسلين لا مجال للتشكيك في كون مطلق الغسل بالماء ميسورهما، فلا يسقط بالمعسور؛ لأن السبب الأعظم - الذي يستند إليه الطهورية بنظر المشرعة و يدل عليه أخبارهم - إنما هو الماء الذي يتقوم بمطلقه ماهية الغسل، و خصوصياته المعتبرة - ككونه بماء السدر أو الكافور - بمنزلة الأوصاف الغير المقومة، ولذا نقول في المسألة الآتية - و هي ما لو تعذر تغسيل الميت رأساً - : إن المتجه على هذا التقدير هو التيمم بدلاً من كل غسل، مع أن التيمم لا يكون بدلاً منه إلا من حيث كونه غسل، لا من حيث كونه بماء السدر و الكافور، فلا يشرع إلا عند تعذر مطلق الغسل،

وليتأمل.

وكيف كان فالأظهر أن فوات الحليطين ليس موجباً لسقوط التكليف بغسل الميِّت، الذي هو ظهور له، فالماتني هو ميسور المكلف به يترتب عليه أثر التام. وبذلك طهرت وجه آخر للقول بعدم سقوط الغسل بفوات ما يطرح فيه، فإنه يجب تطهير الميِّت عن النجاسة، فإذا توقّف القطع بالطهارة على الأغسل، وجبت مقدّمة لها وإن لم تقل بوجوبها لذاتها من حيث الحكم التكليفي، والله العالم.

ولو تجددت القدرة على الحليطين بعد الفراغ من غسله، هل تجب إعادة ما لم تتوقّف على محرّم كنش القمر ونحوه إن قلنا بحرمة في مثل الفرض؟ وجهان مبنيان على ما تقدّم في مسألة أولي الأعذار في باب الوضوء، وقد عرفت أن الأقوى عدم الإعادة، والله العالم.

(و لو خيف من تفسيله) و لو بأن يصبّ عليه الماء صبّاً، كما في بعض^(١) الروايات (تناثر جلده كالمحترق و المجدور، يتيّم بالتراب) بلا حلاّ فيه ظاهراً، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و يدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - رواية عمرو بن خالد عن زيد بن عبي عن أبيه عن عبي بن عبد الله قال: «إن قوماً أتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله مات صاحب لنا و هو مجدور، فإن غسّله انسلح، فقال: يَمْمَوْهُ»^(٢).

و المناقشة في سندها بعد تعبير الأصحاب بمشها في فتاويهم، الطاهر في

(١) التهذيب ١/٣٣٣ و ٩٧٥، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٢٠١.

(٢) التهذيب ١/٣٣٣ و ٩٧٧، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٣.

اعتمادهم عليها، ضعيفة.

و يدل عليه أيضاً عموم بدلية التراب من الماء، وأنه أحد الطهورين
و لا مجال للحدشة فيها: بعدم شمولها للمقام؛ لاشتراك غير الماء معه في
الطهورية بعد ما ورد في جملة من الأخبار من أنه إنما يغسل الميت لصيرورته
جنباً بالموت و أن غسله إنما هو غسل الجنابة^(١)، لأنه حيثئذ بمنزلة ما لو بين
الشارع للجنابة سبباً آخر غير السببين المعهودين، فلا يشك حيثئذ في قيام التيمم
مقام غسلها حال الضرورة بمقتضى عموم ما دل على أنه أحد الطهورين، و حيث
علم أن غسله ليس إلا غسل الجنابة يعلم أن اعتبار التعدد و تشريك غير الماء معه
في طهوريته إنما هو لخصوصية المورد، كما لو أمر من كان في بدنه وسخ مانع من
وصول الماء بإزالته بذلك بحجر و نحوه قبل الغسل، و أنه لا يصح غسله إلا
بدلك، فإن اعتبار هذا الشرط في صحة غسله لا يمنع من شمول عموم البدلية له.
نعم، لو أوجب الشارع تغسيل الميت تعديلاً لا من حيث كونه رافعاً لحدته
الذي بين أنه حدث الجنابة، لآتجه ما ذكر، لكنه خلاف ما يدل عليه المعبرة
المستفيضة.

هذا، مضافاً إلى اعتضاد شمول البدلية لمثل المقام بفتوى الأصحاب بل
إجماعهم.

و بهذا ظهر لك أن المتجه كفاية تيمم واحد بدلاً من غسل الميت، الذي هو
طهور له، فإن مجموع الأعسال مع ما فيها من الخصوصيات بمقتضى تلك الأخبار

(١) الكافي ١٦١٣ - ١/١٦٣، حلل الشرائع: ٢٩٩ - ٣٠١ (الباب ٢٣٨) الحديث ٢ و ٥،
الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، الأحاديث ٢ و ٦ و ٨.

بمزلة غسل واحد صادر من الحيّ الجنب في الأثر، فيكون المجموع مؤثراً وحداً، وتكون خصوصيّة التعدّد واستعمال السدر والكافور من خصوصيات المورد، فالأقوى كهاية تيمّم واحد، ولعلّه هو المشهور بين من تعرّص له، بل ربما استشعر عن بعض دعوى الإجماع عليه.

نعم، عن التذكرة و جامع المقاصد وجوب الثلاث^(١)، ولا ريب في أنّه أحوط وإن كان الأقوى خلافه.

اللّهم إلّا أن يلتزم بأن كلّ غسل طهور مستقلّ، وإنّما تحصل الطهارة المطلقة بفعل الجميع، فالمتّجه حينئذٍ وجوب الثلاث، لكنّ المبنى خلاف ما يظهر من الأخبار التي تقدّمت الإشارة إليها.

وكيف كان فلا إشكال في أصل الحكم.

لكن في المدارك - بعد أن ضعف سند رواية عمرو بن خالد، المتقدمة^(٢) - قال: فإن كانت المسألة إجماعيّة على وجه لا يجوز مخالفته، فلا بحث، وإلّا أمكن التوقّف في ذلك؛ لأنّ إيجاب التيمّم زيادة تكليف، والأصل عدمه، خصوصاً إن قلنا: إنّ العسل إرالة نجاسة، كما يقوله المرتضى^(٣).

و ربما ظهر من بعض الروايات عدم الوجوب أيضاً، كصحيفة عبدالرحمن ابن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام في الجنب والمحدث والميّت إذا حضرت الصلاة ولم يكن معهم من الماء إلّا بقدر ما يكفي أحدهم، قال: «يعتسل الجنب، و يدرس الميّت، و تيمّم الذي هو على غير وضوء لأنّ العسل من الجباية فريضة، و

(١) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ١: ١٤٣، وانظر: تذكرة الفقهاء ١: ٣٩٠، تدبیر ذیل

المسألة ١٥١، و جامع المقاصد ١: ٢٧٣.

(٢) في ص ١٩٩.

عسل الميت سنة، و التيمم للآخر جائز^(١) و مع ذلك فالعمل على المشهور^(٢). انتهى.

و فيه: أن الأصل قد انقطع بما عرفت.

و أما الصحيحة فهي - على ما تبّه عليه في الحدائق^(٣) - مشتملة على السقط حيث بين أن راوي هذه الرواية عبدالرحمن بن أبي نجران، لا عبد الرحمن بن الحجاج. و ما وصفها من صحة السند فإن كان نقله لها من التهذيب، فمتنها فيه على ما ذكره، لكن سندها غير صحيح؛ لاشتماله على الضعف والإرسال. وإن كان من الفقيه، فهي صحيحة إلا أن متنها فيه ليس كما ذكره، بل الذي فيه: هو يدمن الميت بتيمم، و تيمم الذي هو على غير وصوه إلى آخره.

أقول: و حينئذ يقوى في الظن وقوع السقط و النسخ فيما في التهذيب، فالصحيحة أيضاً معاضدة للمطلوب لامعارضة.

ثم لا يحفى عليك أن قصّة الأدلة المتقدمة إنما هي بدليّة التيمم من الغسل من حيث هو غسل، و قصيته ترتب آثار الغسل عليه حال الضرورة، كتيمم الحي، فالقول ببقاء نجاسته و عدم سقوط الغسل بمسه ضعيف.

اللهم إلا أن يجمع كونها من آثار الغسل من حيث هو غسل، و هو كما ترى، فالمشجّه ترتب جميع الآثار عليه حتى طهارة البدن مادامت الضرورة، كما هو الشأن في مطلق التيمم، فإذا تجددت القدرة على تعجيله من دون أن يترتب عليه محذور، غُسل، والله العالم.

(١) الفقيه ١/٥٩-٦٠/٢٢٢، التهذيب ١/١٠٩، الاستبصار ١/١٠١، الوسائل، الباب

١٨ من أبواب التيمم، الحديث ١.

(٢) مدارك الأحكام ٨٥:٢.

(٣) الحدائق المأصرة ٤٧٣:٣.

ثمَّ إنَّ مقتضى إطلاق المتن - من أنَّه يَتِيَم (كما يَتِيَم الحيِّ العاجز) بل وغيره أيضاً ممَّا أطلق فيه ذكر التيمم - إنَّما هو مراعاة مرتبة العجز، فإنَّ كانت يده متمكِّنة بأن تيسر صربهما على الأرض و مسحهما على جبهته و ظاهر الكفَّين، فليأت به كذلك، وإلاَّ فيتولاه المباشر، كما في الحيِّ العاجز الذي لا قابليَّة له بأن يتولَّى شيئاً ولو بمعين.

لكن في الجواهر عن بعض الأصحاب التصريح بتعيَّن الثاني^(١)، فيضرب المباشر يديه على الأرض مطلقاً، لا يدي الميِّت على تقدير الإمكان، بل في طهارة شيخنا المرتضى رحمته الله أنَّ هذا هو المعروف في كيفية تيممه^(٢).

أقول: ولا يبعد جري كلماتهم مجرى العالب، وإلاَّ فالالتزام به مع تيسر إيجاده بيدي الميِّت لا يحلو عن إشكال، والاحتياط بالجمع بين الأمرين في مثل الفرص ممَّا لا ينبغي بل لا يحوز تركه، والله العالم.

(و سنن العمل: أن يوضع) الميِّت (على ساجدة) أو سرير بلا خلاف كما عن المتهى^(٣)، بل مطلق ما يرفعه عن الأرض كما عن الغنية مدَّعيّاً عليه الإجماع^(٤)، وكفى به دليلاً للاستحباب بناءً على المسامحة وربما علَّله بعض^(٥)، بحفظ بدن الميِّت^(٦) عن التلطُّخ، والله العالم.

(١) جواهر الكلام، ١٤٤: ٤.

(٢) كتاب الطهارة: ٢٩٢.

(٣ و ٤) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ١٤٤: ٤، وانظر مستهى المطلب ١: ٢٨٤، و الغنية: ١٠١.

(٥) هو العملى في مدارك الأحكام ١٦٢، و صاحب الجواهر فيها ١٤٤: ٤.

(٦) في الطبعة الحجرية: «البدن» بدل «بدن الميِّت».

و أن يوضع (مستقبل القبلة) كما عن أكثر الأصحاب^(١)، بل عن المشهور^(٢).

وليكن على هيئة المحتضر بلا خلاف فيه ظاهر؛ للأمر به مع بيان كَيْفِيَّتِهِ في غير واحد من الأخبار، كرواية الكاهلي ورسالة يونس، المتقدمتين^(٣).

و حسنة سليمان بن خالد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا مات لأحدكم ميّت فسجّوه تجاه القبلة، وكذلك إذا غسل يحضر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه ووجهه إلى القبلة^(٤).

و عن ظاهر بعض القدماء و صريح غير واحد من المتأخرين وجوبه^(٥)؛ لظاهر الأمر في الأخبار المستفيضة.

و فيه - مع وَهْن ظهورها في الوجوب كما أشرنا إليه مراراً - أنه يرفع اليد عنه؛ لصحبة يعقوب بن يقطين - التي هي كالصريح في عدم الوجوب - قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميّت كيف يوضع على المغتسل موجّهاً وجهه نحو القبلة أو يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟ قال: «يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره»^(٦) و هي في غاية الظهور في إرادة عدم وجوب

(١) نسبة العاملي في مدارك الأحكام ٨٦:٢ إلى أكثر الأصحاب.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٢:٢.

(٣) في ص ١٧٣ و ١٧٦.

(٤) الكافي ٣/١٢٧٢، التهذيب ٨٣٥/٢٨٦.١، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

(٥) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤ ١٤٥، وتظهر الميسوط ٧٧:١، و مستهل المطلب ٢٨:١، و جامع المقاصد ٣٧٤:١.

(٦) التهذيب ٨٧١/٢٩٨:١، الوسائل، الباب ٥ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٢.

وضعه على كيفية خاصة، بل يراعى فيه ما تيسر.

ولا ينافيه استحباب الاستقبال؛ لإمكان أن يكون مراعاة المتيسر أيضاً مستحاً آخر مثل الاستقبال أو أهمّ منه، أو يكون المقصود بالحواب دفع توهم الوحوب، كما يظهر من السؤال.

والمناقشة فيها: بأن مفادها ليس إلّا نفي وجوب التعسر وهو كذلك قطعاً، واضحة الفساد؛ ضرورة إمكان كون الاستقبال إلى القبلة أحد أفراد المتيسر و لم يأمر به بالخصوص مع الإمكان.

مضافاً إلى ظهور الجواب في كونه إصرافاً عما توهمه السائل من وجوب أحد الأمرين على سبيل التردد، و مورد توهم الوجوب ليس إلّا صورة التيسر، لا التعسر الرافع للتكليف، و المساق من قوله: «كيف تيسر» ليس إلّا التيسر العرفي، لا ما يقابل التعسر الرافع للتكليف.

و يتلوه في الضعف: المناقشة فيها: بأن المراد إيجاب ما تيسر من هيئتي الاستقبال، الواردين في السؤال؛ فإنّ المنساق إلى الذهن عرفاً من الجواب و لو بملاحظة إعادة الجملة الفعلية إنّما هو إرادة التخيير في الوضع مطلقاً، لا التخيير بين الهيئتين المذكورتين في السؤال، فالقول بالاستحباب قوي، و الاحتياط لا ينبغي تركه، و الله العالم.

(و) يستحب (أن يغسل تحت الظلال) سقماً كان أو غيره، كما يدل عليه خبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام «أنّ أباه كان يستحب أن يجعل بين الميت و بين السماء متراً يعني إذا غُسل^(١).

(١) التهذيب ٤٣٢٦/١٣٨٠، الرسائل، الباب ٣٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢

و صحيحة علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت عن الميت هل يغسل في القضاة؟ قال: لا بأس، وإن ستر بستر فهو أحب إلي^(١).
بل طاهر هذه الصحيحة استحباب كونه مستوراً بستر يكون كخيمة و نحوها مما يستره من جميع الأطراف، لا خصوص جهة العلو.
و لا يعد أن يكون المراد بالرواية الأولى أيضاً ذلك؛ إذ لا يختص اسم السماء بما يسامت جهة الفوق، فتفسيره بالسقف و نحوه تفسير بالأعم، والله العالم.

(و أن يجعل للماء حفيرة).

و استدللنا برواية سليمان بن خالد: «و كذلك إذا غُسل يحفر له موضع المفتل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه و وجهه إلى القبلة»^(٢).
لكن الظاهر أن الرواية في مقام بيان الاستقبال، و المراد بحفر الحفيرة إنما هو حفرها عند رجل الميت كي يجري إليها ماء الغسل، و لا يتلوّث به بدن الميت، لا أنه يستحب صب الماء إلى حفيرة مطلقاً و لو بعد الغسل كما يوهمه إطلاق كلمات الأصحاب والله العالم.

(و يكره إرساله في الكنيف) المعد لقضاء الحاجة.

و يدل عليه: صحيحة محمد بن الحسن الصفار أنه كتب إلى أبي محمد عليه السلام هل يجوز أن يغسل الميت و ماؤه الذي يصب عليه يدخل إلى شركيف؟

(١) الكافي ٦/١٤٢٣، الفقيه ٤٠٠/٨٦١، التهذيب ١٣٧٩/٤٣٢:١، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٢) تقدّمت الإشارة إلى حضوره في ص ٢٠٤، الهامش (٤).

فوق ^(١) «يكون ذلك في بلاليع»^(٢).

ولا يفهم من الأمر بأن يكون ذلك في بلاليع إلا مرجوحية ما فرضه السائل، فلا يفهم منها أزيد من الكراهة.

و عن بعضهم التصريح بالحاق بالوعة البول بالكيف^(٣). ولا بأس به، كما يدل عليه ما عن الرضوي قال: «ولا يجوز أن يدخل ما ينصب على الميت من غسله في كيف، ولكن يجوز أن يدخل في بلاليع لا يبال فيها أو هي حفيرة^(٤)»
(و) ظاهر أنه (لا بأس بالبالوعة) وإن اشتملت على العجاسة، كما هو الغالب فيها، بل هذا هو الذي يقتضيه إطلاق ما حكى عن الذكرى في معقد إجماعه حيث قال: أجمعنا على كراهية الماء في الكيف دون البالوعة^(٥).

(و) يستحب (أن يفتق قميصه و ينزع من تحته).

و علله في المدارك^(٦) و غيره^(٧) بأن إخراج القميص على هذا الوجه أسهل على الميت، و لئلا تكون فيه نجاسة تلتصق أعالي بدن الميت.
و عن جامع المقاصد أنه لا كلام بين الأصحاب في استحباب نزع القميص من تحت الميت^(٨). انتهى.

(١) الكافي ١٥٠:٣ - ١٥١/٣، التهذيب ١٢٧٨/٤٣٦:١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٢) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٩٣ من الشهيد الثاني في روض الجنان، ١٠١.

(٣) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٦٧.

(٤) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٤٧:٤، وانظر الذكرى ٣٥٠:١.

(٥) مدارك الأحكام ٨٨:٣.

(٦) تذكرة الفقهاء ٣٤٦:١، المسألة ١١٩، جامع المقاصد ٣٧٤:١، كشف النمام ٢٤٧:٢.

(٧) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٤٨:٤، وانظر: جامع المقاصد ٣٧٤:١.

و استدلل له في كشف اللثام^(١) و غيره^(٢). بخير عبد الله بن مسان لثم يحرق القميص إذا فرغ من غسله، و يزرع من رجليه^(٣).

و قيده في المسالك و المدارك و غيرهما بآذن الوارث؛ لحرمه التصرف في مال الغير من دون إذنه^(٤).

و قد تأمل فيه في الجواهر، بل قوى عدم اعتبار إذنه؛ نظراً إلى إطلاق الرواية و فتاوى الأصحاب^(٥).

و فيه إشكال، كما أن دلالة الرواية على المدعى لا يخلو عن تأمل، فالإقتصار على ما لا كلام فيه بين الأصحاب - على ما ادّعاء في جامع المقاصد - أحوط.

ثم إنه وقع الكلام في أنه هل المستحب تغسيله عرياناً مستور العورة؟ كما هو صريح المعتبر و غيره^(٦)، بل عن المختلف و غيره أنه المشهور^(٧)، و عن المعتبر و التذكرة تعليقه: بأن الثوب ينجس بذلك، و لا يظهر بصب الماء، فينجس الميت و الغاسل^(٨).

(١) كشف اللثام ٢: ٢٤٧.

(٢) جواهر الكلام ٤: ١٧٤.

(٣) الكافي ٣: ١٤٤ - ٩/١٤٥، التهذيب ١: ٣٠٨/٨٩٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٨.

(٤) مسالك الأفهام ١: ٨٧، مدارك الأحكام ٢: ٨٨، جامع المقاصد ١: ٣٧٥.

(٥) جواهر الكلام ٤: ١٤٧.

(٦) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٤٨، وانظر: المعتبر ١: ٢٧١، و الخلاف ١: ٦٩٢، المسألة ٤٦٩.

(٧) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٤٨، وانظر: مختلف الشيعة ١: ٢٢٩، المسألة ١٧٠.

(٨) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٤٨، وانظر: المعتبر ١: ٢٧١، و تذكرة =

أو المستحب تغسله في قميصه؟ كما عن ابن أبي عقيل وظاهر الصدوق
و بعض متأخري المتأخرين^(١)؛ لما في جملة من الأخبار:
كصحيحة ابن مسكان «و إن استطعت أن يكون عليه قميص تغسله من
تحت»^(٢).

و صحيحة ابن يقطين «ولا يغسل إلا في قميص يدخل رجل يده و يصب
عليه من فوق»^(٣).

و صحيحة سليمان بن خالد قال: «و إن استطعت أن يكون عليه قميص
فيغسل من تحت القميص»^(٤).

و عن ابن أبي عقيل أنه قد تواترت الأخبار عنهم أن علياً عليه السلام غسل
رسول الله ﷺ في قميصه ثلاث غسلات^(٥).

أو أنه مختار بين الأمرين؟ كما عن ظاهر المحقق الثاني^(٦) أو صريحه
كالخلاف^(٧)؛ جمعاً بين هذه الأخبار و بين ما دل عليه عرياً مستور العورة،

= النتهاء ١: ٣٤٧، المسألة ١١٩.

(١) كم في جواهر الكلام ٤: ١٤٨، وانظر: مختلف الشيعة ١: ٢٢٩، المسألة ١٧٠ ر المقية
٤١٨/٩٠:١.

(٢) الكافي ٣/ ١٣٩، التهذيب ١: ٢٨٢/ ١٠٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت،
الحديث ١.

(٣) التهذيب ١: ٤٤٦/ ٤٤٤، الاستبصار ١: ٧٣١/ ٢٠٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل
الميت، الحديث ٧.

(٤) التهذيب ١: ٤٤٦/ ٤٤٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

(٥) مختلف الشيعة ١: ٢٢٩، المسألة ١٧٠، و عنه في الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل
الميت، الحديث ١٤.

(٦) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٤٨، وانظر: جامع المقاصد ١: ٣٧٥.

(٧) الخلاف ١: ٦٩٢، المسألة ٤٦٩.

كمرسل يونس عنهم عليهم السلام «فإن كان عليه قميص فأخرج يده من القميص و اجمع قميصه على عورته و ارفعه من رجله إلى ركبتيه، وإن لم يكن عليه قميص فأتى على عورته خرقه»^(١).

و الحسن عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك و بينه ثوباً يستر عنك عورته إما قميصه و إما غيره»^(٢) إلى آخره

و قد ظهر بما أسلفناه في مسألة تغسيل كل من الزوجين صاحبه ضعف الاستدلال المذكور لمذهب المشهور، بل ما تقدّم من الأخبار في تلك المسألة تصلح مؤيدة للأخبار الواردة في هذا الباب، الطاهرة في استحباب كونه في قميصه.

و قد يتخيل حسن الاستدلال للمشهور بمرسلة يونس؛ لما فيها من الأمر بإحراج البدين و جمع قميصه على عورته.

لكنه لا يخلو عن تأمل؛ حيث إن المشهور لا يقولون بكون ما فوق الركبة من العورة حتى تنطبق المرسلة على مدعاهم.

والإبصار أن رفع اليد عن المعتبرة المستفيضة الطاهرة في الاستحباب، المعتضدة بالأخبار السابقة مما لا وجه له.

و أما هذه المرسلة فلا يبعد سوقها لبيان ما هو الأسهل في التغسيل، فلا تنافي استحباب تغسيله في قميصه من دون جمعه على عورته، كما هو ظاهر

(١) الكافي ٥/١٤١٣، التهذيب ١: ٣٠١/٨٧٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣

(٢) الكافي ٣: ١٣٨ - ١/١٣٩، التهذيب ١: ٢٩٩/٨٧٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

الأخبار المتقدمة.

وَحَمَلُ تَنَكُّ الْأَخْبَارِ عَلَى إِرَادَةِ جَمْعِهِ عَلَى حُصُوصِ الْعَوْرَةِ كَيْ تَنْطَبِقَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُحَكَّمِ عَنِ الْمَشْهُورِ بَعِيداً جَدّاً، بَلْ مُتَعَذِّراً.

نعم، لا يبعد أن يكون المقصود بالأصالة من الأمر بنفسه من تحت القميص شدة التحفظ عن وقوع النظر على العورة، فيمكن الجمع بينها وبين المرسلة على وجه ينطبق على مذهب المحقق الثاني، لكنه ليس بأولى من الجمع بينها بإرجاع المرسلة إلى ما لا ينافيها، بل هذا هو الأولى؛ لقوة ظهور الأخبار لسابقة في استحباب أن يكون عليه قميص حال الغسل لا لستر عورته، كما لا يخفى على المتأمل، فالقول باستحباب تغسيله في قميصه أظهر.

(و) أظهر منه استحباب أن (تستر عورته) بالخصوص ما لم يكن ناظر محترم بأن كان مَنْ يباشر التغسيل - مثلاً - أعمى أو وانقأ من نفسه ترك النظر أو مَنْ يجوز له النظر كالزوجين ونحوهما، وإلا فيجب للأمر به في جملة من لأخبار

و أمّا استحبابه عند عدم الناظر المحترم فيمكن استفادته من اهتمام الشارع بسترها وحسن لاستظهار خصوصاً بالنظر إلى ما عرفته في حكم الزوجين مع كونه أوفق بالاحتياط واحترام الميت، والله العالم.

(و) يستحب أيضاً (تليين أصابعه برفق)^(١) فإن تعسر، تركها؛ لقوله عليه السلام في خبر الكاهلي: «لَمْ تَلَيْنْ مَفَاصِلَهُ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْكَ فَدَعِهَا»^(٢) إلى آخره.

(١) الظاهر (و) يستحب أيضاً أن (تليّن أصابعه برفق) كما أن عبارة المتش كذلك.

(٢) الكافي ٣/١٤٠، التهذيب ٦/٢٩٨: ٨٧٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، =

و عن الفقه الرضوي «وتلّين معاصله ما قدرت بالرفق، وإن كان يصعب عليك فدعها»^(١).

ولا يعارضهما ما في بعض الأخبار من النهي عن أن يغمز له مفصل، كرواية طلحة بن زيد^(٢) وغيرها^(٣)؛ إذ لا يبعد أن يكون المراد بالعمر ما ينافي الرفق، و على تقدير المعارضة فالأول أرجح؛ لاشتهاره بين الأصحاب، بل عن الخلاف دعوى إجماع الفرق و عملهم على استحباب تلّين الأصابع^(٤). و عن المعتبر هو مذهب أهل البيت^(٥).

(و) يستحب أن يغسل رأسه برغوة السدر أمام الغسل) كما في رسالة يونس^(٦)، التي تقدّم الكلام فيها مفصلاً.

(و) يفهم من تلك الرسالة و غيرها من الروايات التي نقلناها في كيفية الغسل جملة من السنن التي تعرض المصنّف^(٧) لذكر بعضها منها: أن يغسل فرجه بالسدر و الحرض) قبل الغسل، كما في خبر

= الحديث ٥.

(١) الفقه المسبوق للإمام الرضا^(عليه السلام). ١٦٦، مستدرک الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٢) الكافي ٣/١٥٦٣، التهذيب ١/٣٢٣: ٩٤١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

(٣) التهذيب ١/٤٤٧: ١٤٤٥، الاستبصار ١/٢٠٥: ٧٢٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

(٤) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ١٥٠، وانظر: الخلاف ١/٦٩١، المسألة ٤٦٨.

(٥) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ١٥٠، وانظر للمعتبر ١/٢٧٢.

(٦) الكافي ١٤١٣-١٤٢٠/٥، التهذيب ١/٣٠١: ٨٧٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

الكاهلي، وفيه تثليث غسله، والإكثار من الماء، والأمر بغسل فرجه بماء الكافور
- الحرض قبل غسل بماء الكافور، والأمر بغسله بالماء القراح أيضاً كذلك^(١)
(و) منها: أن (تغسل يداه) ثلاثاً إلى نصف الذراع قبل الغسل، كما في
مرسلة يونس^(٢).

و يقرب منها ما عن الفقه الرضوي^(٣).

وفي حسنة الحلبي: «ثم تبدأ بكفّيه ورأسه ثلاث مرّات»^(٤).

(و) أن (يبدأ بشقّ رأسه الأيمن و يغسل كلّ عضو منه ثلاث مرّات
في كلّ غسلة، و يمسح بطنه في الغسلتين الأوليين) حتى يخرج من
مخرجه ما حرج، كما في موثقة عمّار^(٥) (إلا أن يكون الميت امرأة حاملاً) فإنه
ينصرف عنها الموثقة حيث لا يحسن بالسبة إليها السعي في إخراج ما يخرج من
مخرجه؛ إذ لا يؤمن معه الإجهاض المحرّم، بل ورد النهي عنه في خبر أمّ أنس بن
مالك عن النبي ﷺ قال: «إذا توفيت المرأة فإن أرادوا أن يغسلوها فليبدأوا ببطنها
و تمسح مسحاً رقيقاً إن لم تكن حبلى، وإن كانت حبلى فلا تحركيها»^(٦).

(١) الكافي ٣/١٤١-١٤٠، التهذيب ١/٢٩٨-٢٩٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل
الميت، الحديث ٥.

(٢) الكافي ٣/١٤١، التهذيب ١/٣٠١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت،
الحديث ٣.

(٣) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٦٦، مستدرک الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل
الميت، الحديث ٣.

(٤) الكافي ٣/١٣٨-١٣٩، التهذيب ١/٢٩٩-٣٠٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل
الميت، الحديث ٢.

(٥) التهذيب ١/٣٠٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

(٦) التهذيب ١/٣٠٢، الامتصاص ١/٢٧٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب غسل -

فالأظهر كراهته بالنسبة إليها، بل لو تخيف منه الإجهاد، لا بعد حرمة، والله العالم

(و) يستحب (أن يكون الفاسل منه على الجانب الأيمن) كما عر حملة من الأصحاب^(١) التصريح به، و عن العتية^(٢) دعوى الإجماع عليه، و هو كاف في ثبوت استحبابه مسامحةً وإن كانت الأخبار خالية عنه

(و) أن يغسل الفاسل يديه مع كل غسلة من الأولتين؛ لما في مرسنة يونس من الأمر بغسلهما إلى المرفقين بعد كل غسلة من الأولتين^(٣)، بل وكذا يستحب بعد الغسلة الأخيرة أيضاً، كما في صحيحة يعقوب بن يقطين^(٤) و خبر عمار^(٥).

(ثم ينشفه بثوب) طاهر (بعد الفراغ) من الأعسال الثلاثة، كما في خبر يونس^(٦) وغيره^(٧).

و لو أخطت بما في الأحبار، لطفرت على غير ما ذكرناه من الآداب، فراجع.

(و يكره أن يجعل) الفاسل (الميت بين رجليه) كما حكى عن

• الميت، الحديث ٣.

(١) كما في جواهر الكلام ١٥٤:٤.

(٢) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ١٥٤:٤، وانظر المسية ١٠١.

(٣) الكافي ١٤١٣-١٤٢/٥، التهذيب ٣٠١٦/٨٧٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٤) التهذيب ١٤٤٤/٤٤٦، الاستبصار ٢٠٨٦/٧٣١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

(٥) التهذيب ٣٠٥/٨٨٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

(٦) راجع المصادر في الهامش (٣).

(٧) راجع المصادر في الهامش (٤ و ٥) من ص ٢١٣.

الأكثر^(١)، بل في الجواهر: لم تقف على مَنْ حكى عنه الخلاف^(٢).

و استدلل له بحبر عمار^(٣) ولا يجعله بين رجله في غسله^(٤).

ولا يعارضه ما في خبر [العلاء بن سبيبة]^(٥) ولا بأس أن تجعل الميِّت بين رجله وأد تقوم فوقه فتغسله إذا قلبته يمينا وشمالا تصطه برجله لئلا يسقط بوجهه^(٦) لعدم مسافته الكراهة في غير مقام الحاجة، بل ربما يستشم منه ذلك، كما يساعد عليه الاعتبار حيث إن مراعاة مثل هذه الأمور بحسب الطاهر إنما هي لمراعاة الاحترام، فإذا جعله بين رجله بالداعي المذكور في الرواية، لكان هذا هو الأولى من الوقوف على جانبه.

(و) يكره (أن يقعده) كما حكى عن المعظم^(٧)، بل عن الخلاف دعوى إجماع الفرقة وصلهم عليه^(٨)، وعن التذكرة نسبه إلى علمائنا^(٩).
و يدل عليه قوله عليه السلام في خبر الكاهلي: «وإنك أن تقعده»^(١٠).
ولا يعارضه ما في صحيح الفضل عن الصادق عليه السلام حيث سأله عن الميِّت،

(١) كما في جواهر الكلام ١٥٥:٤.

(٢) جواهر الكلام ١٥٥:٤.

(٣) أورده المحقق الحلبي في المعتمد ٢٧٧:١.

(٤) يدل ما بين المعرفين في ٥٨٧ و الطمعة الحجرية «يونس بن سنان» و الصحيح ما أئتمناه من المصنف.

(٥) التهذيب ١/٤٤٧:١، الاستبصار ١/٢٠٦:٧٢٥، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١.

(٦) كما في جواهر الكلام ١٥٦:٤.

(٧) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٥٦:٤، وانظر: الخلاف ١/٦٩٣، المسألة ٤٧٣.

(٨) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ١٥٦:٤، وانظر: تنكرة الفقهاء ١/٣٨٦، المسألة ١٤٩.

(٩) الكافي ٣/١٤٠:٤، التهذيب ١/٢٩٨:٨٧٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٥.

فقال «أقعدوه واغمر بطنه غمراً رقيقاً»^(١) إلى آخره، بعد إعراس الأصحاب عنه و موافقته للعادة على ما حكى عن عامتهم^(٢).

(و) كذا يكره (أن يقص) شيء من (أظفاره، و أن يرجل شعره) أي تسريحه، و جره و نتفه، كما عن المشهور^(٣) بل عن التذكرة و المعتبر دعوى الإجماع عليه^(٤)، و كذا عن الخلاف، غير أنه ادعى الإجماع أولاً على عدم الجواز^(٥)، كما عن المنتهى نسبه إلى علمائنا^(٦)، و عن المبسوط و المقنعة التعبير بعدم الجواز^(٧).

لكن في طهارة شيخنا المرتضى رحمته الله - كما يظهر من الجواهر^(٨) - أن الظاهر إرادة الجميع الكراهة. نعم، عن الوسيلة و الجامع التصريح بالحرمة، و قرّبه في الحقائق^(٩).

و استدلل للكراهة: بخبر غياث عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كره أمير المؤمنين عليه السلام أن تحلق عانة الميت إذا غُسل أو يلقم له ظفر أو يجر له شعر»^(١٠).

(١) التهذيب ١/٤٤٦: ١٤٤٦، الاستبصار ١/٢٠٦: ٧٢٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

(٢) كما في جواهر الكلام ٤: ١٥٦.

(٣) نسبه إلى المشهور الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٢٩٥.

(٤ - ٧) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٥: ٢٩٥، وانظر: تذكرة الفقهاء ١/٣٨٧، المسألة ١٥٠، و المعتبر ١/٢٧٨، و الخلاف ١/٦٩٥، المسألة ٤٧٨، و مستهل المطلب ١/٤٣١، و المبسوط ١/١٨١، و المقنعة: ٨٢.

(٨) جواهر الكلام ٤: ١٥٨.

(٩) كتاب الطهارة: ٢٩٥، وانظر الوسيلة: ٦٥، و الجامع للشرائع: ٥١، و الحقائق الباصرة: ٤٦٩٣.

(١٠) الكافي ١٥٦: ٣ (باب كراهية أن يقص من الميت ظفر أو شعر) الحديث ٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

و رواية طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كره أن يقص من الميِّت طهر أو يقص له شعر أو تحلق عاتقه أو يغمز له مفصل»^(١).

و على ذلك يحمل النهي فيما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يمس من الميِّت شعر ولا ظفر، وإن سقط منه شيء فاجعله في كفنه»^(٢).

و في خبر عبد الرحمن بن أبي عبدالله، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الميِّت يكون عليه الشعر فيحلق عنه أو يقلِّم ظفره، قال: «لا يمس منه شيء، اغسله وادفنه»^(٣).

و في خبر أبي الجارود أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يتوفى أتفتم أظافيره و يتف إبطاه و تحلق عاتقه إن طالت به من المرض؟ فقال: «لا»^(٤).

لكن الإنصاف أنْ صرف هذه الأخبار عن ظاهرها مشكل، و لفظ «الكراهة» الواقعة في الخبرين الأولين لا يصلح قرينةً لذلك؛ فإنها كثيراً ما تُستعمل في الأخبار في غير المعنى المصطلح، بل يراد منها ما لا ينافي الحرمة، كما هو مقتضى حقيقتها عرفاً و لغةً، و لذا قال شيخنا المرتضى عليه السلام: و الإنصاف أن ليس للأخبار

(١) الكافي ١٥٦:٣ (باب كراهية أن يقص من الميِّت ظفر أو شعر) الحديث ٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٤.

(٢) الكافي ١٥٥:٣ (باب كراهية أن يقص من الميِّت ظفر أو شعر) الحديث ١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ١.

(٣) الكافي ١٥٦:٣، التهذيب ١: ٩٤٢/٣٢٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٣.

(٤) الفقيه ١: ٩٢/٤٢٠، التهذيب ١: ٩٤٣/٣٢٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب غسل الميِّت، الحديث ٩.

صارف عن التحريم إلا إعراض معظم الأصحاب عن ظاهرها، فالاحتياط لا يترك
الْبَيِّنَةُ^(١). انتهى.

لكنك حبير بأن رفع اليد عن ظاهر الخبر الموثوق بصدوره - مثل مرسلة
اس أبي عمير، التي أجراها الأصحاب في القبول مجرى الصحيحة خصوصاً هذه
المرسلة التي أجمعوا طاهراً على العمل بمضمونها بالسببة إلى فقرتها الأخيرة -
بمجرد إعراض المعظم لا يخلو عن إشكال خصوصاً بعد ما سمعت من الوسيلة و
الجامع وغيرهما التصريح بالحرمة، و من المنتهى و الخلاف و الغنية^(٢) دعوى
الإجماع على عدم الجواز، بل عن المنتهى أنه قال: قال علماؤنا لا يجوز قص
شيء من شعر الميت ولا ظفره، ولا يسترح لحيته، و متى سقط شيء منه جعل في
أكفانه^(٣). انتهى، فكيف يبقى مع ذلك الوثوق بإعراض المعظم عن ظاهرها؟

و ما قيل من أن التأمل في كلمات مدعي الإجماع يعطي ظهورها في عدم
إرادته إلا الكراهة، ففيه: أن غاية ما يفهم بالقرائن إنما هي إرادة مدعي الإجماع
ذلك و فهمه إياها من كلماتهم، ولا يحصل بذلك الوثوق بكونها مرادة للمجمعين
المعبرين بعدم الجواز، وقد سمعت من المنتهى أنه قال: قال علماؤنا: إنه لا يجوز،
إلى آخره، و ظاهره كونه نقلاً لعبارة العلماء بلفظها أو بمعناها، فكيف يحصل
الوثوق حيث لا يعارض المعظم كي يمكن طرح الرواية أو تأويلها مع ما فيه من
الإشكال؟ فالقول بالحرمة مع أنه أحوط لا يخلو عن قوة، كما يؤيده ما حكى^(٤)

(١) كتاب الطهارة ٢٩٥.

(٢) الغنية ١٠٢.

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٥٧، وانظر: منتهى المطلب ١٤١: ٦.

(٤) أنظر على سبيل المثال: تذكرة الفقهاء ٢: ٢٢٢، المسألة ١٥٧، ونهاية الأحكام ٢: ٢٥٠.

عليه الإجماع مستفيضاً من أنه لو سقط من الحيت شيء بغيره أو بسقط جمل في كفه و دق و عن بعضهم التصريح في معتد إجماعه بوجوب تعسيله أيضاً^(١). و عن بعضهم الاقتصار على ذكر دفنه معه^(٢). و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - مرسلة ابن أبي عمير، المتقدمة^(٣)، فيستكشف من ذلك أن هذه الأجراء من الحيت كسائر أعصائه، فيستبعد إذن الشارع في فصلها عن بدنه.

و كيف كان فمقتضى إطلاق النصوص و الغنارى بل صريح بعضهما: عدم الفرق بين كون الأظفار طويلة أو قصيرة، كما أن مقتضى إطلاقهما عدم الفرق بين ما لو كان الوسخ تحتها أو لم يكن، كما عن المنتهى^(٤) التصريح به، بل عن الشيخ دعوى الإجماع على عدم جواز نظيفها عن الوسخ بالخلال^(٥). و في رواية الكاهلي: «و لا تخلل أطعاره»^(٦).

و مع ذلك حكى عن التذكرة أنه ينبغي إخراج الوسخ من بين أطعاره بعود لبن، و إن شد عليه قطناً، كان أولى^(٧).

و دفعه في محكي^(٨) الذكرى بإجماع الشيخ و رواية الكاهلي.

(١) الحاكي هو المحقق الكركي في جامع المقاصد ١٠٣٦، و انظر: تذكرة الفقهاء ٢٢: ٢، المسألة ١٥٧، و كنا نهاية الأحكام ٢٥٠: ٢.

(٢) الحاكي هو العاملي في مفتاح الكرامة ٤٣٥: ١، و انظر: جامع المقاصد ٣٧٧: ١.

(٣) في ص ٢١٧.

(٤) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٥٨: ٤، و انظر: منتهى المطلب ١ ٤٣١.

(٥) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٤٣٥: ١، و كنا صاحب الجواهر فيها ١٥٧: ٤، و انظر: الخلاف ٦٩٥: ١، المسألة ٤٧٨.

(٦) تقدمت الإشارة إلى مصدرها في ص ٢١٥، الهامش (٩).

(٧) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري ٢٩٥: ٢، و انظر: تذكرة الفقهاء ١ ٣٨٩، العرق «د».

(٨) الحاكي هو لشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٩٥: ٢، و انظر الذكرى ٣٤٩: ١.

و قد يوحى كلامه بحمله على ما إذا كان على وجه يجمع من حصول العسل
الواجب، ولا شبهة في انصراف النص والإجماع على مثل العرص، فليتأمل
(و) كذا يكره (أن يغسل مخالفاً، فإن اضطر، غسله غسل أهل
الخلافاً) كما تقدّم^(١) الكلام في ذلك مفصلاً

و يكره أيضاً تعسيل الميت بماء أسخن بالنار بخلاف فيه طاهراً، بل عن
المتنهي نسبته إلى علمائنا^(٢).

و يدل عليه ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «لا يسحن الماء
للميت»^(٣).

و ما رواه عبد الله بن المعيرة عن الباقر والصادق عليهما السلام: «لا يغرب
الميت ماء حميماً»^(٤).

و ما رواه يعقوب بن يزيد عن عدة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«لا يسخن للميت الماء، لا يعجل له النار، ولا يحتط بمسك»^(٥).

و عن الصدوق أنه قال قال أبو جعفر عليه السلام: «لا يسحن الماء للميت» قال: و
روي في حديث آخر «إلا أن يكون شتاءً بارداً فتوفي الميت ممّا توفي منه
نفسك»^(٦).

(١) في ص ١١١ وما بعدها

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٥، وانظر: متنهي المطلب ١: ٤٣٠

(٣) التهذيب ١: ٣٢٢/٩٣٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ١

(٤) التهذيب ١: ٣٢٢/٩٣٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

(٥) الكافي ١٤٧٣ (باب كراهية تجصير الكفن...) الحديث ٢، التهذيب ١: ٣٢٢/٩٣٧، الوسائل،

الباب ١٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٦) المقيي ١: ٨٦/٣٩٧ و ٣٩٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤ و ٥.

و يقرب منه ما عن الرضوي^(١).

وهذا هو المستند لاستثناء جماعة صورة البرد الشديد، و طاهره مراعاة حاب الميت، إلا أنه حكى عن الشيخ أنه قال: لو خشي العاسل من البرد، انتفت الكراهة^(٢).

وربما فسرت الرواية بما يوافقه كما ليس بالبعيد عن ظاهرها، كما لا يحفى على المتأمل.

ثم إن المراد بالماء المصحن في هذه الروايات - بحسب الظاهر - هو المصحن بالنار، كما فهمه الأصحاب، لا لمجرد دعوى انصرافه إليه، بل لكونه - بحسب الظاهر - معهوداً لدى العامة، فلا ينصرف الذهب إلا إليه، مع أن إسخان الماء بالشمس لأجل تغسيل الميت المبني أمره على التعجيل لا يكاد يتفق في الخارج كي يكون مقصوداً بالنهاية.

هذا، مع أن في رواية يعقوب، المتقدمة^(٣) إشعاراً بذلك، والله العالم. و يكره أيضاً الدخنة بالعود وغيره، كما عن المشهور^(٤)، خلافاً للجمهور فاستحبوها

و عن الباقر عليه السلام: «لا تقربوا موتاكم النار»^(٥) يعني الدخنة، على ما فُسر^(٦).

(١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٦٧.

(٢) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤٧٠: ٣، وانظر: النهاية ٣٣، و المسوط ١٧٧١-١٧٨، والخلاف ٦٩٢: ١، المسألة ٤٧٠.

(٣) في ص ٢٢٠.

(٤) سبه إلى المشهور البحراني في الحقائق الناضرة ٤٧١: ٣.

(٥) التهذيب ٢٩٥: ١، الاستبصار ٢٠٩: ٢، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين،

الحديث ١٢

(٦) ورد التفسير به في التهذيب ٢٩٥: ١، الحديث ٨٦٦، والاستبصار ٢٠٩: ٢، ديل الحديث ٧٣٧

و عن الصادق عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام لا تجمروا الأكفان و لا تمسوا موباكم بالطيب إلا بالكافور، فإن الميت بمنزلة المحرم»^(١).

(الثالث) من الأحكام المتعلقة بالأموات: (في تكفينه)

و هو تكفينه و غيره من أحكامها التي عرفت أنها واجب كفاية على عامة المكلفين، لكن الواجب إنما هو سترة في الكفن لا بدله و إن كان مستحباً مؤكداً. ففي صحيفة سعد بن طريف^(٢): «مَنْ كَفَّنَ مُؤْمِناً كَانَ كَمَنْ صَمَرَ كَسَوْتَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٣).

و لا تتوقف صحته على قصد القرية و إن توقف استحقاق الأجر عليه حيث لا استحقاق إلا مع الإطاعة، و لا إطاعة إلا مع القصد.

و يدل عليه - مضافاً إلى أن الأصل في الواجبات التوضيحية، كما عرفت تحقيقه في بنية الوصوء - شهادة العرف بل الشرع أيضاً - كما لا يخفى على مَنْ نظر في أخبار الباب - بعدم تعلق العرض الباعث على الطلب إلا حصول العمل في الخارج و لو من دون قصد.

فما عر بعض متأخري المتأخرين - من توقف صحة التكفين على النية، فهو وقع من دونها، و جب إعادته؛ لأنه من التعبدات التي لا يعلم بحصول الغرض منها بمجرد الوجود الخارجي^(٤) - ضعيف جداً، و لا يبعد أن يكون متعزداً بقوله.

(١) الكافي ١٤٧٣ (سأب كراهية تجمير الكفن). الحديث ٣، التهذيب ١ ٢٩٥/٨٦٣، الاستبصار ١ ٢٠٩/٧٣٥، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

(٢) في السخ الحطية و الحجرية: معاوية بن طريف. و ما ألتناه من المصدر

(٣) الكافي ١٦٤٣ (باب ثواب مَنْ كَفَّنَ مُؤْمِناً) الحديث ١، التهذيب ١ ٤٥٠: ١٤٦١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٤) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٩٦ عن بعض مشايخه، وانظر: مستند الشيعة ٢٠٨: ٣.

وما أبعد ما بين ما حكى^(١) عن بعض من القول بحصول الثواب مع عدم النية ما لم يبرع عندها؛ لظواهر الأخبار الدالة عليه، بل نسب إلى الأردبيلي القول به ولو مع نية العدم^(٢).

وقد أشرنا إلى صمعه بما أومأنا إليه من توقف استحقاق الثواب عقلاً على الإطاعة التي لا تتحقق إلا بالقصد.

اللهم إلا أن يوجه ذلك بإرادة التعضل من الثواب، لا جراء العمل، فيمكن الالتزام به بعد مساعدة الدليل بأن يقال: إنه يفهم من الأدلة أن هذا العمل بنفسه كإعانة الملهوف ونحوها من الأمور التي لها آثار ذاتية يحدث بها صفة كمال في الإنسان، فيتقرب بها إلى الله حلّ جلاله بحاصية العمل، ويستحقّ بكماله الفوز إلى الدرجات لرفعة، كما أنه ربما نلتم بذلك بالنسبة إلى جملة من الأعمال الحسنة المؤثرة من حيث هي في نهديب النفس وكمالها، والله العالم.

(و يجب) لدى الاختيار (أو يكفّن) انبئت (في ثلاثة أقطاع) لا تن
بلا خلاف على الظاهر عدا ما حكى عن سائر، فاجترأ بثوب واحد^(٣).

و هو صعب محجوج بمخالفته للإجماع - المحكي^(٤) عن الخلاف و
العية و غيرهما، بل في الجواهر دعوى استفاضة نقل الإجماع على خلافه أو
تواتره^(٥) - والأخبار المستفيضة بل المتواترة.

(١ و ٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٦، وانظر مجمع الفائدة و سرمد
١٩٦.١

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٥٩: ٤، وانظر المراسم: ٤٧.

(٤) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١٦٠: ٤، وانظر الخلاف ١ - ٧٠١ - ٧٠٢، المسألة ٤٩١، و

العية ١٠٢، والذكرى ٣٥٣: ١.

(٥) جواهر الكلام ١٥٩: ٤.

ففي رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «المبّت يكفن في ثلاثة أبواب»^(١) سوى العمامة و الخرقه يشدّ بها وركيه لكي لا يبدو منه شيء، و العمامة و الخرقه لا بدّ منهما، و ليستا من الكفن»^(٢).

و موثقة سماعة، قال: سألته عما يكفن به الميت، قال: «ثلاثة أبواب، و إنما كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أبواب: ثوبين صحاريين، و ثوب حبرة، و الصحاريّة تكون بالعمامة، و كفن أبو جعفر عليه السلام في ثلاثة أبواب»^(٣).

إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة التي ستمرّ جملة منها عليك، الواردة في كيفية التكفين و بيان عدد قطعات الكفن، الدالة على اعتبار ثلاثة أبواب و مراد بتقريب أنّه لا يجوز الاختصار على الأقلّ ممّا اشتمل عليه مثل هذه الأخبار البيانية إلاّ بدليل يدلّ على عدم كون بعض ما فيه - مثلاً - من الأركان، و ليس في شيء منها إشعار بجوار الاجتزاء بما دون الثلاثة عدا صحیحة زرارة، المروية عن بعض نسخ التهذيب، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: العمامة للميت من الكفن؟ قال: «لا، إنما الكفن المفروض ثلاثة أبواب أو ثوب تامّ لا أقلّ منه يوارى فيه جسده كلّ، فما راد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة، فما زاد فمبتدع، و العمامة سنة»^(٤).

و قيل^(٥): إنّ هذه الصحیحة مع الأصل هي مستند سلار.

(١) كلمة «أبواب» لم ترد في المصدر.

(٢) الكافي ٦/١٤٤:٣، التهذيب ٨٥٦/٢٩٣١ الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٢.

(٣) التهذيب ٨٥٠/٢٩١١ الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٢.

(٤) التهذيب ٨٥٤/٢٩٢١ الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٥) الفاتل هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٩٦.

و فيه: أن الأصل منقطع بالدليل.

و أما الصحيحة فهي غير ماضية للاستدلال؛ لما فيها من الإشكال و الإحمال و اضطراب المتن حيث رواها الكلبي عن زرارة و محمد بن مسلم مثل ما في التهذيب، إلا أنه قال: «إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب و ثوب تام»^(١) و على هذا يكون من قبيل عطف الخاص على العام بقريئة غيرها من الأدلة، فيكون دليلاً للمشهور.

و عن الحبل المتين أن بعض نسخ التهذيب أيضاً كما في لكافي^(٢)، فيحتمل زيادة همزة «أو» في النسخة المشتعلة عليها بتصرف النسخ، كما يؤيدها ما ستعرفه من الإشكال.

و حكى^(٣) عن أكثر نسخ التهذيب روايتها بحذف الثوب «إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب تام».

و يظهر من الحقائق أن هذا هو الموافق لأصل نسخة التهذيب، المكتوبة بحمد الشيخ^(٤)، حيث استظهر سقوط لفظ «الثوب» من قلم الشيخ^(٥)، و كيف كن فلا وثوق بصحة النسخة المشتعلة على لفظة «أو».

هذا، مع ما فيه من الإشكال؛ فإن ظاهرها التخيير في العرض الذي جعله قسماً للسنة بين الأقل و الأكثر، لا مع المعايرة بينهما بوجه، كما في القصر و الإتمام.

(١) الكافي ٥/١٤٤٣.

(٢) حكاها عنه البحراني في الحقائق الناضرة ١٥: ٤، وانظر: الحبل المتين: ٦٦.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٩٧.

(٤) الحقائق الناضرة ١٦: ٤.

نعم، لو أمكن الالتزام بجواز التكفين بثلاثة أثواب باقصة تحصل مواراة جسد الميت بمجموعها من حيث المجموع من دون أن يعتبر في أحدها كونه شاملاً لجميع البدن، لأمكن الالتزام بالتخيير، لكنه على الظاهر ممّا لا يقول به أحد، فلينزل الرواية - على تقدير ثبوتها - إمّا على إرادة حالتها الاختيار والاضطرار - كما ليس بالسعيد - أو يلتزم بخروجها مخرج التقيّة وإن لا يخلو عن بُعد، كما لا يخفى على المتأمل.

و كيف كان فهذه الرواية لو لم تكن دليلاً للمشهور فلا تكون دليلاً عليهم. ثم إن الأقطاع الثلاثة الواجبة في الكفن على المشهور ما كانت بصورة (مثور) بكسر الميم ثم الهمزة الساكنة، ويطلق عليه في العرف واللغة الإزار، كما هو الشائع في النصوص على ما يشهد به الاستقراء في أخبار الباب و ماورد في باب الإحرام و في أحكام المحانص و في آداب الحمام، إلى غير ذلك من مواقع استعماله.

و ربما حدّد المثور - كما عن الروض و الروضة^(١) - بما يستر ما بين السرّة و الركبة.

و عن جامع المقاصد: ما يسترهما^(٢).

و عن المقنعة^(٣) و المراسم^(٤): ما يستر من سرّته^(٥) إلى حيث يبلغ من

(١) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٦٠، وانظر: روض الجنان: ١٠٣، و الروضة البهية ٤١٥١.

(٢) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ١٦٠، وانظر: جامع المقاصد ٣٨٢.١.

(٣) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٦٠، وانظر: المقنعة ٧٨.

(٤) كما في جواهر الكلام ٤: ١٦٠، وانظر: المراسم: ٤٩.

(٥) في الطبعة الحجرية: والسرّة بدل سرّته.

ساقيه.

و عن المصباح من سرته إلى حيث يبلغ^(١) العثر^(٢).
و عن الروض^(٣) احتمال كفاية ما يستر العورة؛ لأنه شرع لسترها بالأص.
وفيه ما لا يخفى من الضعف.

و الأولى إحالته على العرف، و الاجتزاء بما يتحقق به مسماه عرفاً بحيث
لا يكون استعماله - مثلاً - في الحمام و نحوه خلاف المتعارف الذي يصرف عنه
الإطلاق.

(و قميص) و قد حدده غير واحد بما يصل إلى نصف الساق. و لعنه
لتعارفه في ذلك لزمان، فعليه ينزل إطلاق الأخبار، و لا ريب في أنه أحوط و إن
كان المنجبه كفاية مسماه الذي يتحقق على الظاهر بما لا يبلغه.
(و إزار) و المراد منه في المقام هو الثوب الشامل لجميع البدن طولاً و
عرضاً.

و هل تجب زيادة شيء ليتمكن معه عقد طرفيه طولاً و يطبق أحد جانبيه
على الآخر عرضاً، كما عن بعض^(٤)، معللاً بعدم تبادل غيره من الأخبار، أم
لا تجب، بل يكفي مطلق ما يشمل البدن و لو بالحياطة و نحوها؟ وجهان،
أحوطهما: الأول، و أظهرهما: الثاني؛ فإن التبادر المدعى في المقام منشؤه غلبة

(١) في النسخ الحطية و الحجرية: «بلغ» بدل «يلغ». و ما ألتناه من المصدر

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٦٠: ٤، وانظر. مصباح المتعبد ١٩٠.

(٣) هي النسخ الحطية و الحجرية: «الروضة» بدل «الروض». و الصحيح ما أنشأه من جواهر
الكلام ١٦٠: ٤، وانظر: روض الجنان ١٠٣.

(٤) حكاه صاحب الجواهر فيها ١٦٧: ٤ عن جامع المقاصد ٣٨٢: ١، و روض الجنان ١٠٣.

الوجود

ثم إن إطلاق «الإرارة» على مثل هذا الثوب هل هو حقيقة كإطلاقه على المئزر أم معار؟ فيه تردد ربما يقوي الأول - مضافاً إلى إطلاق العقهاء - ما حكاه في مجمع البحرين عن بعض أهل اللغة من تفسيره بالثوب الشامل لجميع البدن^(١)

لكن قد يعلب على الظن كونه حقيقة في الثوب الشامل الذي يشتربه المرأة لا مطلقاً، فلا يبعد أن يكون إطلاق العقهاء مأخوذاً منه، و أن يكون تفسير البعض تفسيراً بالأعم، كما أنه يحتمل قوياً كون استعماله في إرارة المرأة أيضاً في الأصل؛ للمناسبة بينه وبين المعنى الأول من حيث كون المرأة عورة، فليتأمل. وكيف كان فلا ينبغي الارتياح في جواز الاجتزاء بما وصفناه في أجزاء الكفن الواجب، بل لا خلاف فيه على الظاهر، كما يظهر من غير واحد إلا من صاحب المدارك وبعض من تبعه، فطعنوا عدم جواز الاجتزاء بالمئزر، وجوب التكفين بثوبين شاملين و قميص، أو ثلاثة أثواب شاملات محبباً بينهما، مدعيين استفادته من الأخبار، ونسبه إلى ابن الجيد والصدوق.

قال في المدارك - بعد نقل جملة من الأخبار التي سيأتي نقلها - . أمّا المئزر فقد ذكره الشيخان وأتباعهما، وجعلوه أحد الأثواب الثلاثة المفروضة، ولم أقف في الروايات على ما يعطي ذلك، بل المستفاد منها اعتبار القميص والثوبين الشاملين للجسد أو الأثواب الثلاثة.

(١) مجمع البحرين ٢٠٤٣ و ٢٠٤٤

و مصمونها أفتى ابن الجنيّد في كتابه، فقال: لا بأس أن يكون الكفن ثلاثة أثواب يدرج فيها إدراجاً أو ثوبين و قميصاً.

و قريب منه عبارة الصدوق في «مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه» فإنه قال: الكفن المفروض ثلاثة: قميص و إزار و لفافة، سوى العمامة و الخرقة، فلا تُعدّان من الكفن.

و ذكر قيل ذلك أنّ المغسّل للميت قبل أن يلبسه القميص يأخذ شيئاً من لفتن و ينثر عليه ذريرة، و يجعل شيئاً من القطن على قُبْلِهِ، و يضمّ على رُجْلَيْهِ جميعاً، و يشدّ فخذيه إلى وركيه بالمنرر شدّاً جيّداً لئلا يخرج منه شيء، و مقتصاه أنّ المنرر عبدة عن الخرقة المشقوقة التي يشدّ بها المخذّان، و المسألة قوية الإشكال.

و لا ريب أنّ الاختصار على القميص و اللّفّاتين أو الأثواب الثلاثة الشاملة للجسد مع العمامة و الخرقة التي يشدّ بها اللّخْذَانُ الأولى (١). انتهى.

و عن الأمين الاسترأبادي (٢) أنّه تبع صاحب المدارك - الذي هو أستاذه، كما هي الحدائق (٣) - في القول، و بالغ في الطعن على المشهور حتى أنّه نسب إلى جمع من المتأخّرين غفلة عن أنّه قول جلّ الأصحاب قديماً و حديثاً لو لا كلّهم.

و قال - فيما حكاه عنه صاحب الحدائق -: و قد وقع من جمع من المتأخّرين سهو عظيم حيث زعموا أنّ من جملة الكفن الواجب المنرر، و فسروه

(١) مدارك الأحكام ٢ ٩٤-٩٥، و نظرة الفقيه ٩٢:١، و كذا ديل الحديث ٤٢٠.

(٢) الحاكي عنه هو البحراني في الحدائق الناضرة ١٣:٤.

(٣) الحدائق الناضرة ١٣:٤.

يثوب يكون من السرة إلى الركبة، مع أنه لا دلالة في الأحاديث على ذلك^(١) انتهى.
و لقد أطل في الحقائق في إبطال هذه المقالة و أوضح أن الإزار - الذي يفهم اعتباره من جملة من الأخبار - ليس إلا ما عبر عنه الأصحاب بالمتزر، و قد تعرض لنقل جملة من عبارات القدماء - كالفيد و الشيخ و ابن أبي عقيل و علي ابن بابويه و الصدوق - الدالة على أن المتزر من أجزاء الكفن الواجب و إن اختلفت عبارتهم حيث عبر عنه بعضهم بالمتزر و آخر بالإزار^(٢).

و الذي أوقع صاحب المدارك في الهم - حيث ظن موافقة الصدوق لما اختاره - تعبير الصدوق عنه بالإزار، و إطلاق المتزر في عبارته الأخيرة على الخرق التي تشد على العورة.

و كيف كان فالذي يتوجه على هذه المقالة أولاً: أن الرجوع في تشخيص ما يجرى في أجراء مثل الكفن إلى ما هو المعهود لدى المتشريعة مع شدة الاهتمام بأمره شرعاً و عرفاً، و مجبولة الناس على مراعاة الاحتياط فيه مهما تيسر أوثق من الاستبداد بالرأي فيما يفهم من ظواهر الأخبار، لقضاء العادة بكون مثل الفرض ممّا تعاطاه المتشريعة خلفاً عن سلف يداً بيد، ولو ظن ظان ظهور الأخبار في خلاف ما بأيديهم مع كون المشهور بين العلماء - الذين وصلت الأخبار إليهم بواسطة - صحة عملهم، لوجب الجزم بكونه لشبهة، أو كون الأخبار عليلاً، أو أن المراد بها خلاف ظاهرهما، و إلا لم يعدل الأصحاب عنها قطعاً.

و ثانياً: أن جملة من الأخبار باطقة بكون الثوب الذي يشد على الوسط

(١) الحقائق للناصرة ١٣: ٤.

(٢) راجع: الحقائق للناصرة ١١: ٤ و ١٢.

الذي يسمى بالإزار والمثزر - من أجزاء الكفن الواجب.

منها: صحبة عبد الله بن مسنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف أصنع بالكفن؟ قال: «تأخذ خرقة فتشد بها على مقعدته ورجليه» قلت: فالإزار، قال: «لا، إنها لا تعد شيئاً، إنما تصنع ليضم ما هناك لئلا يخرج منه شيء، وما يصنع من القطن أفضل منها، ثم يخرق القميص إذا غسل، وينزع من رجليه» قال: «ثم الكفن قميص غير مزورر ولا مكفوف، وعمامة يعصب بها رأسه، ويرد فضلها على رجليه»^(١).

في الوسائل: هذا تصحيف، والصحيح: «يرد فضلها على وجهه» ذكره صاحب المنتقى، ويأتي ما يشهد له^(٢)، انتهى.

تقريب دلالة الرواية: أنه حيث إن الإمام عليه السلام أمره بالخرقة المذكورة توهم الراوي كونها بمنزلة الإزار المعهود المعدود من أجزاء الكفن؛ لإفادتها فائدته، أو توهم كونها بعينها هي الإزار، فاستفهم عنها، فكأنه قال: فالإزار غير لازم، أو قال: فالإزار هذه الخرقة، فأنكر عليه الإمام عليه السلام، وبين أن هذه الخرقة لا تعد من كفن، فليست بالإزار المعدود من الكفن، ومن المعلوم أنه لا وقع لتوهم الاجتزاء بها عن الإزار إلا إذا كان المراد بالإزار ما يشد على الوسط، ويستتر به العورة، لا اللقانة الشاملة لجميع البدن.

و أم قوله عليه السلام: «ثم الكفن» إلى آخره، فهو مسوق لبيان بعض ما يختفى

(١) الكافي ١٤٤: ١٤٥/٩، التهذيب ٣٠٨: ٩٤/٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٨.

(٢) الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، ذيل الحديث ٨، ونظر. منتقى الجمان ٢٥٨: ٦.

على السائل، لا لبيان ماهية الكفن، ولذا لم يتعرض لذكر اللقافة المعلوم - بصاً و إجماعاً بل ضرورة - كونها من الكفن، وترك ذكر الإزار أيضاً كذلك، مع أنه علم من نفس هذه الرواية فصلاً عن غيرها اعتباراً، فحيث كان السائل يعرف أجزاءه إجمالاً - كما يدل عليه قوله: فالإزار، وكذا قول الإمام عليه السلام - وما يصع من القطر أفصل منها - كان بيان الأجزاء مفصلاً مستدركاً، وإنما أراد عليه السلام بيان بعض الأمور الخفية التي منها اعتبار قميص غير مررور و عمامة بالكيفية المذكورة، والله العالم.

و منها: ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «يكفن الميت في خمسة أثواب: قميص لا يزرّ عليه، وإزار، وخرقة يعصّب بها وسطه، ويزد يلفّ فيه، و عمامة يعمّم بها، و يلقى فضلها على صدره»^(١).

في الوسائل: رواه الشيخ بإساده عن سهل بن زياد مثله، إلا أنه قال: «و يلقى فضلها على وجهه»^(٢).

و المراد بالإزار ليس إلا العنزة؛ لما عرفت من كونه حقيقة فيه، و كونه هو المعنى الشائع الذي يراد منه شرعاً و عرفاً، و على تقدير كونه حقيقة فيما يلفّ على البدن أيضاً فالمراد منه في المقام ليس إلا الأول بقريئة ما عرفته و ستعرف، كما يؤيده فهم الأصحاب، مصافاً إلى جعله في الرواية قسيماً لما يلفّ فيه الميت، فلو كان المراد به اللقافة، لكان الأنسب أن يقول: بلفافتين إحداهما يزود.

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يكفن الرجل

(١) الكافي ١٤٥٣/١١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٣.

(٢) الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، ذيل الحديث ١٣، وانظر: التهذيب ٢٩٣/١ و ٨٥٨ و ٩٠٠/٣١٠.

في ثلاثة أبواب و المرأة إذا كانت عظيمة في خمسة: درع و منطق و خمر و
لغافتين^(١) فإن المراد بالمنطق - بحسب الطاهر - ليس إلا المنزر
و في المدارك - بعد أن ستره بما يشد به الوسط - قال: ولعل المراد به هنا
ما يشد به الثديان^(٢) . انتهى .

و فيه ما لا يخفى من البعد .

نعم، ربما يحتمل إرادة الخرق التي يعصب بها وسطها و يضمّ بها فحداها .
لكن يبعد أولاً . عدم اختصاص هذه الخرق بالمرأة، فمقتضى إرادتها من
المنطق كونها أحد الأبواب الثلاثة المشتركة بين الرجل و المرأة، و هو خلاف
النص و الإجماع .

و ثانياً: أن إرادة المنزر أوفق بمعناه الحقيقي، بل لا يبعد عدم استعمال
لمنطق إلا في معناه الحقيقي؛ وإنه - على ما نص عليه اللعويون - ثوب تلبسه
المرأة، و يظهر منهم كونه أشبه شيء بالمنزر .

قال في مجمع البحرين: المنطق - كمبر - ما يشد به الوسط، و منه: حديث
لعائص: أمرها فاستفرت و تمنطقت و أحزمت . و المنطق أيضاً شقة تلبسها
المرأة و تشد وسطها ثم ترسل أعلاها على أسفلها إلى الركبة و الأسفل إلى
الأرض . قل في النهاية: أول من اتخذ المنطق أم إسماعيل، و به سُميت أسماء بنت
أبي بكر ذات النطاقين؛ لأنها كانت تطابق نطاقاً فوق نطاق، و قيل: كان لها نطاقان

(١) الكافي ١٤٧٣ (باب تكفين المرأة) الحديث ٣، التهذيب ١: ٣٢٤/٩٤٥، الوسائل، الباب ٢

من أبواب التكفين، الحديث ٩

(٢) مدارك الأحكام ١٠٥: ٢ .

تلبس أحدهما و تحمل في الآخر الزاد إلى النبي ﷺ و هو في الغار. و منه الحديث: المرأة تكفن في درع و منطوق. و مثله: تكفن المرأة في منطوق و لفافتين^(١). انتهى عبارة المجمع.

أقول: و لا يبعد أن يكون المراد بـ «تمنطق» في حديث الحائض أيضاً هذا المعنى.

و كيف كان فالمراد بالمنطق فيما نحن فيه - على الظاهر - ليس إلا هذا المعنى، فالزائد الذي تحتص به المرأة هو الخمار و إحدى اللفافتين، فليتأمل. و منها: ما رواه يونس عنهم ﷺ في تحنيط الميت و تكفينه، قال: «أبسط الحبرة بسطاً ثم اسط عليه الإزار ثم أبسط القميص عليه»^(٢) الحديث.

و منها: ما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الميت، فذكر حديثاً يقول فيه: «ثم تكفّه» - إلى أن قال - «ثم تبدأ فتبسط اللقافة طولاً ثم تذر عليها من الذريرة ثم الإزار طولاً حتى يغطي الصدر و الرجلين»^(٣) الحديث، فإنها صريحة في عدم إرادة الثوب الشامل للبدن من الإزار.

نعم، في قوله عليه السلام «ثم الإزار طولاً» إجمال، لكن لا ينافي الاستدلال، كما هو ظاهر.

و يدل عليه أيضاً ما رواه يونس بن يعقوب عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إني كفنت أبي في ثوبين شطوئين كان يحرم فيهما، و في

(١) مجمع البحرين ٢٣٩:٥، وانظر: النهاية - لابن الأثير - ٧٥٥:٥ و منطوق.

(٢) الكافي ١/١٤٣٣، التهذيب ١/٣٠٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٣) التهذيب ١/٣٠٥-٣٠٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

قميص من قمصه، و في عمامة كانت لعلي بن الحسين عليه السلام، و في بُرد اشترته بأربعين ديناراً لو كان اليوم لساوى أبعماثة ديناراً^(١).

و ما رواه معارية بن عمار - في الصحيح - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان ثوبا رسول الله صلى الله عليه وآله اللذان أحرم فيهما يمانيتين عبري و أظفار، و فيهما كُفَّ»^(٢).
و متعرف إن شاء الله أن أحد ثوبي الإحرام: الإزار الذي هو بمعنى المئزر، لكن لقائل أن يقول: لا ملازمة بين كون الإزار أحد ثوبي الإحرام و الائزار به حال لتكفين، فمن الجائز كونه كبيراً صالحاً لأن يشمل جميع الجسد و يستعمل في الكفن كذلك، إلا أنه يصلح مؤيداً لتعيين المراد بالإزار في سائر الأخبار، كما أن سائر الأخبار تصيح مبينة لكيفية استعماله في التكفين من كونه بهيئة الإزار لا اللقافة، كما يؤيده ما في بعض الروايات من «أن الميت بمزلة المحرم»^(٣).

فالإبصار - بعد ملاحظة مجموع الأخبار و تناوئ الأصحاب و عمل المتشرعة - لا مجال للتشكيك في كون المئزر أحد الأتواب الثلاثة، و على تقدير الشك فالأصل عدم وجوب ستر سائر البدن بالثوب الذي عبر عنه بالإزار في الأخبار.

نعم، لا يتعين بالأصل اعتبار خصوص المئزر، كما هو ظاهر.
و عمدة مستند صاحب المدارك و من تبعه: ماورد في الأخبار المستفيضة

(١) الكافي ١/١٤٩٣، التهذيب ١/٤٣٤:١، الاستبصار ١/٢١٠:١ - ٧٤٢/٢١١، الوسائل،

الباب ٥ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٢) الكافي ٤/٣٣٩:٢، الفقيه ٢/٢١٤:٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التكفين، الحديث ١

(٣) الكافي ١٤٧٣ (باب كراهية تجمير الكفن...) الحديث ٣، التهذيب ١/٢٩٥:١، الوسائل،

الاستبصار ١/٧٣٥:٢، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

من أنه يكفّن الميت في ثلاثة أثواب:

كموئقة سماعة، المتقدمة^(١).

و مرسله يونس عن بعض رجاله عن أبي عبدالله عليه السلام و أبي جعفر عليه السلام، قال: «الكفن فريضة للرجال ثلاثة أثواب، و العمامة و الخرقة سنة، و أما النساء ففريضة خمسة أثواب»^(٢).

و حسنة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كتب أبي في وصيته أن أكفنه بثلاثة أثواب، أحدها: رداء له حبرة كان يصلّي فيه يوم الجمعة، و ثوب آخر و قميص، فقلت لأبي: لم تكتب هذا؟ فقال: أخاف أن يغلبك الناس فإن قالوا: كفنه في أربعة أو خمسة، فلا تفعل، قال: و عثماني بعد بعمامة، و ليس تعدّ العمامة من الكفن، إنما يعدّ ما يلفّ به الجسد»^(٣).

و صحيحة أبي مريم الأنصاري، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «كفّن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب: بژد أحمر حبرة و ثوبين أبيصين صحاريين»^(٤). و صحيحة زرارة، المتقدمة^(٥) التي اضطرب متنها.

قال في المدارك - بعد نقل الأخبار المتقدمة -: و بالجملة، فالأخبار الواردة بالأثواب الثلاثة مستفيضة، و لا معارض لها، فتعين العمل بها^(٦). انتهى.

(١) في ص ٢٢٤.

(٢) التهذيب ٨٥١/٢٩١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٧

(٣) الكافي ٧/١٤٤٣، التهذيب ٨٥٧/٢٩٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٠.

(٤) التهذيب ٨٦٩/٢٩٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٣

(٥) في ص ٢٢٤.

(٦) مدارك الأحكام ٩٤:٢.

و فيه: أنه لا تنافي هذه الروايات كون أحد الأثواب الثلاثة المنزور، فإنه يطلق عليه الثوب لغة و عرفاً و شرعاً، بل قد سمعت في صحيحة^(١) معاوية بن عمار «أن رسول الله ﷺ كُفِّن في ثوبي إحرامه» المعلوم كون أحدهما الإزار، فيعرف من ذلك أن المراد بالأثواب الثلاثة التي وردت في الأخبار المستفيضة من «أن رسول الله ﷺ كُفِّن فيها» كان أحدها الإزار، فيكون ما دلّ على اعتبار الإزار مبيّناً لما في هذه الأخبار من الإجمال.

و دعوى أن المتبادر من الأثواب كونها شاملة، ممنوعة أشد المنع، خصوصاً مع عدم كون أغلب الأخبار مسوقة لبيان تفصيل الثياب، بل الظاهر أن أغلبها مسوقة لبيان عدم اعتبار الأزيد، كما يزعمه العامة على ما يظهر من بعض^(٢) الأخبار.

نعم، بقريئة العهد و كذا المناسبة الظاهرة يفهم اعتبار كونها شاملة في الجملة، لا كون كل منها كذلك، و ليس في قوله ﷺ في حسنة الحلبي: «و ليس تعدّ العمامة من الكفن، إنما يعدّ ما يلفّ به الجسد»^(٣) إشعار بذلك فضلاً عن الدلالة، فإن الإزار أيضاً يلفّ به الجسد.

نعم، لو أمر بلفّ الجسد في شيء، يتبادر منه إرادة الشمول، و هذا بخلاف ما لو كان للكفن كيفية معهودة.

و قيل: إن ما يلفّ به الجسد من الكفن، فإنه لو كان الإزار من أجزائه

(١) تقدّمت الصحيحة في ص ٢٣٥.

(٢) و هي حسنة الحلبي، المتقدّمة في ص ٢٣٦.

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ٢٣٦، الهامش (٢).

الحارثي، يفهم من هذه الرواية أنه من أجزاء الكفن، وأنه ليس كالعمامة، وليس في شيء من الأخبار المتقدمة إشعار باعتبار كون الأتواب الثلاثة شاملة لجميع الجسد.

و أما قوله عليه السلام في صحيحة زرارة: «ثلاثة أبواب تام لأقل منه يوارى فيه جسده كله» على ما رواه في التهذيب^(١) فلا ينهض دليلاً لإثبات مدعاه بعد ما عرفت ما فيه من التشويش وقوة احتمال اشتماله على السقط، مضافاً إلى عدم صلاحية جعل كلمة «تام» صفةً للأتواب كي يصلح دليلاً له.

نعم، ربما يشهد له حسنة حمزان بن أعين عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت: «والكفن، قال: «تأخذ خرقة و تشدّ بها سفله و تضمّ فخذه بها ليضمّ ما هناك، و ما يصنع من القطن أفصل ثم يكفن بقميص و لفافة و يُرَدّ يجمع فيه الكفن»^(٢) فإن المتبادر من اللفافة إرادة الثوب الشامل، و يُرَدّ أيضاً كذلك

لكن لا يبعد أن يكون المراد باللفافة الإزار، فإطلاق اللفافة عليه باعتبار كونه يُلفّ على معظم البدن، كما يؤيد إرادته قوله عليه السلام: «و يُرَدّ يجمع فيه الكفن» بأنه يشعر بعدم كون اللفافة شاملة.

و على تقدير تسليم ظهورها في إرادة الثوب الشامل فلا بدّ من تأويلها إما بتقييدها بالإزار و حمل التردّد على الاستحباب، كما سيأتي التكلّم فيه، أو طرحها، إذ لا يصلح مثل هذه الرواية لمعارضة ما عرفت خصوصاً بعد إعراس الأصحاب

(١) التهذيب ٨٥٤/٢٩٣١، وفيه: «ثلاثة أبواب أو ثوب تام».

(٢) التهذيب ١: ٤٤٤/٤٤٤، الاستبصار ٢٠٥٦/٧٣٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

عنها.

نعم، لو قيل بكون الاجتزاء بالإزار رخصة لا عزيمة - بمعنى جواز الإتيان بثوب شامل للبدن بدلاً منه - لأتجه الجمع بينها وبين ما عرفت بحملها على أحد فردي الواجب، لكنه خلاف ظاهر النصوص و الفتاوى، فالأظهر وجوب الإزار معيّنًا، و عدم جواز الاجتزاء عنه بالثوب الشامل.
و أمّا القميص فكونه أحد الأثواب الثلاثة متا لا شبهة فيه، لوروده في جملة من الأخبار التي تقدّم بعضها.

و هل يتعيّن بالخصوص، كما هو ظاهر المشهور، بل عن الفنية و الخلاف الإجماع عليه^(١)، أم يجوز الاجتزاء عنه بثوب شامل، كما هو خيرة المدارك^(٢)، وفاقاً للمحكّي عن المعتر و ابن الجنيّد^(٣)، و عن جملة من متأخري المتأخّرين الميل إليه^(٤) و جهان، أحوطهما بل أظهرهما: الأول؛ لظهور جملة من الأخبار في كونه بالخصوص من أجزاء الكفن:

كقوله ^(٥) في صحبة عبدالله بن سنان. ثم الكفن قميص غير مزور و لا مكفوف^(٥).

(١) حكاها صها صاحب الجواهر فيها ٤: ١٦٥، وانظر: الفنية: ١٠٢، و الخلاف ١١١: ٧١١
المسألة ٤٩١

(٢) مدارك الأحكام ٢: ٢٥٥.

(٣) الحاكي عنهما هو البحراني في الحدائق الناضرة ٤: ١٦٦، وانظر: للمعتبر ١: ٢٧٩.

(٤) الحاكي هو البحراني في الحدائق الناضرة ٤: ١٦٦.

(٥) الكافي ٣: ١٤٤-٩/١٤٥، التهذيب ١: ٨٠٨-٣/٨٩٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين،

و فيما رواه معاوية بن^(١) [وهب] «قميص لا يزُرُ عليه»^(٢).

و في حنة حمران «لَمْ يَكُنْ بِقَمِيصٍ»^(٣) إلى آخره، إلى غير ذلك من الروايات المتقدمة.

و لا ينافيها الأخبار المستفيضة الواردة بالآثواب الثلاثة، كما توهمه صاحب المدارك^(٤)؛ لكونها بياناً لما في هذه الأخبار من الإجمال.

نعم، ربما يستظهر التخيير من رواية محمد بن سهل عن أبيه قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلي فيها الرجل و يصوم أيكُنْ فيها؟ قال: «أحبّ ذلك الكفن» يعني قميصاً، قلت: يدرج في ثلاثة أثواب، قال: «لا بأس، و القميص أحبّ إلي»^(٥).

و أرسل الصدوق عن أبي الحسن عليه السلام في للرجل يموت أيكُنْ في ثلاثة أثواب بغير قميص؟ قال: «لا بأس و القميص أحبّ إلي»^(٦).

و الظاهر أنّ هذه هي الرواية السابقة أرسلها الصدوق، منقولة بالمعنى.

و كيف كان ففي التعويل على ظاهرها مع مخالفته للمشهور في الخروج من ظاهر المعتبرة المستفيضة إشكال.

(١) في السحح الحطّية و المعجزة: «عنه بدل و هب» و ما أثبتناه كما في المصدر.

(٢) الكافي ١١/١٤٥:٣، التهذيب ١٠١/٣١٠:٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٣.

(٣) التهذيب ١٠١/٤٤٧:١، الاستبصار ١٠١/٧٢٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

(٤) مدارك الأحكام ٩٥:٢.

(٥) التهذيب ١٠١/٢٩٢-٢٩٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

(٦) الفقيه ٩٣١/٤٢٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٢٠.

هذا، مع أنه لا وثوق بإرادة هذا الظاهر، بل لا ظهور لها - عند التأمل - في خلاف ما يفهم من غيرها، فإن القميص المسؤول عنه هو القميص الذي يصلي فيه الرجل، وهذا هو القميص الذي أحب الإمام عليه السلام أن يكفن به، و القميص الذي نعتبره في الكفن - كما هو المعمول المتعارف - ليس بقميص حقيقة، بل يصح سلب لاسم عنه، وإنما يطلق عليه القميص بأدنى مناسبة، ففي البأس عن إدراجه في ثلاثة أثواب لا يدل إلا على عدم اعتبار تكفينه في القميص الحقيقي، لا جواز درجه في ثلاثة أثواب شاملة، وإلا لكان مقتضى هذه الرواية جواز الإتيان بالثوب الشامل بدلاً من المنزر أيضاً، فليتأمل.

(و تجزئ عند الضرورة) عقلاً أو شرعاً (قطعة) من القطعات الثلاث، و لا يجوز تركها بلا إشكال، بل لا خلاف على الظاهر، بل عن التذكرة^(١) دعوى الإجماع عليه.

وما في الحدائق^(٢) - من الإشكال في وجوب الإتيان بما تيسر من القطعات الثلاث؛ لعدم كونه الكف الذي أوجبه الشارع حيث إن الواجب هو القطع الثلاث، و الكل يتنفي بانتفاء جزئه - مما لا ينبغي الالتفات إليه؛ ضرورة قضاء العرف و الشرع في مثل المقام بأن الميسور لا يسقط بالمعسور، وأن ما لا يدرك كله لا يترك كله، بل لا يبعد جريان القاعدتين بنظر العرف فيما لو لم يتمكن إلا من بعض تلك القطع بحيث لم يدخل في مسميات شيء منها لكن يمكن أن يستر به عورة الميت، فإنه يجب على الطاهر في الفرض ستر عورته، فإنه وإن لم يصدق عليه شيء منها

(١) كما في جواهر الكلام ١٦٨:٤، وانظر. تذكرة الفقهاء ٩:٢، ذيل المسألة ١٥٨.

(٢) الحدائق الناضرة ١٤:٤ - ١٥.

لكنه بعد معلومية شدة اعتناء الشرع و العرف بستر العورة لا ينبغي التأمل في كون المأني به ميسور المنزر الذي لا يسقط بمسوره.

نعم، في كون ستر بعض البدن ميسور الإزار أو ميسور القميص بنظر العرف تأمل.

و كيف كان تجب مراعاة القاعدتين في مثل المقام جزماً.
و لا يحمى عليك أن قضية قاعدة الميسور مراعاة الأشمل فالأشمل عند الدوران، فالإزار مقدّم على القميص، و القميص على المنزر، كما عن المحقق الثاني^(١) التصريح بذلك، والله العالم.

ثم إنه حكى^(٢) عن غير واحد من متأخري المتأخرين تبعاً للمحقق الثاني^(٣) التصريح بأنه يراعى في جنس هذه الأنواب التوسط باعتبار اللاتق بحال الميت عرفاً، فلا يجب الاقتصار على أدون المراتب وإن ماكس الوارث أو كانوا صغاراً. و هو حسن؛ لانصراف إطلاق الأمر بالتكمين إلى المتعارف.

و كون الوارث قاصراً أو مانعاً لا يجدي في المنع من الوسط اللاتق بحاله بعد أن علم من الأدلة استحقاق الميت من ماله الكفص الذي لا يتبادر منه إلا استحقاقه ما هو اللاتق بحاله الذي لا يوجب مهاتته في الأنظار، كما يستحق المفلّس من ماله اللباس اللاتق بحاله.

و يؤيده ما يستفاد من الأخبار من رجحان إجابة الكفص و كونه رتبة للميت

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٦٩:٤، وانظر: جامع المقاصد ٣٨٢:١

(٢) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٢٩٨.

(٣) جامع المقاصد ٣٨٥:١.

و أنَّ الموتى يتأهون بأكفانهم.

فما عن الأردبيلي - من المناقشة في الحكم مع نزاع الورثة أو كويتهم صغاراً^(١) - ضعيف؛ إذ ليس للوارث مزاحمة الولي في تعيين الكفن الذي جعله الله تعالى للميت، وجعله أحق به من ورثته، فيكون للولي - الذي هو بمنزلة الميت - تشخيص الكفن في ضمن أي فرد أحب ما لم يكن خلاف المتعارف الذي ينصرف عنه لأدلة.

نعم، لو احتار الولي الأدون، فلا بحث عليه؛ لجواز الاقتصار في امثال المطلق على ما يتحقق به المسمى، فالأقتصار عليه مع قصور الورثة أو مزاحمتهم ما لم يوجب استحقاق الميت ومهاتته أحوط.

و هل يعتبر في كل ثوب من الأثواب الثلاثة أن لا يكون حاكياً - كما عن الروض^(٢) تبعاً لجامع المقاصد^(٣) - لأنه المتبادر من إطلاق الثوب، مع اعتصاده بما دعي عليه الإجماع من اشتراط كون ما يكفن به ممّا يصلّي فيه، أو يكفي ستره بالمجموع؛ لحصول غرض التكفين به، أم لا يعتبر ذلك أيضاً للأصل، وإطلاق الأدلة؟ وجوه، بل أقوال، أحسنها؛ لعدم الدليل على الأول والتبادر غير مسلم بحيث يعتنى به في رفع اليد عن الإطلاق. والإجماع المدعى - على تقدير تسليمه - إنما هو باعتبار جنس الكفن لا وصفه.

نعم، لا ينبغي الارتياح في كون ستر البدن و مواراة جسد الميت كله

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٩٨، وانظر: مجمع الفائدة والبرهان

١٩١: ١٩٢.

(٢) الحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٢٩٩، وانظر: روض البیان: ١٠٣.

(٣) جامع المقاصد ٣٨٢: ١.

مقصوداً للشارع، كما يدل عليه صحيحة زرارة^(١) وغيرها، و يؤيدها الاعتبار.
فهذا يظهر لك ضعف القول الثالث، مضافاً إلى شدوده حيث لم يقل إلا
من بعض^(٢) متأخري المتأخرين، والله العالم.

(ولا يجوز التكفين) بالمغصوب قطعاً؛ لحرمة التصرف فيه، بل لو كفن
به، للمالك انتراعه و لو بعد دفعه؛ لأن الناس مسلطون على أموالهم.
و لا يعارضه حرمة نبش القبور؛ لتقدم قاعدة السلطنة على مثل هذه
العمومات.

مضافاً إلى تصور مادل على الحرمة عن شمول مثل الفرض، كما لا يخفى
على المتأمل خصوصاً لو كان الغصب بفعل الميت بأن كان الكفن من ممتلكاته التي
استولى عليها عدواناً، فإن تحليصه عن مثل هذا الكفن - الذي هو نار محيطة عليه
في القبور و يوم النشور - أولى من مراعاة احترامه الصوري الذي هو عمدة
الحكمة في تشريع حرمة التنبس.

و كذا لا يجوز التكفين بالنجس بلاخلاف فيه ظاهراً، بل عن المعتر و
الذكرى دعوى الإجماع على اشتراط طهارة الأكفان^(٣).

و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - فحوى مادل على وجوب إزالة النجاسة
- الخارجة من الميت - عن ثوبه و كفه، كما ستعرفه، و قصبة إطلاقه - كإطلاق
معقل إجماعي المعتبر و الذكرى - عدم الفرق بين ما عفي عنه في الصلاة و عدمه.

(١) الكافي ٣/١٤٤:٥، التهذيب ١/٢٩٢:٨٥٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين،
المحدث ١

(٢) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٢٩٩.

(٣) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ١٦٩:٤، وانظر: المعتمد ١/٢٨١، و الذكرى ١/٣٥٥.

و كذا لا يجوز التكفين (بالحرير) المحض إجماعاً على الطاهر المحكي
 عن جملة من العيائر كالمعتبر و التذكرة و الذكرى^(١)، و طاهرهم بل صريح
 المحكي عن لذكرى عدم الفرق في معقد إجماعهم بين الرجل و المرأة.
 و استدلل له بمضمرة حس^(٢) بن راشد في الكافي، و عن أبي الحسن
 الثالث مرسلاً في الفقيه، قال: سألته عن ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب
 اليماني من قز و قطن هل يصلح أن يكفن فيها الموتى؟ قال: «إذا كان القطن أكثر
 من القز فلا بأس»^(٣).

و فيه: أن مفهومه ثبوت البأس في الثوب الغير الخالص الذي لم يكن قطعه
 أكثر، و هذا مما لا يظن بأحد الالتزام به على إطلاقه، بل يظهر منهم عدم الحلاف
 في جوار التكفين بغير الخالص الذي يجوز للرجل أن يصلي فيه، و أمّا الحرير
 الخالص الذي لا يجوز للرجل أن يصلي فيه فهو خارج من الموضوع المفروض
 في القضية حتى يعم ثبوت البأس بالنسبة إليه إلا بفحوى الخطاب. و يشكك
 الاعتماد عليها بعد طرح الشرطية من حيث المفهوم.

لكن الإنصاف أن الرواية مع ذلك لا تخلو عن نحو ظهور في المدعى، و
 لعل مشأه إشعارها بكون المنع من الحرير المحض مفروغاً منه.
 و قد يستدل له أيضاً بما في الأخبار المستفيضة من الهي عن التكفين

(١) الحاكم عنها هو صاحب الجواهر فيها ١٦٩: ٤، وانظر: المعنير ٢٨٠: ١، و تذكرة الفقهاء ٥٠٢،
 المسألة ١٥٤، و الذكرى ٣٥٥: ١.

(٢) في الكافي: «الحسين».

(٣) الكافي ١٤٩: ٣ - ١٢/١٥٠، الفقيه ٤١٥/٩٠: ١، و عنهما في الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب
 التكفين، الحديث ١.

بكسوة الكعبة مع الإذن في البيع و سائر أنحاء التصرف فيها.

وفي رواية عبد الملك، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى من كسوة الكعبة فقضى ببعضه حاجته و بقي بعضه في يده هل يصلح بيعه؟ قال: «يبيع ما أراد و يهب ما لم يرد، و يستمتع به و يطلب ببركته» قلت: أيكفّن به الميت؟ قال: «لا»^(١) بناءً على أن علة الهبة ليست إلا كونها حريراً؛ إذ لولا، لكان التكفين به راجحاً لأجل التبرك.

و فيه ما لا يحفى؛ لعدم العلم بانحصار الوجه فيه؛ إذ من الجائز أن يكون الهبة عنه لاقتضاء التكفين به نجاسته بعد الدفن، المنافية لاحترامه.

و أضعف مهما الاستدلال له: بقاعدة الاحتياط؛ فإن المرجع في مثل المقام - بعد الغض عن إطلاق الأدلة اللفظية - هو البراءة و لو على القول بثبوت الحقيقة الشرعية في الكفن و إجمال معناه الشرعي؛ لما تقرّر في محله من أن المرجع عند الشك في الشرعية و الجبروتية البراءة لا الاحتياط.

و يتلوه في الصعف الاستدلال للمع في حق الرجال: بالاستصحاب؛ إذ - بعد تسليم بقاء الموضوع و الغض عن إمكان دعوى ظهور الأدلة في حرمة الحرير عليهم باتحادهم إياه رينة لهم مادام الحياة لا بعد الموت - يتوجه عليه: أنه لا مجال للاستصحاب مع إطلاق الأخبار الأمرة بثلاثة أثواب و نحوها.

اللهم إلا أن يدعى عدم كون المطلقات مسوقة لبيان جسس الكفن، فليتنامل. نعم، يؤيده ما عن العقه الرضوي «لا تكفنه في كتان ولا ثوب إبريسم، وإذا

(١) الكافي ٥/١٤٨٣، التهذيب ١/٤٣٤: ١٣٩١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب التكفين، الحديث ١.

كان ثوب معلّم فقطع علمه، و لكن كَفَّه في ثوب قطن، ولا بأس في ثوب صوف^(١) انتهى.

و كذا يؤيده في حق الرجال بل يدلّ عليه - لولا ضعف السند، كالرضوي - ما عن بعض لكتب مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَكْفَنَ الرِّجَالُ فِي ثِيَابِ الْحَرِيرِ»^(٢).

وهذه المرسلة مشعرة بل ظاهرة في جوازها للنساء، كما أنّ فضيلة الأصل و لإطلاقات أيضاً ذلك، بل قصّة عموم التشبيه - الذي قد يدعى استفادته من رواية^(٣) محمد بن مسلم، الدالّة على أنّ الميت بمنزلة المَحْرَم - ليس إلا ذلك، كما أنّ مقتضاه لمنع في حق الرجال، فلا ينبغي الاستشكال فيه بالنسبة إلى الرجال؛ لإمكان دعوى انجبار ضعف الروايتين بل و كذا عموم التشبيه بالفتاوى و الإجماعات المحكمة، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه ظاهراً.

و أمّا ما في خبر إسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: نعم الكفن الحلة، و نعم الأضحية الكبش الأقرن»^(٤) فهو - بعد إعراض الأصحاب عنه و موافقته للعامة على ما قيل^(٥) - لا ينهض دليلاً

(١) حكاه عنه البحراني في المحقائق الناضرة ١٨:٤، ونظر: العتق المسحوب للإمام الرضا عليه السلام ١٦٩.

(٢) دعائم الإسلام ٢٣٢:١، و عنه في مستدرك الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الكفن، الحديث ٢.

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٢٢٢، الهامش (١).

(٤) التهذيب ١/٤٣٧، الاستبصار ١/٧٤٣، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٥) القائل هو الشيخ الطوسي في التهذيب ١/٣٧، ذيل الحديث ١٤٠٦، و الاستبصار =

لإثبات الجواز مع عدم تعيين إرادة الحرير المحض من الحلة.

و أما في حق النساء فلولا ظهور كلماتهم - في العتوى و معاقد إجماعاتهم - في المنع بل تصريح بعضهم - في معقد إجماعه - بذلك، لكان الوجه جوازه و لو على تقدير تسليم ظهور المضمرة^(١) في المدعى؛ لإمكان دعوى انصرافها إلى الرجال.

و نعلمه لبعض ما أشرنا إليه أو كله احتمال العلامة في محكي السهابة و المنتهى جواز تكفين المرأة به^(٢).

لكن لا ريب في أن المنع هو الأحوط، بل لا يخلو عن قوة بالنظر إلى ما عرفت، والله العالم.

ثم إن ظاهر المصنف - كالعلامة^(٣) و جماعة^(٤) حيث اقتصروا على المنع من الحرير - عدم المنع من مطلق ما لا تجوز فيه الصلاة، كأجزاء ما لا يؤكل لحمه، و هذا هو الذي يقتضيه الأصل و إطلاقات الأدلة.

لكن عن جملة منهم^(٥) التصريح بعدم جوار التكفين بما لا تجوز الصلاة فيه، بل ربما استظهر من غير واحد منهم كونه من المسلمات، و لذا قال المحقق الأردبيلي - فيما حكى عنه -: و أما اشتراطهم كون الكفن من جسر ما يصلّى فيه و

= ٢١١:١، ذيل الحديث ٧٤٣.

(١) أي مصبرة الحسن بن راشد المتقدمة في ص ٢٤٥

(٢) الحاكي عنهما هو العامل في مفتاح الكرامة ٤٣٧:١، وانظر نهاية الأحكام ٢٤٢:٢، و منتهى المطلب ٤٣٨:١.

(٣) راجع: تحرير الأحكام ١٨:١، و منتهى المطلب ٤٣٨:١.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٩

(٥) راجع كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٩.

كونه غير جلد فكان دليله الإجماع^(١). انتهى، بل عن الغيبة التصريح بكونه إجماعياً^(٢).

و ربما يستدل له: بالاحتياط، و قاعدة الاشتغال، و قد عرفت صحتهما فيما سبق.

و استدلل له شيخنا المرتضى رحمته برواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تجمروا الأكفان و لا تمسوا موتاكم بالطيب إلا بالكافور، فإن الميت بمنزلة المحرم»^(٣) فإذا انضم إليه ما ورد في الإحرام من وجوب كون ما يحرم فيه من جنس ما يصلى فيه - كحسنة حريز - كل ثوب يصلى فيه فلا بأس أن تحرم فيه^(٤) - دل على وجوب كون الكفن ممّا تجوز الصلاة فيه^(٥).

أقول: إثبات عموم المسئلة بمثل هذه الرواية مع عدم فهم الأصحاب منها ذلك و عدم اعتمادهم في الحكم عليها في غاية الإشكال، كيفاً و لم يتوهم متوهم تعميم ترك الإحرام و أفعاله بالنسبة إلى الميت لأجل هذه الرواية خصوصاً مع كون التنزيل الواقع في الرواية علّة لكرهية تجمير الأكفان و، ماس الطيب، لا الحرمة.

و الاعتداد عنه - بعدم كون ترك مس الطيب من الأركان، بخلاف كسوته -

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٩:٢، وانظر: مجمع الفائدة والبرهان ١٩١:١.

(٢) الحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٩٩:٢، وانظر: الغيبة ١٠٢.

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٢٢٢، الهامش (١).

(٤) الكافي ٣/٣٣٩:٤، الفقيه ٢/٢١٥:٩٧٦، التهذيب ٥/٦٦:٢١٢، الوسائل، الباب ٢٧ من

أبواب الإحرام، للحديث ١.

(٥) كتاب الطهارة ٢٩٩.

غير مسموع؛ إذ لا يوجب ذلك ظهور الرواية في وجوب كون كسر الميت كتياب
 المُخْرَم شرطاً و شرطاً بعد عدم كون الحكم المنصوص عليه المعلل له باقياً على
 ظاهره، بل ربما يستشَمُّ من المعتبرة المستفيضة الواردة في حكم مَنْ مات مُخْرَماً
 -كصحيحة محمد بن مسلم «يغطى وجهه، و يصنع به ما يصح بالمحل غير أنه
 لا يقربه طيباً»^(١) و غيرها - عدم كون الميت بمنزلة المُخْرَم في الأحكام، و أنه إذا
 مات المُخْرَم، يرتفع أثر إحصاءه ما خلا من الطيب، كما أنه يعهم من هذه الأخبار
 كون النهي في الرواية السابقة محمولاً على الكراهة، فكونه منزلاً منزلة المُخْرَم
 ليس إلا على جهة الاستحباب لا اللزوم.

و كيف كان فاستفادة المطلوب من الرواية المتقدمة في غاية الإشكال، و
 العمدة فيه إنما هو الإجماع المنقول المعتصد بالشهرة، و لا يبعد الاعتماد عليه و
 إن لا يخلو عن إشكال، فالاحتياط ممّا لا ينبغي تركه، والله العالم.
 و أمّا التكفين بالجلود فربما يستظهر من عبارة الأردبيلي - المتقدمة^(٢) -
 كون المنع منه مظنة الإجماع.

و لعلّه لا يخلو عن وجه؛ فإن المتبادر من الأدلة إنما هو وجوب التكفين
 بالثياب المتبادر منها - صرفاً أو انصرافاً - ما عدا الجلود، و يؤيده الأمر بنزعه من
 الشهيد، كما ستعرفه إن شاء الله.
 و أمّا التكفين بالصوف و وير ما يؤكل لحمه فالظاهر جوازه، كما عن

(١) التهذيب ١ / ٣٣٠ / ٩٦٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.
 (٢) في ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

المشهور^(١)؛ للأصل، وإطلاق الأدلة.

خلافًا للمحكي عن الإسكافي، فمَنَعَه في الوبر^(٢)، وربما يحكى عنه المسح في الشعر^(٣) أيضاً.

و لعلّه لرواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به، و القطن لأمة محمد عليه السلام»^(٤).

و فيه: أنها لا تنهض دليلاً لإثبات أزيد من استحباب القطن، و لنا لم يهم منها الأصحاب إلا ذلك، كما ستعرفه.

و أمّا الملبود فالأظهر أيضاً جواز التكفين به.

و دعوى انسباق المنسوج إلى الدهن من الثوب المأمور به في الأحبار غير مسموعة؛ فإنّ الانسباق - على تقدير تسليمه - يدوي غير مضوّ، بل ربما يتأمل لذلك في الجلود أيضاً و إن كان الأظهر فيها ما عرفت، والله العالم.

هذا كلّه في حلّ الاحتيار، و أمّا عند الضرورة فيحوز التكفين بما عدا المعصوب جزءاً.

و أمّا بالمعصوب فلا يجوز قطعاً، بل في الحالات^(٥) دعوى الوفاق عليه؛ ضرورة أنّ التجنّب عن التصرف في مال الغير أهمّ في نظر الشارع من تكفين المحتوي.

(١) نسب إلى المشهور صاحب الجواهر فيها ٢٧٢:٤.

(٢) حكاه عنه المحقق الطّلي في المعبر ٢٨٠:٩.

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٧٢:٤.

(٤) الكافي ٧/١٤٩٣، التهذيب ١٣٩٢/٤٣٤١، الاستبصار ١/٢٩٠٦، الوسائل، الباب ٢٠

من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٥) الحدائق الناضرة ٨٩٤.

و أما الجواز في غيره: فلقاعدة الميسور، بل ظهور الأدلة في وجوب التكفين مطلقاً، و عدم ثبوت تقيدها بالشرائط المتقدمة إلا في حال الاختيار؛ ضرورة أن عمدة مدركها ليست إلا الإجماع الذي لا يعمّ حال الضرورة. نعم، لا يتمشى ذلك في مثل الجلود التي ادّعينا انصراف الأدلة عنه، فيكون الوجه فيه القاعدة.

و كيف كان فلا إشكال في شيء منها و إن قيل فيها بالمنع مطلقاً؛ لإطلاق النهي عنها.

و فيه ما عرفت من عدم إطلاقي كذلك، و على تقديره فقاعدة الميسور محكمة عليه، و الله العالم.

هذا كله مع الانحصار في جنس واحد، و أما مع وجود جنسين منها أو أزيد ففي الروضة: أنه يقدم الجلد على الحرير، و هو على غير المأكول من وبر و شعر و جلد ثم النجس. و يحتمل تقديمه على الحرير و ما بعده و على غير المأكول خاصة، و المنع من جلد غير المأكول مطلقاً^(١). انتهى.

قيل في وجه تقديم الجلد - يعني جلد المأكول - على غيره: إنه تجوز الصلاة فيه اختياراً، فيقدم على ما لا يجوز فيه ذلك.

و فيه ما لا يخفى بعد أن عرفت أن المانع من التكفين بالجلد انصراف الأدلة عنه، و عدم إطلاق اسم الثوب عليه، لا عدم جواز الصلاة فيه، و إنما صححنا التكفين به لدى الضرورة بقاعدة الميسور و نحوها، فالمتجه إنما هو تقديم مطلق الثوب على الجلد؛ لما عرفت من عدم دليل يعتد به بفتضي تقيده بعدم كونه من

(١) الروضة البهية ١: ٤١٧.

الأشياء المذكورة إلا في حال الاختيار، فعند الضرورة مطلق الثوب يجرى بمقتضى الإطلاقات، و معها لا تتمشى قاعدة الميسور، القاضية بجواز الاجترار بالجلد.

اللهم إلا أن يدعى القطع بأنه يستفاد من مذاق الشارع أن إطلاق اسم الثوب عليه ليس أمراً مهماً بنظر الشارع، و أن عدم كونه من الحرير أو غير المأكول أو النجس أهم لديه، و عهدتها على مدعيها.

و أما تقديم ماعدا الجلد بعضها على بعض فهو فرع ما سيأتي تحقيقه في لباس المصلي بناءً على عدم جوار التكفين إلا بما تجوز الصلاة فيه، كما نقل عليه الإجماع، و الله العالم.

(و يجب أن يمسح مساجده) السبعة (بما تيسر من الكافور) على وجه يبقى شيء منه في الممسوح سبب المسح، كما لعله هو المتبادر من المسح بالكافور.

و كيف كان فلا يكفي المسح المجرد عن ذلك؛ لما في جملة من الأخبار الآتية من التصريح بوضع الكافور أو جفله في مواضعه، كما أنه لا يكفي مجرد الوضع من دون مس أو مسح؛ لما في بعضها الآخر من الأمر بمسحها بالكافور، كما وقع التعبير به في المتن و غيره و بعض معاهد إجماعاتهم المحكية، و قضية الجمع بين الأخبار هو: تقييد بعضها ببعض، و الالتزام بكون الوضع على وجه المسح، كما يؤيده ما في بعض معاهد الإجماعات المحكية من التعبير بأن الواجب هو الوضع و الإمساح.

ثم إن وجوب مسح المساجد بالكافور مما لا خلاف فيه على الطاهر، بل

نقل عليه الإجماع من جملة من الأصحاب.

و يدل عليه ظاهر جملة من الأخبار:

منها: موثقة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أنا عبد الله عليه السلام عن

الحوط للميت، فقال: «اسحطه في مساجده»^(١).

و منها: ما عن الدعائم «إذا فرغ من تعصيله نشفه بثوب وجعل الكافور في

مواضع سجوده: حبهته و أنفه و يديه و ركبتيه و رجليه»^(٢).

و عن العقبة الرضوي^(٣) نحوه.

و طاهر الخضر المروي عن الدعائم و الرضوي إلحاق الأنف بالمساجد، و

يؤيده استحباب إرغامها حال السجود، فلا يبعد إرادتها من المساجد في الموثقة،

كما عن العماني و المعيد و القاضي و الحلبي و العلامة في المنتهى اختبره^(٤).

لكن الروايتان لضعفهما لاتصلحان لإثبات الوجوب. هذا، مع عدم

ظهورهما في إرادة الوضوء على ظاهر الأنف كي يحتمل إرادته من الموثقة،

فلا يبعد إرادة وضعه في أنفه، فحينئذ يعارضها المعتبرة الآتية الساهية عنه، و

الاحتياط ممثلاً ينبغي تركه.

و يدل على المطلوب أيضاً جملة من الأخبار الآمرة بوضعه على المساجد

(١) الكافي ١٥/١٤٦٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) دعائم الإسلام ٢٣٠١، مستدرك الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الكفن، الحديث ٢.

(٣) العقبة المنسوبة للإمام الرضا عليه السلام: ١٦٨، مستدرك الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الكفن،

لحديث ١.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٠١٠، وانظر العقبة: ٧٨، والمهذب ١/٦١، و

الكافي في العقبة: ٢٣٧، ومنتهى المطلب ٤٣٩:١، ومختلف الشيعة ٢٢٨:٦، المسألة ١٦٩

حيث فيه حكاية قول العماني.

وغيرها.

منها: صحيحة عبد الله بن مسان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف أصنع بالحنوط؟ قال: «تضع في فمه و مسامعه و آثار السجود من وجهه و يديه و ركبتيه»^(١).

و رواية زرارة عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، قال: «إذا جفعت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود و مفاصله كلها، واجعل في فيه و مسامعه و رأسه و لحيته من الحنوط و على صدره و فرجه» و قال: «حنوط الرجل و المرأة سواء»^(٢).

و يقرب منها ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه و مفاصله كلها و رأسه و لحيته و على صدره من الحنوط» و قال: «حنوط الرجل و المرأة سواء» و قال: «و أكره أن يتبع بمجمرة»^(٣).

و في مؤلفه سماعة «و تجعل شيئاً من الحنوط على مسامعه و مساجده، و شيئاً على ظهر الكفين»^(٤).

و رواية الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يوضع الكافور من

(١) التهذيب ١/٣٠٧:١ الاستبصار ١/٢١٢:٧٤٩، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٣

(٢) التهذيب ١/٤٣٦:١٤٠٣، الاستبصار ١/٢١٣:٧٥٠، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٦.

(٣) الكافي ١/١٤٣٣، التهذيب ١/٣٠٧:٨٩٠، الاستبصار ١/٢١٢:٧٤٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٤) التهذيب ١/٤٣٥:١٣٩٩، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

الميت على موضع المساجد وعلى اللبّة^(١) و باطن القدمين و موضع الشراك من القدمين و على الركبتين و الراحيتين و الجبهة و اللبّة^(٢).

و في رسالة يونس «ثمّ اعلم إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع مسجوده و امسح بالكافور على جميع مفاصله من قرنه إلى قدمه و في رأسه و في عنقه و منكبيه و مرافقه و في كلّ مفصل من مفاصله من اليدين و الرجلين و في وسط راحتيه - إلى أن قال - و لا تجعل في منخريه و لا في بصره و مسامعه و لاعلى وجهه قطناً و لا كافوراً»^(٣) الحديث.

و هذه الرسالة تعارض بعض الأخبار المتقدمة في فقرتها الأخيرة.

و نظيرها في المعارضة رواية عثمان النوا، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أغسل الموتى، قال: «و تحسن؟» قلت: إني أغسل، فقال: «إذا غسلت فارفق به و لا تغمزه و لا تمس مسامعه بكافور»^(٤) الحديث.

و في آخر رواية الكاهلي، المتقدمة^(٥) في كيفية غسل الميت «و إياك أن تحشو في مسامعه شيئاً فإن خفت أن يظهر من المسخرين شيء فلا عليك أن تصير ثمّ قطعاً، و إن لم تخف فلا تجعل فيه شيئاً»^(٦).

(١) اللبّة: المنحر. المصباح ٢١٧:١ طيب.

(٢) التهذيب ٣٠٧:١-٣٠٨/٨٩٢، الاستبصار ٢١٢:١/٧٤٧، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

(٣) الكافي ١/١٤٣:٣، التهذيب ٣٠٦:١-٣٠٧/٨٨٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٤) الكافي ٨/١٤٤:٣، التهذيب ٣٠٩:١-٣١٠/٨٩٩، الاستبصار ٢٠٥:١/٧٢٢، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٥) في ص ٢١٥ و ٢١٩.

(٦) الكافي ١٤٠:٣-١٤١/٤، التهذيب ٢٩٨:١-٢٩٩/٨٧٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب =

و ربما يدفع المعارضة بحمل الأخبار الأمرة بجعل شيء من الحووط في مسامعه على إرادة تطيبها به، لا الوضع فيها وحشوها، كما يؤيده ما في بعضها من لتعير بلفظة «على»^(١).

و في الوسائل حكى عن الشيخ أنه حمل ما تضمن وضع الكافور في مسامعه على أن «في» بمعنى «على»^(٢).

و فيه مع بُغده في حد ذاته لا يجدي في دفع المعارضة؛ لما في بعض الأخبار الناهية من التصريح بأنه «لا تمتس مسامعه بكافور»^(٣) ولذا قُرب غير واحد من الأصحاب حمل الأخبار الأمرة بالوضع على التقيّة؛ لموافقتها للعامة.

و في الوسائل بعد أن قُرب هذا الحمل قال: و يمكن أن يراد به الكراهة و نفي التحريم^(٤).

أقول: لا يمكن إرادة الكراهة منها، فإنها كادت تكون صريحة في رجحان الفعل.

نعم، لا يبعد كون معهوديته لدى العامة مؤثرة في حس إيجاده، لحكمة التقيّة في مظانها، فيكون الأمر به محمولاً على إرادته في مثل الفرض، و هذا لا ينافي مرجوحيته ذاتاً.

« غسل الميت، الحديث ٥ »

- (١) التهذيب ١/٤٣٥: ١٣٩٩، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب التكفين، الحديث ٢.
- (٢) الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، ذيل الحديث ٦، وانظر: التهذيب ٣٠٨: ١، ذيل الحديث ٨٩٣، والاستبصار ١/٢١٢: ١، ذيل الحديث ٧٤٩.
- (٣) الكافي ٨/١٤٤: ٣، التهذيب ٣٠٩: ١-٨٩٩/٣١٠، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٢.
- (٤) الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، ذيل الحديث ٦.

نعم، إطلاق الأمر به ولو بالنسبة إلى مَنْ هو متلى بمعاشرة العامة يناهى حرمة؛ إذ الغالب إمكان التفضي عن ارتكاب مثل هذا المحرّم، فلا يحسن الأمر به على الإطلاق إلّا تقيّة بأن كانت التقيّة سبباً لصدور الأمر لا لمطلوبية المأمور به، وهو خلاف العرض.

و لعلّ ما ذكرنا من التوجيه أقرب من حمل الأخبار على التقيّة من حيث الصدور، وبه يتّجه بجعلها قرينة لحمل الأخبار الباهية على الكراهة بالتقريب المتقدّم، وإلا فيشكل رفع اليد عن ظهورها في الحرمة.

اللّهم إلّا أن يناقش فيها - لضعف السند أو وهنها - بمخالفتها لظاهر الأصحاب أو صريحهم في عدم الحرمة.

لكن مع ذلك كلّه لا ريب في أنّ الترك أسحوط؛ لانتفاء احتمال الوجوب، كما سنعرفه، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه ظاهراً، والله العالم.

ثمّ إنّ اختلاف الأخبار في تعيين مواضع الحنوط لا يوهن ظهورها في وجوب أصل الحنوط في الجملة، بل جميعها ظاهرة في اعتبار أصل الحنوط، و كونه كسائر التجهيزات من الغسل و الكفن و الدفن من الأمور المسلّمة المفروغ منها.

فما عن المحقّق الأردبيلي - من التأمّل في وجوبه^(١) لذلك، كما عن ظاهر المراسم القول باستحبابه^(٢) - ضعيف؛ إذ ليس اختلاف الأخبار في المقام إلّا كاختلافها في كيفية الغسل و التكفين، و قد أشرنا في باب الغسل إلى أنّ أجمل

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٠١، وانظر مجمع الفائدة والبرهان ١٩٣٦

(٢) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٢٧٩:٢ - ٢٨٠، وانظر المراسم: ٤٩

وجوه الجمع في مثل هذه الأخبار المختلفة الواردة في مقام البيان إنما هو الأخذ بمجامع الكل و الالتزام بوجوهه، و حمل ما اختلف فيه الروايات - من حيث التعرّض و العدم - على الفضل و الاستحباب، فلا يراعى فيها ما تقتضيه قاعدة حمل المطلق على المقيّد و نحوها، ولذا صحّ للمشهور ادّعاء أنّ الواجب إنّما هو أن يحتنط مساجده السبعة دون غيرها، بل عن جملة منهم عدم الخلاف فيه و إن ألحق بعضهم طرف الأنف بالمساجد، كما عرفت، مع ما فيه من الضعف

لكنّ الإيضاف أنّه لو لا اعتصاد ظاهر موثقة عبد الرحمن في انحصار الواجب بتحنيط المساجد، لم يكن رفع اليد عنه و الالتزام بوجوب تحنيط مفاصله كلّها - كما في جملة من الأخبار المتقدمة التصريح به من دون معارضتها بشي - بعيداً و إن كان لنا في أقربيته من التصرف في ظاهر الموثقة الواردة في مقام البيان - و لو من دون اعتضاده بشي - تأمل بل مع.

فالمشجّه إنّما هو وجوب تحنيط المساجد السبعة التي منها طرفا الإيهامين و خلوّ بعض الأخبار - المتعرّضة لتعصيلها - عن ذكرهما - بعد كونهما من المساجد نصّاً و إجماعاً، و تصريح الأصحاب بكونهما منها في خصوص المقام - غير ضائر.

و أمّا تحنيط ما عداها ممّا تضمنته الأخبار فهو مستحبّ، عدا ما تعلّق به النهي في بعضها، فإنّه مكروه، بل ينبغي الاحتياط بتركه، كما عرفت فيما تقدّم ثمّ إنّ ظاهر المتن بل صريحه كصریح غيره أنّه لا مقدّر للواجب من الكافور، بل يجرى مسماه، بل عن المشهور بين المتأخّرين^(١) ذلك، للأصل.

(١) الناسب إلى المشهور صاحب الجواهر فيها ١٨١:٤.

و ربما يستدل له: بإطلاقات الأخبار.

و فيه: أن المتأمل في الأخبار المطلقة يرى عدم كون شيء منها موقفاً لبيان هذا الحكم، فلا يحسن التمسك بإطلاقها.

نعم، ربما يستشعر ذلك من موثقة سماعة، المتقدمة^(١) الأمرة بجعل شيء من الحنوط على مسامعه و مساجده و شيء على ظهر الكفّين، فإن إطلاقها بالسبب إلى المواضع المذكورة يشعر بعدم اعتبار حد معين في أصل الحنوط.

لكن في رسالة ابن أبي نجران عن الصادق عليه السلام قال: «أقل ما يجزئ من الكافور للميت مثقال»^(٢).

و عن ظاهر الصدوق في الفقيه العمل بمضمونها^(٣).

و في رواية أخرى لابن أبي نجران مرسلّة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال: «أقل ما يجزئ من الكافور للميت مثقال و نصف»^(٤).

و الذي يغلب على الظن اتحاد الروايتين؛ لتوافق متنها و اتحاد الراوي و المروي عنه فيهما حيث رواهما ابن أبي نجران عن بعض أصحابه كما في الأولى، و بعض رجاله - كما في الثانية - عن أبي عبدالله عليه السلام، فيغلب على الظن سقوط لفظ «نصف» من الرواية الأولى.

و كيف كان فهما - مع ضعفهما و عدم القائل بمضمونهما أو ندرته -

(١) في ص ٢٥٥.

(٢) الكافي ٥/١٥١:٣، التهذيب ١/٢٩١:٨، الوسائل، الباب ٣ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٣) الحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٠١:١، و انظر الفقيه ٩١١.

(٤) التهذيب ١/٢٩١:٨، الوسائل، الباب ٣ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

لاتصلحان لإثبات الوجوب.

هذا، مع قصورهما من حيث الدلالة؛ إذ ليس في شيء منهما إشعار بإرادة الكافور لخصوص الحوط، فلعل المراد بيان ما يجرى للميت لغسله أو له مع حوطه، كما لعله هو الأظهر، فلا يبعد - على هذا التقدير - جريه مجرى العادة من عدم الاجتزاء بمادونه؛ لحصول الاستهلاك و عدم تحقق المسمى، لا لبيان الحد الشرعي.

وكيف كان فلا ريب في أن الاحتياط لا ينبغي تركه.

و حكى عن الجعفي تحديده بمثقال و ثلث^(١). ولم يُعلم مستنده.

ثم إن مقتضى النصوص و الفتاوى عموم وجوب التحنيط لكل ميت (إلا أن يكون الميت مُحْرماً فلا يقر به الكافور) أصلاً، ولا يحتط به ولا يلقي شيء منه في ماء غسله بلا خلاف فيه، كما عن المتأخرين و جامع المقاصد^(٢)، بل إجماعاً كما عن الخلاف و المعية^(٣).

و يدل عليه: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن المُحْرَم إذا مات كيف يصنع به؟ قال: يغطى وجهه و يصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقر به طيباً^(٤) و نحوه خرو عن الباقر و الصادق عليهما السلام.
و رواية عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المُحْرَم

(١) حكاها عنه الشهيد في الذكرى ٢٥٦:١.

(٢) و (٣) كما في كتب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٠١:١، و انظر منتهى المطلب ٤٤٣:١، و جامع المقاصد ٣٩٨:١، و الخلاف ٦٩٧:١، المسألة ٤٨٣، و الفية ١٠٢.

(٤) التهذيب ١٣٣٨/٣٨٤:٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

(٥) التهذيب ١ ٩٦٥/٣٣٠، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، ذيل الحديث ٤.

يموت كيف يصنع به؟ قال: «إنَّ عبد الرحمن بن الحسن مات بالأبواء مع الحسين عليه السلام و هو مُحْرَم و مع الحسين عليه السلام عبدالله بن العباس و عبدالله بن جعفر، و صنع به كما يصنع بالميت و غطى وجهه و لم يمسه طيباً قال: «و ذلك كان في كتاب علي عليه السلام» (١).

و موثقة سماعة قال: سألته عن المُحْرَم يموت، فقال: «يُغَسَّل و يُكْفَنُ بالثياب كلها و يغطى وجهه و يصنع به كما يصنع بالمُحَلَّ غير أنَّ لا يمسه الطيب» (٢).

و صحيحة عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المُحْرَم يموت كيف يصنع به؟ فحدثني «أنَّ عبد الرحمن بن الحسن بن علي عليه السلام مات بالأبواء مع الحسين بن علي عليه السلام و هو مُحْرَم، و مع الحسين عليه السلام عبدالله بن العباس و عبدالله بن جعفر فصنع به كما يصنع بالميت و غطى وجهه و لم يمسه طيباً قال: «و ذلك في كتاب علي عليه السلام» (٣).

و رواية أبي مريم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «خرج الحسين بن علي عليه السلام و عبدالله و عبيد الله ابنا العباس و عبدالله بن جعفر و معهم ابن للحسن عليه السلام يقال له: عبد الرحمن، فمات بالأبواء و هو مُحْرَم فغسلوه و كفّوه و لم يحطّوه، و خمّروا وجهه و رأسه و دفنوه» (٤).

(١) التهذيب ١: ٣٢٩/٩٦٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٢) التهذيب ١: ٣٢٩/٩٦٤، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

(٣) التهذيب ٥: ٣٨٣/١٣٣٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٤) التهذيب ١: ٣٣٠/٩٦٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

و قريب منها موثقته المروية عنه في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام^(١)
 و رواية أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام في المَحْرَم يموت، قال «يَعْتَل و
 يَكْفَن و يَمُطَى و حُفَّ و لا يَحْطَط و لا يَمْسُ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ»^(٢)
 و رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتُه عن المرأة
 المَحْرَمَة تموت و هي طامث، قال: «لَا تُمَسُّ الطَّيِّبُ و إِنْ كُنْ مَعَهَا سَوْءٌ حَلَالٌ»^(٣).
 و هذه الأخبار بأسرها تدلُّ بالصراحة على ترك التحيط، و أمّا دلالتها على
 ترك إلقاء الكافور في ماء غسله فيمكن معها بدعوى انصراف السهي عن أن
 يمسها^(٤) طيب عن العمل بماء الكافور، بل ظهوره في إرادة خصوص الحنوط،
 بل ظاهر حلّ الأخبار أو كَلِّها أَنْ يَغْسِلَهُ كغسل المَحَلِّ شرطاً و شرطاً خصوصاً
 بالنظر إلى ما في موثقة^(٥) أبي مريم حيث قال: «فَغَسَلُوهُ و كَفَّرُوهُ و لَمْ يَحْطُطُوهُ» إلى
 آخره، و لذا قال شيخنا المرتضى رحمه الله و لو لا الإجماع على عدم جواز تعسبه بماء
 الكافور، لأمكن الخدشة فيه^(٦) انتهى.
 لكن يتوجه عليها: أنه لو سلم الانصراف في جعلها فلا سلمه في كَلِّها فإن
 النهي عن أن يقربه طيباً في صحيحة^(٧) ابن مسلم يشمل بظاهره ما لو كان بواسطة
 الماء بلا شبهة.

(١) الكافي ٤: ٣٦٨/٣، و عنه في الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.

(٢) الكافي ٤: ٣٦٧/١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

(٣) الكافي ٤: ٣٦٨/٤، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

(٤) كذا تنأيت لضمير، و الظاهر «يمسه».

(٥) تقدّمت في ص ٢٦٢.

(٦) كتاب الطهارة: ٣٠١.

(٧) تقدّمت في ص ٢٥٠.

و دعوى الانصراف عنه غير مسموعة خصوصاً بعد اعتصاده بهمهم
الأصحاب وإجماعهم، كما أن فهمهم يؤيد ظهور المنع من مسّ الطبيب - في سائر
الأخبار - في العموم.

كما يؤيده أيضاً ماروي عن ابن عباس أن مُحرماً وقصت^(١) به باقة وذكر
ذلك للسبي^(٢)، فقال: «اغسلوه بماء وسدر وكفّوه، ولا تمسوه طيباً ولا تختمروا
رأسه فإنه يحشر يوم القيامة مليئاً»^(٣).

و العجب من السيّد^(٤) مع أنه لا يعمل إلا بالقطعيّات فقد حكى^(٥) عنه
المنع من تخمير رأسه؛ محتجاً بهذه الرواية مع معارضتها للأخبار المتقدمة التي
كادت تكون صريحة في خلافه، بل في بعضها التصريح بتخمير وجهه و رأسه.
نعم، ربما يستشعر ذلك ممّا روي مرسلأ عن الصادق^(٦) أنه قال: «مَنْ
مات مُحرماً بعثه الله مليئاً»^(٧) لكنه ليس بشي في مقابل ما عرفت.

و أضعف منه ما حكى عن العماني من موافقة السيّد في المنع من تغطية
رأسه بل الوجه أيضاً، محتجاً بأن تغطية الرأس و الوجه مع تحريم الطيب ممّا
لا يجتمعان، و الثاني ثابت، فالأوّل منتفٍ^(٨).

و فيه ما لا يخفى.

و قد عرفت أن الأظهر أنه لا مقدّر للواجب من الكافور في المحوطة كما هو

(١) في النسخ الخطيّة و المحبّرة: «وقصت». و الصحيح ما أثبتناه.

(٢) صحيح البخاري ٩٦:٢، صحيح مسلم ٩٤/٨٦٥:٢، سنن ابن ماجه ٣٠٨٤/١٠٣٠:٢، مسنن أبي داود ٣٢٣٨/٢١٩:٣، مسنن النسائي ١٩٥:٥ و ١٩٦، مسنن البيهقي ٣٩٢٣.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٠١:١، وكذا في المعتمد ٣٢٦١.

(٤) الفقيه ١ ٢٧٩/٨٤، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

(٥) حكاها عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢٣٠:١-٢٣١، المسألة ١٧١.

المشهور، لكن قدروا المستحب منه بتقديرات (و) صرح غير واحد منهم بأن (أقل الفضل فيه مقدار درهم) بل عن المعتمد نفي العلم بالخلاف بينهم في ذلك^(١)، وكفى به دليلاً في إثباته مسامحةً، وإلا فلم نعرف مستنده من الأخبار نعم، في إحدى مرسلتي ابن أبي نجران، المتقدمتين^(٢) قال: «أقل ما يجرى من الكافور للميت مثقال».

لكم عرفت التأمل في دلالتها على إرادة الكافور لخصوص المحوط، مع أنها على تقدير إرادته لاتصلح مستندة لإثبات المطلوب؛ فإن الدرهم على الظاهر أقل من المثقال، وحمله عليه يحتاج إلى دليل، فالأولى بل الأحوط عدم الاجتزاء بأقل من مثقال.

(و أفضل منه أربعة دراهم) بل أربعة مثاقيل؛ لرواية عبد الله بن يحيى الكاهلي والحسين بن مختار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «القصْد من الكافور أربعة مثاقيل»^(٣) و عن بعض النسخ: «الفضل»^(٤) إلى آخره.

قال في المدارك: ونقل عن ابن إدريس عليه السلام أنه فسّر المثاقيل الواقعة في الروايات بالدرهم؛ نظراً إلى قول الأصحاب، وطاله ابن طاووس عليه السلام بالمستند^(٥). انتهى، فالأولى عدم التحطّي عن ظاهر الروايات.

(و أكمله ثلاثة عشر درهماً و ثلث) درهم، كما يدل عليه مرفوعة

(١) حكاها عنه البحراني في المحقائق الناضرة ٤: ٢٤، وانظر: المعتمد ١: ٢٨٧.

(٢) في ص ٢٦٠.

(٣) التهذيب ١: ٢٩١/٨٤٨ الوسائل، الباب ٣ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

(٤) كما في جواهر الكلام ٤: ١٨٧.

(٥) مدارك الأحكام ٢: ٩٩، وانظر: السرائر ١: ١٦٠، والذكرى ١: ٣٥٦.

الكافي، قال: «السنة في الحنوط ثلاثة عشر درهماً وثلاث أكثره» وقال: «إن جبرئيل عليه السلام نزل على رسول الله ﷺ بحنوط وكان وزنه أربعين درهماً فقسمها رسول الله ﷺ ثلاثة أجزاء: جزء له و جزء لعلي عليه السلام و جزء لفاطمة عليها السلام» (١).

و مرسل الصدوق، قال: «إن جبرئيل أتى النبي ﷺ بأوقية كافور من الجنة، و الأوقية أربعون درهماً، فجعلها النبي ﷺ ثلثاً له و ثلثاً لعلي عليه السلام و ثلثاً لفاطمة عليها السلام» (٢).

و مرفوعة ابن سنان قال: «السنة في الحنوط ثلاثة عشر درهماً وثلاث» قال محمد بن أحمد: و روى أن جبرئيل عليه السلام نزل على رسول الله ﷺ بحنوط وكان وزنه أربعين درهماً، فقسمه رسول الله ﷺ أجزاء: جزءاً له و جزءاً لعلي عليه السلام و جزءاً لفاطمة عليها السلام» (٣).

و عن كشف الغمّة: روي «أن فاطمة عليها السلام قالت: إن جبرئيل أتى النبي ﷺ لما حضرته الوفاة بكافور من الجنة فقسمه أثلاثاً، ثلثاً لنفسه و ثلثاً لعلي و ثلثاً لي، و كان أربعين درهماً» (٤).

و عن علي بن موسى بن طاووس في كتاب الطرف عن عيسى بن المستفاد عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: «قال علي بن أبي طالب عليه السلام: كان في الوصية أن يدفع إلي الحنوط، فدعاني رسول الله ﷺ قبل

(١) الكافي ١٥١:٤، و عنه في الوسائل، الباب ٣ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

(٢) الفقيه ٩١:٩.

(٣) حلل الشرائع: ٣٠٢ (الباب ٢٤٢) الحديث ١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب التكفين، الحديث ٧ و ٨.

(٤) كشف الغمّة ٦٢:٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب التكفين، الحديث ٩.

وفاته بقليل فقال: يا علي ويا فاطمة هذا حنوطي من الجنة دفعه إليّ جبرئيل، وهو يقرأ كما السلام و يقول لكما: اقسماه واعزلا منه لي ولكما، فقالت فاطمة عليها السلام: يا أستاذ لك ثلثه، وليكن الناضر في الباقي عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فسكى رسول الله صلى الله عليه وآله وضمها إليه، وقال: موفقة رشيدة، مهدية ملهمة، يا علي قل في الباقي، قال نصف ما بقي لها، والنصف لمن ترى يا رسول الله، قال: هو لك فاقبضه^(١).

بقي في المقام شيء، وهو أنه لا دلالة في شيء من الأخبار المتقدمة - الواردة في تحديد مقدار الكافور - على إرادة خصوص ما يحيط به بعد الغسل، بل لظاهر أن الكافور الذي أتى به من الجنة لرسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن لخصوص الحنوط كي يستعمل في غسله غيره، وإطلاق الحنوط عليه في الأخبار لا ينافي ذلك، فعلى هذا يشكل ما يظهر من المتن وغيره من اختصاص المقادير المذكورة، و تزويل كلامهم على إرادة ما يستعمل في تجهيز الميت مطلقاً تغليباً بعيد.

لكن فتواهم بما عرفت من التفادير و فهم إياها من الروايات و نقل إجماعهم عليها - كما عن بعضهم - يهون الأمر علينا بعد البناء على المسامحة خصوصاً مع ما عن الفقه الرضوي من التصريح بما عليه الأصحاب، قال: «فإذا فرغت من كفه حنطه بوزن ثلاثة عشر درهماً و ثلث من الكافور و تبدّ بجهته و تمسح معاصله كلها به، و تلقي ما بقي على صدره و في وسط راحتيه، و لا تجعل في كفه و لا مسحيه و لا في عيه و لا في مسامحه و لا على وجهه قطراً و لا كافوراً،

(١) «الطرف: ٤١ ٤٢»، الطرفة السابعة و المشرون، الوسائل، الباب ٣ من أبواب التكفين،

فإن لم تقدر على هذا المقدار كافوراً فأربعة دراهم، فإذا لم تقدر فمثقال لا أقل من ذلك لمن وجده^(١).

(و عند الضرورة) عقلاً أو شرعاً (يدفن بغير كافور) كما هو واضح؛ إذ ما من شيء حرّمه الله إلا وقد أحله لمن اضطرّ إليه.

(و) يكره على المشهور كما في الحدائق^(٢)، بل قيل: (لا يجوز تطيبه) أي الميت (بغير الكافور والذرية).

في المدارك: هي الطيب المسحوق، قاله في المعتبر. والظاهر أنّ المراد به طيب خاص معروف بهذا الاسم الآن في بغداد وما والاها. وقال الشيخ في التبيان: هي فتاة قصب الطيب، وهي قصب يجاء به من الهند، كأنه قصب الشاب. وقال في المبسوط: يعرف بالقُمُحة ضمّ القاف و تشديد الميم المفتوحة و الحاء المهملة^(٣). انتهى.

أقول: و ممّا يبعد إرادة مطلق الطيب المسحوق من الذرية - مضافاً إلى تصريح الشيخ و غيره بكونها اسماً لنوع خاصّ منه - اقتضاؤها تخصيص الهي عن مسح مطلق الطيب ما عدا الكافور - في رواية ابن مسلم، الأنية، و غيرها - بمطلق الطيب المسحوق، و هو بعيد.

و كيف كان فيدلّ على المطلوب: خبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تجمّروا الأكفان و لا تمسحوا موتاكم بالطيب إلا

(١) الفقه المتسوّب للإمام الرضا عليه السلام: ١٦٨.

(٢) لحدائق الناضرة ٥٤: ٤.

(٣) مدارك الأحكام ١٠٦: ٢، وانظر المعتبر ٢٨٤: ١، و التبيان ٤٤٨: ١، و المبسوط ١٧٧: ١.

بالكافور، فإن الميت بمنزلة الممحرّم»^(١).

و رواية عبد الله بن المغيرة عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال
«الكافور هو الحنوط»^(٢).

و رواية قرب الإسناد عن إبراهيم بن محمد الجعفري، قال، رأيت جعفر بن
محمد ينهض بكمه المسك عن الكفن و يقول: «هذا ليس من الحنوط في شيء»^(٣).
و رواية داود بن سرحان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لي في كفن أبي عبيدة
الحذاء «إنما الحنوط الكافور، ولكن اذهب فاصنع كما يصنع الناس»^(٤).

و في رواية أخرى عنه أنه قال: مات أبو عبيدة الحذاء و أنا بالمدينة، فأرسل
إلي أبو عبد الله عليه السلام بدينار، فقال: «اشتر بهذا حنوطاً، واعلم أن الحنوط هو الكافور،
ولكن اصنع كما يصنع الناس» قال: فلما مضيت أتبعني بدينار و قال: «اشتر بهذا
كافوراً»^(٥).

و ظاهر هاتين الروايتين جواره لا يقصد التشريع، بل ظاهر ماحدا خبر
محدثين مسلم ليس إلا ذلك.

نعم، يستفاد من رواية قرب الإسناد بل و من غيرها أيضاً: مرجوحيته؛
لكونها - بحسب الظاهر - مسوقة لبيان كونه من مبتدعات العامة، و أنه لا ينبغي

(١) الكافي ١٤٧:٣ (باب كراهية تجمير الكفن...) الحديث ٣، التهذيب ١: ٢٩٥/٨٦٣،

الاستبصار ١: ٢٠٩/٧٣٥، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

(٢) الكافي ٣: ١٤٥-١٤٦/١٢، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ١١.

(٣) قرب الإسناد ١٦٢/٥٩٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

(٤) الكافي ٣: ١٤٦/١٣، التهذيب ١: ٤٣٦/١٤٠٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين،

الحديث ٧.

(٥) الكافي ٣: ١٤٦/١٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ٨.

الإتيان به؛ لمخالفته للسنة، فلا يفهم من شيء منها أزيد من الكراهة ما لم يكن بقصد التشريع.

و أما خير محمد بن مسلم فربما يدعى ظهوره في الحرمة.

و فيه تأمل؛ لإشعار ما فيه من التعليل بالكراهة، و أن كونه بمنزلة المُنْخَرَم ليس إلا على جهة الاستحباب، كما يؤيده عدم أطراد أحكام المُنْخَرَم بالنسبة إليه. و يؤكد المستفيضة المتقدمة الدالة على أن المُنْخَرَم إذا مات فهو بمنزلة المَحَلِّ غير أنه لا يقربه طيب المشعرة بعدم كون الميت بمنزلة المُنْخَرَم إلا خصوص مَنْ مات مُخْرَماً في خصوص هذا الحكم الذي ينسحب إلى ما بعد الموت، بل التعبير بلفظ «الطيب» في تلك الأحبار و عدم تخصيص الكافور بالذكر يشعر بانتفاء هذا الحكم مطلقاً في حق مَنْ عدا، فليتأمل.

و ربما يستدل للحرمة أيضاً بخبر يعقوب بن يزيد عن عذة من أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يَسْخَنُ للميت الماء لا يعجل له النار، و لا يحُطُّ بمسك»^(١).

و هذه الرواية أيضاً كسابقتها مشعرة بالكراهة، كما يؤيدها بل يعين إرادتها من الروايتين ما في مرسلة الصدوق من التصريح بالجوار، قال سئل أبو الحسن الثالث عليه السلام هل يقرب إلى الميت المسك أو الخور؟ قال: «نعم»^(٢).

و حملها على التقية خلاف الأصل، ولا يفهم منها أزيد من نفي الحرمة

(١) الكافي ١٤٧:٣ (باب كراهية تجمير الكفن...) الحديث ٢، التهذيب ١: ٣٢٢/٩٣٧، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ٦.

(٢) الفقيه ١: ٩٣/٢٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٩.

حتى تعارض الأخبار المتقدمة.

نعم، تعارضها رواية مغيرة عن الصادق عليه السلام قال: «غسل علي بن أبي طالب عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله بداء بالسدر والثانية ثلاثة مثاقيل من كافور و مثقال من مسك»^(١).

ومارواه الصدوق مرسلًا بعد ذكر حديث تكمين النبي صلى الله عليه وآله قال، وروي أنه حُطَّ بمِثْقَالٍ مِنْ مَسْكِ^(٢).

و حمل مثل هذه الرواية - الواردة إخباراً عما وقع - على التقيّة بعيداً، و احتمال صدور الفعل لبيان الجواز أبعده، و كونه من الحصائص محتمل، كما أن عروض الجهة المقبّحة له بعد اتّخاذ العامة إيّاه شعاراً^(٣) لهم ممكن، و طرحها لأجل المعارض مع ما فيها من ضعف السند أولى.

فما عن ظاهر الصدوق من الالتزام باستحبابه^(٤)، مع شدّوده ضعيف، والله العالم.

و يدلّ على عدم مرجوحية تطييبه بالذريرة بل رجحانه - مضافاً إلى عدم الخلاف فيه ظاهراً، بل عن المعتمد و التذكرة دعوى الإجماع على استحباب تطييب الكمن بها^(٥)، بل عن الأخير أيضاً دعوى الإجماع على استحباب تطييب

(١) التهذيب ٤: ٤٥٠-٤٥١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١١.

(٢) الفقيه ٤: ٢٢٢/٩٣١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكمين، الحديث ١٠.

(٣) في النسخ الخطيّة و الحجرية: وباتخاذ العامة شعاراً و الأنسب ما أثبتناه.

(٤) الحاكي عنه هو البحراني في المحلّات الناصرة ٤: ٥٤٤، وانظر: الفقيه ٤: ٢٢٢/٩٣١.

(٥) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢١٩، وانظر: المعتمد ١: ٢٨٥، و تذكرة الفقهاء ١٩: ٢، المسألة ١٦٩.

الميت بها^(٢٧١).. موقفة عمّار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن الميت، فذكر حديثاً يقول فيه: «ثمّ تكفّنه تبدأ فتجعل على مقعدته شيئاً من القطن و ذريرة - إلى أن قال - ثمّ تبدأ فتبسط اللقافة طولاً ثمّ تذرّ عليها من الذريرة - إلى أن قال - و ألز على وجهه ذريرة - إلى أن قال - و تطرح على كفه ذريرة»^(٣).

و موقفة سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا كفّست الميت فذرّ على كلّ ثوب شيئاً من ذريرة و كافور»^(٤).

و أمّا الذريرة فقد سمعت الحلاف في تعبيرها، و الأوفق بالقواعد بل الأحوط هو الاقتصار على الطيب الخاص المعروف بهذا الاسم الذي نته عليه في المدارك^(٥)؛ إذ لم يثبت كونه موضوعاً لغيره، بل لم يعلم مخالفة بعض التفاسير لذلك، والله العالم.

ثمّ أنّه كما يكره تطيب الميت بما عرفت، كذلك يكره تجمير كفه و اتّباعه بمجمرة، كما يدلّ عليه خبر ابن مسلم، المتقدّم^(٦).

و في رسالة ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يجمّر الكف»^(٧).

(١) قوله: «بل من الأخير» الميت بها لم يرد في بعض.

(٢) كما في جواهر الكلام ٢١٩٤، و حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٢٩٦٢، و لم يشر عليه في مظانّه من التذكّرة.

(٣) التهذيب ٣٠٥:١-٣٠٦/٨٨٧ الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٤

(٤) الكافي ٣/١٤٣:٣، التهذيب ٣٠٧:١/٨٨٩ الوسائل، الباب ١٥ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٥) مدارك الأحكام ١٠٦:٢.

(٦) في ح ٢٦٨.

(٧) الكافي ١/١٤٧٣، التهذيب ٢٩٤:١/٨٦٢ الاستبصار ٢٠٩:٦/٧٣٤ الوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

و خبر السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام أنه نهى النبي صلى الله عليه وآله أن تتبع حجارة
مجمرة^(١).

و حر أبي حمزة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «لا تقرّبوا موتاكم النار» يعني
الدخنة^(٢).

و في صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام «و أكره أن يتبع بمجمرة»^(٣)
و طاهر النهي في بعض هذه الروايات: الحرمة، لكنّه محمول على الكراهة،
كما يشعر بها أغلبها حيث لا قائل بالحرمة ظاهراً، بل عن جملة دعوى الإجماع
على الكراهة.

و يدلّ على نفي الحرمة - مضافاً إلى ما عرفت - مرسل الصدوق،
المتقدمة^(٤).

بل يظهر من بعض الروايات استحبابه، كخبر عبدالله بن سنان عن
أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس بدخنة كمن الميت، و ينبغي للمرء المسلم أن يدخن
ثيابه إذا كان يقدر»^(٥).

(١) الكافي ١٤٧٣/٤، التهذيب ١/٢٩٥: ٨٦٤، الاستبصار ١/٢٠٩: ٧٣٦، الوسائل، الباب ٦ من
أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٢) التهذيب ١/٢٩٥: ٨٦٦، الاستبصار ١/٢٠٩: ٧٣٧، وفيه عن ابن أبي حمزة، الوسائل، الباب
٦ من أبواب التكفين، الحديث ١٢.

(٣) الكافي ١٤٣: ١٤٤، التهذيب ١/٣٠٧: ٨٩٠، الاستبصار ١/٢١٢: ٧٤٦، الوسائل، الباب
١٤ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٤) هي من ٢٧٠

(٥) التهذيب ١/٢٩٥: ٨٦٧، الاستبصار ١/٢٠٩: ٧٣٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب
التكمين، الحديث ١٣.

و خير غياث بن إبراهيم عن أبي عبدالله [عن أبيه] ^(١) أنه كان يحمر الميت بالعود فيه المسك، وربما جعل على النعش الحنوط، وربما لم يجعله، و كان يكره أن يتبع الميت بالمجمرة ^(٢).

و لعله لذا حكى عن ظاهر الصدوق استحبابه ^(٣).

لكنه ليس بشيء؛ لوجوب طرح الروايتين أو تأويلهما في مقابلة ما عرفت، و لذا حملهما الشيخ على التقيّة؛ لموافقتيهما للعامة ^(٤).

أقول: أمّا الرواية الأولى فأماراة التقيّة منها لائحة؛ لإشعارها بأن الإمام ^(عليه السلام) بعد أن نفى الأسس عن دخنة الكفن ورى في القول عند إرادة بيان الاستحباب، فتكون التقيّة في إظهار استحبابه، لا في أصل الجواز، فتصلح هذه الرواية أيضاً شاهدة لحمل النهي في الأخبار المتقدمة على الكراهة.

و أمّا الرواية الأخيرة فذيلها ينافي التقيّة، و أمّا صدرها فلا ظهور له يعتد به إلا في جواز الفعل، و أمّا استحبابه معنونه الخاص بحيث يعارض الأخبار المتقدمة فلا؛ لإجمال وجه العمل، فهذه الرواية أيضاً لو لم نقس بكونها شاهدة لمدعى فلا أقل من كونها مؤيدة لذلك، والله العالم.

(و سنن هذا القسم) أمور:

منها: (أن يغتسل الغاسل قبل تكفينه) إن أَرَادَهُ (أو يتوضأ وضوء

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) التهذيب ٢٩٥/١، الاستبصار ٢١٠١/٧٣٩، فوسائل، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ١٤

(٣) أنظر جواهر الكلام ١٩١٤، و القبه ٩١:١.

(٤) التهذيب ٢٩٥/١، ذيل الحديثين ٨٦٥ و ٨٦٧، الاستبصار ٢١٠١، ذيل الحديث ٧٣٩.

الصلاة) على المشهور، كما في طهارة شيخنا المرتضى^(١) رحمته، بل في الحدائق سببه إلى الأصحاب^(٢)، لكن ظاهرهم - على ما في الحدائق^(٣) - استحباب الأمرين، لا التخيير، كما هو ظاهر المتن وغيره، كما أن ظاهرهم إرادة غسل الممس و الوضوء المبيح للصلاة، لا غسل^(٤) آخر أو وضوء كوضوء الجنب والحائض. و يؤيدهما ما عن المعبر من الاستدلال له بأن الغتسال و الوضوء على من مس ميتاً واجب أو مستحب، و كيف كان، الأمر به على العور، فيكون التعجيل أفصل^(٥). انتهى، و مقتضاء استحباب التعجيل فيهما.

لكن في الاستدلال بظاهره ما لا يخفى.

و عن بعض الاستدلال له: بكونه حال التكفين عند مباشرة الميت على أحسن أحواله من الطهارة عن الحدث و الخبث^(٦)

و كيف كان فلا دليل على شيء منهما بالخصوص من النصوص على لظاهر، فعمدة المستند اشتغاره بين الأصحاب، و كفى به دليلاً في إثباته مسامحة، لكن قد ينافيها ما يظهر من بعض الأخبار من رجحان تأخير الاعتسال عن التكفين. ففي صحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قلت له: الذي يغمر الميت - إلى أن قال - والذي يغسله يعتسل، فقال: «نعم» قلت: يغسله ثم يلبسه أكفاه قبل أن يعتسل، قال: «يغسله ثم يغسل يديه من العاتق ثم يلبسه أكفاه ثم

(١) كتاب الطهارة: ٣٠٦.

(٢) الحدائق الناضرة: ٣٧:٤.

(٣) أنظر الحدائق الناضرة: ٣٧:٤.

(٤) في السح السحبة و الحجرية. و غسله. و الظاهر ما أثبتناه.

(٥) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٩١٤، و انظر: المعبر: ٢٨٤:١.

(٦) الحاكي هو صاحب كشف اللثام فيه ٢٨٥:٢، و انظر: متهى المطلب ١: ٤٣٨.

يغتسل»^(١).

و في صحيحة يعقوب بن يقطين «ثم يغسل الذي غسله»^(٢) يده قبل أن يكفّه إلى المنكبين ثلاث مرّات ثم إذا كفّه اغتسل»^(٣).

و في حديث عمّار «ثم تغسل يديك إلى المرافق ورجليك إلى الركبتين ثم تكفّهما»^(٤).

و عن الحصال «من غسل منكم ميتاً فليغتسل بعد ما يلبسه أكفاه»^(٥).

و يؤيدها خلوّ باقي أخبار آداب التكفين عن الأمر بالاغتسال قبله.

و يمكن منع التنافي بكون بعض هذه الأخبار - كصحيحة ابن يقطين، و رواية الحصال - موقفاً لبيان أصل غسل الميّت. و الأمر بإيجاده بعد الفراغ من التكفين للجري مجرى العادة، لا لبيان محلّه الموظّف.

و أمّا صحيحة ابن مسلم فلا يبعد كون الجواب فيها تقريراً للسؤال جرياً على ما تقتضيه العادة، إلا أنّه عليه السلام أراد بيان أنّه ينبغي أن يكون تكفينه بعد غسل يديه من العاتق. ولا ينافي ذلك جواز الاجتزاء عن غسل اليدين بتقديم الغسل بل رجحانه.

و لا يبعد أن تكون حكمة الأمر بالاغتسال بعد الفراغ من التكفين رعاية

(١) الكافي ٣: ١٦٠، التهذيب ١: ٤٢٨-٤٢٩/١٣٦٤، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) في النسخ الخطيّة و الحجريّة: «يفسّله». و ما ألبتاه من المصدر.

(٣) التهذيب ١: ٤٤٦/١٤٤٤، الاستبصار ١: ٢٠٨/٧٣١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميّت، الحديث ٧.

(٤) التهذيب ١: ٣٠٥/٨٨٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميّت، الحديث ١٠.

(٥) الحصال: ٦١٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميّت، الحديث ١٣.

حساب الاحتياط من حيث إمكان بطلان العسل في الواقع بعقد بعض شرطه
المعتبرة، وإن حكم ظاهراً بصحته بمقتضى القواعد الظاهرية فلأجل مراعاة هذا
الاحتمال لا يبعد أولوية تأخير عن التكفين الذي لا ينعك غالباً عن مسه، وتأمل.
و كيف كان فالإصاف أنه لا مانع من الالتزام باستحباب جميع ما في هذه
المصوح من غسل اليدين من العاتق مطلقاً، كما في صحيحة ابن مسهم، أو إلى
المسكبين ثلاث مرّات، كما في صحيحة ابن يقطين، أو غسل اليدين إلى المرافق و
الرّجلين إلى الركبتين، كما في رواية عمّار، أو الاجتزاء عن الأشياء المذكورة
بالغسل أو الوضوء، كما عن المشهور، ولا ينافيه الأخبار المتقدمة خصوصاً بعد
معلومية جواز التقديم و بناء الاستحباب على المامحة.

(و) منها: (أن يزاد للرجل جِبرَة) بكر الحاء و فتح الباء الموحدة:
ضرب من بُرد تصنع باليمن، من التحير، و هو التحسين و التزيين، صرح بذلك
غير واحد.

و هذا الحكم مشهور بين الأصحاب، بل عن صريح الخلاف و العية و
ظاهر البيان أو صريحه دعوى الإجماع عليه^(١)، و عن المعتبر و التذكرة نسبته إلى
عماسنا^(٢)، و عن جامع المقاصد إلى جميع علمائنا^(٣).

و قضية إطلاق بعضهم في معاقد إجماعهم كصريح بعض آخر، عدم الفرق

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١٩٥:٤، وانظر: الخلاف ٧٠١:١، المسألة ٤٩١، و لم يثر
على دعوى الإجماع في البيان: ٢٥، و لا على من حكاه عنه. نعم، في جواهر الكلام ١٩٥:٤.
و عندنا في الذكرى [٣٦٠:١].

(٢) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ١٩٥:٤، وانظر: المعتبر ٢٨٢:١، و تذكرة لصفها
٩٠٢، المسألة ١٥٩.

(٣) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٠٣، وانظر: جامع المقاصد ٣٨٣:١.

في ذلك بين الرجل والمرأة، كما هو الذي تقتضيه قاعدة الاشتراك.

فما يعطيه ظواهر عبارات بعضهم من اختصاصه بالرجل - لاختصاص الأحبار به - ضعيف؛ فإنه من خصوصية المورد التي لا يتخصص بها الحكم.

لكن في المدارك - كما عن جماعة^(١) ممن تأخر عنه - إنكار استحباب زيادة الحبرة؛ نظراً إلى ظهور الأخبار المستفيضة الدالة على استحباب الحبرة - كالأخبار الدالة على أن رسول الله ﷺ كُفّن في ثلاثة أثواب: ثوبين صحاريين و بُرْد أحمر^(٢)، وغيرها مما تقدّم نقلها عند بيان الواجب من قطع الكفن - في كون الحبرة أحد الأثواب الثلاثة الواجبة^(٣).

بل ربما يدعى دلالة بعض الأخبار على عدم استحباب الزيادة، بل كونها من بدع العامة.

كحسنة الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «كتب أبي في وصيته أن أكفنه في ثلاثة أثواب أحدها رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم الجمعة، وثوب آخر و قميص، فقلت لأبي: لِمَ تكتب هذا؟ فقال: أخاف أن يعلبك الناس، فإن قالوا: كُفّن في أربعة أثواب أو خمسة، فلا تفعل، قال: و عثماني^(٤) بعمامة، وليس تعدّ العمامة من الكفن، إنما يعدّ ما يلف به على الجسد»^(٥).

(١) الحاكي عنهم هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٠٣.

(٢) التهذيب ١: ٢٩١/٨٥٠، و ٢٩٢/٨٥٣، و ٢٩٦/٨٦٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الأحاديث ٣، و ٤، و ٦.

(٣) مدارك الأحكام ٢: ١٠٠.

(٤) في النسخ الخطيّة و العجريّة. «عثماني» بدل «عثماني»، و ما أثبتناه من المصدر.

(٥) الكافي ٣: ١٤٤/٧، التهذيب ١: ٢٩٣/٨٥٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٠.

واستدلّ لنفي استحباب الزيادة في الرياض بقوله عليه السلام هي صحيحة زرارة - بعد حصر الكفن المفروض في ثلاثة -: «و ما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة، فما زاد فمبتدع، و العمامة سنة»^(١).

و قال في تقريب الاستدلال: لا ريب أن المرائد على الثلاثة - الذي هو سنة - هو العمامة و الخرقة المعبر عنها بالخامسة.

هذا، مع ما في الزيادة من إتلاف المال و الإضاعة المبهتة بهما في الشريعة^(٢). انتهى.

أقول: أما صحيحة زرارة فهي على خلاف مطلوبهم أدلّ؛ فإنه قال في صدر الرواية: قلت لأبي جعفر عليه السلام: العمامة للميت من الكفن هي؟ قال: «لا، إنما الكفن المفروض ثلاثة أبواب أو ثوب تام لا أقلّ منه، يوارى فيه جسده كله، فما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة، فما زاد فمبتدع، و العمامة سنة الحديث، فإنّ ظاهرها أن الخمسة التي تعدّ من أجزاء الكفن ما عدا العمامة التي لا تعدّ من الكفن، كما نطق به هذه الصحيحة و غيرها من الأخبار المعتبرة، بل الخرقة - التي يعبر عنها بالخامسة - على الطاهر أيضاً خارجة من هذه الخمسة، فإنّها لا تعدّ شيئاً، و إنما تصنع لتضمّ ما هناك لئلا يخرج منه شيء، و ما يصع من القطن أفضل منها، كما نطق بذلك في صحيحة ابن مسكان^(٣)، و صرح في خبره الآخر بأنّ «العمامة و

(١) الكافي ٥/١٤٤:٣، التهذيب ١/٢٩٢:٨٥٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) رياض المسائل ١/٣٩٤.

(٣) الكافي ٩/١٤٥-١٤٤:٣، التهذيب ١/٣٠٨:٨٩٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٨.

الخرقة لاندّ منهما، وليستا من الكفن»^(١).

ويدلّ على عدم كون هذه الخرقة أيضاً من الأثواب الخمسة المحدودة من الكفن رسالة يونس عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام، قال: «الكفن فريضة، للرجال ثلاثة أثواب، والخرقة والعمامة سنة، وأما النساء ففريضته خمسة أثواب»^(٢) فإنّها تدلّ على أنّ الخرقة خارجة من الأثواب الخمسة التي هي فريضة للنساء بمقتضى هذه الرواية.

و المراد بكومها فريضة تأكّد استحبابها؛ لشهادة النصّ والإجماع.
و يدلّ عليه أيضاً صحيحة محمد بن مسلم، قال: «يكفن الرجل في ثلاثة أثواب، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة: درع و مطلق و خمار و لفافتين»^(٣).
فيفهم من هاتين الروايتين أيضاً أنّ الخرقة لاتعدّ شيئاً بحيث تُعدّ ثوباً من الأثواب التي يكفن بها الميت.

و يؤيّد ذلك ما في محكي الذكرى^(٤) أنّ الخمسة أثواب - التي يكفن بها الميت - في كلام الأكثر غير الخرقة والعمامة^(٥).

و يؤيّد أيضاً ما في الحقائق من أنّ الظاهر أنّ المشهور بين متقلّمي

(١) الكافي ٦/١٤٤:٣، التهذيب ١/٢٩٣:٨٥٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٢.

(٢) التهذيب ١/٢٩١:٨٥١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٧.

(٣) الكافي ١٤٧:٣ (باب تكفين المرأة) الحديث ٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٩، والحديث عن الإمام الباقر عليه السلام.

(٤) في «ص ٨» ما حكي عن الذكرى.

(٥) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٠٣ و ٣٠٤، وانظر الذكرى ٣٦٦:١.

الأصحاب استحباب لفافتين زائدتين على الأثواب الثلاثة المفروضة^(١) انتهى.
بل عن العية دعوى الإجماع عليه، فإنه قال - فيما حكى^(٢) عنه - و
المستحب إن راد على ذلك لفافتان إحداهما حبرة و عمامة، و خرقة يشد بها
فحدها - إلى أن قال - كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه^(٣) انتهى.
و عن الفقيه التصريح بذلك حيث قال: و الكفن المفروض ثلاثة: قميص و
إزار و لفافة سوى العمامة و الخرقة، فإنهما لا تعدان من الكفن، و من أحب أن
يزيد زاد لفافتين حتى يبلغ الخمسة فلا بأس^(٤). انتهى، إلى غير ذلك من عباراتهم
لظاهرة أو الصريحة في ذلك، و قد تصدى لنقل جملة منها في الحقائق^(٥) و غيره.
و العجب من صاحب المدارك حيث نسب القول بعدم استحباب ما راد
على الثلاث إلى أبي الصلاح^(٦)، مع أن عبارته المحكيّة عنه صريحة في خلافه؛
فإنه قال - فيما حكى^(٧) عنه -: يكفّه في درع و مئزر و لفافة و نمط، و يعمّمه. ثم
قال: و الأفضل أن يكون الملاف ثلاثاً إحداهن حبرة يمانية، و تجزئه واحدة^(٨).
انتهى.

فالإنصاف أن القول باستحباب زيادة لفافتين فضلاً عن لفافة حبرة لا يخلو

(١) الحقائق الناضرة ٤: ٢٩.

(٢) الحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٠٤.

(٣) المنية، ١٠٢.

(٤) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٠٤، و انظر: المقيّم ٩٢٦-٩٣، ذيل
الحديث ٤٢٠.

(٥) راجع للحقائق الناضرة ٤: ٢٨ - ٢٩.

(٦) مدارك الأحكام ١: ١٠١.

(٧) الحاكي عنه هو الشهيد في الذكرى ١: ٣٦٤.

(٨) الكافي في الفقه: ٢٣٧.

عن وجهه، خصوصاً بعد البناء على المسامحة، ولا ينافيها شيء من أخبار الباب، كما ستعرفه.

مضافاً إلى ما عن الفقه الرضوي من الإشارة إلى ذلك، حيث قال - فيما حكى^(١) عنه -: «و يكفّن بثلاث قطع و خمس و سبع»^(٢)؛ فإن الطاهر أن المراد بالسبع الثلاثة المفروضة و لفافتان و العمامة و خرقه المحدثين

و كيف كان مظاهر صحيحة زرارة - المعتضدة بما عرفت من الإجماعات المحكيّة و غيرها - إنما هو استحباب خمسة أثواب عدا العمامة و الخرقه، فتكون زيادة حبرة على الأثواب المفروضة سةً بمقتضى هذه الصحيحة و إن لم يفهم منها استحبابها بالخصوص، لكن يكفي في ذلك فتوى الأصحاب، كما هو ظاهر. ولا ينافيها عدّ العمامة في صحيحة معاوية بن وهب من الخمسة التي يكفّن بها الميت حيث قال: «يكفّن الميت في خمسة أثواب: قميص لا يزرّ عليه، و إزار، و خرقه يعصّب بها وسطه، و بُرد يلفّ فيه، و عمامة يعتمّ بها»^(٣) إذ لا شبهة في جواز عدّ العمامة و الخرقه من أجزاء الكفّن ببعض الاعتبارات، و لا دلالة في هذه الصحيحة على أن ما زاد على هذه الخمسة بدعة، و إنما تدلّ الصحيحة الأولى على أن ما زاد على الخمس فمستدع، و لم يجعل العمامة منها، بل قد أشرنا إلى أنه يستشعر أو يستظهر من سائر الأخبار - و لو لأجل الاعتضاد بفهم أكثر الأصحاب - أن الخرقه أيضاً خارجة من هذه الخمسة.

(١) حكاها عنه المحرقي في المحذات الناضرة ٤: ١٠٥ و ٣١.

(٢) الفقه المتصوّب للإمام الرضا عليه السلام ١٨٢.

(٣) الكافي ٣: ١٤٥، التهذيب ١: ٣١٠/٩٠٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٣.

و يدلّ على استحباب زيادة الحرة بالخصوص: رواية يونس بن يعقوب عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إني كُفنت أبي في ثوبين شطويين كان يحرم فيهما، وفي قميص من قمصه، وعمامة كانت لعلي بن الحسين عليه السلام و في ثرد اشتريته بأربعين ديناراً لو كان اليوم لساوى أربعمائة دينار»^(١).

ولا يعارضها - كما أنّه لا يعارض الصحيحة المتقدمة^(٢) الدالة على استحباب الريادة - المستمصة الناطقة بأنّ علياً عليه السلام كفّ رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب^(٣)، فإنّ الاقتصار في كفّ رسول الله ﷺ على الأثواب الثلاثة لا ينفي استحباب مارد بحيث يعارض القول؛ لجوار أن يترك هذا المستحب لغرض أهمّ منه.

نعم، بناهها طاهراً سالمة الإمام عليه السلام - في حسنة الحلبي، المتقدمة^(٤) - في تكفيه في ثلاثة أثواب، بل يظهر منها كون الريادة مذهباً للعامة، فترجع هذه الرواية حيثل على معارضاتها الدالة على استحباب الريادة لذلك.

و لا يسمع في مقابلتها شهادة المحقق والعلامة - على ما حكى عنهما - باتفاق العامة على نفي استحباب الرائد^(٥)؛ فإنّ شهادتهما إنّما تُقبل بالنسبة إلى عصرهما الذي انحصر فيه أقوال العامة في أربعة، لا بالسبب إلى زمان الباقر عليه السلام.

(١) الكافي ٨/١٤٩٣، التهذيب ١/١٣٩٣، الاستبصار ١/٢١٠-٧٤٢/٢١١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٥.

(٢) في ص ٢٧٩، وهي صحيحة زرارة.

(٣) راجع الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الأحاديث ٣ و ٤ و ٦ و ١١ و ١٧ و ١٩، و لعنه المنسوب للإمام قرصاً عليه السلام: ١٨٣.

(٤) في ص ٢٧٨.

(٥) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٠٣، وانظر المختبر ٢٨٢٦، و تذكره الفقهاء ١٠٦، ذيل المسألة ١٥٩.

الذي تشئت فيه آراؤهم، فلا مقتضي لصرف الرواية عن ظاهرها.

لكن يتوجه عليه: قصورها عن المكافئة، لا لمجرد مخالفتها لمتوى الأصحاب واعتضاد معارضاتها بعملهم، بل لضعف دلالتها على عدم استحباب الرائد؛ لأن من الجائز ترك المستحب أحياناً في مقام عملهم لمقصد أهم، فلا تعارض ما صرح فيها باستحباب ما زاد.

مضافاً إلى أن احتمال التقيّة في هذه الرواية أقوى من احتمال التقيّة في رواية يونس، بل هذا الاحتمال في رواية يونس في غاية اليقظة؛ لكونها - بحسب الظاهر - إخباراً عما وقع، فيبعد صدورها تقيّة.

و أما هذه الرواية فهي في حدّ ذاتها يستشعر منها كونها معلولة؛ ضرورة كدية وصيته من دون كتابة في خروج الصادق عليه السلام من عهدها، وما ذكره عليه السلام لكتابه أشدّ إشعاراً بذلك؛ إذ العادة قاضية بتمكن أولياء الميت من تكفينه على وجه يشبهه عدد قطعات الكفن على عامة الناس، فكيف يخاف في مثل ذلك على الصادق عليه السلام من أن يدلّ الوصية؟

فالذي يغلب على الضمّ صدق ما شهد به المحقق والعلامة من كون ترك الريادة مذهباً للعامة، فكانت الريادة لديهم من مبتدعات الرفضة، فأراد الإمام عليه السلام بكتابه إظهار التبرّي عن عملهم؛ لما فيه من المصالح، كما كان يتفق كثيراً ما مثله في مكاتباتهم عليه السلام.

بل ربما يستشعر ذلك من مبالغة الأئمة عليهم السلام في كثير من الأخبار في بيان أن العلامة والحرقة لا تُعدّان من الكفن؛ فإن من المحتمل قوياً إرادتهم بذلك توجيه مذهب الخاصّة، ورفع التناقض بينه وبين ما يزعمه العامة من كون ما راد على

الثلاث بدعة.

و الحاصل: أنَّ احتمال التقيّة في هذه الرواية في غاية القوّة، و في مرسله يونس في غاية الضعف، فلا يتكافئان، فما عليه المشهور من استحباب زيادة حبرة ممّا لا ينبغي الإشكال فيه، بل قد عرفت أنَّ استحباب زيادة لفافتين مطلقاً لا يخلو عن وجه موجّه؛ لقاعدة التسامح.

ثمّ لا يخفى عليك أنَّ مقتضى بعض ما عرفت إنّما هو استحباب زيادة للفاقة مطلقاً، فكونها حبرة أفضل.

و يدلّ على استحباب زيادة الحبرة بالخصوص - مضافاً إلى ما عرفت - صحيحة عبدالله بن سنان «البرّد لا يُلَفُّ به ولكن يطرح عليه طرْحاً، فإذا أُدخل القبر وضع تحت خدّه و تحت جنبيه»^(١) فإنّ البرّد لو كان من الأثواب الثلاثة، وجب لفّه على الميت، لكن مقتضى هذه الصحيحة استحباب زيادتها لا على أن يكون من الكفن، بل ظاهرها عدم استحباب لفّه على الميت، إلّا أنّه لا بدّ من رفع اليد عن هذا الظاهر بقربة غيرها من النصوص و الفتاوى المصرّحة بأنّ البرّد يُلَفُّ على الميت، فلا يبعد أن يكون إيجاده بالكيمة المذكورة في الصحيحة أفضل، فتأمل.

و لأولى كون الحبرة (عبريّة) بكر العين أو فتحها مسوبة إلى العبر جانب الوادي أو موضع آخر؛ لما عن جملة من الأصحاب التصريح به، بل عن

(١) التهذيب ١/٤٣٦ و ١٤٠٠، و ١٤٩٥/٤٥٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين،

المعتبر و التذكرة تقييد الحبرة بكونها عبرية في معقد إجماعهما^(١).

و ربما يستدل له بما في خبر زرارة «كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب ثوبين صحاريين، و ثوب بمسي^(٢) عبري أو أظفار»^(٣).

و أولى بالاستدلال له ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان ثوبا رسول الله ﷺ اللذان أحرم فيهما يمانيين عبري و أظفار، و فيهما كفن»^(٤).

و كيف كان فقد قيدوها بكونها (غير مطرزة بالذهب).

و وجهه واضح بناءً على ما عرفت فيما تقدم من عدم الحلاف ظاهراً في اشتراط كون الكفن من جنس ما يصلي فيه الرجل.

و عليه يتجه اشتراط كونها غير مطرزة بالحرير أيضاً لو كان طرارها على وجه يمسح من الصلاة فيها، و إلا فالمتجه حوازا بعد صدق العبارة عليها، بر رجحانها؛ لما ستعرف من استحباب المعالجة في الكفن، و الله العالم.

(و) منها: أن يزداد أيضاً (خرقة لفخذيته) كما يدل عليه جملة من أخبار

الباب، التي بعضها نص في استحباب هذه الخرقه.

كصحيحة ابن سنان، المصرحة بأنها «لا نعد شيئاً، وإنما تصنع لتضم ما هناك، و ما يصنع من القطن أفضل منها»^(٥) فهي و نحوها قرينة على عدم إرادة

(١) الحاكي منهما هو صاحب الجواهر فيها ٤: ١٩٦، وانظر: المختار ١: ٢٨٢، و تذكرة الفقهاء ٩: ٢، المسألة ١٥٩.

(٢) في المصدر «يُصْنَع»، و هي ضرب من برود اليمن. النهاية - لابن الأثير - ٣: ٢٠٥ «يمس».

(٣) التهذيب ١: ٢٩٢/٨٥٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

(٤) الكافي ٤: ٣٣٩، المقية ٢: ١٤٠/٩٧٥، الوسائل، الباب ٥ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٥) الكافي ٣: ١٤٤-١٤٥، التهذيب ١: ٣٠٨/٨٩٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، =

الوجوب من غيرها من الأخبار الظاهرة فيه.

و ينبغي أن (يكون طولها ثلاثة أذرع ونصف، في عرض شبر) و نصف؛ لقوله عليه السلام في خبر عمار: «و يجعل طول الخرقه ثلاثة أذرع ونصفاً و عرضها شبراً ونصفاً»^(١).

ثم لا يخفى عليك أن تحديد الخرقه في مثل هذه الرواية إنما هو لبيان ما هو الأفضل و إلا فالفضل يحصل بمطلقها الذي يحصل به العرض المصوص عليه في صحيحة ابن سنان و نحوه، كما يدل عليه أيضاً إطلاق سائر الروايات التي لا تقتضي لتقييدها في مثل المقام، كما لا يخفى وجهه.

بل لا يبعد أن يكون المراد بهذه الرواية كونها بهذا المقدار (تقريباً) لا تحقيقاً، كما لعله هو الذي يقتضيه الجمع بينها و بين قوله عليه السلام في رواية بونس، الآتية: «تؤخذ خرقه طويلة عرضها شبر - إلى أن قال - و تكون الخرقه طويلة»^(٢) الحديث.

و الطاهر أن السة تنأذى بلف الخرقه مطلقاً على مقعدته و رجله على نحو تضمم بها ما هناك بحيث تمنع من خروج ما يخرج منه، كما يدل عليه قوله عليه السلام في صحيحة ابن سنان: «تؤخذ خرقه فيشد بها على مقعدته و رجله - إلى أن قال - إنما تصنع لتضمم ما هناك لئلا يخرج منه شيء»^(٣).

= الحديث ٨ =

(١) التهذيب ١ ٣٠٥-٣٠٦/٨٨٧، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٤

(٢) الكافي ١٤١٣ ١٤٢/٥، التهذيب ٣٠١:١/٨٧٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل

الميت، الحديث ٣

(٣) تقدمت لإشارة إلى مصادرها في ص ٢٨٦، الهامش (٥).

لكن الأولى شدّها على الحو الذي تعرّض لبيانها في رسالة يونس، حيث قال عليه السلام فيها: «واعمد إلى قطن فذرّ عليه شيئاً من حوط قصّقه على مرجه قبل و دّر، واحش القطن في دبره ثلثاً يخرج منه شيء، وتخذ خرقة طويلة عرصها شبر فشدّها من حقويه وصمّ فحذيه ضمّاً شديداً ولقها في فخذيه ثمّ أخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن وأغرزها^(١) في الموضع الذي لففت فيه الخرقة، وتكون الخرقة طويلة تلفّ فحذيه من حقويه إلى ركبتيه ثلثاً شديداً»^(٢).

بل الأولى إيجادها على الحو الذي زعمه في المدارك أنّه هو الذي يظهر من مجموع الروايات^(٣)، وإن كان في استفادته منها تأمل، لكن لا تأمل في أولويته بشرط مراعاة عدم تخطّيه عمّا يفهم من الرسالة و غيرها من الروايات.

(و) هو أن (يشدّ طرفها) من أحد الجانبين (على حقويه) بشدود من خيط و نحوه، أو بأن يشقّ رأسها بحيث يمكن شدّها على الوسط، أو بأن يشدّ وسطه ببعض أحد جانبيها ثمّ يدخل ما استرسل منها بين فخذيه، و يضمّ به عورته ضمّاً شديداً، و يخرج من تحت الشداد الذي على وسطه (و يلفّ بما استرسل منها) بعد إخراجها من تحت الشداد (فخذاه ثلثاً شديداً) فإذا انتهت أدخل طرفها تحت الجزء الذي انتهت الخرقة عنده.

لكنك خبير بأنّه لا يفهم من شيء من الروايات اعتبار إدخالها بين فخذيه و إخراجها من تحت الشداد، بل ربما يبايع خبر عمّار، الذي قدر طولها بثلاثة أذرع

(١) في التهذيب: «واغمزها».

(٢) الكافي ١٤١٣-١٤٢/٥، التهذيب ١٦١: ٣٠١/٨٧٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل

الميت، الحديث ٣.

(٣) مدارك الأحكام ١٠٢: ٢.

و وصف؛ إذ الظاهر عدم كفاية هذا المقدار للّف الفخذين إلى الركبتين عند إيجاده بهذه الكيفية، خصوصاً لو لّف وسطه ببعض تلك الخرقه.

نعم، ربما يستظهر ذلك من رواية الكاهلي بناءً على أن يكون متنها كما في المدارك^(١) من قوله **فَلْيُطَوَّلْ**: «ثم أدمره بالخرقة، و يكون تحتها القطن تذفره بها»^(٢) إذ صاراً قطناً كثيراً ثم تشدّ فحذيه على القطن بالخرقة شداً شديداً حتى لا يخاف أن يظهر شيء^(٣) بناءً على أن المراد بالإذفار الإبرار، لكنّ الرواية مجملة من حيث اللفظ و المعنى، و كون ما ذكره بعض احتمالاتها كافٍ في رجحان إيجاده مع كونه بحسب الظاهر أوثق في الحفظ، فليتنامل.

ثم إن مقتضى الرواية المتقدمة و غيرها أن يكون لّف الخرقة (بعد أن يجعل بين أليثيه شيء من القطن) و إن لم يكن شرطاً في استحبابها، كالعكس، كما لا يكاد يخفى وجههما على المتأمل في الأحبار (فإن^(٤) خشى خروج شيء فلا بأس أن يحشى في ذئبه [قطاً]^(٥)) بل وكذا في قُبُل المرأة، كما يدلّ عليه مرسله يونس، المتقدمة^(٦).

و في خبر عمّار: «و تدخل في مقعدته^(٧) من القطن ما دخل»^(٨).

(١) مدارك الأحكام ١٠٢:٢

(٢) في المصدر: «به».

(٣) التهذيب ١: ٢٩٨-٢٩٩/٨٧٣، و في الكافي ٣: ١٤٠-١٤١/٤ بتفاوت يسير في بعض الألفاظ، الرسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

(٤) في الشرائع: «و إن».

(٥) ما بين المعقوفين من الشرائع.

(٦) في ص ٢٨٨.

(٧) في المصدر زيادة: «شيتاً».

(٨) التهذيب ١: ٨٨٧/٣٠٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

و في مرفوعة سهل، الواردة في كيفية تكفين المرأة «و يصع»^(١) لها القطن أكثر مما يصع^(٢) للرجال، و يحشى القطن و الدُّبُر بالقطن و الحنوط»^(٣) الحديث.
و في رواية عمار قال: «تحتاج المرأة من القطن قدر نصف من»^(٤).

لكن المقدار المذكور فيها غير معلوم لنا، مع أن هذه الرواية غير خالية من الاضطراب هي جملة من فقراتها، فالأولى الاجتزاء بما يحصل به الغرض.
و كيف كان فما عن السرائر و نهاية الأحكام - من منع ذلك مراعاةً لحرمته ميتاً كحرمته حياً^(٥) - مما لا ينبغي الإصغاء إليه

نعم، الأحوط تركه ما لم يخش عليه خروج شيء حيث لا يفهم من الروايات إلا إرادته عند عدم الوثوق بعدم خروج شيء منه، كما لا يخفى على المتأمل.

(و) منها: زيادة (همامة) للرجل (يعتم بها) كما يدل عليه جملة من الأخبار المتقدمة، و لا حد لها طولاً و لا عرضاً إلا العرف.

نعم، ينبغي أن لا تقصر طولاً من أن تنادى بها الكيفية الموضوعة المعهودة التي لا خلاف فيها ظاهراً، بل عليه دعوى الإجماع.

و هي أن يعتم بها (محنتاً يلف رأسه بها لفاً و يخرج طرفاها من تحت الحنك و يلقيان على صدره) كما يدل عليها رواية يونس عنهم عليه السلام، و

(١ و ٢) هي التهذيب: «تضع» بدل «يصنع».

(٣) الكافي ١٤٧:٣ (باب تكفين المرأة) الحديث ٢، التهذيب ٩٤٤/٣٢٤:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٦.

(٤) التهذيب ١ ٣٠٥-٣٠٦/٨٨٧، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

(٥) كما في جواهر الكلام ٢٠٦:٤، وانظر: السرائر ١٦٤:١، نهاية الأحكام ٢٤٦:٢

فيها «ثم يعمم يؤخذ وسط العمامة فتثنى على رأسه بالتدوير ثم يلقى فضل الشق الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن ثم يمدّ على صدره»^(١)
و في رسالة ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام في العمامة للميت، فقال:
«حكه»^(٢).

و في رواية عثمان النوا عن الصادق عليه السلام «و إذا عَمَّمته فلا تعممه عَمَّة الأعرابي» قلت: كيف أصنع؟ قال: «تُخَذُ العمامة من وسطها وانشرها على رأسه ثم رُدّها إلى خلفه واطرح طرفيها على صدره»^(٣).

و عن بعض نسخ الكافي^(٤) «على ظهره» و لعله من تحريف السّاخ.
و عن الفقه الرضوي «ثم تعممه و تحكه فتثنى على رأسه بالتدوير و تلقي فصل الشق الأيمن على الأيسر و الأيسر على الأيمن ثم تمدّ على صدره ثم تلفّ بالعمامة، و إياك أن تعممه عَمَّة الأعرابي، و تلقي طرفي العمامة على صدره»^(٥).
و المراد بعَمَّة الأعرابي - كما استظهره في الحقائق، و نسبته إلى المبسوط^(٦) -

(١) الكافي ١/١٤٣:٣، التهذيب ٣٠٦:١-٣٠٧/٨٨٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٢) الكافي ١/١٤٥:٣، التهذيب ٣٠٨:١-٣٠٩/٨٩٥، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٣) الكافي ٨/١٤٤:٣، التهذيب ٣٠٩:١-٣١٠/٨٩٩، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٤) كما أشار إليه في جواهر الكلام ٢٠٩:٤، و الحقائق الناضرة ٣٥:٤، و أوردها العاملي في مدارك الأحكام ١٠٤:٣ بلفظ «على ظهره».

(٥) الفقه المبسوط للإمام الرضا عليه السلام ١٦٨، مستدرک الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الكفن، الحديث ١.

(٦) الحقائق الناضرة ٣٦:٤، وانظر: المبسوط ١٧٩:١.

من غير حثك.

و في خبر معاوية بن وهب «و عمامة يعمم بها و يلتقي فصلها على صدره»^(١).

في الوسائل و رواه الشيخ بإساده عن سهل بن زياد مثله، إلا أنه قال: «و يلتقي فصلها على وجهه»^(٢) انتهى.

أقول: ينبغي حينئذ إما طرحها أو تأويلها بما لا يتناقض غيرها، كما هو الشأن في صحيحة عبدالله بن مسان: «و عمامة يعصب بها رأسه، و يرد فصلها على رجليه»^(٣).

في الحديث: هكذا في التهذيب، والطاهر أنه تحريف، و في الكافي «و يرد فصله على وجهه»^(٤) انتهى.

أقول: لولا اختلاف النسخ و مخالفة ما عدا الكيفية المذكورة لطاهر الأصحاب، لكان الأولى في مثل المقام الالتزام بكون كل من الكيفيات المستفادة منها بطاهاها من دون تأويل مستحباً، إذ لا مراعاة في الأحكام المستحبة، لكن مخالفتها للفتاوى و غيرها من النصوص مع ما فيها من الاختلاف أشكل أمرها، فالأولى بل الأحوط عدم التخطي عما عرفت.

(و) منها: أن (تزداد للمرأة على كفن الرجل لقافة لشديها) كما يدل

(١) الكافي ١١/١٤٥٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٣

(٢) الوسائل، ذيل الحديث ١٣ من الباب ٢ من أبواب التكفين، وانظر التهذيب ١/٣١٠/٩٠٠

(٣) الكافي ١٤٤٣-٩/١٤٥، التهذيب ١/٣٠٨:٨٩٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٨

(٤) الحديث الناصرة ٣٥:٤

أقول: الموجد في الكافي كما في التهذيب، لاحظ الهامش السابق

عنه ما رواه في الكافي عن سهل بن زياد عن بعض أصحابه رفعه، قال سألت كيف تكفن المرأة؟ قال: «كما يكفن الرجل غير أنا نشد^(١) على ثدييها خرقة تضم الثدي إلى الصدر و تشد على ظهرها»^(٢) الحديث.

وضعه مجبر بعمل الأصحاب، بل في الجواهر: لم أجد فيه خلافاً منهم^(٣)، مع أن المقام مقام المسامحة.

و ما قيل - من أن قاعدة المسامحة لا تمتشى في مثله؛ لاستلزامه تصحيح لمال المحرم - لا ينبغي الإصغاء إليه؛ فإنّ المعبرة الدالة على أن «من بعه ثواب على عمل فعمله التماس ذلك الثواب أوتي» وإن لم يكن الأمر كما بعه^(٤) واردة على مدلّ على حرمة الإسراف و تصحيح المال وإتلافه؛ ضرورة عدم قصورها عن شمول المورد، و خروجها بشمولها من موضوع هذه العاوين.

(و) لذا لا ينبغي الاستشكال في أنه يستحب أن يزاد للمرأة سوى لحبرة (نمطاً) كما عن كثير من الأصحاب التصريح به^(٥)، بل في المدارك نسبة استحبابه للمرأة إلى قطع الأصحاب^(٦).

و عن الشيخ علي في حاشية الكتاب السمط بالتحريك: ثوب فيه خطط معدّ للزينة، فإن لم يوجد، جعل بدله لعافة، كما يجعل بدل الحبرة لعافة أخرى عند

(١) في الكافي: «غير أنها تشد».

(٢) الكافي ١٤٧٣ (باب تكفين المرأة) الحديث ٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ١٦.

(٣) جواهر الكلام ٤: ٢١٠.

(٤) الكافي ٢: ٨٧، إقبال الأعمال: ٦٢٧.

(٥) المحاكمي هو السمرقاني في الحدائق الناضرة ٤: ٣٢.

(٦) مدارك الأحكام ٢: ١٠٥.

فقدھا، قاله الأصحاب^(١).

و ربما يستدل له: ببعض الأخبار التي لا يمكن استفادته منها من دون مسامحة.

و عمدة المستند شهرة العتوى به بين الأصحاب بعد المسامحة في أدلة السس، بل قد عرفت - فيما سبق - جواز الالتزام باستحباب زيادة لفافتين على الكفن المفروض مطلقاً في الرجل و المرأة، فالأولى كون إحداهما حبرة و الأخرى نمطاً من دون فرق بين الرجل و المرأة، كما استظهره الشهيد في محكيّ الذكرى عن بعض الأصحاب بل أكثرهم حيث إنه عليه السلام - بعد أن نقل جملة واقية من كدمات الأصحاب على ما حكاه عنه في الجواهر - قال، فظهر أن النمط مغاير للحبرة في كلام الأكثر، و أن بعض الأصحاب على استحباب لفافتين فوق الإزار الواجب للرجل و المرأة و إن كانت نسي إحداهما نمطاً، و أن الخمسة في كلام الأكثر غير الحرقرة و العمامة، و السبعة للمرأة غير القباغ^(٢). انتهى

و ربما استظهر عن بعض الأصحاب استحباب زيادة لفائف ثلاث، بل عن بعضهم زيادة أربع^(٣).

و هو في غاية البعد، و الالتزام به مسامحة مبالغة في المسامحة، بل مسامحة في إحراء قاعدة التسامح؛ فإنك قد سمعت التصريح في صحيحة زرارة بأن الكفن المفروض ثلاثة أثواب - إلى أن قال - فما راد فهو ستة إلى أن ينع خمسة،

(١) المحكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢١٤، وانظر حاشية الشرائع (ضمن حياة المحقق الكركي و آثاره) ٨٥: ١٠

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٢١٣، وانظر: الذكرى ١: ٣٦٤ - ٣٦٦.

(٣) راجع: جواهر الكلام ٤: ٢١١.

فما زاد فمبتدع^(١) و ظاهرها عموم الحكم في كل ميت رجلاً كان أم امرأة، و عاية ما يمكن الالتزام به بحيث لا ينافي مضمون هذه الصحيحة إنما هو القول بحروح العمامة و خرقه الفخذين و نحوهما من لفافة الثدين و القناع مما لا يبعد دعوى انصراف لعمد «الثوب» منه.

مضافاً إلى دلالة الأخبار - بالصراحة في بعضها و ببعض أنحاء الدلالة في بعض - على أنها لا تعد من الكفن،
و أما الالتزام بجواز زيادة لفائف ثلاث أو أربع فهو مخالفة صريحة لظاهر الصحيحة، كما هو ظاهر.

مضافاً إلى إمكان دعوى القطع من تتبع النصوص و غيرها بعدم إرادة الشارع لف الميت في لفائف أربع أو خمس.
و الاستدلال له بما روي من أن علياً عليه السلام كفّن فاطمة عليها السلام في سبعة أثواب^(٢) - بناءً على انصراف الثوب عن القناع و خرقه المحدثين و الثدين - ضعيف جداً؛ لضعف دعوى الانصراف في مثل هذه الرواية الطاهرة في إرادة مطلقه و لو تعلّياً.

هذا، مع عدم صلاحية مثل هذه الروايات لإثبات الحكم و لو كان مستحباً بعد مخالفتها لظاهر الصحيحة، فالأظهر عدم استحباب التعدي عن اللفائف الثلاث، بل عدم جوازه، بل الأولى و الأحوط هو الاجتزاء باللفافة المعروضة،

(١) الكافي ١/١٤٤٣، التهذيب ١/٢٩٢-٢٩٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكمين، الحديث ١.

(٢) بحار الأنوار ١/٣٣٥.

فليجعل الحبرة أو المِط - الذي يحصل به الترين - هي اللقافة الواحية، ناسياً بما صُنع برسول الله ﷺ، و لو ريدت الحبرة أو المِطة على ذلك - ناسياً بفعل أبي الحسن عليه السلام في تكفين أبيه - فهو أيضاً حسن.

و لو كان للميت حرة و مِط و أحب الجمع بينهما رجاءً لتحصيل ما فيهما من الخصوصية، يجعل إحداهما اللقافة المفروصة و الأخرى رائدة؛ كي لا يتخطى عما صنعه أبو الحسن عليه السلام.

و أما لو كانت اللعائف متحدة نوعاً بحيث لم يكن في شيء منها احتمال خصوصية، فالأولى بل الأحوط ترك الريادة مطلقاً و إن كان الأظهر ما عرفت من جواز ريادة لعائتين بل امتحانها، لكن لا بعد أولوية تركها، بل أحيتها إذا تحقق بعنوان لمتابعة لما صُنع برسول الله ﷺ، والله العالم.

ثم إن المِط قد اختلفت الكلمات في تفسيره.

فمن المحقق الشيخ علي ما سمعت^(١).

و عن النهاية: أن المِط بالتحريك صرب من البسط له حمل رقيق^(٢).

و عن المصباح: أنه ثوب من صوف ذو لون من الألوان، و لا يكاد يقال للأبيض^(٣).

لكن المعروف لدى الأصحاب - على ما في الجواهر^(٤) - حاكياً عن المعتز و

(١) راجع ص ٢٩٣

(٢) الحاكبي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢١٥٤، وانظر النهاية - لابن الأثير - ١١٩٥ «مِط».

(٣) كما في جواهر الكلام ٢١٦:٤، وانظر: المصباح المير ٣٣٧

(٤) جواهر الكلام ٢١٦:٤، وانظر: المختار ٢٨٦:١، و تذكرة الفقهاء ١٢:٢، ضمن المسألة ١٦٢، و منتهى المطلب ٤٣٨:١، والسرائر ١٦٠:١.

التدكرة و المستهى و السرائر و غيرها - أنه ثوب فيه خطوط.

و نقل عن جامع المقاصد أنه - بعد أن حكى عن جماعة من الأصحاب ذلك - قال. الطاهر أنه لا خلاف في أن النمط ثوب كبير شامل للمدن كالمقافة و الحبرة^(١). انتهى.

أقول: لم يتضح التماهي بين التفاسير، و على تقديره فالأوفق بالتواعد حمله على المعنى المعروف لدى الأصحاب و إن علم مخالفته لمعناه الحقيقي؛ لما عرفت من أن عمدة المستند في إثبات استحبابه فتواهم، فليحمل اللفظ على مرادهم دون معناه اللغوي، فليتأمل.

ثم إن الظاهر عدم مشروعية العمامة إلا للرجل، و الأخار الأمرة بها ظاهرة في إرادته بالخصوص (و) أمّا المرأة فإنما (يوضع لها بدلاً من العمامة قناع) أي: خمار.

كما يدل عليه - مضافاً إلى ما عن غير واحد من سببته إلى الأصحاب، المشعرة بدعوى الإجماع عليه - صحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة^(٢).
و خبر عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال. سألت أبا عبدالله عليه السلام في كم تكفن المرأة؟ قال: «تكفن في خمسة أثواب أحدها: الخمار»^(٣).

و هل يدحق الخنثى المشكل بالمرأة في وظيفتها، كما عن محر الإسلام في شرح الإرشاد^(٤)؛ معللاً بكونه بحكمها في وجوب التستر، أم لا، كما يقتضيه

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢: ٢١٦، وانظر: جامع المقاصد ١: ٣٨٤.

(٢) في ص ٢٨٠.

(٣) الكافي ١: ١٤٦، التهذيب ١: ٣٢٤/٩٤٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكمين، الحديث ١٨.

(٤) الحاكي عنه هو صاحب كشف اللثام فيه ٢: ٢٧٢.

الأصل ٩ وجهان.

و ربما يقال: إن الجمع بينهما احتياط.

و فيه: أن الاحتياط إنما هو بتركهما معاً، و أما الجمع ففيه ارتكاب الحرام المعلوم إن استصحبنا حرمة العمامة للنساء و القناع للرجال بعد موتهما، كما لا يخلو عن وجه، فالأظهر ترك الجمع، و الأحوط ترك الجميع، والله العالم.

(و) يستحب (أن يكون الكفن قطناً) كما يدل عليه رواية أبي خديجة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الكفن كان لبى إسرائيل يكفنون به، و القطن لأمة محمد ﷺ» (١).

و رواية حماد عن أبي عبدالله عليه السلام «الكفن يكون بُزْدًا، فإن لم يكن بُزْدًا فاجعله كله قطناً، فإن لم تجد عمامة قطن فاحمل العمامة سابرياً» (٢) و طاهرها معايرة البُزْد للقطن، و كونه أفضل، و لا بأس بالالتزام به في الجملة على تقدير تحقق المعايرة، فليتأمل.

و أن يكون أبيض؛ لرواية ابن الفتح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: البسوا البياض فإنه أطيب و أظهر، و كفنوا فيه موتاكم» (٣).

و عن مثني الحنّاط عن أبي عبدالله عليه السلام مثلها (٤)

(١) الكافي ٧/١٤٩٣، التهذيب ١/٤٣٤-١٣٩٢، الاستبصار ٦/٢١٠٦-٧٤١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) الكافي ١٠/١٤٩٣، التهذيب ١/٢٩٦-٢٩٧-٨٧٠، الاستبصار ٦/٢١٠٦-٧٤٠، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٣) الكافي ٦/٤٤٥ (باب لباس البياض و القطن) الحديث ١، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المكفين، الحديث ١.

(٤) الكافي ٦/٤٤٥ (باب لباس البياض...) الحديث ٢، الوسائل، ذيل الحديث ١ من الباب ١٩ =

و رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال النبي صلى الله عليه وآله: ليس من لباسكم شيء أحسن من البياض فالسوء، وكفّنوا فيه موتاكم»^(١).
وعن المعتبر والتذكرة أنهما أرسلتا أن النبي صلى الله عليه وآله كفّن بالقطن الأبيض^(٢)
و ينبغي استثناء الحبرة، فإن الأولى كونها بُرّداً أحمر؛ تأنيباً بفعل الأئمة عليهم السلام.

ففي رواية أبي مريم الأنصاري، قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «كفّن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب. بُرّداً أحمر حبرة و ثوبين أبيضين صحاريين - إلى أن قال - إن الحسن بن علي عليه السلام كفّن أسامة بن زيد في بُرّداً أحمر حبرة، و أن علياً عليه السلام كفّن سهل بن حنيف في بُرّداً أحمر حبرة»^(٣).

و ربما يستشعر من هذه الرواية بل يستظهر منها استحباب اختيار البرّود الأحمر و لو لم نقل به من حيث التأسي، كما لا يخفى وجهه.

وكذا ينبغي استثناء السمط من استحباب كون الكفن قطعاً بناءً على كونه ثوباً متخذاً من الصوف، كما سمعته من اللعوين، كما أنّه ينبغي استثناؤه من كونه أبيض بناءً على عدم إطلاقه إلا على ذي لون، والله العالم.

ثم إن الأظهر - بالنظر إلى ما مرّ - إنما هو استحباب كون الكفن أبيض، لا كراهة سائر الألوان.

= من أثواب التكفين.

(١) التهذيب ١ / ٤٣٤ / ١٣٩٠، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٢) الحاكي عنهما هو صاحب المحاضر فيها ٤: ٢١٧، و ينظر المعتبر ١ / ٢٨٤، و تذكرة الفقهاء ٦: ٢، المسألة ١٥٥.

(٣) التهذيب ١ / ٢٩٦١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

نعم، يكره خصوص السواد؛ للنهي عنه في رواية الحسين بن المختار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يكفن الميت في السواد»^(١).

و في خبره الآخر، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام، الرجل يحرم في ثوب أسود، قال: «لا يحرم في الثوب الأسود، ولا يكفن به»^(٢).

و عن المعتمر و التذكرة و غيرهما دعوى الإجماع على كراهته^(٣).

و أمّا سائر الألوان فقد نسب^(٤) كراهتها إلى المشهور، فلا بأس بالالتزام بها فيها أيضاً؛ لذلك مسامحة، والله العالم.

(و) يستحب أن (تشر على الحبرة و الإزار و القميص) بل على سائر أجزاء الكفن حتى القطن الذي يوضع في فرجه (ذريرة) كما تقدّم^(٥) الكلام فيها و في تعيين موضعها عند قول المصنف: «و لا يجوز تطييبه بغير الكهور و الدريرة» فراجع.

(و) يستحب أن (تكون الحبرة فوق اللقافة و القميص باطنها) كما يدل عليه لأدلة المتقدمة الدالة على استحباب اتخاذ الحبرة من أجزاء الكفن؛ لظهورها في كون الحبرة هي الثوب الطاهر الذي يجمع فيه الكفن وإن كان قصية الأصل و إطلاق بعض الأدلة: جوار العكس بجعل اللقافة فوق الحبرة، و القميص

(١) الكافي ١١/١٤٩٣، التهذيب ١٣٩٤/٤٣٤١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) التهذيب ١٣٥٩/٤٣٥١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٣) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢١٨٤، وانظر: المعتمد ٢٨٩١، و تذكرة الفقهاء ٧٢، المسألة ١٥٧، و نهاية الأحكام ٢٤٣:٢.

(٤) المناسب هو صاحب كشف اللثام فيه ٣٦٤:٢.

(٥) في ص ٢٦٨.

باطن الحبرة.

لكّك عرفت أنّ الأولى بل الأحوط في مثل الفرض هو الاجترار بالحبرة عن اللقافة، و عدم زيادة لقافة أخرى، بل قصبة الأصل وإطلاق بعض ما عرفت - كما يشعر به طاهر المتس - جواز جعل اللقافة باطن القميص، لكن يخرج بذلك من كونها هي اللقافة الواجبة التي يطلق عليها الإزار في عرف الفقهاء، فيكون الإزار الواجب في مثل الفرض هو الحبرة، و تكون اللقافة - التي جعلها تحت القميص - هي الثوب الرائد الذي أثبتنا بالأدلة المتقدمة جوازه، لكن لا يحسم عليّ ما في هذه الكيفية من مخالفة الاحتياط.

وقد ظهر لك بما أشرنا إليه أنّه لا يتوجّه الاعتراض على العبارة بطهورها في حوز جعل القميص فوق اللقافة الواجبة، مع أنّ الطاهر عدم جوازه حيث عرفت أنّ اللقافة متى جعلت تحت القميص تخرج من كونها هي الواجبة، ولا دليل على المنع من أخذها بهذه الكيفية بعد أن كانت الحبرة قائمة مقامها في إسقاط الفرض وإن كان خلاف الاحتياط.

هذا، مع أنّه لا يفهم من العبارة إلّا إرادة استحباب كون الحبرة فوق اللقافة، والقميص باطنها في مقابل ما لو جعل اللقافة فوق الحبرة، والقميص باطن الحبرة، فلا وُقِع للاعتراض من أصله، فليتأمل.

(و) يستحسن أن يكتب على الحبرة والقميص والإزار والجريدتين اسمه) أي الميت، وعن سائر والصدوق في الهداية واسم أبيه^(١)

(١) الحاكبي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٢٤، وانظر المراسم ٤٨، والهدية ١٠٦، وكذا الهامش (٩) منها.

(و أنه يشهد الشهادتين) أي: يكتب عليها أن فلاناً يشهد أن لا إله إلا الله، و أن محمداً رسول الله ﷺ (و إن ذكر) أي كتب النبي ﷺ و (الأئمة عليهم السلام و عددهم إلى آخرهم) مقرأً بإمامتهم (كان حسناً) قطعاً، كما عن جملة من الأصحاب التصريح بجميع ذلك، و عن جملة منهم التصريح بكتابتها على بعض دون بعض، و عن جماعة الكتابة على الأكمان بقول مطلق^(١)

و عن الغنية دعوى الإجماع^(٢) على ما في المتن غير أنه ترك ذكر العبرة. و الظاهر أن من اقتصر على بعض المذكورات لم يرد به الخصوصية.

و كيف كان يكفي ما عرفت في استحبابها، مضافاً إلى معلومية رجحان التيمّن، و استدفاع الكرب و المذابح بمثل هذه الفقرات الشريفة بجميع أحوال التوسّلات التي لا ينبغي الارتياح في أن كتابتها على الكفن من أرواح أمراءه بشهادة العرف.

و ما يتوهم مانعاً - من استلزامها الإهانة و التحقير؛ لعدم الأمن من التلوّث - مدفوع أولاً: بأن تحققها بقصد التيمّن و التوسّل يمع صدق المهانة و التحقير عليها بشهادة العقل و العرف، بل هو تعظيم محض.

نعم، الأحوط ترك كتابتها في بعض المواضع الغير المناسبة بنظر العرف منّا يحكمون بمنازعتها للاحترام، خصوصاً مع كونها مظنة للتلوّث.

و ثانياً: أنه كفى دليلاً على جوازها في الجملة - الذي به يدفع هذا التوهم، مصاباً إلى الإجماعات المحكيّة المعتمدة بالشهرة المحققة، و اشتهاؤه بين

(١) راجع: جواهر الكلام ٤: ٢٢٢.

(٢) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٢٢، وفتقر: الغنية: ١٠٣.

الشيعة قولاً وفعلاً - الأخبار الخاصة:

ففي رواية أبي كهمس - المروية عن سعد بن عبدالله أيضاً مثلها، و عن محمد بن شعيب أيضاً كذلك^(١) - قال: حضرت موت إسماعيل و أبو عبدالله عليه السلام جالس عنده - إلى أن قال - دعا بكفه فكتب في حاشية الكهن: «إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله»^(٢).

و عن أبي كهمس أيضاً في رواية أخرى مثلها^(٣).

و يدل عليه أيضاً رواية الاحتجاج، الآتية^(٤).

و يؤيده ما حكى عن الكفعمي في كتاب «جنة الأمان» بسنده إلى سيد الساجدين عن أبيه عن أمير المؤمنين صلوات الله عليهم أجمعين في فصل دعاء الجوشن الكبير، قال: «مرل هذا الدعاء على النبي ﷺ في بعض عزواته، و عيه جوشن ثقل آلمه ثقله، فقال جبرئيل: يا محمد ربك يقرئك السلام و يقول: اخلع هذا الجوشن و اقرأ هذا الدعاء فإنه أمان لك و لأمتك» و ساق الكلام إلى أن قال: «و من كتبه على كفه استحي الله أن يعذبه بالنار» و ساق الحديث إلى أن قال: «و قال الحسين عليه السلام: أوصاني أبي بحفظ هذا الدعاء و أن أكتبه على كفه و أن أعلمه

(١) قوله «المروية من... أيضاً كذلك» هكذا في جميع النسخ الحطية و الحجرية و هو كماترى، و الظاهر أن لصحيح في العبارة هكذا: «المروية من سعد بن عبدالله و عن محمد بن شعيب أيضاً مثلها».

(٢) التهذيب ١/٢٨٩-٢٨٤ و ٣٠٩/٨٩٨، كمال الدين: ٧٢، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب التكمين، الحديث ١.

(٣) كمال الدين: ٧٢-٧٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب التكمين، الحديث ٢.

(٤) في ص ٣٠٥-٣٠٦.

أهلي وأحتهم عليه^(١) الخبر.

و عن المجلسي في «البحار» أنه قال: و رواه في «البلد الأمين» بهذا السند أيضاً، و راد فيه: «أنه من كنهه في جام مكافور أو مسك ثم غسله و رشه على كفه أنزل الله في [قبره]^(٢) ألف نور، و أمه هول منكر و كبير، و رفع عنه عذاب القبر، و يدخل كل يوم سبعون ألف ملك إلى قبره يشرونه بالجنة، و يوسع عليه قبره مد بصره^(٣) الحديث.

و عن البحار أيضاً عن «البلد الأمين» عن النبي ﷺ «من جعل هذا الدعاء في كفته شهد له عند الله أنه وفي بعهد»، و يكفي منكراً و نكيراً، و تحفه الملائكة عن يمينه و شماله بالولدان و الحور، و يجعل في أعلى عليين، و يبني له بيت في الجنة» و هو هذا الدعاء^(٤).

و عنه أيضاً عن «فلاح السائل»: و كان جذي ورام بن أبي فراس^(٥) - و كان ممن يقتدى بفعله - أوصى أن يجعل في فمه بعد وفاته فض عقيق عليه أسماء أئمنته ﷺ فنقشت أبا فصاً [عقيقاً]^(٦) عليه: الله ربي، و محمد نبيي و علي - و سميت الأئمة ﷺ - أئمني و وسيلتي، و أوصيت أن يجعل في فمي بعد الموت ليكون جواب الملكين عند المسألة في القبر سهلاً إن شاء الله^(٧).

(١) جنة الأمان (هامش المصباح): ٢٤٦، و عنها نقلاً عن البحار ٨١: ٣٢/٣٣، و خبره في جواهر الكلام ٤: ٢٢٨-٢٢٩

(٢) يدل ما بين المعقوفين في السخ الحطية و الحجرية «قلبه». و ما أثبتناه من المصدر

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٢٩، و انظر بحار الأنوار ٨١: ٣٣٢

(٤) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٣٠، و انظر بحار الأنوار ٨١: ٣٣٢

(٥) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٦) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٢٦، و انظر بحار الأنوار ٨٢: ٤١/٥١، و فلاح -

و يؤيده أيضاً ما عن الشيخ في كتاب العيبة عن أبي الحسن القمي أنه دخل على الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري، فوجده وبين يديه ساحة و نقاش ينقش عليها آيات من القرآن و أسماء الأئمة عليهم السلام على حواشيها، فقلت: يا سيدي ما هذه الساحة؟ فقال لي: هذه لقبري تكون فيه أوضع عليها، أو قال: أسند إليها^(١). و كيف كان فلا ينبغي الارتياح في رجحان هذا النحو من الأعمال كيما كان بأي نحو تحققت و إن لم يرد فيها دليل بالخصوص؛ لكونها من أنواع التوسل و التبرك و استدفاع الكرب، المعلوم رجحانها عقلاً و نقلاً، و بعد حصولها بهذه العناوين ما لم يقصد بها ورودها بالخصوص لا مجال لاحتمال التشريع، كاحتمال التوهين الذي عرفت منافضته لهذه المساوئ، فالأوجه جواز جميع هذه الأمور و رجحانها بل رجحان كتابة القرآن على الكفن، أو غيره من الأدعية، لكن مع رعاية الاحتياط بالتجنب عن المواضع التي تنافي احترامها عرفاً، والله العالم.

(و) ينبغي أن (يكون ذلك) أي المكتوب على الكفن (بترربة الحسين عليه السلام) التي هي من أعظم الأسباب التي يتوسل بها إلى الله للدين في استدفاع الكرب و البلاء.

كما يؤيده ما رواه الطبرسي في الاحتجاج في التوقيعات الخارجة من الساحة المقدسة في أحوبة مسائل الحميري أنه سأل عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا؟ فأجاب عليه السلام «يوضع مع الميت في قبره، و يحلط بحنوطه إن شاء الله تعالى» و سأل فقال: روي لنا عن الصادق عليه السلام أنه كتب

= السائل: ٧٥.

(١) كما في جواهر الكلام ٢٢٦/٢٢٧، وانظر: العيبة: ٢٢٢.

على إرار إسماعيل ابنه: إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله، فهل يجوز لنا أن نكتب مثل ذلك بطين القبر أو غيره؟ فأجاب عليه السلام «يجوز ذلك»^(١).

وقد حكى^(٢) عن الشيخ وغيره أنهم ذكروا أن الكتابة تكون بترية الحسين عليه السلام (فإن لم توجد) الترية، أي: تعدد الكتابة بها، فبطين و ماء، وإن تعدد ذلك أيضاً (فبالإصبع).

ولا بأس في الالتزام بجميع ذلك بعد أن كان الفعل مباحاً لدانه، و صرح مثل هؤلاء الأعلام باستحبابه، خصوصاً مع ما عرفت من كون جميع هذه الأعمال من أنحاء التوسلات و التشرّفات التي ينبغي للعبد أن يهتم بها لرجاء الخير، لكن في كفاية الكتابة بالإصبع لو كان لها في حدّ ذاتها مزية راجحة - بأن كانت الكتابة على الكفن في الواقع مستحباً شرعياً - تأملاً؛ إذ المتبادر من كتابة الكفن ليس إلا المؤثرة منها، بل يصحّ سلب اسمها عن غير المؤثرة؛ فإنها ليست بكتابة حقيقة، و لذا قال في المسالك: فلنكن الكتابة مؤثرة مع الإمكان^(٣).

و صرح غير واحد بأن الأولى في مثل الفرض هو الكتابة بالماء كي يتحقق معها الاسم.

و هو أيضاً لا يحلو عن إشكال؛ إذ الطاهر أن المقصود بالكتابة في مثل المقام ليس إلا الكتابة التي بقي أثرها مع الميت عند نزول قبره، فالأولى أن يكتب مع الإمكان شيء يبقى أثره ممّا عدا السواد الذي ستعرف تصرّيحهم بكراهته،

(١) الاحتجاج ١ - ٢: ٤٨٩.

(٢) الحاكي هو صاحب كشف اللثام فيه ٢٩٨: ٢، وانظر. النهاية: ٣٢، و المقنعة ٧٨.

(٣) مسالك الأهمام ٩٣: ٦.

والله العالم.

و قد مرّ مراراً أنَّ من سنن التكفين زيادة الحبرة، و قد عرفت فيما مرّ أنَّ مقتضى بعض أدلتها استحباب زيادة مطلق ثوب أو ثوبين، فكون الرائد حبرةً إنّما هو على سبيل الفضل و الاستحباب.

و على هذا (فإن فقدت الحبرة يجعل بدلها لفافة أخرى) كما سمعت من بعض دعوى الإجماع عليه.

لكن أشرنا غير مرّة إلى أنَّ الأولى بل الأسوطة ترك الزيادة لو لم يكن الرائد حبرةً أو نمطاً، والله العالم.

(و) قد حكى^(١) عن الشيخ و أتباعه أنَّ من السنن (أن يسخط الكفن بخيوط منه) بل عن الذكري و غيره نسبته إلى الأصحاب^(٢)، بل في الجواهر بلا خلاف أجده بين الأصحاب^(٣). انتهى.

أقول: متابعتهم في مثل المقام ممّا لا ريب فيه (و) كذا فيما ذكره من أنّه (لا تبلى بالريق) كما نبّه عليه المصنّف رحمته في محكي المعتر حيث قال - بعد أن حكى ذلك عن الشيخ في المبسوط و النهاية -: رأيت الأصحاب يجتنبونه، و لا بأس بمتابعتهم لإزالة الاحتمال و وقوفاً على الأولى، و هو موضع الوفاق^(٤).

(و) من السنن الثابتة بالنصوص المستفيضة لو لم تكن متواترة أن (يجعل

(١) الحاكي هو لعاملي في مدارك الأحكام ١٠٨:٢، وانظر: المبسوط ١٧٧:١

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢٣٣:٤، وانظر: الذكري ٣٧٢:١، و جامع المقاصد ٣٩٦

(٣) جواهر الكلام ٢٣٣:٤.

(٤) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٣٠١:٢، و كذا صاحب الجواهر فيها ٢٣٣:٤، وانظر.

المعتبر ٢٨٩:١.

معه جريدتان).

و الجريدة عود النخل بعد أن تجرد من الحوص، وقته يسمى سحماً.
و يطهر من غير واحد من الأخبار أن الجريدة تنفع المؤمن والكافر، ولعله
لذا لم يوفق بها محالونا حيث تركوها - مع استفاضة أخبارهم بها على ما ذكره في
الحدائق^(١) - مراعاة للشيعة، كغيرها من السنن التي نقل عنهم الاعتراف بكونها
سنة و تركوها لذلك، و الحمد لله على ذلك.

و الأصل في استحبابها على ما رواه في التهذيب مرسلًا «أن آدم عليه السلام لما
أهبطه الله تعالى من جنته إلى الأرض استوحش، فسأل الله تعالى أن يؤنسه بشيء
من أشجار الجنة، فأنزل الله إليه الحلة، و كان يأنس بها في حياته، فبما حصرته
الوفاة قال لولده: إني كنت أنس بها في حياتي و أرجو الأُنس بها بعد وفاتي، فإذا
مِتُّ فخذوا منها جريدًا و شقّوه بنصفين و صعوها معي في أكفاني، ففعل ولده
ذلك، و فعلته الأنبياء بعده ثم اندرس ذلك في الجاهلية فأحياه النبي ﷺ و فعله و
صار سنة متبعة»^(٢).

و عن المفيد في المقصعة مرسلًا مثله، قال: و روي عن الصادق عليه السلام أن
الجريدة تنفع المحسن و المسيء^(٣).

و في رواية حسن بن زياد أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الجريدة التي تكون
مع الميت، فقال «تنفع المؤمن و الكافر»^(٤).

(١) الحدائق، الناصرة ٤: ٣٨ - ٣٩.

(٢) التهذيب ١: ٣٣٦/٩٥٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ١٠.

(٣) المقصعة ٨٢ - ٨٣، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التكفين، دليل الحديث ٩٠، و الحديث ١١.

(٤) العقبة ١: ٨٩/٤٠٩، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

و معها - على ما يظهر من جملة من الأخبار - دفع العذاب عن الميت ما دامت رطمة.

ففي صحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام أرأيت الميت إذا مات لم تجعل معه الجريدة؟ فقال: «يتجافى عنه العذاب والحساب ما دام العود رطباً، ثم العذاب والحساب كله في يوم واحد، في ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر و يرجع القوم، وإنما جعلت السعفتان لذلك، فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفهما إن شاء الله تعالى»^(١).

و عن عبدالله بن المغيرة عن حريز و فضيل و عبدالرحمن بن أبي عبدالله كلهم، قال: قيل لأبي عبدالله عليه السلام لأي شيء توضع مع الميت الجريدة؟ فقال: «إنه يتجافى عنه العذاب ما دامت رطبة»^(٢).

ثم إن ظاهر الفتاوى و أغلب النصوص اعتبار تشية الجريدة بأن تكون جريدتين، و لا يبعد الاجتزاء بواحدة لدى الضرورة؛ لقاعدة الميسور و غيرها، بل ربما يستشعر بل يستظهر ذلك - أي جواز الاجتزاء بواحدة مطلقاً و لو لدى الاختيار - من غير واحد من الأخبار.

ففي خبر يحيى بن عباد المكي أنه قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا جعفر عليه السلام عن التخضير، فقال: «إن رجلاً من الأنصار هلك، فأودن رسول الله صلى الله عليه وآله موته، فقال لمن يليه من قرابته: خضروا صاحبكم فما أقل

(١) الكافي ١/٥٢٣، العقيه ١/٨٩١، علل الشرائع ٣٠٢ (الباب ٢٤٣) الحديث ١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) الكافي ١/٥٣٣، التهذيب ١/٣٢٧، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ٧.

المحضرين يوم القيامة قال: وما التخصير؟ قال: «جريدة خضرة توضع من أصل
اليد إلى أصل الترقوة»^(١).

وفي معاني الأخبار للصدوق بسنده عن يحيى بن عباد عن
أبي عبد الله عليه السلام أنه سمعه يقول: «إن رجلاً مات من الأنصار شهده
رسول الله ﷺ، فقال: خضروه فما أقلّ المحضرين يوم القيامة» فقلت
لأبي عبد الله عليه السلام: وأي شيء التخصير؟ قال: «تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع
[هنا]^(٢) - وأشار بيده إلى عند ترقوته - تلف مع ثيابه».

قال الصدوق: جاء هذا الخبر هكذا، والذي يجب استعماله أن يوضع
للميت جريدتان من النخل خصرًا^(٣).

قال في الوسائل: بعد نقل ما سمعته من الصدوق -: هذا محمول على جواز
الاقتصار على واحدة، و يأتي مثله كثيراً^(٤) انتهى.

أقول: وهذا هو الأوفق بالقواعد في السنن، لكن الأولى عدم العمل بهذه
الروايات، بل الأخذ بما عداها مما ستمعه من الأخبار الآتية المعمول بها لدى
الأصحاب.

و أمّا إنكار ظهورها في إرادة الواحدة فلا يحلو عن مجازفة.
و ارتكاب التأويل فيها بحملها على ما لا ينافي غيرها ليس بأولى من ردّ

(١) الفقيه ٨٨.١ ٨٩/٨٠٨، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ٣

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) معاني الأخبار: ٣٤٨ (باب معنى التخصير) الحديث ١ و ذيله، الوسائل، الباب ٧ من أبواب
التكفين، الحديث ٥ و ذيله.

(٤) الوسائل، الباب ٧ من أبواب التكفين، ذيل الحديث ٥.

علمها إلى أهله في مثل المقام الذي لم يتعين علينا العمل به، بل كُنّا من أمره في سعة، والله العالم.

وكيف كان فلا خلاف نصّاً و فتوى على الطاهر في استحباب كون الجريدتين (من سعف النخل) بل تعينه مع الإمكان.

نعم، حكى^(١) عن خلاف الشيخ ما يظهر منه التحيير بينه وبين غيره. و عبارته المحكيّة قائلة للتأويل.

و على تقدير إرادة ظاهرها فصعفه طاهر، كما يدلّ عليه جملة من الأحبار التي تقدّم بعضها، و سيأتي بعض إن شاء الله.

(وإن لم يوجد النخل، فـ) عن المشهور^(٢) أنّه يجعل بدله (من السدر، فإن لم يوجد) السدر (فمن الخلاف، وإلا فمس شجر رطب) مطلقاً.

و يدلّ على الأولين. ما رواه سهل بن زياد عن غير واحد من أصحابنا قالوا: قلنا له: جعلنا الله فذاك، إن لم نقدر على الحريرة؟ فقال: «عود السدر» قلت: فإن لم نقدر على السدر؟ فقال: «عود الخلاف»^(٣).

و عن المقنعة و الجامع و المراسم عكس هذا الترتيب^(٤)، و لم يعلم مستندهم.

و أمّا الاجتزاء بشجر رطب أي شجر يكون عند فقلهما: فلما رواه علي بن

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢٣٩:٤، وانظر: الخلاف ٧٠٤:١، المسألة ٤٩٩.

(٢) سبه إلى المشهور العاملي في مدارك الأحكام ١١٠:٢.

(٣) الكافي ١٥٣٣/١٠، التهذيب ١/٢٩٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٤) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢٤٠:٤، وانظر: المقنعة ٧٥، والجامع للشرائع ٥٣، والمراسم: ٤٨.

بلال أنه كتب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: الرجل يموت في بلاد ليس فيها نخل فهل يجوز مكان الجريدة شيء من الشجر غير النخل، فإنه روي عن أئمة عليهم السلام أنه يتحافى عنه العذاب ما دامت الجريدتان رطبتين، و أنها تنفع المؤمن و الكافر؟ فأجاب عليه السلام «يجوز من شجر آخر رطب»^(١).

و في رواية الكليني عنه أيضاً أنه كتب إليه يسأله عن الجريدة إذ لم نجد نجعل بدلها غيرها في موضع لا يمكن الحل؟ فكتب «يجوز إذا أعورت الجريدة، و الجريدة أفضل، و به جاءت الرواية»^(٢).

و قضية إطلاقها التخيير بين ما عدا النخل، كما حكى^(٣) القول به عن غير واحد.

لكن قد يقال بأن مقتضى الجمع بينها و بين المرسلات المتقدمة تقييد إطلاقها بما في تلك المرسلات، لكن الأوفق بالقواعد في مثل المقام عدم ارتكاب التقييد، بل حمل المقيّد على الأفضل.

و عن الشهيد في الدروس و البيان - و تبعه جماعة ممن تأخر عنه - القول بتقديم عود الرمان على غيره مؤخراً عن الصدر و الخلاف^(٤).

و مستندهم على الظاهر ما رواه في الكافي - بعد الرواية المتقدمة - عن علي بن إبراهيم في رواية أخرى قال: «يجعل بدلها عود الرمان»^(٥).

(١) الفقيه ١/٨٨، الوسائل، الباب ٨ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) الكافي ٣/١٥٣-١١١/١٥٤، التهذيب ٦/٢٩٤-٨٦٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٣) الحكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٣٩.

(٤) الحكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٤٠، وانظر: الدروس ١/١٠٩، و البيان، ٢٦.

(٥) الكافي ٣/١٥٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

لكنه يظهره ينافي المرسله المتقدمه، و تفيد إطلاقه تلك المرسله حتى
يثبت به مدعاهم ليس بأولى من عكسه.

اللهم إلا أن يقال بعدم صلاحية هذه الرواية قرينة لصرف المرسله
المعمول بها عند الأصحاب - عن ظاهرها فضلاً عن صلاحيتها للمعارضه،
لقصورها عن مرتبة الحجته، وإنما صير إلى القول بتقديم عود الرمان على غيره
في غير مورد المراحمة من باب الاحتياط و الماسحة في أدلة السنن.

و كيف كان فلا ريب في أولوية مراعاة هذا الترتيب وإن لم نقل بلزومه.
ثم إن ظاهر أغلب الروايات بل صريحها اشتراط كون الجريدتين رطبتين،
أي خضراوين، فلا تجزئ اليابستين.

و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - : خبر محمد بن علي بن عيسى، قال. سألت
أبا الحسن عليه السلام عن السعفة اليابسة إذا قطعها بيده هل يجوز للميت توضع معه في
حفرة؟ فقال: «لا يجوز اليابس» ^(١)

و الظاهر عموم استحباب الجريدتين للكبير و الصغير، و لا ينافيه التعليل:
بطرده العذاب في الروايات التي سمعتها؛ فإن هذا النحو من العلل - بحسب الظاهر -
لا يراد منها إلا بيان حكمة شرعية الحكم، و لا يراعى فيها الاطراد كي ينافي
شرعيته في الصغير الذي لا يحتمل في حقه العذاب كالكبير الذي لا يحتمل في
حقه ذلك إما لموته بعد التوبة أو لعصمته، ولذا صنعه الأنبياء المعصومون من لدن
آدم إلى الخاتم صلوات الله عليهم أجمعين، و صارت سنة متبعة، كما يدل عليه

(١) التهذيب ١/٤٣٢: ١٣٨١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التكفين، الحديث ١.

بعض الأخبار المتقدمة^(١).

هذا، مع أن المراد بالعلاب - بقرينة الرواية المتقدمة الواردة لبيان أصل تشريع الحكم - ما يعم الكربة الحاصلة من وحشة القبر، التي يدفعها الأنس بالجريدة المتخذة من النخلة التي روي في فضلها أن الله عز وجل خلقها من فصلة الطيبة التي خلق منها آدم عليه السلام، ولأجل ذلك تسمى النخلة عمّة الإنسان^(٢).
و كيف كان فلا مقتضي لقصر الحكم على الكبير مع كون المقام مقام المساواة.

ثم إن المشهور - كما عن جماعة^(٣) - تقدير طول الجريدتين بعظم الذراع، بل عن الانتصار والغنية دعوى الإجماع عليه^(٤).

و عن الفقه الرضوي أنه قال: و روي «أن الجريدتين كل واحدة بقدر عظم الذراع»^(٥).

و لعنه أشار بذلك إلى رواية يونس عنهم عليهم السلام و يجعل له قطعتان من جريد النخل رطباً قدر ذراع تجعل له واحدة بين ركبتيه نصف ممّا يلي الساق و نصف ممّا يلي الفخذ، و يجعل الأخرى تحت إبطه الأيمن^(٦) فإن عبائر الفقه

(١) في ص ٣٠٨.

(٢) التهذيب ١: ٣٢٦-٣٢٧/٩٥٣.

(٣) سبه صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٣٦ إلى الشهيد في الذكرى ١: ٣٦٩، و المحقق الكركي في جامع المقاصد ١: ٣٨٦، و غيرهما، كالمحراني في الحقائق الناضرة ٤: ٤٢.

(٤) العاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٣٧، وانظر: الانتصار ٣٦، والغنية: ١٠٣.

(٥) حكاها عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤: ٤٣، وانظر: الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١٦٨.

(٦) الكافي ١٤٣٣/١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

كثيراً ما قريبة جداً من روايات يونس.

و في رواية يحيى بن عباد، المتقدمة^(١) أيضاً تقديره بذراع.

لكن حتمل هاتين الروایتين على إرادة عظم الذراع من التقدير بذراع لا يبعد دعوى مخالفته للمساق إلى الذهب من التقدير بالذراع.

و دعوى أن الذراع اسم للعظم على تقدير التسليم مما لا ينبغي الالتفات إليها في مقام بيان المقادير، كما في سائر الموارد التي ورد التقدير بالذراع، إلا أن الذي يقرب إرادته منها في المقام وقوع التحديد به في كلمات الأصحاب و كذا في الفقه الرضوي الذي هو في مثل المقام لا يبعد دعوى كونه حجة ناهضة من دون مباحة؛ لأنه إن كان من الحجة فحجة، وإلا فلا يفصل عن سائر المرسلات المعتمدة بعمل الأصحاب؛ فإن تحديدهم بذلك كاشف عن صحة مضمونه و كونه مروياً.

و احتمال كون الرواية المشار إليها هي رواية يونس و نحوها مما يمكن العدشة في دلالتها غير ضائر؛ إذ لا يعتنى بمثل هذا الاحتمال في رفع اليد عن ظاهر المراسيل، بل لو علم^(٢) أن المراد بها ليس إلا هذه الرواية، يمكن أيضاً دعوى انجبار قصور دلالتها كسدها بما عرفت.

و مما يؤيد إرادة عظم الذراع من الروایتين - مضافاً إلى ما عرفت - حصة جميل بن درّاج، قال: «إنّ الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة»^(٣)

(١) في ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢) في ص ٥٨: «سَلِّمْ يَدُكَ وَ عَلِمَ».

(٣) الكافي ١٥٢٣ - ١٥٣٠/٥، التهذيب ١ ٣٠٩/٨٩٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التكمين، الحديث ٢.

الحديث؛ فإن التقدير بالشبر و نحوه لا يكون غالباً إلا من باب التقريب، كما تبهما عليه في مسحت تحديد الكُرّ بالأشبار، فيقرّب ذلك إرادة عظم الذراع من الروايتين؛ لكونه قريباً من شبر، فلا بأس بالتحديد بهما، والله العالم
و عن العماني تقديرها بأربع أصابع فما فوقها^(١).

قيل: يمكن استفادته من رواية يحيى بن عباد^(٢)، المتقدمة^(٣) التي ورد فيها «توضع من أصل اليدين إلى أصل الترقوة»
و فيه تأمل.

و في محكي الذكرى: أن الكلّ جائز؛ لثبوت أصل الشرعية و عدم القاطع على قدر معيّن^(٤).

و هو حسن، لكن لا لعدم القاطع على قدر معيّن، بل لجوار العمل بكلّ ما روي، و عدم المقتضي لإرجاع بعضها إلى بعض في مثل المقام، لكن العمل بما عليه المشهور أحسن و أحوط.

ثم إن ظاهر المرسلة المتقدمة في صدر المبحث اعتبار كون الجريدين مشقوقتين.

و مثلها مرسلّة الصدوق «مرّ رسول الله ﷺ بقبر يعذّب صاحبه، فدعا بجريدة فشققها نصفين فجعل واحدة عند رأسه و الأخرى عند رجليه، فقيل له: لم

(١) حكاة عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢٣٣١، المسألة ١٧٣.

(٢) كما في جواهر الكلام ٢٣٨:٤، وانظر كشف اللثام ٢٧٨:٢.

(٣) في ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٤) حكاة عنه صاحب كشف اللثام فيه ٢٧٨:٢، وانظر: الذكرى ٣٧٠:١.

وضعتهما؟ قال إنه يحق عنه العذاب ما كانتا خضراوين^(١).

لكنهما لا تصلحان لتقييد غيرهما ممّا ظاهره الإطلاق، بل ظاهره إرادة غير المشقوقة، مثل مرسله يونس «و يجعل له قطعتان من جريد النخل»^(٢) وقوله عليه في صحيحة زرارة «و إنما جعلت السعفتان لذلك»^(٣) إلى غير ذلك من الروايات التي تظاهره إرادة غير المشقوقة، لكن لا على وجه يباقي كفاية المشقوقة، كما أن كلمات الأصحاب أيضاً كذلك، فالأظهر كفاية مطلقه.

و ربما يتراءى من ظاهر الصوص و الفتاوى اشتراط كونها جريدة، فلا يجزئ السعف العبر المجرد من الحوص، لكن لا يبعد جريها مجرى العادة، فلا يبعد الاجتزاء بالسعف، كما يشعر بذلك التعبير بـ«سعتان» في الصحيحة، والله العالم.

(و) ما كيميّة وضع الجريدتين. فعن المشهور^(٤) - بل عن العمية دعوى الإجماع عليه^(٥) - أن (تجعل إحداها من جانبه الأيمن مع ترقوته يلصقها بجلده، و الأخرى من الجانب الأيسر) مع ترقوته أيضاً (بين القميص و الإزار).

و يدلّ عليه صحيحة جميل أو حسنة، قال: قال: «إن الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة إلى ما بلغت ممّا يلي الجلد الأيمن و الأخرى في

(١) العقبه ١/٨٨، ٤٠٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التكمين، الحديث ٤.

(٢) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ٣١٤، الهامش (٦).

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ٣٠٩، الهامش (١).

(٤) نسبه إلى المشهور صاحب الجواهر فيها ٢٤١: ٤.

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤١: ٤، وانظر الغيبة ١٠٣.

الأيسر من عند الترقوة إلى ما بلغت من فوق القميص»^(١).

ولا يقدح اشتغالها على ما لا يقول به المشهور من تحديدها بشبر خصوصاً مع ما عرفت من إمكان إرجاعه إلى ما يقول به المشهور.

و يشهد له في الجملة: ما في رواية يحيى بن عباد، المستقدمة^(٢) «تؤخذ جريدة رطة قدر ذراع فتوضع [هنا] - وأشار بيده إلى عند ترقوته - تلف مع ثيابه». لكن ينافيه ما في رواية يونس قال: «و تجعل له - يعني الميت - قطعتين من جريد النخل رطياً قدر ذراع يجعل له واحدة بين ركبتيه نصف فيما يلي الساق و نصف فيما يلي الفخذ، و يجعل الأخرى تحت إبطه الأيمن»^(٣).

و عن الجعفي العمل بمضمونها^(٤).

و في مضمرة جميل، قال: سألت عن الجريدة توضع من دون الثياب أو من فوقها؟ قال: «فوق القميص دون الخاصرة» فأنته من أي جانب؟ فقال «من الجانب الأيمن»^(٥).

و ربما احتمل كون متن الحديث «الخاصرة» بالحاء المهملة، بمعنى الإزار، لا المعجمة.

و على أي التفديرين فمخالفتها للمشهور ظاهرة، كما أن ظاهرها كناية الواحدة التي هي خلاف المشهور.

(١) الكافي ١٥٢٣-١٥٣/٥، التهذيب ١: ٣٠٩/٨٩٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٢) في ص ٣١٠.

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ٣١٤، الهامش (٦).

(٤) حكاه عنه الشهيد في التكري ٣٧١:١.

(٥) الكافي ١٥٤٣/١٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

و عن المصنف عليه السلام في المعتبر أنه - بعد ذكر الخلاف في المسألة، و نقل رواية جميل، الأولى، و رواية يحيى بن عباد مرسله - قال: و الروايتان ضعيفتان؛ لأن القائل في الأولى مجهول، و الثانية مقطوعة السند، و مع اختلاف الأقوال و الروايات يجب الجزم بالقدر المشترك بينها، و هو استحباب وضعها مع الميت في كفته أو في قبره بأي صورة شئت ^(١). انتهى.

أقول: الأولى توجيه القول باستحباب القدر المشترك بكونه أجمل وجوه الجمع بين الأخبار المختلفة بتنزيل ما فيها من الاختلاف على بيان بعض مراتب الفصل، كما يؤيد ذلك ما في بعضها من الإطلاق مع ورودها في مقام البيان.

مث: رواية فضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «نوضع مع الميت جريدتان واحدة في الأيمن و الأخرى في الأيسر» ^(٢).

و عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الجريدة نوضع في القبر، قال: «لا بأس» ^(٣).

بل يظهر من بعض الروايات أنه لو وضعت الجريدة على القبر أيضاً نعت في تحفيف العذاب، مثل النبوي المتقدم ^(٤).

و في رواية أبي النخري عن جعفر عن أبيه عليه السلام «أن الرش على القبور كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله، و كان يجعل الجريدة على القبور حين يدفن الإنسان في

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤٣: ٤، وانظر المعتبر ٢٨٨: ١.

(٢) الكافي ٦/ ١٥٣٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التكفين، الحديث ٦.

(٣) الكافي ٩/ ١٥٣٣، التهذيب ٩٥٨/ ٣٢٨: ١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٤) في ص ٣١٦ - ٣١٧.

أَوَّلُ الزَّمَانِ وَ يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ^(١).

و كيف كان والقول بكفاية القبر المشترك لا يخلو عن وجه، و الاقتصار على ما هو المشهور أحوط.

هذا كله لدى الاختيار، و أمّا عند الضرورة فيجزئ مطلقه، كما يدل عليه مرفوعة سهل بن زياد، قال: قيل^(٢) له: جعلت فداك ربما حصرني من أحابه، فلا يمكن وضع الجريدة على ما روينا^(٣)، فقال: «أدخلها حيث ما أمكن»^(٤).

في الوسائل: و رواه الشيخ بإساده عن محمد بن أحمد بن يحيى مرسلًا مثله، و زاد فيه: قال: «بأن وضعت في القبر فقد أجزأه»^(٥).

و ينبغي بذل الجهد في وضع الجريدة و لو في مقام التقية على وجه لا يافيه.

ففي رواية أيوب بن نوح، قال: كتب أحمد بن القاسم إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام يسأله عن المؤمن يموت فيأتيه العاسل يعسله و عبده جماعة من المرجئة هل يغسله غسل العامة و لا يعصمه و لا يصير معه جريدة فكتب «يفسل غسل المؤمن و إن كانوا حضوراً، و أمّا الجريدة فليستخف بها و لا يرويه وليجهد في ذلك جهده»^(٦).

(١) قرب لإسناد: ١٤٧-١٤٨/٥٣٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التكفين، الحديث ٦.

(٢) في ضمن ٨ و التهذيب: «قلت» بدل «قيل».

(٣) في التهذيب: «روينا».

(٤) الكافي ٨/١٥٣٣، التهذيب ٣٢٧٦-٣٢٨/٩٥٦، الوسائل، الباب ١١ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٥) الوسائل، الباب ١١ من أبواب التكفين، الحديث ٢، وانظر: التهذيب ٣٢٨.١/٩٥٧.

(٦) التهذيب ٤٤٨.١-٤٤٩/١٤٥١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ٩.

(و) من جملة السنن: (أن يسحق الكافور بيده) كما عن الشيخين و أتباعهما^(١)، ولم يظهر مستنده.

نعم، في رسالة يونس «ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته إلى أن قال - وفي وسط راحته»^(٢) إلى آخره، وهي بظاهرها غير مطقة على ما هو ظاهر المدعى، والله العالم.

(و) منها: أن (يجعل ما يفضل) من الكافور (عن مساجده على صدره) كما عن المشهور^(٣)، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه^(٤)، وعن ظاهر المتهى نفي الخلاف عنه، لكن زاد على المساجد: طرف الأنف^(٥)، كما تقدم سابقاً، ولم يعثر على ما يدل عليه من الأخبار، كما اعترف بذلك غير واحد.

نعم، عن الفقه الرضوي أنه قال: «بإدا فرغت من كفه حطه بوزن ثلاثة عشر درهماً وثلث من الكافور، و تبدأ بجبهته و تمسح مفاصله كلها به و تلقي ما بقي على صدره و في وسط راحته»^(٦).

و قد يتأمل في انطباقه أيضاً على المدعى، لكون ظاهرها^(٧) أنه يلقي على

(١) الحاكي عنهم هو العاملي في مدارك الأحكام ١١٢:٢، وانظر: المقبعة: ٧٨، و المبسوط ١٧٩:١، و المراسم: ٤٩، و المهذب - لابن البراج - ٦١:١.

(٢) الكافي ١/١٤٣٣، التهذيب ٣٠٦١-٣٠٧/٨٨٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٣) نسيه إلى المشهور صاحب كشف اللثام فيه ٣٠٠:٢.

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤٤:٤، وانظر: الخلاف ١/٧٠٤، المسألة ٤٩٦.

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤٤:٤، وانظر متهى المطلب ٤٣٩١.

(٦) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٢٣:٤، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٦٨.

(٧) أي: ظاهر العبارة. وفي وض ٨: «ظاهره».

صدره ما يفصل عن مساجده و مفاصله كلها، لا عن خصوص مساجده.
 ألهم إلا أن يقال: هذه الأمور من قبيل تعدد المطلوب، فيهم استصحاب
 وضع ما يفصل عن المساجد عند تركه المسح على المفاصل، كما أن كلمات
 الأصحاب أيضاً يمكن أن تُنزل على إرادتهم في هذه الصورة، وإلا ففي جملة من
 الأخبار^(١) الأمر بمسح المفاصل كلها بالحنوط، كما تقدم نقلها فيما سبق.
 وربما يستدل للمدعى بما في جملة من تلك الأخبار^(٢) من الأمر بوضع
 شيء من الكافور على صدره.

و فيه ما لا يحفى من كونه أجيباً عن المدعى.

(و) منها: (أن يطوى جانب اللقافة الأيسر على الأيمن) من الميت
 (و الأيمن) مها (على الأيسر) منه، كما عن جملة من الأصحاب التصريح
 به^(٣)، بل عن الحلاف دعوى إجماع الفرفة و عملهم عليه^(٤)، وكفى بذلك مستنداً.
 و مقصودهم على الطاهر أن يلف حائبي اللقافة على السور المذكور مرتباً
 في مقابل ما لو عكس الترتيب، أو جمعهما في الوسط، أو لفهما على أحد جانبي
 الميت، والله العالم.

و من سنن هذا الباب: إجادة الأكفان.

(١) منها ما في التهذيب ١/٤٣٦: ١٤٠٣، والاستبصار ١/٢١٣: ٧٥٠، والوسائل، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٦.

(٢) منها ما في الكافي ١٤٣٣-١٤٤٤/٤، والتهذيب ١/٣٠٧: ٨٩٠، والاستبصار ١/٢١٢: ٧٤٦، والوسائل، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٣) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٤٥: ٢ عن الشيخ المفيد في المقنعة ٧٨، والشيخ الطوسي في المسرط ١٧٩: ١، والخلاف ١/٧٠٥، المسألة ٥٠٠، وابن حمزة في الوسيلة: ٦٧.

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٤٥: ٢، وانظر الخلاف ١/٧٠٥، المسألة ٥٠٠.

فهي موثقة يونس بن يعقوب، قال. قال أبو عبدالله عليه السلام: «إِنَّ أَبِي أَوْصَانِي عِدَّ الْمَوْتِ. يَا جَعْفَرُ كَفِّنِي فِي ثَوْبٍ كَذَا وَكَذَا وَثَوْبٍ كَذَا وَكَذَا، وَاشْتَرِ لِي بُرْدًا وَاحِدًا وَعِمَامَةً وَاجِدْهُمَا، فَإِنَّ الْمَوْتَى يَتَبَاهَوْنَ بِأَكْفَانِهِمْ»^(١).

و في رسالة ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أَحْبَبُوا أَكْفَانُ مَوْتَاكُمْ، فَإِنَّهَا زِينَتُهُمْ»^(٢).

و عن أبي حديجة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «تَوَقَّوْا»^(٣) فِي الْأَكْفَانِ، فَإِنَّكُمْ تَمُتُّونَ بِهَا»^(٤).

و رواية يونس بن يعقوب عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أَوْصَانِي أَبِي عليه السلام بِكَفْنِهِ، فَقَالَ لِي. يَا جَعْفَرُ اشْتَرِ لِي بُرْدًا وَجُودَةً، فَإِنَّ الْمَوْتَى يَتَبَاهَوْنَ بِأَكْفَانِهِمْ»^(٥).
و قد تقدَّم^(٦) في حديث يونس بن يعقوب عن أبي الحسن الأول عليه السلام أنه سمعه يقول: «كُفِّتُ أَبِي فِي بُرْدٍ اشْتَرَيْتُهُ بِأَرْبَعِينَ دِينَارًا لَوْ كَانَ الْيَوْمَ لِسَاوِي أَرْبَعَمِائَةِ دِينَارًا».

(و يكره تكفينه في الكتان) على المشهور، بل عن ظاهر غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و استدللَّ له. برواية أبي حديجة عن الصادق عليه السلام: «الْكَتَانُ كَانَ لِبْنِي

(١) التهذيب ١/٤٤٩: ١٤٥٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) الكافي ١/١٤٨٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٣) توق في مودة: تجرد و بالغ. لسان العرب ١٠/٣٦٤: «توق».

(٤) الكافي ١/١٤٩: ٦، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

(٥) علل الشرائع ٣٠١ (الكتاب ٢٤١) الحديث ٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب التكفين، الحديث ٧.

(٦) في ص ٢٨٣

إسرائيل يكفنون به و القطن لأمة محمد ﷺ^(١).

و مرسله يعقوب بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يكفن الميت في كتان»^(٢).

و عن الرضوي «و لا تكفنه في كتان و لا ثوب إيريسم»^(٣).

و طاهر الأحيرين الحرمة، لكنهما قاصرتان عن إثباتها بعد إعراض الأصحاب عن ظاهرهما، مع ما فيهما من ضعف السند.

لما عن طاهر الصدوق - من القول بعدم الجوار^(٤) - ضعيف، والله العالم.

(و) كذا يكره (أن يعمل للأكفان المبتدأة أكمام) على المشهور، كما

في الجواهر^(٥) و غيره، بل من جماعة نسبته إلى الأصحاب^(٦)؛ لمرسله محمد بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت: الرجل يكون له القميص أيكفن فيه؟ فقال: «اقطع أزراره» قلت: و كُمه؟ قال: «لا، إنما ذلك إذا قطع له و هو جديد لم يجمع له كُمًا، فأما إذا كان ثوباً ليساً فلا يقطع منه إلا الأزرار»^(٧).

(١) الكافي ٧/١٤٩٣، التهذيب ١٣٩٢/٤٣٤١، الاستبصار ٧٤١/٢١٠١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) التهذيب ١٤٦٥/٤٥١١، الاستبصار ٧٤٥/٢١١١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٣) حكاها عنه البحرقي في الحقائق الناضرة ١٨:٤، وانظر العقدة المسبوبة للإمام الرضا عليه السلام ١٦٩.

(٤) حكاها عنه صاحب كشف اللثام فيه ٢٦٢٢، و صاحب الجواهر فيها ٢٤٦:٤، وانظر: العقبة ٨٩:١، ذيل الحديث ٤١٣.

(٥) جواهر الكلام ٢٤٦:٤.

(٦) الحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٢٤٦:٤.

(٧) التهذيب ٨٨٦/٣٠٥:١، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

و قد يتأمل في دلالتها على الكراهة لو لا اعتضاها بفهم الأصحاب و كون
لمقام مقام المسامحة؛ لإمكان أن يكون الغرض بيان عدم منافاة الكُفِّ للكف، و
إنما يحمل له الكُفُّ إذا قطع له و هو جديد؛ لعدم الحاجة إليه، لا لمرجوحية داتاً.
فما عس المهذب من أنه لا يجوز^(١) - في غاية الضعف.

نعم، يمكن أن يقال بحرمة الأرار و وجوب قطعها، كما هو ظاهر الرواية.
و في صحيحة ابن بزيغ، قال. سألت أبا جعفر عليه السلام أن يأمر لي بقميص أعده
لكمني، فبعث به إليّ، فقلت: كيف أصنع؟ فقال. «ارفع أزراره»^(٢).

و في صحيحة ابن سنان «ثم الكف قميص غير مزرور و لا مكفوف»^(٣)
الحديث.

و في صحيحة ابن وهب «يكفن الميت في خمسة أثواب: قميص لا يزر
عليه»^(٤) الحديث.

قال شيخنا المرتضى رحمه الله - بعد نقل هذه الروايات و بيان سلامتها من
المعارض - فالقول بوجوب نزع الأرار متجه لو لم يكن إجماع على عدمه^(٥).
نتهي.

أقول: و لعل القول باستحبابه خصوصاً مع عدم معرفة الوجوب أوجه؛

(١) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٣٠٢٢، وانظر المهذب ٦١:١

(٢) التهذيب ١ ٣٠٤-٣٠٥/٨٨٥ الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب التكمين، الحديث ١

(٣) الكافي ٣ ١٤٤-٩/١٤٥، التهذيب ١ ٣٠٨/٨٩٤ الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكمين،
الحديث ٨

(٤) الكافي ٣ ١٤٥/١١، التهذيب ١ ٢٩٣١/٨٥٨ و ٣١٠/٩٠٠ الوسائل، الباب ٢ من أبواب
التكمين، الحديث ١٣

(٥) كتاب الطهارة ٣٠٨.

لما رواه الصدوق مرسلًا، قال: قال الصادق عليه السلام: «يبغى أن يكون التميمص للميت غير مررور ولا مكفوف»^(١) فإن ظهور هذه الرواية في الاستحباب أقوى من ظهور الروايات المتقدمة في الوجوب.

و يؤيده ترك الأمر بقطع الأضرار في بعض الأحبار الدالة على استحباب التكفير في ثوب كان يصلي فيه و يصوم، مع وروده في مقام البيان.
مثل: ما رآه محمد بن سهل عن أبيه قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلي فيها الرجل و يصوم أيكف فيها؟ قال: «أحب ذلك الكفن» يعني قميصاً^(٢). الحديث.

و عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أردت أن تكفنه فبن استنظمت أن يكون في كفته ثوب كان يصلي فيه نظيف فافعل، فإن ذلك يستحب أن يكفن فيما كان يصلي فيه»^(٣).

و الاحتياط مما لا ينبغي تركه، و الله العالم.

(و) يكره أيضاً تكفينه في ثوب أسود، كما عرفته فيما سبق، أو (أن يكتب عليها^(٤) بالسواد) كما عن غير واحد من القدماء و كثير من المتأخرين، بل عن المبسوط: لا يكتب بالسواد^(٥)، و عن النهاية: لا يجوز^(٦)، لكن لم يتصح ما يصح الاستناد إليها للكره - عدا قاعدة التسامح - فضلاً عن المحرمة

(١) الفقيه ١/٩٠: ٤١٧، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب التكفير، الحديث ٣.

(٢) التهذيب ١/٢٩٢: ٨٥٥/٢٩٣، الوسائل، الباب ٢ و ٤ من أبواب التكفير، الحديث ٥ و ٣.

(٣) التهذيب ١/٢٩٢: ٨٥٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب التكفير، الحديث ١.

(٤) أي: على الأكفان.

(٥) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٤٧، وانظر: المبسوط ١: ١٧٧.

(٦) حكاة عنه صاحب كشف اللثام فيه ٢: ٢٩٩، وانظر: النهاية. ٣٢.

و الاستدلال له. بالنهي عن التكفين في السواد أو الثوب الأسود كما ترى.
(و) يكره أيضاً (أن يجعل في سمعه و^(١) بصره شيء^(٢) من الكافور)
كما تقدم^(٣) الكلام في ذلك مفصلاً.

(مسائل ثلاث):

(الأولى: إذا خرج من الميت) بعد غسله (نجاسة) قل أر يكفر،
وجب إزالتها عن بدنه بلا خلاف فيه ظاهراً.

و يدل عليه: موثقة روح بن عبد الرحيم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن بدا
من الميت شيء بعد غسله فاغسل الذي بدا منه ولا تعد الغسل»^(٤).

و خبر الكاهلي و الحسين بن المختار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سأله عن
الميت يخرج منه الشيء بعد ما يفرغ من غسله، قال: «يعسل ذلك، و لا يعاد عليه
العسل»^(٥).

و خبر سهل عن بعض أصحابه رفعه قال: «إذا غسل الميت ثم أحدث بعد
الغسل فإنه يغسل الحدث و لا يعاد الغسل»^(٦).

و يؤيده إشعار جملة من الأخبار الواردة في تغسيل الميت و تكفينه بشدة
اهتمام الشارع بالتحفظ عليه من النجاسة، بل في رواية ابن سنان، المروية عن

(١) في الشرائع: «أو» بدل «و».

(٢) في الشرائع: «شيئاً».

(٣) في ص ٢٥٣ و ما بعدها.

(٤) التهذيب ١، ٤٤٩/١٤٥٦، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٥) التهذيب ١، ٤٤٩/١٤٥٥، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

(٦) الكافي ١٥٦، ٣ (باب ما يخرج من الميت) الحديث ٢، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب

غسل الميت، الحديث ٥، و الباب ٢٤ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

العلل: «عَبَّةٌ غَسَلَ الْمَيِّتَ أَنَّهُ يَحْسَلُ لِبَطْنِهِ وَيُطْفَأُ عَنْ أَدْنَسِ أَمْرَاضِهِ وَ مَا أَصَابَهُ مِنْ صَنُوفٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ يَلْقَى الْمَلَائِكَةَ وَ يَمَاشِرُ أَهْلَ الْآخِرَةِ فَيَسْتَحِبُّ إِذَا وَرَدَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لَقِيَ أَهْلَ الظُّهَارَةِ وَ يَمَاشِرُونَهُ»^(١) وَ يَمَاشِرُهُمْ أُنْ يَكُونُ طَهْرًا نَظِيفًا»^(٢) الْحَدِيثُ.

و كيف كان لامجال للتشكيك في الحكم، كما أنه لامجال للارتباب في وجوب إزالتها لو خرجت في أثناء الغسل.

أما قبل الفراغ من غسل ذلك العضو: فواضح؛ لما عرفت - فيما سبق - من اشتراط صحة الغسل بطهارة العضو.

و أما بعده. فلمحوى ما عرفت، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه أيضاً كسابقه. و هل يجب استئصال الغسل لو كان الخارج في الأثناء حدثاً؟ فعن المشهور^(٣) عدمه؛ لأصالة الرأى عن كلفة الاستئصال، و استصحاب صحة ما مضى.

مضافاً إلى إطلاقات الأدلة القاصية بحصول الإجزاء بمطلق الغسل، السالمة مما يقيد بها بعدم تحلل الحدث.

و ربما يستدل له: بمرسلة يونس^(٤) و غيرها من الأحبار المتقدمة في كميّة

(١) في السخ الحطية و الحجرية: «بماشرونهم» بدل «بماشرونه». و الصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٢) عدل الشرائع ٣٠٠ (الباب ٢٣٨) الحديث ٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(٣) سببه إلى المشهور صاحب كشف الثام فيه ٢: ٢٥٨.

(٤) الكافي ١٤١٣-١٤٢٠/٥، التهذيب ١: ٣٠١/٨٧٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

لغسل، الأمرة بمسح بطنه بعد العسلتين الأوليين كي يخرج من مخرجه ما حرج
و يتوجه عليه. أنه إنما يتم على القول بكون الأغسال الثلاثة عملاً واحداً
مؤثراً في رفع حدث الميت، و أن الحدث في أثناء الأغسال كحدوثه بين
العسلات، و إتمام هاتين المقدمتين بالدليل لا يخلو عن إشكال.

و حكى عن العماني القول باستئناف الغسل لو كان الحادث في الأثناء من
النواقض^(١).

و استدل له. بكون غسل الميت كغسل الجنب أوعيه، كما يدل عليه جملة
من الأخبار^(٢)، فكما يتقضى غسل الجنابة بالحدث في أثناءه، فكذلك غسل
الميت.

و فيه - مع ما في المقيس عليه من المناقشة التي عرفت في محله ما لم يكن
الحدث الخارج في الأثناء نفسه حلة تامة لوجوب الغسل كما لو خرج المي منه و
هو في أثناء الغسل، فيعاد الغسل لذلك، لا لكونه ناقصاً لما سبق - مع كون ما
يخرج من الميت ناقصاً؛ فإن الأدلة الدالة على ناقصة الحدث و سببته للطهارة
مصرفه عنه قطعاً.

و أمّا في الأخبار المستفيضة التي عُلّ فيها غسل الميت برميّه للنفقة التي
خلق منها^(٣) فهي من الرموز و الأسرار التي لاتألفها عقولنا، إذ لا نتعلّل رمي هذه

(١) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢٢٦:١، المسألة ١٦٦.

(٢) الكافي ١٦١٣-١/١٦٣، علل الشرائع ٣٠٠ ٣٠١ (الباب ٢٣٨) الحديث ٥، التهذيب
١٤٤٧/٤٤٧:١، الاستبصار ٢٠٨:١-٧٣٢/٢٠٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت،

الحديث ١ و ٢

(٣) الكافي ١٦١٣-١/١٦٣، علل الشرائع. ٢٩٩ ٣٠١ (الباب ٢٣٨) الأحاديث ١ و ٤ و ٥،
الفتاوى ٣٧٨/٨٤٦، التهذيب ١٤٥٩/٤٥٠:١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، =

اللطخة المستحالة، ولا سببها للجناية، فلا يفهم من مثل هذه الأحبار أصلاً أن خروج مائه المعروف من محرجه أو التقاء الختانين بالنسبة إليه كالحجّ موجب للغسل، مع أنّه على تقدير استفادة السببية من هذه الأدلة أو غيرها - مثل عموم قوله عليه السلام: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل»^(١) - وقلنا بأن الميت أيضاً يصير جسماً بالتقاء الختانين، وسألنا وجوب إزالة حدثه كماًية على المكلفين إمّا لأجل العلة المخصوصة في الروايات أو غيرها من التقريبات الغير المعينة، لآتجه عدم الفرق بين ما لو حدث سبب الجناية في أثناء الغسل أو بعده، مع أنّه لم يقرر الالتزام بذلك من أحد فيما لو حدث سبب الغسل بعد الفراغ من غسله.

و على تقدير وجود القائل به يردّه - مضافاً إلى ما عرفت - إطلاق الأخبار المتقدمة^(٢) الدالة على أنّه «إذا غسل الميت ثم أحدث بعد الغسل فبرئه يغسل الحدث ولا يعاد الغسل» فليتأمل.

و إذا خرج منه نجاسة (بعد تكفينه، فإن لاقت جسده) كما هو العالب بمقتضى العدة (غسلت بالماء) لما عرفت من وجوب إزالة النجاسة عنه. وقد يقال: إن قصبة إطلاق المتشكك فيه: عدم الفرق في ذلك بين كونه قبل طرحه في القبر و بعده، بل ولو توقّف إزالته على إخراج منه.

و فيه نظر؛ فإن حكمهم فيما بعد بقرض الكفن بعد طرحه في القبر إن لاقت النجاسة قرينة على عدم إرادتهم ذلك بعد طرحه في القبر؛ إذ من المستبعد جداً

«الأحاديث ٢ - ٥ و ٧ و ٨»

(١) الكافي ٢/٤٦٣، التهذيب ٣١١/١١٨٦، الاستبصار ١٠٨٦ - ٣٥٩/١٠٩، الوسائل، الباب

٦ من أبواب غسل الجنابة، الحديث ٢.

(٢) في ص ٣٢٧

تزيل كلامهم على إرادة بيان حكم خصوص ما لو لاقت الجاسة الكفن ولم تلاق الجسد، مع أنه مجرد فرض لا يكاد يتحقق في الخارج.

و أُنعد من ذلك حملُه على إرادة قرض الكفن تعبدًا بعد خلعه عن بدن الميت مقدّمًا لتطهير جسده، فليس المقصود بإطلاق غسل جسده - في المتن و غيره - إلا إرادته قبل طرحه في القبر.

نعم، لا يعد الترامهم بوجوب تطهير الجسد بعد طرحه في القبر لو نُسِر غسسه و هو في قبره؛ لعدم الفرق بينه وبين ما لو لم يطرح في القبر من حيث مسط الحكم.

و حكمهم بقرض الكفن بعد طرحه في القبر مطلقاً لعلّه جارٍ مجرى العادة من تعسّر غسل الجسد في القبر.

و كيف كن فقد يشكل الالتزام بوجوب غسل الجسد بعد تكفينه مطلقاً، سواء كان قبل طرحه في القبر أو بعده؛ لمناقباته ظاهراً لما رواه الشيخ - في الصحيح - عن ابن أبي عمير، و أحمد بن محمد عن غير واحد من أصحابنا عن الصادق عليه السلام قال: «إذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فأصاب الكفن، قرض من الكفن»^(١).

و رواه في الكافي - في الصحيح، أو الحسن - عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه، قال: «إذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فأصاب الكفن قرض منه»^(٢).

(١) التهذيب ١/٤٥٠، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التكفين، الحديث ٤

(٢) الكافي ١/٥٦٣ (باب ما يخرج من الميت...) الحديث ٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب

غسل الميت، الحديث ٣، و الباب ٢٤ من أبواب التكفين، الحديث ١.

و ما رواه الشيخ عن الكاهلي عن الصادق عليه السلام قال: «إذا خرج من منحر الميت الدم أو الشئ بعد ما يغسل فأصاب العمامة أو الكفن قرص عنه»^(١) و رواه الكيني^(٢) أيضاً مثله، حيث إن الروایتين تدلّان بالالتزام على العفو عن نجاسة الجسد بعد تكفينه مطلقاً، ضرورة امتناع تنزيل الرواية - الواردة لبيان الحكم الشرعي - على إرادة حكم ما لو أصاب الكفن دون الجسد مع امتناع التخلف في العادة. و حتمل الروایتين على إرادة قرص الكفن بعد مرعه عن جسد الميت و غسل الجسد في غاية البعد، فالمتبادر من الروایتين ليس إلا إرادة إبقاء لكفن بحاله، و قرص موضع الجس منه من دون تجريد الميت عنه، و إلا لأمر بعسله لا بقرصه، و لازمه العفو عن نجاسة الجسد، فهما حاكمتان على الأدلة القاضية بوجوب تطهير بدن الميت، و أنه إذا خرج منه حدث بعد غسله، و جب غسله، و مفيدتان لإطلاقها، و مقتصاهما كون نجاسة الجسد بعد التكفين كنجاسته بعد لدون مفعولاً عنها.

و تنزيل الروایتين على إرادة الحكم فيما لو كان ذلك بعد الوضع في القبر لا مطلقاً يحتاج إلى دليل، و هو مفقود.

نعم، قد يشهد له ما عن الفقه الرضوي «فإن خرج منه شئ بعد العسل فلا تعد غسله ولكن اعسل ما أصاب من الكفن إلى أن تصعه في لحده، فإن خرج منه شئ في لحده، لم تعسل كفه، لكن قرصت من كفه ما أصاب من الذي خرج

(١) التهذيب ٤٤٩١ / ٤٥٠ / ١٤٥٧، و فيه و في الكافي: «بالمقراض» بدل «منه» الوسائل، الباب

٢٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٢) لكافي ١/١٥٦٣، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التكفين، ذيل الحديث ٣

منه، و مددت أحد الثوبين على الآخر^(١).

لكن مرسلة ابن أبي عمير بل و كذا رواية الكاهلي هي غاية الظهور في الإطلاق و بيان الحد، بل كاد أن يكون صريح المرسلة ذلك، فهي آية عن هذا التصرف، فالأولى - بناءً على حجة الرضوي - حملته على إرادة غسل ما أصاب من الكفن حال كون الميت ملفوفاً فيه، كما يشعر بذلك عدم الأمر بغسل الجسد الذي لا تنفك نجاسته عن نجاسة الكفن، فالأمر بغسله لأولوية اختياره على القرض مهما تيسر - كما هو الغالب - ما لم يوضع في قبره، فلا تنافيه الروايتان المتقدمتان؛ إذ لا يهمهما وجوب القرض تعبداً و لو مع سهولة الغسل، فاختيار الغسل عند التيسر أولى بلا شبهة، بل هو الأحوط؛ لإمكان دعوى انصراف الرويتين إلى غير مثل القرض.

و كيف كان فالمتعين هو العمل بظاهر الروايتين، و طرح الرضوي أو تأويله و إن قلنا بحججه؛ لقصوره عن المكافئة، بل قد عرفت أن التصرف فيه أهون من التصرف في الروايتين.

و أمّا المناقشة في الروايتين - بصعف السند بالإرسال في الأولى، و عدم توثيق الكاهلي في الثانية - فلا يلتفت إليها بعد كونهما من الروايات المقبولة عند جلّ أصحاب بل كلّهم و لو في الجملة، خصوصاً فيما أرسله ابن أبي عمير و أحمد بن محمد البرنطي عن غير واحد من أصحابنا، فإنه أوثق من جلّ الروايات الموصوفة بالصحة.

(١) حكاه عنه البحراني في العدائق الناضرة ٤: ٦٢، و انظر: العقه المنسوب للإمام الرضا (ع) ١٦٩.

لكن الذي يشكل الأمر ما عن ظاهر بعض من دعوى الإجماع على وجوب إزالة النجاسة عن جسده قبل الدفن^(١) وإن كان في سماع هذه الدعوى نظر، فإن ظاهر من أوجب قرص الكفن مطلقاً - كما ستعرفه - إنما هو إرادة إبقاء الكفن بحاله، و قرص موضع النجس منه، لا نزع و تطهير موضعه من الجسد ثم قرص الكفن تعبداً.

و على هذا فلا يحلو القول بوجوب غسل الجسد عن تأمل بل مع، لكنه أحوط؛ إذ لا يفهم من الروايات إلا المنع من ابقاء النجاسة و الاجتزاء في إزالتها بقرص الكفن، لا تعينه بحيث يفهم منها بالالتزام حرمة تبديل الكفن أو خلعه بعد النُّس لشي من الأغراض الصحيحة الغير المسافية لاحترام الميت، التي من أهمها الخلع بقصد تطهير الجسد.

و حينما جاز الخلع لسائر الأغراض ولو بحكم الأصل حار للتطهير أيضاً (و) بعد انخلع يتعين عليه غسل الجسد، كما أنه (إن لاقت) النجاسة (كفنه، فكذلك) يتعين عليه حينئذ غسله أو تبديله؛ لصيرورته بعد الخلع بمنزلة الكفن الابتدائي، فالاحتياط بغسل الجسد و الكفن في مثل المقام - بعد مصير جملة من الأصحاب بل أكثرهم بل قد سمعت من ظاهر بعضهم دعوى الإجماع عليه - مما لا ينبغي تركه (إلا أن يكون) ذلك (بعد طرحه في القبر) و لم يتيسر إزالتها و هو في قبره (فإنها تقرض) حينئذ بلا شبهة، و لا موقع للاحتياط في هذه الصورة؛ إذ لا مجال لتوهم وجوب غسل الجسد أو الكفن بعد توقعهما على إخراجهم من قبره، حيث إن قرص الكفن في الفرض هو القدر المتيقن من مورد الروايات، و

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣١٣، وانظر: مجمع الفائدة و البرهان ٢٠٠١.

لم ينقل الخلاف فيه من أحد، خصوصاً مع كون الإخراج من القبر مساعياً لاحترام الميت.

نعم، لو تيسر غسل جسده أو كفنه في قبره، ينبغي رعاية الاحتياط بعسده، كما لو كان ذلك قبل الوضع في القبر وإن كان الأظهر ما عرفت من عدم الوجوب في شيء من الصور وفقاً لمن أشار المصنف رحمته الله إلى قولهم بقوله: (و منهم مَنْ أوجب قرضها مطلقاً) فإن هذا القائل على الظاهر لم يرد بقوله إلا ما قويناه، كما أشرنا إليه فيما سبق، والله العالم.

ثم إن المتأدّر من المصوص و الفتاوى إنما هو قرض الكفن فيما لم يفحش قرضه بأن يكون مؤدياً إلى إفساد الكفن و هتك الميت، وإلا فلا يجوز؛ لقصور الأدلة عن شموله، فهل يجب حيثيذ على الولي تبديله أو غسله، أم لا يجب شيء منهما؟ وجهان، ثانيهما أوفق بالقواعد (و) لكن (الأول أولى) و أحوط

المسألة (الثانية: كفن المرأة على زوجها) بلا خلاف فيه في الجملة، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه^(١) (وإن كانت ذات مال) كما عن المعتمد و الذكري نستت إلى فتوى الأصحاب^(٢).

و يدل عليه رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن أمير المؤمنين عليه السلام قل: «على الزوج كفن المرأة إذا ماتت»^(٣).

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢: ٢٥٣، ونظر الخلاف ٧: ٧٠٨-٧٠٩، المسألة ٥١٠، و

نهاية الأحكام ٢: ٢٤٧، و التنقيح الرائع ١: ١٢٤.

(٢) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٢: ٢٥٣، وانظر: المختار ١: ٣٠٧، و نكزي ١: ٣٨١.

(٣) التهذيب ١: ٤٤٥/١٤٣٩، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب التكمين، الحديث ٢.

و في رسالة الفقيه، قال عليه السلام: «كفن المرأة على زوجها»^(١).

و عن جماعة^(٢) تبعاً لصاحب المدارك^(٣) عدّ هذه الرسالة من تنمّة صحيحة ابن مسان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ثمن الكفن من جميع المال»^(٤) و قال عليه السلام: «كفن المرأة على زوجها».

و استبعده غير واحد من المتأخرين عنه؛ نظراً إلى خلوّ الصحيحة في الكافي و التهذيب عن هذه التنمّة، و لذا قال شيخنا المرتضى عليه السلام و الأطهر ما عن الدحيّة و الحداثيّ من كونها روايةً رسالةً مستقلةً^(٥) انتهى.

و كيف كان فالظاهر أنّ الروايّين هما عمدة مستند الأصحاب قديماً و حديثاً في الحكم، فلا ينبغي الالتفات إلى ما فيهما من ضعف السند.

و قد يستدلّ له: ببقاء علاقة الزوجيّة عرفاً و شرعاً، و هي مقتضية لوجوب النفقة التي منها الكفن بعد الموت:

و اعترضه في محكي^(٦) الروض: بالنقض بغيرها ممّن يجب إساقه. و ظاهره أنّ عدم وجوب كفن مائر واجبي النفقة من المسلّمات.

و فيه: أنّه إن تمّ الإجماع على عدم الوجوب بالنسبة إليهم، فهو الفارق بين المقامين، و إلا فلا مانع من الالتزام بالوجوب فيهم أيضاً بمقتضى الاستصحاب.

(١) الفقيه ٤/١٤٣: ٤٩١، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب التكفين، الحديث ١

(٢) الحاكي عنهم هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٠٨

(٣) أنظر: مدارك الأحكام ٢: ١١٧-١١٨

(٤) الكافي ١/٢٣٧، و فيه: «الكفن»، التهذيب ١: ٤٣٧/ ١٤٠٧، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٥) كتاب الطهارة: ٣٠٨، وأنظر: ذخيرة المعاد: ٨٩، و الحداثيّ الناصرة ٤: ٦٥

(٦) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣١٠، وأنظر: روض الحائنة: ١٠٨

و لا يتطرق الخدشة في موضوعه بعد قضاء العرف ببقائه، كما يستصحب حواز النظر والمس و غيرهما من الأحكام الثابتة حال الحياة، لكن الاستصحاب إنما يتمشى في حق من عدا الزوجة لو لم يكن له من التركة ما يفي بكمه، لاشتراط وجوب الإنفاق على غير الزوجة بأن لا يكون عنده ما يفيه عن أن يكون كلاً على غيره.

فالإنصاف أن الالتزام بالوجوب في الصورة المفروضة غير بعيد.
و دعوى لإجماع على عدمه - كما استظهره بعض - نحتاج إلى البيّنة.
و أمّا في حق الزوجة فلا يشترط بذلك، كما هو واضح.
و قد يقال: نضيّة الاستصحاب استقرار كمها - كغيره من نفقتها الوجبة -
في دمة الروح على تقدير الإحلال به، و دفنها عارية و لو لأجل الإعسار، و الالتزام به مشكل.

و يتوجه عليه عدم تسليم المدعى في مثل الفرض، بل الحكم بذلك فيما لو لم يتمكن الزوج من كونها حال حياتها أيضاً و صرت بلاكسوة أيضاً غير مسلم فضلاً عما بعد الموت.

و كيف كان فلو تمّ هذا الدليل - كما ليس بالعيد - فلا يقتضي إلا ثبوت الحكم في بعض أفراد الموضوع، و هو الزوجة الدائمة الممكنة دون الناشئة و المتمتع بها، فالعمدة إنما هو إطلاق الخرين، المعتضد بإطلاق الفتاوى و بعض معاهد الإجماعات المحكيّة، فلا فرق بين الصغيرة والكبيرة، و لا بين المدخول بها و غيرها، و لا بين الحرة و الأمة، و لا بين الناشئة و المطيعة، و لا بين العاقلة و المجنونة، و لا بين الدائمة و المتمتع بها.

و دعوى انصراف الروجة عما عدا الدائمة للممكة - التي يجب الإنفاق عليها - ممنوعة جداً.

نعم، الطاهر انصرافها عن بعض أفراد المتمتع بها، كما أن الطاهر انصرافها عن المحللة.

و كيف كان فالمدار على إطلاق الروجة عليها عرفاً، فمتى أطلقت الروجة عرفاً، كان كسها على زوجها بمقتضى إطلاق النص و العتوى (لكن لا يلزمه زيادة على الواجب) كما هو واضح.

و يلحق بالزوجة المطلقة الرجعية؛ لعموم المنزلة المستعادة من بعض الأحبار.

و لا فرق أيضاً بين أفراد الزوج الكبير و الصغير و العاقل و المجنون، لكن المخاطب بالفعل عند قصور الروح وليه، كسائر الحقوق الواجبة عليه.

نعم، يختص الحكم بالروح المومر، فلو كان معسراً لا يملك - حتى بملاحظة ما انتقل منها إليه - ما يفضل عما استثنى للمعسر، فلا شيء عليه، بل تكفى حيث من تركتها، كما سبه في المدارك إلى ما قطع به الأصحاب، لكنه مع ذلك احتمال شموله للمعسر أيضاً مع الإمكان؛ لإطلاق النص^(١).

وفيه: أن النص يصرف عنه بما دلّ على استثناء ما استثنى للمعسر في وجوب وفاء الدين، فإن كهن الزوجة و إن لم نقل بأنه من الديون التي تستقر في الذمة بعد فوات محلّه بحيث يجب عليه تسليمه إلى ورثتها نظراً إلى أن المستعاد من النص و العتوى ليس إلا وجوب كسوتها بالكف و إمتاعها إيّه، لا بدل المال و

(١) مدارك الأحكام ٢: ١١٨.

تمليكه لها، فيرتفع الوجوب بفوات موضوعه، لكنه مع ذلك بمنزلة سائر الديون في كونه حقاً مالياً للغير متعلقاً بدمّة الزوج، فلا يجب عليه الخروج من عهده إلا على تقدير يساره، كما يدلّ عليه بعض ما ورد في مستثنيات الدّين، كصحبة الحلبي أو حسسته «لاتباع الدار في الدّين و لا الحادم، وذلك لأنه لا بدّ للرجل من طُل يسكنه و خادم»^(١) إلى آخره، حيث يفهم من مثل هذه الرواية أنّ حقوق لغير لا تراحم ما هو من ضروريّات معاش الرجل.

نعم، لو جعل التكفين من باب الإنفاق و تحمّل المؤونة - كما هو قضيّة لتعليل المتقدّم عن بعض - لأتجه القول بوجوبه على تقدير التمكن، و عدم مراحمته لما هو أهمّ منه من الضروريّات و إن كان معسراً، و ليس بالبعيد، والله العالم.

و المعجب ممّا احتمله في الجواهر لو لا عدم معروفة الخلاف من أنّه على تقدير عدم تنجّز الخطاب على الزوج؛ لعدم تمكّنه قُدْفَن عارية أو من بيت المال كما قد الكفر لا من تركتها؛ نظراً إلى عدم شمول الأدلّة - القاضية بثبوت الكفن من أصل المال - لكفن الروجة حيث إنّ كنفها على زوجها، و سقوط الخطاب عنه - لعدم قدرته - لا يقضي بالانتقال إلى تركتها، كما أنّ عصيانه بعدم أدائه حال يسره - و عدم التمكن من إجباره لا يقضي بذلك^(٢).

و فيه: مع عدم الشمول؛ فإنّ ما يتوهم مانعاً من الشمول ليس إلا السّعر

(١) الكافي ٣/٩٦:٥، علل الشرائع: ٥٢٩ (الساب ٣١٣) الحديث ١، التهذيب ١٨٦٦/٣٨٧، الاستبصار ١٢/٦٣، الوسائل، كتاب التجارة، الباب ١١ من أبواب الدّين و القرض، الحديث ١.

(٢) جواهر الكلام ٢٥٦:٤.

الدال على أن كمن المرأة على زوجها، دون استصحاب وجوب الإنفاق، الذي لا يراحم الدليل، وهو لا يصلح مانعاً من ذلك.

أما إن قلنا: إنه لا يدل إلا على ثبوت حق فعلي لها عليه بمعنى لروم تكفيها بالفعل، فهو مخصوص بالقادر بل الموسر؛ إذ ليس على غير الموسر شيء، فلا يعمه هذا الحكم حتى يكون مانعاً من شمول الحكم الأول.

و لا يقاس المعسر - العير المتوجه إليه هذا الخطاب - على الصغير العير المكلف به بالفعل، فإن الصغر لا يمنع من ثبوت الحق عليه بالفعل وإرادته من لخطاب، غاية الأمر أن المكلف بالخروج من عهده هو وليه، وهذا بخلاف الإعسار المانع من ثبوت حق عليه بالفعل.

و إن قلنا بأن معاد قوله عليها «كمن المرأة على زوجها» كقصية استصحاب وجوب النفقة أعم من الحق الملزم به بالفعل بنظر قولنا: «له عليه دين» فيفهم منه أن لها حقاً شائئاً على المعسر، فهو حيثي وإذ كان مشمولاً لهذا الحكم لكأنه لا يقضي بجوار دفعها عارية ما دامت لها تركه، ضرورة قضاء الأدلة الشرعية - المعتمدة بالاعتبار - بأحقية الميت تركته بمقدار الكس من ورثته مطلقاً، غاية الأمر أنه ثبت للزوجة حق التكفين على الزوج، وهذا لا يعني أحقيتها بمقدار الكفن مما تركت، فإن وفي الزوج بهذا الحق الثابت عليه، بقيت الشركة بأسرها سليمة للورثة، وإلا فعليهم التكفين من تركتها.

وإن شئت قلت: لا مقتضي لتخصيص قوله عليها في رواية السكوني، الآية^(١) «أول شيء يبدأ به من المال الكفن ثم الدين» الحديث، بالسبب إلى الزوجة؛ فإن

مادل على أن كسها على زوجها لا يقتضي إلا تقييده بالنسبة إليها بما إذا لم ينق زوجها، كما أنه في حق غيرها أيضاً مقيد بعدم بذل الغير؛ ضرورة أنه لو أخرج بكهه بعض إخوانه، لا يبدأ به من المال، فهذا القيد مأخوذ في موضوع الحكم لامحالة، و لا يلزم من شموله للروحة تصرف آخر، كما لا يخفى.

وبما ذكرناه ظهر لك أنه لا مجال للتشكيك في عدم جواز دفعها عارية حتى في صورة يسار الزوج و امتناعه عصياناً.

نعم، للورثة استيفاء هذا الحق، والرجوع عليه بمقدار الواجب ما لم يقصدوا التبرع بذلك.

و هو لهم ذلك في صورة الإعسار أيضاً إذا تجدد له اليسار بعد الدس؟ فيه وجهان، أظهرهما: ذلك بناء على كونه من النفقة الواجبة، كما ليس بالبعيد.

ولا يقاس ذلك بما لو دفنت عارية حيث أنكرنا فيه استحقاقهم لذلك، كما لا يخفى.

وكيف كن مبتفرع على ما عرفت أنه لو مات الزوج بعدها ولم يخلف شيئاً و خلفت المرأة كفاً، فهي أحق به، ولا ينتقل إلى الزوج ولا إلى غيره من الورثة كي يتمشى احتمال اختصاص الزوج به بعد انتقاله إليه؛ لكون كنهه مقدماً على حقوق لغيره، التي منها كفن زوجته، كما ستعرفه.

نعم، لو خلفت تركة يفي نصيب الزوج منها بكهه وكهها، ولم يكن على الزوج دين يراحم كفن زوجته على تقدير انتقال نصيبه إليه من التركة، لكان المتجه احتساب كنهها من نصيبه، كما أن المتجه ذلك لو انتقل إليه نصيبه حال حياته، و صار سبباً ليساره وإن قلنا بأنه لا يثبت لها حق على الزوج المعسر.

و توهم أن إيساره حال موتها مانع من ثبوت حق لها عليه على هذا القول، فلا يتجدد لها ذلك بموته أو يساره، مدقوع: بأن ما دل على مانعية الإيسار من حقها لا يدل إلا على منعه من لزوم كفنها عليه ما دام معسراً و محتاجاً إلى الأموال المستثناة له، فليس كفن الروجة من هذه الجهة إلا كسائر الحقوق المالية المتعلقة بدمته، المستتبعة ليساره أو ما هو بمنزلته من موته، فيكفي فيه يساره في الجملة قبل تعذر التكفين، كما لا يحصى على من لاحظ دليله.

ثم إنه لو مات الروح بعدها و لم يحلف إلا كفاً واحداً، اختص به دونها؛ لما استعرف من أن الميت أحق بتركته بمقدار كفه من غيره، و لا يزاحمه حقوق الغير التي معها كفن زوجته، و سبق حقها لا يجدي في استحقاقها له كسائر الحقوق السابقة، بل قد يقال: إن الأقوى ذلك أيضاً لو فرض موته بعد وضع الكفن عليها بل بعد دفنها أيضاً لو أمكن نزعها منها على وجه مشروع لا يستلزم هتكها؛ إذ الطاهر - المعتصد بالأصل - عدم خروجها بمجرد وضعه عليها من ملكه بحيث لو فقد الميت أو أكله السبع، انتقل إلى وارثه، أو صار مجهول المالك؛ إذ لا يجب على الزوج - على الطاهر - إلا كسوتها بالكفن و إمتاعها إياه لا تمليكها، لكنه لا يخلو عن تأمل.

و أما كفن سائر واجبي النعقة ما عدا الروجة فقد عرفت أنما أن وجوبه عليه ما لم يحلف الميت شيئاً لا يخلو عن وجه و إن صرح غير واحد بحلافه، بل استظهر بعضهم عدم الحلاف فيه.

و كيف كان فهذا فيما عدا المملوك و أمّا المملوك فلا حلاف ظاهراً في أن كفه على مولاه، بل عن غير واحد من الأصحاب دعوى الإجماع عليه

و يؤيده: الاعتبار، بل ينبغي القطع بذلك و لو مع قطع النظر عن الإجماع و استصحاب وجوب الإنفاق؛ إذ لا يكاد يشك في أن الشارع لم يرخص بدفعه بلا كفن، و لم يكلف بذلك من عدا سيده الذي جميع فوائده كانت عائدة إليه حال حياته، بل لا يبعد جرم العقل بامتنعالة أن يجعل الشارع جميع منافعه لمولاه و لم يجعل مصارفه عليه من دون فرق بين حبه و ميته، ولذا لا ينبغي الارتياح في أنه يجب عليه ما في مؤن التجهيز، كشمس الصدر و الكافور

و هل يجب ذلك على الزوج أيضاً كما عن تصريح جماعة، بل في لجواهر: لا أجد فيه خلافاً^(١) الطاهر ذلك، لأجل التعليل باستصحاب وجوب الإنفاق، الذي - على تقدير تماميته - أخص من المدعى، بل لأجل أن كون المورد كذلك و لو في الجملة يوجب أنس الذهن و استفادته من حكم الشارع بأن كفن المرأة على زوجها حيث يتبادر إلى الذهن إرادة ما يعم مؤونة التجهيز، كما يشهد بذلك فهم الأصحاب، فلو لم يكن ما عدا الكفن واحباً عليه، لكان التشبيه عليه في مثل المقام لازماً؛ كي لا يقع المخاطب في الشبهة، فليتأمل.

و لا فرق في المملوك بين أقسامه.

نعم، لو تحرر من المكاتب، كان على المولى و من تركته بالنسبة.
و لو لم يخلف تركته و قصر ما ثبت على المولى بالنسبة عن الوفاء بستر عورته و لم يتبرع متبرع بتكميله مثلاً، فالظاهر سقوطه عن المولى؛ لعدم العدة فيما ثبت عليه، و الأصل براءة ذمته عما زاد^(٢)، والله العالم.

(١) جواهر الكلام ٢٥٥:٤.

(٢) في رضى ٧، ٨: زاد عليه.

و لو كانت الأمة مروّجةً، فالظاهر أنّ كنفها على زوجها دون سيدها، كما نبهنا عليه في صدر المبحث؛ لظهور قوله عليه السلام «كفن المرأة على زوجها»^(١) في الإطلاق، وقصور ما دلّ على أنّ كنفها على سيدها عن شمول مثل العرض، كما لا يخفى.

(و يؤخذ كفن الرجل) بل مطلق الميت عدا من عرفت (من أصل تركته) كما يدلّ عليه صحيحة عبدالله بن ستان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «ثمّن الكفن من جميع المال»^(٢) (مقدماً على الديون والوصايا) والإرث إجماعاً، كما عن جماعة نقله^(٣)، بل في طهارة شيعنا المرفضى^(٤) - كما عن لمعتبر و التذكرة^(٥) - بلحلاف فيه بين المسلمين إلا من شدّ من الجمهور، لكن مع وصف لكفن بالواجب^(٦).

و يدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - رواية السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن ثمّ الدين ثمّ الوصيّة ثمّ الميراث»^(٧) و روي نحوها عن الدعائم عن أمير المؤمنين عليه السلام^(٨).

(١) العقيه ٤/١٤٣:٤، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٢) التهذيب ١/٤٣٧:١، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٣) حكاها صاحب الجواهر فيها ٥٩:٤ عن روعس الحنابلة ١٠٩، وكشف اللثام ٣٠٦٢، و غيرهما.

(٤) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٢٥٩:٤، وانظر، المعتبر ١/٣٠٨، و تذكرة الفقهاء، ١٣٢، المسألة ١٦٣.

(٥) كتاب الطهارة: ٣١٠.

(٦) الكافي ٣/٢٣٧، العقيه ٤/١٤٣:٤، التهذيب ٩/١٧١:٩، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث ١.

(٧) دعائم الإسلام ١/٢٣٢، مستدرک الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الكفن، الحديث ٢.

و صحبة زرارة، قال: سألته عن رجل مات و عليه دَيْنٌ و خُفٌ قدر ثمن كفه، قال: «يُجعل ما ترك في ثمن كفه إلا أن يتجر عليه بعض الناس فيكفونوه، و يقضى ما عليه مما ترك»^(١).

و قصية تقدم الكفن على الدَّين مطلقاً - كما يقتضيه إطلاق الأخبار و كلام الأصحاب في فتاويهم و معاهد إجماعاتهم المحكية - عدم مزاحمة حق المرتهن و عرءاء المفلس له و إن تعلَّق حقُّهم بالعين؛ فإنَّ حكم الشارع بتقدم الكفن على الدَّين ينفي استحقاقهم استيفاء ديونهم ما لم يحلَّف الميِّت ما يزيد عن كفه، فلا يبقى لهم حقٌّ في مورد المزاحمة كي ينافي استحقاقه للكفن. فما عن الذكرى - من تقديم حق المرتهن بخلاف عرءاء المفلس^(٢) - ضعيف.

و عن المحقق و الشهيد الثانيين التردّد في تقدّمه على حق المرتهن و المجبى عليه من إطلاق النصّ و الفتوى، و من اقتضاء الرهن و الجباية الاختصاص.

ثمّ احتملا الفرق بين الجباية و الرهن. بأنَّ الدَّين في الرهن يتعلَّق بالقيمة، و لا يستقلُّ الأخذ بالأخذ، بخلاف الجباية.

و احتمال أولهما الفرق بين الجباية عمداً و خطأ، ثمّ قال: و المسألة موضع تردّد و إن كنت لا أستبعد تقديم الكفن في المرتهن^(٣). انتهى.

(١) الكافي ٢/٢٣٧، الفقيه ٤: ١٤٣/٤٩٢، التهذيب ٩: ١٧١/٦٩٧، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث ٢.

(٢) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣١٠، وانظر: الذكرى ١: ٣٧٩.

(٣) الحاكي عنهما هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣١٠ - ٣١١، وانظر. جامع المقاصد =

أقول. أمّا تردّدهما في تقدّمه على حقّ المرتبهن فقد عرفت أنّه في غير محله حيث إنّ ما دلّ على تقدّم الكفن على الدّين وارد على ما يقنضيه الرهن من الاختصاص.

و أمّا تردّدهما في تقدّمه على حقّ المجنّي عليه ففي محله خصوصاً في الجناية العمديّة التي يكون الخيار للمجنّي عليه؛ فإنّ ما يستحقّه المجنّي عليه في الحقيقة ليس ديباً على المولى كي يندرج في موضوع النصوص و الفتاوى المتقدّمة، بل هو حقّ متعلّق برقبة العبد، له استرقاقه في العمد، و للمولى فكّه في لحظاً، وما أشبهه بالمبيع بالبيع الحباري، فإنّه وإن لم نقل بخروجه من الملك بالحماية إلّا أنّه قريب من ذلك لأجل صبرورته متعلّقاً لحقّ الغير.

لكنّه مع ذلك قد يقوى في النظر تقدّمه على هذا الحقّ أيضاً و. كانت الحماية عمديّة فصلاً عن غيرها؛ نظراً إلى بقائه في ملك المولى ما لم يسترقه المجنّي عليه، فيندرج في موضوع ما تركه الميت. و لا يبعد دعوى ظهور قوله عليه السلام في رواية السكوني «أول شيء يبدأ به من المال الكفن ثمّ الدّين»^(١) في أحقيّة الميت بما تركه بمقدار كفه من سائر الناس، و لا يراحمه شيء من حقوق غيره. و تخصيص الدّين بالذكر؛ لكونه أظهر أفراد الحقوق، فتأمل.

هذا كلّه فيما لو كانت الجناية قبل موت المولى، و لو حدثت بعده، فقد حكى عن الروض القطع بتقديم الكفن عليه تبعاً لجامع المقاصد^(٢).

= ٤٠١:١، و روض الجنان: ١٠٩.

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٣٤٤، الهامش (٦).

(٢) الحاكي عنهما هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣١١، وانظر: روض الجنان: ١٠٩، ر جامع المقاصد: ٤٠١:١.

و لعلّه سبق استحقاق الميّت له، و هذا أيضاً لا يخلو عن تأمل، والله العالم.
ثم إن صريح بعضهم في فتاويهم بل في بعض معاهد إجماعاتهم المحكيّة
تحصيل الحكم بالكفن الواجب دون المندوب، و به صرح المصنّف في محكي
المعتبر، قال: لو كان هناك دينٌ مستوعب، منع من المندوب وإن كان لا يبيع ثياب
التجمل للمفلس؛ لحاجته إلى التجمل، بخلاف الميّت، فإنه أحوج إلى براءة ذمته،
و لو أوصى بالندب فهو من الثلث إلا مع الإجازة^(١). انتهى.

و في طهارة شيخنا المرتضى رحمته الله بعد اختياره ذلك، قال: و لا فرق بين تعلّق
الندبيّة بموجود مستقل كالقِطْع المندوبة، أم تعلّقت بخصوصيّة من خصوصيّات
الكفن الواجب، كإعادة الكفن، و كون الإرار الواجب بُزْداً، و نحوه. و التأمل في
القسم الثاني - بناءً على أنّ المندوب أحد أفراد القدر المشترك الواجب، للمولوي
المخاطب بالمباشرة اختياره - مدفوع: بأنّ الكلام ليس في اختيار الولي، بل الكلام
في المتعلّق بالتركة، فإذا فرض أنّ المتعلّق بها هو القدر المشترك، فلا تسلط للولي
على مراجعة الوارث بعد بدل الوارث القدر المشترك^(٢). انتهى.

و فيه: أنّ تقدّم حقّ الميّت و أحقيّته بكفنه من سائر الناس يمنعهم من
مراجعة الولي فيما يختاره ما لم يكن خارجاً من المتعارف اللائق بحال الميّت،
كما تقدّم الكلام فيه مفصلاً، فإنّ إطلاقات أدلّة التكفين - مع ما فيها من الأجزاء
المستحبة فضلاً عن واجباتها على الإطلاق - حاكمة بل واردة على ما دلّ على

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٦٠، و لم نعثر عليه في المعتبر و العبارة المحكيّة منه

نصّ كلام الشهيد في الذكرى ١: ٣٨٠.

(٢) كتاب الطهارة: ٣١٠.

استحقاق الورثة و غيرهم أنصاءهم، فكما أنه ليس لهم مراحمته الولي في أصل التكفين، ليس لهم مراحمته فيما يقتضيه إطلاق أدلة الكفن.

نعم، لا يتمشى ذلك فيما أثبتنا استحبابه بالمسامحة، كما هو ظاهر لكك عرفت - فيما سبق - أن الأحوط اقتصار الولي في امتثال المصطفى عند قصور الورثة أو مزاحمتهم على أقل ما به يتحقق المسقى ما لم يوجب استحقاق المبت و مهنته، و أولى بمراعاة الاحتياط هو الاقتصار عليه عند مراحمته حق لديانين؛ للوجه الاعتاري الذي تقدم^(١) نقله من المعتبر، والله العالم.

(فإن لم يكن له كفن) أي تركه بقدر أن يؤخذ كعنه منها و لم يشرع بذلك متبرع مثلاً (دقن عرباناً، و لا يجب على المسلمين بذل الكفن) بخلاف فيه بين العلماء، كما في المدارك^(٢)، و محكي الذخيرة و النهاية^(٣)، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه؛ للأصل السالم من دليل حاكم عليه.

و ما يقال - من أن مقتضى إطلاقات وجوب التكفين وجوب مقدماته التي من جملتها بذل الكفن - مدفوع أولاً: بعدم العثور - فيما بأيدينا من الأدلة - على دليل مطلق مسوق لبيان وجوبه على عامة المكلفين كي يقال: إن إيجابه مطلقاً يقتضي إيجاب ما لا يتم إلا به و لو من المقدمات الموقوفة على بذل المال، بل عاية ما هو الموجود في المقام مثل قوله عليه السلام: «الكفن فريضة للرجال ثلاثة

(١) في ص ٣٤٧، و العبارة المتقدمة من الذكرى لا المعتبر

(٢) مدارك الأحكام ١١٩:٢.

(٣) الحاكي منهما هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٠:٤، و العامل في معناه الكرامة ٤٦٠:١، وانظر: ذخيرة المماد: ٨٩، و نهاية الأحكام ٢٤٧:٢.

أثواب»^(١) المعلوم عدم وروده إلا لبيان حكم آخر.

و ثانياً: لو سلم وجوده، فلا يرد منه إلا وجوب نفس العمل كفاية على عامة لمكثفين، أعني ستر الميت في كفه المأخوذ من ماله أو من الروح و غيره، لا وجوب بدل الكفن، كما يدل عليه الأدلة المتقدمة الواردة لبيان مأخذ الكفن، فإن وجوب اتخاذه من ماله أو من الروح عيناً ينافي وجوب بدله كفاية على عامة الناس كي يراد بالمطلقات.

و توهم أن قضية إطلاق الأمر بالتكفين وجوبه كفاية عند تعذر اتخاذه من ماله أو من الروح و نحوه؛ إذ لامامة بين إيجاب شيء مطلقاً على مكثف وإيجاب بعض مقدمات الوجودية على مكثف آخر، فإن وفي ذلك المكثف الآخر بما هو تكليفه فهو، و إلا فعلى مَنْ وجب عليه مطلقاً تحصيل المقدمات بمقتضى إطلاق الطلب، مدفوع: بأن تعيين مأخذ الكفن مع غلبة إمكان أخذه من ذلك المأخذ المعين يمنع المطلقات من الطهور في إرادة ما يعم صورة تعذر الأخذ، بل يصرفها إلى إرادة ستره في كفه الذي عينه الشارع، بل وكذا أدلة نفي الضرر أيضاً حاكمة على تلك المطلقات، ومقيدة لها بما إذا كان له - من ماله أو ممّا هو بحكمه - كفن. وكذلك الكلام في سائر مؤن تجهير الميت، فلا يجب شيء منها كفاية على المسلمين؛ لعين ما عرفت (بل يستحب) بدل الكفن و غيره، كما يدل عليه ما في الرواية الآتية^(٢) من أن «حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حيّاً».

و في صحيحة سعد بن طريف عن أبي جعفر عليه السلام قال: «مَنْ كَفَّرَ مُؤْمِناً

(١) التهذيب ١، ٢٩١/١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب التكتفين، الحديث ٧

(٢) في ص ٣٥٠.

[كان] ^(١) كمن صم كسوته إلى يوم القيامة ^(٢).

و ظهورها في الاستحياب يؤيد الحكم الأول، أعني عدم وجوبه كفايةً على المسلمين.

كما أنه يؤيده أيضاً بل يدل عليه ما رواه ابن محبوب عن الفصل ^(٣) بن يونس الكاتب، قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام، فقلت له: ما ترى في رجل من أصحابنا يموت ولم يترك ما يكف به، أشترى له كفه من الزكاة؟ فقال: «أعط عياله من الزكاة قدر ما يجهروه فيكونون هم الذين يجهرونه» قلت: فإن لم يكن له ولد ولا أحد يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاة؟ قال: «كان أبي يقول: إن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حيّاً، فوار بدنه و عورته و جهره و كفنه و حنطه و احتساب بذلك من الزكاة، و شيع جزارته» قلت: فإن اشترى عليه بعض إخوته بكفن آخر و كن عليه دينٌ أيكفن بواحد و يقضى دينه بالآخر؟ قال: «لا، ليس هذا ميراثاً تركه، إنما هو شيء صار إليه بعد وفاته، فليكفوه بالذي اشترى عليه، و يكون الآخر لهم يصلحون به شأنهم» ^(٤).

و فيها جهات من الدلالة على المدعى غير حفيّة على المتأمل، كما أنها تدل على جواز تحهيره و تكفينه من الزكاة.

و عن جملة من الأصحاب القول بوجوبه؛ نظراً إلى الأوامر الواردة في

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الكافي ٣/١٦٤ (باب أبواب من كف مؤمناً) الحديث ١، التهذيب ١/٤٥٠/١٤٦٦، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب التكفين، الحديث ١.

(٣) في النسخ الحطية و الحجرية: «الفضل». و ما أثبتناه من المصدر.

(٤) التهذيب ١/٤٤٥/١٤٤٠، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب التكفين، الحديث ١.

الرواية.

و فيه بعد العَضَّ عن ورودها في مقام توَهُم الحظر كادت تكون صريحةً في الاستحباب؛ لما فيها من القرائن التي منها التفريع على قول أبيه صلوات الله عليه، المستشهد به للجوار، المعلوم عدم اقتضائه تعيين صرف الركاة في المشته به عند عدم انحصار المصروف فيه، فصلاً عن المشته.

ثم إن ما تضمنته الرواية - من إعطاء عياله ليجهزوه - أيضاً محمول على الاستحباب؛ إذ لم يقل أحد بوجوبه، كما اعترف به في محكي^(١) الروض، و يشهد له عدم تعيين الفعل عليهم بعد انتقال الركاة إليهم، و عدم انحصار المصروف في إعطائهم، بقوله: «فيكونون هم الذين يجهزون» جارٍ مجرى العادة من إقامتهم على تجهيزه بعد صرف^(٢) المال إليهم.

وربما يستشعر من هذا الكلام أن المقصود بذلك جبر قلوبهم كي لا يدخل عليهم العار من تكفين الأجسي، كما أنه يستشعر من الاستشهاد للحكم في الفقرة الأخيرة بقول أبيه صلوات الله عليهما: أن حكمة الأمر بإعطاء أهله مع الإمكان أولوية صرف الركاة في مصرف الأحياء منه في مصرف الأموات، والله العالم.

ثم حكى^(٣) عن جماعة التصريح بوجوب تكفين من ليس له كفن من بيت مال المسلمين.

و المراد به - كما عن جامع المقاصد^(٤) - الأموال التي تستعاد من حراح

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢٦١:٤، وانظر: روض الجنان. ١١٠.

(٢) من الطهارة الحجرية: بالنصراف، بدل «صرف».

(٣) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢٦١:٤.

(٤) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٦١:٤، وانظر: جامع المقاصد ٤٠٢٦.

«لأرخص المعتوحة عنوةً، و سهم سبيل الله من الزكاة، فإنها معدة لمصالح المسلمين، و تجهيز موتاهم من أهمها.

و هو وجبه ما لم يزاحمه ما هو أهم منه، و الظاهر أن من صرح بوجوبه أيضاً لم يرد إلا هذا القرض.

(و كذا) أي بحكم الكمن في جميع ما عرفت جميع (ما يحتاج إليه الميت) مما يتوقف تحصيله على بذل المال (من كافور و سدر و غيره) فيجوز أخذها من الزكاة و بيت المال ما لم يكن له تركة، و لا يجب على أحد بدنه، بل يستحب، كما عرفت.

و لو كان له تركة، يؤخذ الجميع من أصل التركة مقدماً على الدّين و الوصية و الميراث بلا خلاف فيه ظاهراً، بل عن الخلاف الإجماع على أن الكمن و مؤونة الميت من أصل التركة^(١).

و في المدارك. أما الوجوب من أصل المال فظاهراً لأن الوجوب متحقق، و لا محل له سوى التركة إجماعاً^(٢). انتهى.

و قضية تعليل المدارك - بإطلاق معقد إجماع الخلاف - : أطراد الحكم في جميع ما يتوقف عليه تجهيز الميت و دفنه من دون فرق بين ما يصرف عوض الأعبان المصروفة في التجهيز كالماء و الخليطين و عوض المدفن و بين أجرة الغسل و الحفار و الحمال إذا لم يتحقق إلا بفعل من يأخذ الأجرة عصبياً أو استحقاقاً.

(١) الحاكي منه هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٢:٤، وانظر: الخلاف ٧٠٨:١، المسألة ٥٠٨.

(٢) مدارك الأحكام ١٢١:٢.

لكن في طهارة شيخنا المرتضى رحمته الله - بعد نقل الإجماع المتقدم عن الخلاف - قال: ولو لا الإجماع، لأمكن الحادثة في إخراج مقدمات الأفعال، كالحفير والحمل والفعل ونحوها، فإن المتيقن خروج الأعيان المصروفة في التجهيز، كالماء والحليطين والكس وأجرة المدفن.

وأشكل من ذلك ما لو توقّف مباشرة الفعل على بذل مالٍ لظالم يمنع من الفسل والدفن في الأرض المساحة ونحو ذلك^(١). انتهى.

و في الجواهر قوى عدم أخذ مثل هذه المقدمات من التركة بل ادعى^(٢) انصراف لفظ «المؤونة» في معقد الإجماع إلى غيرها^(٣).

و فيه ما لا يخفى بعد ما أشرنا إليه فيما تقدّم من أنّ مقتضى قاعدة نفي الضرر وغيرها: عدم وجوب بذل المال على أحد في مقدمات التكفين، بل قد سمعت من صاحب المدارك دعوى الإجماع عليه حيث قال: لا محلّ له سوى التركة إجماعاً، فلا يجب على المكلفين كفايةً إلا مباشرة نفس الأعمال بشرط لقدرة، لا بدل المال، خصوصاً فيما يأخذه الظالم، فإنه ينبغي الحزم بعدم وجوب بذله على أحد، فلو لم يجب أحده من التركة، للزم جوار إيقاء الميت - الذي خلف تركته بقدر حاجته - بلا دفن، وهو معلوم الفساد؛ للقطع بعدم رضا الشارع بذلك، بل يسفي القطع بأولوية الميت بماله فيما يحتاج إليه لتجهيزه من وارثه الذي لا يستحقّه إلا لكونه أولى الناس به، فكيف يتقدّم على نفسه؟! بل كيف يجعل

(١) كتاب الطهارة: ٣١١

(٢) في الطلعة المسجّرة: «و دعوى» بدل «لتمى».

(٣) جواهر الكلام ٤: ٢٦٢

الشارع أمواله المتخلفة لأقاربه و مؤونة تجهيزه على الأجانب أو يرضى ببقائه بلادفن؟ مع أنه لم يرض ببقائه بلا كفن، وجعله مقدماً على الدفن فضلاً عن الميراث، وليس ذلك إلا لأولويته بماله من سائر الناس فيما يحتاج إليه من دون خصوصية للكفن، بل الكفن بالنسبة إلى مقدمات الدفن ليس إلا ككتاب التجميل، التي قدمها الشارع على حق العرماء، بل المتبادر عرفاً - بواسطة الماسسات المغروسة في الأذهان - من قوله عليه السلام: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن» وكذا من «ثمن الكفن» في صحيحتي ابن سنان و [الكوني] (١)، المتقدمتين (٢) ليس إلا إرادة ما يعم مؤونة التجهيز، و تخصيص الكفن بالذكر؛ لكونه أظهر المقدمات المتوقفة على بذل المال.

و كيف كان فلا مجال للتشكيك في الحكم بعد القطع بعدم جوار إبقائه بلادفن، و عدم وجوب البذل على سائر الناس، كما استدلل به في المدارك و ادعى عليه الإجماع خصوصاً بعد ما سمعت من دعوى الإجماع من الخلاف على أن مؤونة الميت مطلقاً من أصل التركة.

و دعوى انصرافها عما يأخذه الظالم و نحوه بعد توقف دونه عليه و لو في خصوص شخص ممنوعة جداً، فإن صدق المؤونة على ما يتوقف عليه الدفن و نحوه ليس مقولاً بالتشكيك كي يتطرق دعوى الانصراف في بعض مصاديقها، والله العالم.

المسألة (الثالثة): إذا سقط من الميت شيء من شعره أو جسده،

(١) يدل ما بين المحققين في «ص» ١٧، ٨٨ و الطبعة المحجزة: «درارة» و الصحيح ما أبتناه.

(٢) في ص ٣٤٤.

وجب أن يطرح معه في كفه) كما عن تصريح جماعة و ظاهر آخرين^(١)، بل عن الذخيرة: لأعلم فيه خلافاً^(٢)، وفي محكي التذكرة: وإن سقط من الميت شيء غُسل و جعل معه في أكفانه بإجماع العلماء؛ لأن جميع أجزاء الميت في موضع واحد أولى^(٣). انتهى.

وربما يستشعر من تعليله الاستحباب، كما عن الجامع^(٤) التصريح بذلك و الأصل في المسألة مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يمس من الميت شعر ولا طفر، وإن سقط منه شيء فاجعله في كفه»^(٥). ثم إن عبارة التذكرة المتقدمة^(٦) تقتضي التغسيل ثم الطرح في الأكفان، و عن بعضهم التصريح بذلك^(٧).

فإن أرادوا عدم إهماله حين تغسيل الميت يجعله بمزلة المتصل نظراً إلى اهتمام الشارع به و عدم رفع اليد عنه حيث أوجب دفنه، فله وجه وإن لا يخلو عن نظر. وإن أرادوا وجوب غسله مستقلاً، ففيه منع ظاهر خصوصاً بالسبة إلى الشعر و نحوه؛ لعدم الدليل لو لم تدع الدليل على العدم، والله العالم.

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٣:٤.

(٢) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٣:٤، وانظر ذخيرة المماد: ٩١.

(٣) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٣:٤، ونظر تذكرة الفقهاء ٢٢٢، المسألة ١٧٥.

(٤) الحاكي منه هو صاحب كشف اللثام فيه ٣٠٧:٢، ونظر الجامع للشرائع ٥١.

(٥) الكافي ١٥٥:٣ (باب كراهية أن يمس...) الحديث ١، التهذيب ١/٣٢٣-٩٤٠، الرسائل،

الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث ١.

(٦) آنفاً.

(٧) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٣:٤، وانظر مسالك الأهمام ٩٦:١.

(الرابع) من الأحكام المتعلقة بالأموات: (في مواراته في الأرض).

(و له مقدمات) أي آداب متقدمة عليه (مسنونة كلها).

منها: تشييع جنازته، وفيه ثواب جسيم وأجر عظيم

فقد روى جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «مَنْ شَيَّعَ مَيِّتًا حَتَّى يَصْلَى عَلَيْهِ كَانَ

له قيراط من الأجر، وَمَنْ بَلَغَ مَعَهُ إِلَى قَبْرِهِ حَتَّى يَدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ، وَالْقِيرَاطُ

مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ»^(١).

و روى أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام بمضمونه.

و عن الأصمغ بن نباتة قال. قال أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ تَبَعَ جِزَاةَ كُتُبِ اللَّهِ

لَهُ أَرْبَعَةُ قَرَارِيطَ: قِيرَاطٌ بِاتِّبَاعِهِ، وَ قِيرَاطٌ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا، وَ قِيرَاطٌ بِالِانْتِظَارِ حَتَّى

يُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، وَ قِيرَاطٌ لِلتَّحْزِينَةِ»^(٢).

و عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كَانَ فِيمَا نَاجَى بِهِ مُوسَى عليه السلام

رَبَّهُ أَنْ قَالَ: يَا رَبِّ مَا لِمَنْ شَيَّعَ جَنَازَةً؟ قَالَ: أَوْكُلَ بِهِ مَلَائِكَةٌ مِنْ مَلَائِكَتِي مَعَهُمْ

رَايَاتٍ يَشْتَعُونَهُمْ مِنْ قُبُورِهِمْ إِلَى مُحْشَرِهِمْ»^(٣).

و عن ميسر قال. سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «مَنْ تَبَعَ جِزَاةَ مُسْلِمٍ أُعْطِيَ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَرْبَعَ شَفَاعَاتٍ، وَلَمْ يَقْلُ شَيْئًا إِلَّا وَقَالَ الْمَلَكُ: وَ لَكَ مِثْلُ ذَلِكَ»^(٤).

(١) الكافي ١٧٣٣/٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٢) الكافي ١٧٣٣/٥، التهذيب ٤٥٥:١/٤٥٦-١٤٨٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٣) الكافي ١٧٣٣/٧، التهذيب ٤٥٥:١/١٤٨٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٤) الكافي ١٧٣٣/٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٥) الكافي ١٧٣٣/٦، التهذيب ٤٥٥:١/١٤٨٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الدفن، =

و عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدخل المؤمن قبره يُودي ألا وإن
قُل حَبَانِكَ الْجَنَّةَ، ألا وإن أول حياء من تتعك المغفرة»^(١).

و عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أول ما يتحف المؤمن به
في قبره أن يغفر لمن تبع جنازته»^(٢).

و في عقاب الأعمال روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث قال: «مَنْ شِيعَ
جِسَارَةً لَهُ بِكُلِّ حَطْوَةٍ حَتَّى يَرْجِعَ مِائَةَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَ يَمْحَا عَنْهُ مِائَةُ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَ
يَرْفَعُ لَهُ مِائَةُ أَلْفِ دَرَجَةٍ، فَإِنْ صَلَّى عَلَيْهَا شِيعَهُ فِي حَنَاتِهِ مِائَةَ أَلْفِ مَلِكٍ كُلُّهُمْ
يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يَبْعَثَ مِنْ قَبْرِهِ، وَ مَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ عَلَيْهِ جَبْرَائِيلُ وَ
سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ، وَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَإِنْ أَقَامَ عَلَيْهِ حَتَّى يَدْفِنَهُ وَ حُثَا عَلَيْهِ
مِنَ التُّرَابِ انْقَلَبَ مِنَ الْجَنَاتِ وَ لَهُ بِكُلِّ قَدَمٍ مِنْ حَيْثُ تَبِعَهَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مِزْلِهِ
قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَ الْقِيرَاطُ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٌ يَلْقَى فِي مِيزَانِهِ»^(٣) إلى غير ذلك من
الأخبار.

و لا يعتبر فيه تبعيته حتى يدفن وإن كان ذلك أفضل، و دونه إلى الصلاة
عليه؛ لظهور بعض الأخبار في استحباب مطلقه و استحقاق الأجر بقدر عمله.

ففي صحيحة زرارة أو حسنة، قال: حضر أبو جعفر عليه السلام حنارة رجل من
قريش و أمّا معه و كان فيها عطاء، فصرخت صارخة فقال عطاء لتسكتن أو

الحديث ١

(١) الكافي ٣/١٧٢:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الدفن، الحديث ٣

(٢) الكافي ٣/١٧٣:٣، التهذيب ١/٤٨٢/٤٥٥:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الدفن،

الحديث ٤.

(٣) هداية الأعمام: ٣٤٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الدفن، الحديث ٦ بتفاوت.

ليرجعن، قال: فلم تسكت فرجع عطاء، قال: فقلت لأبي جعفر عليه السلام إن عطاء قد رجع، قال: «وَلِمَ؟» قلت: صرخت هذه الصارخة فقال لها: لتسكتن أو ليرجعن، فلم تسكت فرجع، فقال: «امض بنا فلو أننا رأينا شيئاً من الباطل مع الحق تركنا له الحق لم نقص حق مسلم» قال: فلما صلي على الجنازة قال وليها لأبي جعفر عليه السلام: ارجع مأجوراً رحمك الله، فبأنك لاتقوى على المشي، فأبى أن يرجع، قال: فقلت له: قد أذن لك في الرجوع ولي حاجة أريد أن أسألك عنها، فقال: «امض فليس بإذنه جثنا ولا بإذنه نرجع، إنما هو فضل وأجر طلبناه، فبقدر ما يتبع الجنازة الرجل يؤجر على ذلك»^(١).

و ظاهرها - بل كاد يكون صريحها - استحباب مطلق التشييع من دون مداخلية إذن الولي فيه ابتداءً واستدامةً، فللمشييع الرجوع في الأثناء وإن لم يأذن له الولي، ولا يقدح رجوعه في استحقاقه الأجر بقدر ما تبعه، بل كاد يكون صريحها - حيث لم يعترض الإمام عليه السلام على ما فعله عطاء إلا بأنه لا يترك الحق للباطل - جواز الرجوع في الأثناء بدون إذن الولي، وعدم حرمة، كما أن ظاهر حملة من الأخبار جواز الرجوع بعد الصلاة قبل الدفن من دون اشتراطه بإذن الولي.

فما في مرفوعة الرقي عن الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أميران وليسا بأمرين: ليس لمن تبع جنازة أن يرجع حتى يدفن أو يؤذن له، ورجل يحج مع امرأة فليس له أن ينفر حتى تقضي نسكها»^(٢) يجب حملة على بعض

(١) الكافي ١٧١٣-١٧٢/٣، التهذيب ٤٥٤:١-٤٥٥/١٤٨١، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ١.

(٢) الكافي ١٧١:٣/٢، المصالح ٥٨/٤٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الدفن، الحديث ٦.

المحامل، أو ردّ علمه إلى أهله، خصوصاً بعد إعراض الأصحاب عنها.
نعم، حكى^(١) عن ابن الجنيد العمل بها، فلم يجوز الرجوع قبل الدفن ما
لم يأذن أهله بالانصراف إلا لضرورة؛ مستشهداً بالرواية.
و هو لا يخرجها من الشذوذ، فلا تصلح دليلاً لإثبات مثل هذا الحكم
المخالف للقواعد، فضلاً عن معارضة غيرها من الأخبار.
و عن المنتهى أنّ أدنى مراتب التشيع أن يتبعها إلى المصلّى فيصنّي عليها
ثم ينصرف، وأوسطه إلى القبر، ثم يقف حتى يدفن، وأكمله الوقوف بعد الدفن
ليستغفر له و يسأل الله له^(٢).

و ظاهره عدم حصوله إذا لم يتبعها إلى المصلّى.
و فيه نظر يظهر وجهه ممّا مرّ.
و منها: أن يمشي المشيع و لا يركب، كما هو صريح بعض، و ظاهر
آخرين، بل عن طاهر الغنية كالمنتهى - على ما تسمعه من عبارته - الإجماع
عليه^(٣).

و ربما يستفاد من جملة من الأخبار كراهة الركوب، كما صرح بها غير
واحد، بل عن المعبر و المنتهى دعوى الإجماع عليها^(٤).

(١) الحاكي هو الشهيد في الذكرى ٣٩٨:١.

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٤:٤، وانظر: منتهى المطلب ٤٤٥:١.

(٣) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٥:٤، وانظر: الغنية: ١٠٥.

(٤) حكى صاحب الجواهر فيها ٢٦٥:٤ عن المعبر ٢٩٤:١، و منتهى المطلب ٤٤٥:١ القول
بكراهة لركوب مع سبة الإجماع إلى المنتهى، و ليس في المعبر دعوى الإجماع عليها،
ولاحظ.

قال في محكي المتهى: و يستحب المشي مع الجنائز، و يكره الركوب، و هو قول العلماء كافة^(١). انتهى.

و بدل عليه صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ فخرج رسول الله ﷺ يمشي، فقال له بعض أصحابه: ألا تتركب يا رسول الله؟ فقال عليه السلام: إني لأكره أن أركب و الملائكة يمشون»^(٢).

و خبر غياث من إبراهيم عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام أنه كره أن يركب الرجل مع الجنائز في بداءة إلا من عذر، و قال: «يركب إذا رجع»^(٣). و مرسله ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «رأى رسول الله ﷺ قوماً خلف جنازة ركباً، فقال: ما استحي هؤلاء أن يتبعوا صاحبهم ركباً و قد أسلموه»^(٤) على هذه الحال^(٥).

و منها: (أن يكون مشي المشيع^(٦) وراء الجنائز أو إلى أحد جانبيها) فإنه أفصل من الأمام.

و عن المعبر و التذكرة نسبته إلى فقهاءنا^(٧)، و عن جامع المقاصد دعوى

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٢٦٥:٤، وانظر منتهى المطلب ١٤٥٠:١.

(٢) الكافي ١٧٠٣-١٧١/٢، التهذيب ١٢١/٩٠٦، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٣) التهذيب ١٤٦٤:١/١٥١٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٤) في الصحاح ١٩٥٢:٥ وسلم. أسلمه، أي خذله.

(٥) الكافي ١٧٠٣/١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٦) في الشرائع. «أن يمشي المشيع».

(٧) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٢٦٦:٤، وانظر: المعبر ٢٩٣:١، و تذكرة الفقهاء ..

إجماع علمائنا عليه^(١).

ففي موثقة إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المتشي خلف الجنائز أفضل من المتشي بين يديها»^(٢).

وخر جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «متشي النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلف جارة، فقليل يا رسول الله مالك تمشي خلفها؟ فقال: إن الملائكة رأيتهم يعشون أمامها ونحن نتبع^(٣) لهم»^(٤).

ورواية سدير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «من أحب أن يمشي متشي^(٥) الكرام الكاتبين فليمش جنبي السرير»^(٦).

و يظهر من بعض الأخبار كراهة التقدم، كخبر الكوسي عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: اتبعوا الجنائز ولا تتبعكم، خالفوا أهل الكتاب»^(٧).

وعن المقنع أنه روي «اتبع الجنائز ولا تتبعكم فإنه من حمل المجوس»^(٨).
وعن لعقه الرضوي «إذا حضرت جنازة فامش خلفها ولا تمش أمامها، و

« ٥١: ٢، المسألة ٢٠٠.

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤/ ٢٦٦، ونظر: جامع المقاصد ١/ ٤١٥.

(٢) الكافي ٣/ ١٦٩، التهذيب ١/ ٣١١: ٩٠٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٣) في المصدر: «تبع» بدل «تتبع».

(٤) الكافي ٣/ ١٦٩، التهذيب ١/ ٣١١: ٩٠٣، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٥) في المصدر: «متشي» بدل «متشي».

(٦) الكافي ٣/ ١٧٠، التهذيب ١/ ٣١١: ٩٠٤، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الدفن،

الحديث ٣.

(٧) التهذيب ١/ ٣١١: ٩٠١، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٨) المقنع: ٦٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الدفن، الحديث ٦.

إنما يؤجر مَنْ تبعها لا مَنْ تبعته^(١).

لكن طاهر بعض الروايات عدم الكراهة، كما عن المعتمر و الذكرى^(٢)
التصريح بذلك.

كحبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سأله عن المشي مع
الجنائز، فقال: «بين يديها و عن يمينها و عن شمالها و خلفها»^(٣)
و يقرب منه خبره^(٤) الآخر.

و في ذيل موثقة إسحاق، المتقدمة^(٥) قال: «و لا بأس أن يمشي بين يديها»
و في خبر الحسين بن عثمان أن الصادق عليه السلام تقدم سرير ابنه إسماعيل
بإحداها^(٦).

و في جملة من الأخبار التفصيل بين جنازة المؤمن و غيره، فلا يكره
المشي أمام جنازة المؤمن، و يكره في غيره.

ففي رواية السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل كيف أصنع إذا خرجت
مع الجنازة أمشي أمامها أو خلفها أو عن يمينها أو عن شمالها؟ فقال: «إن كان

(١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام. ١٦٩، مستدرک الوسائل، الباب ٤ من أبواب الدفن،
الحديث ١.

(٢) الحاكي منهما هو صاحب كشف اللثام فيه ٣٢٦:٢-٣٢٧، وانظر: المعتمر ٢٩٣:١، و الذكرى
٣٩١:١.

(٣) الكافي ١٦٩:٣-٤/١٧٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٤) الكافي ١٧٠:٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٥) في ص ٣٦١، و في التهذيب دون الكافي.

(٦) الكافي ٢٠٤:٣، التهذيب ١٥١٣/٤٦٣:١، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الاحتضار،
الحديث ٧.

مخالفاً فلا تمش أمامه؛ فإن ملائكة العذاب يستقبلونه بألوان العذاب»^(١).

و رواية يونس بن ظبيان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «امش أمام جنازة المسلم العارف، ولا تمش أمام جنازة الجاحد، فإن أمام جنازة المسلم ملائكة يسرعون به إلى الجنة، وإن أمام جنازة الكافر ملائكة يسرعون به إلى النار»^(٢).

و رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام كيف أصنع إذا خرجت مع الجنازة أمشي أمامها أو خلفها أو عن يمينها أو عن شمالها؟ فقال: «إن كان مخالفاً فلا تمش أمامه، فإن ملائكة العذاب يستقبلونه بأنواع العذاب»^(٣).

و رواية قرب الإسناد عن أبي البختري عن جعفر عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا لقيت جنازة مشرك فلا تستقبلها، خذ عن يمينها و شمالها»^(٤).

فلا ريب في كراهة المشي أمام جنازة غير المؤمن، وأما المؤمن فالظاهر عدم الكراهة، لكن الأفضل ما عرفت؛ لما عرفت.

و يستحب للمشيح التمسك في ماله و الاثعاط بالموت و التحشع. و يكره له الضحك و النهو و اللعب.

ففي خبر عجلان أبي صالح، قال: قال له الصادق عليه السلام: «يا أبا صالح إذا أتت حملت جنازة فادكر كائنك المحمول، و كائنك سألت ربك الرجوع إلى الدنيا ففعل، فانظر ماذا تستأنف؟» قال: ثم قال: «عجب لقوم حسن أولهم عن آخرهم ثم يودي

(١) الكافي ٣/١٧٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الدفن، الحديث ٣

(٢) الكافي ٣/١٦٩، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الدفن، الحديث ٤

(٣) التهذيب ١/٣١٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الدفن، الحديث ٥

(٤) قرب الإسناد ١٣٩/٤٩٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الدفن، الحديث ٨

فيهم بالرحيل و هم يلعبون»^(١).

و روي أن علياً عليه السلام شيع جنازة فسمع رجلاً يضحك، فقال: «كأن الموت فيها على غيرنا كنه»^(٢).

و يكره للمشيع الجلوس حتى يوضع الميت في لحدّه، ذكره جملة من الأصحاب، لما رواه عبدالله بن سنان - في الصحيح - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس حتى يوضع في لحدّه، فإذا وُضع في لحدّه فلا بأس بالجلوس»^(٣).

خلافاً للمحكّي عن ظاهر الشيع و ابن الجبجد^(٤) فلم يكرهه؛ للأصل.
و خبر عبادة بن صامت أن رسول الله ﷺ إذا كان في جنازة لم يجلس حتى يوضع في اللحد، فاعترض بعض اليهود و قال: إننا نفعل ذلك، فجلس و قال: «خالفوهم»^(٥).

و أحيب عن الرواية بأن دلالتها على خلاف المدعى أولى؛ لأن «كان» تدلّ على الدوام، و الجلوس في الواقعة الخاصة إنما وقع لإظهار المحالفة و أيضاً بأن

(١) الكافي ٢٥٨:٣ - ٢٩/٢٥٩، الوسائل، الباب ٥٩ من أبواب الدفن، الحديث ١.
(٢) نهج السلافة - بشرح محمد عبده - ١٢٢/١٧٩:٣، مستدرك الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٣) التهذيب ٤٦٢:١/١٥٠٩، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الدفن، الحديث ١.
(٤) الحاكي عنهما هو البحراني في الحقائق الناصرة ٧٧:٤، و كذا الشهيد في الذكرى ٣٩٦:١، وانظر الخلاف ٧١٩:١، المسألة ٥٣٤.

(٥) سنن ابن ماجه ٤٩٣:١/١٥٤٥، سنن أبي داود ٣١٧٦/٢٠٤٣، سنن الترمذي ١٠٢٠/٣٤٠٣.

القول أقوى من الفعل^(١).

و يمكن أن يمنع ظهور الصحيحة في الكراهة؛ فإن ظاهر صدرها استحباب عدم الجلوس، لا كراهة الجلوس، و ظهوره في ذلك يمنع ذيلها من ظهور مفهومه في إرادة البأس الملزوم للكراهة.

الأتري أنك لو أردت أن تخبر عن استحباب عدم الجلوس لاتعبر غالباً إلا بما يقرب من هذه العبارة، وإن أردت أن تخبر عن كراهة الجلوس تعبر بلفظ «لا ينبغي» وأشباهه.

فعلى هذا يكون ترك الجلوس مستحباً، والجلوس بعنوان المنعامة لليهود أفضل.

و يؤيد عدم كراهة الجلوس بل يدل عليه: حديث داؤد بن السعمان أن أبا الحسن عليه السلام لما انتهى إلى القبر تفتح و جلس، فلما أدخل المبت لحدّه قام فحذّ التراب عليه ثلاث مرّات بيده^(٢).

و يكره لغير صاحب المصيبة أن يمشي مع الجازة بغير رداء، والمراد به على الطاهر كونه بزّي صاحب المصيبة.

و أمّا صاحب المصيبة فإنه ينبغي له أن يضع ردائه لتمييز عن غيره فيقصده الناس للتعزية.

كما يدلّ عليه مرسله ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام قال: «يسمي لصاحب

(١) أجاب به الشهيد في الذكرى ٣٩٧:١

(٢) الكافي ١/١٩٨٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب التدفين، الحديث ١.

المصيبة أن يضع رداءه حتى يعلم الناس أنه صاحب المصيبة»^(١).

و خبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ينبغي لصاحب المصيبة أن لا يلبس رداءً، وأن يكون في قميص حتى يعرف»^(٢).

و رواية الحسين بن عثمان، قال: لما مات إسماعيل بن أبي عبدالله عليه السلام خرج أبو عبدالله عليه السلام فتقدم السرير بلارداء وحده»^(٣).

و قضية العنة المنصوصة في الروايات استحباب مطلق تغيير رتبه على وجه يعرف به كونه صاحب المصيبة.

و يدل على كراهته لغير صاحب المصيبة ما روي عن الفقيه مرسلًا، قال: قال الصادق عليه السلام: «ملعون ملعون من وضع رداءه في مصيبة غيره»^(٤).

و رواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: ثلاثة لا أدري أيهم أعظم جرماً الذي يمشي مع الجبارة بغير رداء، والذي يقول: قفوا، والذي يقول: استغفروا له غفر الله لكم»^(٥).

و عن الخصال بسنده عن عبدالله بن الفضل الهاشمي عن الصادق عليه السلام أيضاً: «ثلاثة لا أدري أيهم أعظم جرماً الذي يمشي خلف جنازة في مصيبة غيره بغير رداء، والذي يضرب يده على فخذه عند المصيبة، والذي يقول: ارفقوا به

(١) الكافي ٦/٢٠٤٣، التهذيب ١/٤٦٣: ١٥١٤، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٨.

(٢) الفقيه ٥٠٩/١١٠٦، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ١.

(٣) الكافي ٥/٢٠٤٣، التهذيب ١/٤٦٣: ١٥١٣، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٧.

(٤) الفقيه ٥١٠/١١١٦، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

(٥) تهذيب ١/٤٦٢: ١٥٠٧، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

وترحموا عليه رحمكم الله^(١).

لكن روي عن النبي ﷺ أنه مشى في جنازة سعد بن معاذ بلا حذاء ولا رداء، فسئل عن ذلك، فقال: «إني رأيت الملائكة يمشون بلا حذاء ولا رداء»^(٢) فلا يبعد رحلانه في جنازة الأعظم من الأولياء والعلماء لأجل التأسي، أو لأجل كون كل أحد في الحقيقة صاحب المصيبة عند موتهم، والله العالم.

ثم إن ما نصحت روية السكوني من قوله: «قفوا» لا يبعد أن يكون مصحف «ارفقوا» كما في رواية الخصال.

و يؤيده ما في محكيّ المعبر عن علي بن بابويه في رسالته و يك أن تقول: ارفقوا به أو ترحموا عليه، أو تصرب يدك على فخذك فيحيط أجرك^(٣).

و في الحدائق حكاه بعينه عن الفقه الرضوي، إلا أنه زاد في آخره: «عند المصيبة»^(٤).

و كيف كان فلم يتضح وجه الكراهة في قوله: «استغفروا له» أو «ترحموا عليه» وكذا في قوله: «قفوا» أو «ارفقوا» وإن ذكر في محكي^(٥) البحار في توجيهه بعض ما لا يخلو عن تأمل، فالإنصاف عدم خلوه عن تشابه.

و الأولى ردّ علمه إلى أهله، والتجنب عن التلغظ بهذه العبارات تعبدًا وإن

(١) الخصال: ٢٦٥/١٩١، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣

(٢) العقبه ١١١١/٥١٢، المحاسن: ٩/٣٠١، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الاحتضار، الحديث ٤.

(٣) الحاكي هو البحراني في الحدائق الناضرة ٧٦: ٤، وكذا صاحب الجواهر فيها ٢٧٠: ٤، وانظر: المعبر ٢٩٤: ١.

(٤) الحدائق الناضرة ٧٦: ٤، وانظر: الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام: ١٦٨.

(٥) الحاكي هو البحراني في الحدائق الناضرة ٧٧: ٤، وانظر: البحار ٢٦١: ٨١-٢٦٢.

كان الاستعمار والترحم عليه في حد ذاته راجحاً، كما أن الإرفاق في المشي بمعنى الاقتصاد فيه أيضاً كذلك؛ لما روي عن النبي ﷺ «عليكم بالسكينة، عليكم بالقصد في المشي بجاراتكم»^(١) بل حكى عن الشيخ دعوى الإجماع على كراهة الإسراع بالجائزة^(٢). وكفى بهما دليلاً في مثل المقام.

و حكى عن الجعفي أنه قال: السعي بها أفضل^(٣).

و عن ابن الجنيّد أنه قال: يمشي بها خيباً^(٤).

قبل، السعي: القُدو، والخيب ضرب منه^(٥).

واستشهد لهما بما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام «إِنَّ المَيِّتَ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ نَادَى عَجَلُونِي فِي قَبْرِي، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ نَادَى رَدُونِي»^(٦). وفي شهادته على مدعاهما نظر، فلا يلتفت إلى قولهما في مقابل ما عرفت. (و) من المقدمات المستنونة: (أن قرع الجنازة) بكسر الجيم: سرير الميّت.

و قيل: الميّت بسريره^(٧).

و بفتحها: الميّت.

(١) الأماشي - للطوسي :- ٨٢٧/٣٨٣-٧٨، الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب الدفن، الحديث ١.
(٢) الحاكي منه هو العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٣: ٣١٧، المسألة ٢٠٤، وكذا الشهيد في الذكرى ١: ٣٩٤، وانظر: الخلاف ١: ٧١٨، المسألة ٥٣٢.

(٣) حكاها عنه الشهيد في الذكرى ١: ٣٩٤.

(٤) حكاها عنه العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٣: ٣١٧، المسألة ٢٠٤، وكذا الشهيد في الذكرى ١: ٣٩٤.

(٥) الفائل بذلك هو الشهيد في الذكرى ١: ٣٩٤.

(٦) الفقيه ١: ١٢٣، ٥٩٢.

(٧) الفائل بذلك هو الشهيد في الذكرى ١: ٣٨٥.

و أما تربع الجنازة فله معنيان، ولا تأمل في استحبابه بكلا معنييه.
 أحدهما: حمل الجنازة من أربع جوانبها بأربعة أشخاص في مقابل حملها
 -مثلاً- بين عمودين بشخصين، فلعل استحبابه عندنا مجمع عليه، كما ادّعاء
 بعضهم على ما في الجواهر^(١)، بل صرح بعض بكونه مورد اتفاق النص والفتوى.
 ويدل عليه رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «السنة أن يحمل السرير
 من جوابه الأربعة، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع»^(٢).
 ومثلها المرسلة الآتية^(٣).

و يمكن استفادته أيضاً من غيرها من الروايات الآتية وإن لم تكن مسوقة
 لبيان هذا الحكم، كما لا يحفى على المتأمل.
 ثانيهما: أن يرتع الحامل في حملها بأن يحمل كل جانب من الجوانب
 الأربعة بالتناوب. واستحبابه مثلاً لا خلاف فيه ظاهراً نصاً وفتوى.
 و يحتمل إرادته من الرواية المتقدمة وإن بُعد.
 ويدل عليه جملة من الأخبار:

ففي صحيحة جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «مَنْ حمل جنازةً من أربع
 جوانبها غفر الله له أربعين كبيرة»^(٤).
 و مرسلة عيسى بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «مَنْ أخذ

(١) جواهر الكلام ٤: ٢٧٣.

(٢) الكافي ٣/ ١٦٨، التهذيب ١/ ٤٥٣، الامتصاص ١/ ٢١٦، الوسائل، الباب ٧
 من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٣) في ص ٣٧٠.

(٤) الكافي ٣: ١٧٤ (باب ثواب مَنْ حمل جنازة) الحديث ١، التهذيب ١/ ٤٥٤، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الدفن، الحديث ١.

بجوانب السرير الأربعة غفر الله له أربعين كبيرة^(١).

و مرسله سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام «مَنْ أَحَدُ بِقَائِمَةِ السَّرِيرِ غُفِرَ لَهُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ كَبِيرَةً، وَإِذَا رَنَعَ خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ»^(٢)

و مرسله الصدوق، قال: قال أبو جعفر عليه السلام «مَنْ حَمَلَ جَنَازَةَ الْمَيِّتِ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعَةِ مَحَا اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً مِنَ الْكَبَائِرِ، وَالسَّنَةَ أَنْ يَحْمَلَ السَّرِيرَ مِنْ جَوَانِبِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَ مَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ»^(٣).

و رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إِذَا حَمَلْتَ جَوَانِبَ السَّرِيرِ سَرِيرَ الْمَيِّتِ خَرَجْتَ مِنَ الذُّنُوبِ كَمَا وَلَدْتَكَ أُمًّا»^(٤).

و رواية سليمان بن صالح عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ أَخَذَ بِقَائِمَةِ السَّرِيرِ غُفِرَ لَهُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ كَبِيرَةً، فَإِذَا رَنَعَ خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ»^(٥).
و لا يشترط فيه البداية بجانب معين من جوانبه الأربعة، بل تتأذى السنة بحمل الجوانب مطلقاً كيفما اتفق.

كما يدل عليه صحيحة الحسين بن سعيد أنه كتب إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن سرير الميت يُحمل أله جانب يبدأ به في الحمل من جوانبه الأربعة أو ما خُفَّ على الرجل يحمل من أي الجوانب شاء؟ فكتب «مَنْ أَيْهَا

(١) الكافي ٣/١٧٤:٣، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٢) الكافي ٣/١٧٤:٣ (باب ثواب مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً) الحديث ٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٣) الفقيه ١/٩٩:٤٦١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الدفن، الحديث ٦.

(٤) الفقيه ١/١٠٠:٤٦٣، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الدفن، الحديث ٧.

(٥) ثواب الأعمال: ١/٢٣٣ (ثواب تربيح الجنائز) الوسائل، الباب ٧ من أبواب الدفن، الحديث ٨.

شاة^(١)

(و) لكنّ الأفضل أن (يبدأ بمقدّمها الأيمن) أي الجنازة التي هي عبارة عن الميت أو سريره مع ما فيه، أي الميت بسريره على تقدير كونه بكسر الجيم. والمراد بجانبها الأيمن على هذا التقدير يمينها بعد فرض السرير مع الميت بمنزلة شخص مستلق على قفاه، فيتحد مع الأول، فيبدأ بمقدّمها الأيمن الذي هو يسار السرير عرفاً و يمينه بعد فرض تبعيته للميت، فيضعه على عاتقه الأيمن و يحرح باقي بدنه، ثم يتقل إلى مؤخرها الأيمن فيضعه على عاتقه الأيمن أيضاً كذلك (ثم يدور من ورائها إلى الجانب الأيسر) الذي هو يمين السرير، فيضع مؤخره الأيسر على عاتقه الأيسر ثم يتقل إلى مقدّمها الأيسر كذلك، فينتهي به الدور.

و هذه الكيفيّة هي المشهورة بين الأصحاب على ما في كشف اللثام^(٢). و عن ظاهر الشيخ في الخلاف^(٣) اختياره.

و ربما يظهر من غير واحد منهم عكس هذا الترتيب، كما يحتمله عبارة المتن، بل في الحقائق سبه إلى المشهور، و حكى عن الشيخ في النهاية و المبسوط اختياره و دعوى الإجماع عليه^(٤).

و ربما تكلف بعضهم في الجمع بين كلماتهم المختلفة وإرجاع بعضها إلى

(١) الفقيه ١٠٠: ١٦٥، التهذيب ٤٥٣: ١-٤٥٤/ ١٤٧٧، الاستبصار ١٦٦: ١/ ١٧٦٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٢) كشف اللثام ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) الخلاف ١٨٦: ١، المسألة ٥٣٦.

(٤) الحقائق الماصرة ٩٢: ٤، وانظر النهاية: ٣٧، و المبسوط ١٨٣: ١.

بعض بما لا يهملنا تحقيقه؛ إذ الظاهر بل المتيقن كون المسألة خلافية، و منشؤه اختلاف الأخبار حيث يستفاد من جملة منها الكيفية المذكورة.

كنخبر الفصل بن يونس، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن تربيع الجنارة، وقال: «إذا كنت في موضع تقية فابدأ باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم ارجع من مكانك إلى ميامن الميت لاتمرّ خلف رجليه ألبته حتى تستقل الجنارة فتأخذ بيده اليسرى ثم رجله اليسرى ثم ارجع من مكانك لاتمرّ خلف الجازة ألبته حتى تستقبلها تفعل كما فعلت أولاً، وإن لم تكن تنقي فيه فإنّ تربيع الجنارة، الذي جرت به السنة أن تبدأ باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى حتى تدور حولها»^(١).

و خبر علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: سمعته يقول: «السنة في حمل الجنارة أن تستقبل جانب السرير بشقك الأيمن فتلزم الأيسر بكتفك»^(٢) الأيمن ثم تمرّ عليه إلى الجانب الآخر، و تدور من خلفه إلى الجانب الثالث من السرير ثم تمرّ عليه إلى الجانب الرابع ممّا يلي يسارك»^(٣).

و عن العقه الرضوي أنّه قال: و رُئع الجنارة فإنّ مَنْ رُئع جنازة مؤمن سقط الله تعالى [عنه] «خمساً وعشرين كبيرة، فإذا أردت أن تربعها فابدأ بالشق الأيمن فخذّه بيمينك ثم تدور إلى المؤخر فتأخذه بيمينك ثم تدور إلى المؤخر الثاني

(١) الكافي ٣/١٦٨٣، التهذيب ١: ٤٥٢-٤٥٣/٤٧٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٢) في أض ٧، ٨ و ما عدا الكافي: «بكتفك».

(٣) الكافي ٣/١٦٨٣، التهذيب ١: ٤٥٣-٤٧٥/٤٧٥، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٤) ما بين المعقوفين من المصدر.

فتأخذه يسارك ثم تدور إلى المقدم الأيسر فتأخذه يسارك ثم تدور على الجبازة كدور كفي الرحي^(١).

و لعل المراد من تشبيه دوران حولها بدور كفي الرحي لا دوران الرحي مدار قطبه وقوفه بعد انتهاء الدورة الأولى حتى تتقدمه الجبازة أو رجوعه من خب الجبازة إلى مكانه الأول، فيبتدئ بالدورة الثانية كي يتم التشبيه بالنسبة إلى الكف المحتاسي من الكفين، فيكون المقصود بذلك على هذا التفسير التحرر عن استقبال الجبازة، كما يصححه العامة على ما في الخبر السابق^(٢).

وكيف كان فهذه الروايات كادت تكون صريحة في الترتيب المذكور. ومما يدل على عكس هذا الترتيب صحيحة ابن أبي يعقور - المحكية عن جامع البرنطلي - عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «السنّة أن تستقبل الجبازة من جانب الأيمن و هو ممّا يلي يسارك ثم نصير إلى مؤخره و تدور عليه حتى ترجع إلى مقدمه»^(٣).

و هذه الصحيحة كما تراها كادت تكون صريحة في العكس. وما ذكره بعض في توجيهها بحيث أرجعها إلى المعنى الأول كاد أن يكون ممّا يعلم بعدم إرادته من الرواية.

و يدل عليه أيضاً رواية العلاء بن سيابة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «تبدأ في حمل السرير من الجانب الأيمن ثم تمر من خلفه إلى الجانب الآخر ثم تمر حتى

(١) حكاها عنه البحراني في الحقائق الماصرة ٩٤: ٩٤، وتظهر الفقه المسسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٧٠.

(٢) أي: خبر الفصل بن يونس، المتقدم في ص ٣٧٢.

(٣) السرائر ٥٧٦: ٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

نرجع إلى المقدم كذلك دوران الرحي عليه^(١).

لكن هذه الرواية غير آبية عن التأويل؛ إذ لا يبعد أن يكون المراد بالجانب الأيمن من الميت لا سرير، وإن كان الطاهر خلافه.

و الأقوى في المسألة التخيير بين الكيفيتين؛ إذ لا معارضة في المستحبات، فإن ما يدل على استحباب الدأة من يسار السرير لا ينافي استحباب عكسه أيضاً، فلا مقتضي لتأويل شيء من الروايات فضلاً عن طرحها، غاية الأمر أن مقتضى استحباب كل من الكيفيتين كون المكلف محيراً في إيجادهما بحكم العقل، ولا صيرفيه، و حيث إن المراد باستحباب كل من الكيفيتين أفضلية اختياره في امثال الأمر بالتربيع الذي عرفت استحبابه مطلقاً تكون أفضليته بالإضافة إلى ما عدا عكسه من صور التربيع، والله العالم.

(و) منها: (أن يُغَلِّمَ المؤمنون بموت المؤمن).

وفي صحيحة ابن سنان أو حسبه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت بموته فيشهدون جنازته و يصلون عليه و يستغفرون له فيكتب لهم الأجر و يكتب للميت الاستغفار و يكتسب هو الآخر فيهم و فيما اكتسب له^(٢) من الاستغفار»^(٣).

و خبر فريخ المحاربي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الجارة يؤذن

(١) الكافي ١٦٩:٣ (باب السنة في حمل الجارة) الحديث ٤، التهذيب ١٥٣٦/١٤٧٤، الاستبصار ٢١٦:١/٧٦٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٢) هي الطبعة المحجزة و الكافي. ولم يتهم بدل «له».

(٣) الكافي ١٦٦:٣/١، التهذيب ٤٥٢:١/١٤٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب صلاة الجدة، الحديث ١.

بها الناس؟ قال: «نعم»^(١).

و مرساة القاسم بن محمد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إِنَّ الجارة يؤذن بها الناس»^(٢)

(و) منها: (أن يقول المشاهد للجنازة) حامداً لله تعالى على ما أعم به من الحياة، ما قاله علي بن الحسين عليه السلام فيما رواه أبو حمزة، قال كان علي بن الحسين عليه السلام إذا رأى جارة قد أقبلت قال: «الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم»^(٣).

قيل: السواد يطلق تارة على الشخص، وأخرى على عامة الناس^(٤).

و المحترم: الهالك والمستأصل.

و لمراد به على الظاهر إظهار الشكر لله تعالى حيث أحياء، و لم يجعله من الأموات.

و لا ينافيه حب لقاء الله تعالى؛ ضرورة أن مثل هذه المحبة لا يقتضي كفران نعمة الحياة - التي لا يماثلها نعمة - التي بها يستعد للقاء على وجه محبوب.

و يستحب أيضاً أن يقول ما في خبر عتبة بن مصعب عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ من استقبل جنازة أورها فقال: الله أكبر هذا ما وعدنا الله

(١) الكافي ١٦٧:٣ (باب أن الميت يؤذن به الناس) الحديث ٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٣.

(٢) الكافي ١٦٧:٣ (باب أن الميت يؤذن به الناس) الحديث ٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٤.

(٣) الكافي ١٦٧:٣/١، التهذيب ١:٤٥٢/١٤٧٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب التدفين، الحديث ١.

(٤) القائل بذلك هو الميرور أنادي في القاموس المحيط ٣٠٤:١ «سود».

و رسوله و صدق الله و رسوله، اللهم زدنا إيماناً و تسليماً، الحمد لله الذي تعزز بالقدرة و قهر العباد بالموت لم يبق ملك في السماء إلا بكى رحمةً لصوته»^(١) و أن يقول عند حمله للجنائزة: ما رواه عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سأله عن الجنائزة إذا حملت كيف يقول الذي يحملها؟ قال: «يقول: بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد، اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات»^(٢).
(و) منها: (أن توضع الجنائزة على الأرض إذا وصل إلى القبر) كما يدل عليه جملة من الأخبار:

منها: صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ينبغي أن يوضع الميت دون القبر هنيئة ثم واره»^(٣).

و خبر يونس قال: حديث سمعته من أبي الحسن موسى عليه السلام ما ذكرته و أنا في بيت إلّا ضاق عليّ، يقول: «إذا أتيت بالميت إلى شفير القبر فأمله ساعة فإنه يأخذ أهته للسؤال»^(٤).

و ينبغي أن يكون ذلك أسفل من القبر بدراعيين أو ثلاثة.

ففي خبر محمد بن عطية، قال: «إذا أتيت بأخيك إلى القبر فلا تدح به، ضعه أسفل من القبر بدراعين أو ثلاثة حتى يأخذ أهته ثم ضعه في لحد»^(٥).
و خبر محمد بن عجلان، قال: سمعت صادقاً يصدق على الله - في الوسائل -

(١) الكافي ١٦٧:٣ (باب القول عند رؤية الجنائزة) الحديث ٣، التهذيب ١٤٧١/٤٥٢:١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٢) التهذيب ١٤٧٨/٤٥٤:١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٣) التهذيب ٩٠٨/٣١٣:١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٤) الكافي ٢/١٩١:٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٥) التهذيب ٩٠٧/٣١٢:١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

يعني أبا عبدالله عليه السلام^(١) - قال: «إذا جئت بالميت إلى قبره فلا تفتح به قبره ولكن صغره دون قبره بذراعين أو ثلاثة أذرع و دعه حتى يتأهب للقبر، ولا تفتح به»^(٢).
و خبره الآخر، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «لا تفتح ميتك بالقبر ولكن صغره أسفل منه بذراعين أو ثلاثة و دعه يأخذ أهته»^(٣).

و المراد بأسفل القبر على الظاهر (مما يلي رجليه) كما أفنى به الأصحاب، بل من الغنية دعوى الإجماع عليه^(٤).
و يؤيده ما روي مستفيضاً أن لكل بيت باباً و أن باب القبر من قبل الرجلين^(٥).

كما يؤيده أيضاً خبر أبي مريم الأنصاري قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:
«كفن رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أن قال: فسألته أين وضع السرير؟ فقال: «عند رجل القبر و سل سلة»^(٦).

وكذلك يؤيده رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أتيت بالميت القبر فسله من قبل رجليه»^(٧).

(١) وكذا في التهذيب.

(٢) التهذيب ٩٠٩/٣١٣:١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٣) الكافي ١٩١:٣ (باب في وضع الجنائز دون القبر) الحديث ١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٤) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٢٨١:٤، وانظر: الغنية: ١٠٥.

(٥) الكافي ١٩٣:٣، ذيل الحديث ٥، التهذيب ٩١٨/٣١٦:١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الدفن، الحديث ٤ و ٧.

(٦) التهذيب ٨٦٩/٢٩٦:١، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٧) الكافي ١/١٩٤:٣، التهذيب ٩١٥/٣١٥:١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الدفن، الحديث ١.

و حرر محمد بن مسلم، قال: سألت أحدهما عليه السلام عن الميت، قال: «تسله من قتل الرجلين»^(١) الحديث.

و رواية عبدالرحمن بن سيابة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سل الميت سلاً»^(٢).

و خبر الأعمش - المروي عن الحصال - عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرائع الدين، قال: «و الميت يسأل من قتل رجله سلاً، و المرأة تؤخذ بالعرض من قتل اللحد»^(٣).

و يستفاد من هذه الرواية مغايرة حكم المرأة للرجل، فإنها لا تدخل من قتل الرجلين، بل توضع في القبر من قتل اللحد.

و ربما يستشتم من ذلك اختصاص الحكم المتقدم - أعني وضع الميت مما يلي رجله - بالرجل، و أمّا المرأة فتوضع على جانب القبر على وجه تطرح فيه عند نقلها إليه عرضاً.

و يستشتم ذلك أيضاً ممّا حكى عن الفقه الرصوي قال: «و إن كان امرأة فخذها بالعرض من قتل اللحد، و تأخذ الرجل من قتل رجله تسلاً»^(٤).

بل ادعى بعضهم - كصاحب الحقائق^(٥) و غيره^(٦) - ظهور الروايتين في

(١) الكافي ٣/١٩٥٣، التهذيب ١/٣١٥١، الوسائل ١٤٩٤/٤٥٨، الباب ٢٢ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٢) الكافي ١٠/١٩٧٣، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٣) الحصال ٩/٦٠٤، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٤) حكاة عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤: ١٠٥، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا ٧: ١٧١.

(٥) الحقائق الناضرة ٤: ١٠٥.

(٦) جواهر الكلام ٤: ٢٨٢.

ذلك، بل و في كون وضعها ممّا يلي القبلة لأنّ اللحد إنّما يكون في القبلة وجعل هاتين الروايتين مستند الأصحاب في حكمهم بأنّ المرأة توصع على الأرض (ممّا يلي القبلة) من غير خلاف يُعرف، بل عن العناية و ظاهر المنتهى و التذكرة و النهاية الإجماع عليه^(١).

ولا يبعد الاكتفاء بمتاوى الأصحاب، المعتمدة بالإجماعات المحكّبة دليلاً و جابراً لما في الروايتين من قصور الدلالة و السد، فيرفع اليد بها عمّا يقتضيه إطلاق بعض الأخبار المتقدمة، فليتمل.

(و) كيف كان فلا فرق بين أن يكون رجلاً أو امرأة في أنّه يستحبّ (أن ينقله) في (ثلاث دفعات) بأن يضعه قريب القبر بعد نقله أولاً ثمّ يضعه ثانياً عند القبر هنيئة ثمّ ينقله إلى قبره في المرّة الثالثة.

كما يدلّ عليه ما رواه الصدوق في العلل، قال - بعد نقل رواية محمد بن عجلان، المتقدمة^(٢) - و في حديث آخر: «إذا أنيت بالميت القبر فلا تغدح به القبر، فإنّ للقبر أهوالاً عظيمة، و نعوذ من هول المظلم، و لكن ضعه قرب شفير القبر و اصبر عليه هنيئة ثمّ قدّمه قليلاً و اصبر عليه ليأخذ أهبته ثمّ قدّمه إلى شفير القبر»^(٣).

و هن الفقهاء الرضوي: «و إذا حملت الميت إلى قبره فلا تفاجئ به القبر، فإنّ

(١) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٣٨٢:٤، وانظر: الفقيه ١٠٥-١٠٦، و انتهى المطلب ٤٥٩:١، و تذكرة الفقهاء ٩١:٢، المسألة ٢٣٣، و نهاية الأحكام ٢٧٤:٢-٢٧٥.

(٢) في ص ٣٧٦-٣٧٧.

(٣) حلل لشرائع. ٣٠٦ (الباب ٢٥١) الحديث ٢، القومائل، الباب ١٦ من أبواب الدفن، الحديث ٦.

للقبر أهوالاً عظيمة، و نعود بالله من هول المطلع، ولكن ضَعفه دون شعير القبر واصبر عليه هيئة ثم قَدِّمه قليلاً واصبر عليه ليأخذ أهْبته ثم قَدِّمه إلى شعير القبر، و يدحله القبر مَنْ يأمره الولي إن شاء شفعاً، وإن شاء وترأه^(١). انتهى.

و كأن المراد بما في ذيل العبارة التعريض على ما حكى عن الشافعي من استحباب أن يكون عدد مَنْ ينزل القبر وترأه^(٢)، خلافاً لما حكى عن أصحابنا من كون الولي محتاراً في تعيين العدد، كما في العبارة المزبورة.

و يدل عليه أيضاً رواية أبي مريم الأنصاري، الواردة في دفن رسول الله ﷺ^(٣).

(و) ينبغي (أن يرسله إلى القبر سابقاً برأسه) إن كان رجلاً بلا خلل فيه ظاهراً، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و الظاهر أنه هو المراد بما في الأحبار المستفيضة - التي تقدّم^(٤) بعضها - الأمرة بسَل الميت في قبره سلاً من قَبْل رجليه.

هذا في الرجل (و) أمّا (المرأة) فترسل (عرضاً) كما يدل عليه - مصاناً إلى نقل الإجماع عليه مستفيضاً - رواية الأعمش و عبارة الفقه الرضوي، المتقدمتان^(٥).

(١) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ١: ١٠٣، و انظر: العفة المنسوبة للإمام الرضا عليه السلام: ١٧٠.

(٢) الأم ١: ٢٧٦، المذهب - للشيرازي - ١: ١٤٤، التهذيب - للبيهقي - ٢: ٤٤٨، الوجيز ١: ٧٨، الوسيط ٢: ٣٨٨، الميرز شرح الوجيز ٢: ٤٤٩، روضة الطالبين ١: ٦٥٠، المجموع ٥: ٢٩١.

(٣) التهذيب ١: ٢٩٦/٨٦٩، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

(٤) في ص ٣٧٧.

(٥) في ص ٣٧٨.

و مرفوعة عبد الصمد بن هارون عن الصادق عليه السلام «إذا أدخلت الميت القبر إن كان رجلاً فسله سلاً، و المرأة تؤخذ عرضاً فإنه أستر»^(١).

و خسر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام قال: «يسل الرجل سلاً و تستقبل المرأة استقبالا و يكون أولى الناس بالمرأة في مؤخرها»^(٢)
(و) يبغي (أن ينزل من يتناوله حائياً) و يزرع رداءه (و يكشف رأسه و يحل أزواره).

كما يدل عليه خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يبغي لأحد أن يدخل القبر في نعلين و لا خفين و لا عمامة و لا رداء و لا قلنسوة»^(٣).
و خبر أبي بكر الحضرمي عن أبي عبدالله عليه السلام «لا تنزل القبر و عليك العمامة و لا القلنسوة و لا رداء و لا حذاء، و حلل أزراك» قال: قلت: والخف، قال: «لا بأس بالخف في وقت الضرورة و التقية»^(٤).

و رواه الشيخ عن المسمي مثله، و زاد «ليجهد في ذلك جهده»^(٥)
و خبر علي بن يقطين قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: «لا تنزل في القبر و عليك العمامة و القلنسوة و لا الحذاء و لا الطيلسان، و حلل أزراك، و

(١) التهذيب ١/٣٢٥: ٩٥٠، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الدفن، الحديث ١ بتفاوت يسير في بعض الألفاظ.

(٢) التهذيب ١/٣٢٦: ٩٥١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الدفن، الحديث ٢

(٣) الكافي ٣/١٩٢: ١، التهذيب ١/٣١٤: ٩١٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٤) الكافي ٣/١٩٢: ٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٥) التهذيب ١/٣١٣-٣١٤: ٩١١، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الدفن، ذيل الحديث ٤.

بذلك سنة رسول الله ﷺ جرت^(١).

و في العلل روى عن ابن أبي عمير مثله، وزاد قلت: فالحف، قال «لا أرى به بأساً» قلت: لم يكره الحذاء؟ قال: «مخافة أن يعثر برجله فيهدم»^(٢).

أقول: يظهر وجه نعي البأس عن الحف في هذه الرواية من خبر الحصرمي، المتقدم^(٣)، كما أنه يستشعر من رواية سيف بن عميرة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تدخل القبر و عليك فعل و لا قلوسة و لا رداء و لا عمامة» قلت فالحف، قال: «لا بأس بالحف فإن في خلع الحف شناعة»^(٤) حيث يستشعر منها كون خلع الحف خلاف المتعارف عند العامة.

ثم إنه لو قيل بکراهة الأشياء المذكورة في الروايات لا استحباب تركها - كما هو ظاهر المتن و غيره - لكان أوفق بطواهر المصروص

اللهم إلا أن يستشعر ذلك من قوله عليه السلام في خبر علي: «و بذلك جرت سنة رسول الله ﷺ» بل وكذا من تعليل ترك خلع الحف في رواية ابن عميرة بأن فيه شناعة، فليتنامل.

و كيف كان فالأمر في ذلك سهل، و أسهل منه دفع ما قد يتوهم من ظهور بعض تلك الأحبار في الحرمة بعد مخالفتها للإجماع ظاهراً، و أظهيرية أغلب الأحبار في كون تركها من السنن التي لا بأس في مخالفتها.

(١) الكافي ١٩٢٣ (باب دخول القبر...) الحديث ٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٢) حلل الشرائع ٣٠٥ (الباب ٢٤٩) الحديث ١، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٣) في ص ٣٨١.

(٤) التهذيب ١/٣١٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

مضافاً إلى خبر إسماعيل بن بزيع، قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام دخل القبر و لم يحل أزواره^(١).

(و يكره أن يتولى ذلك) أي الإنزال في القبر (الأقارب) في الرجل، كما صرح به غير واحد، بل في الحدائق: إن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه^(٢). وهذا هو العمدة في مستند الحكم بعد البناء على المسامحة، وإلا فإنباته بالنسبة إلى ما مدد الأب بالأخبار مشكل.

و أمّا الأب فبدل على كراهة دخوله في قبر ولده مطلقاً جملة من الأخبار: ففي رواية [حفص بن] ^(٣) البخري و غيره عن أبي عبدالله عليه السلام يكره للرجل أن ينزل في قبر ولده^(٤).

و رواية عبدالله بن راشد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الرجل ينزل في قبر والده ولا ينزل الوالد في قبر ولده»^(٥).

و رواية [عبدالله بن] ^(٦) محمد بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الوالد لا ينزل في قبر ولده، و الولد ينزل في قبر والده»^(٧).

و رواية عبدالله [العنبري] ^(٨) قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يدفن ابنه،

(١) التهذيب ١: ٣١٤/٩١٢، الاستبصار ١: ٣١٣/٧٥٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الدفن، الحديث ٦

(٢) الحدائق لناصرة ٤: ١١٤.

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) الكافي ٣: ١٩٣/٢، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٥) الكافي ٣: ١٩٣/١، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٦) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٧) التهذيب ١: ٣٢٠/٩٢٩، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٨) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «بن عنبري». و الصحيح ما أفتناه =

فقال: «لا يدفنه في التراب» قلت: فالابن يدفن أباه، قال: «نعم لا بأس»^(١).

و عن عبدالله بن راشد، قال: كنت مع أبي عبدالله عليه السلام حين مات إسماعيل ابنه، فأمر في قبره ثم رمى بنفسه على الأرض ممّا يلي القبلة ثم قال: «هكذا صنع رسول الله ﷺ بإبراهيم» ثم قال: «إن الرجل ينزل في قبر والده، ولا ينزل في قبر ولده»^(٢).

و عن [مرة مولى] ^(٣) محمد بن خالد، قال: لما مات إسماعيل فأنتهى أبو عبدالله عليه السلام إلى القبر أرسل نفسه فقعده على حاشية القبر ولم ينزل في القبر و قال: «هكذا صنع رسول الله ﷺ بإبراهيم ولده»^(٤).

و عن علي بن عبدالله، قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام قال في حديث: «لما قبض إبراهيم ابن رسول الله ﷺ قال: يا علي أنزل فألحد ابني، فأنزل علي عليه السلام فألحد إبراهيم في لحده، فقال الناس: إنه لا ينبغي لأحد أن ينزل في قبر ولده إلا لم يفعل رسول الله ﷺ، فقال لهم رسول الله ﷺ: إنه ليس عليكم بهرام أن تنزلوا في قبور أولادكم ولكني لست آمن إذا حل أحدكم الكفن عن ولده أن يلعب به الشيطان ويدخله عند ذلك من الجزع ما يهبط أجره، ثم انصرف ﷺ»^(٥).

من المصدر.

(١) الكافي ١٩٤٣/٨، التهذيب ١: ٣٢٠/٩٣٠، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الدفن، الحديث ٦.

(٢) الكافي ١٩٤٣/٧، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الدفن، الحديث ٧.

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) إكمال الدين: ٧٢، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الدفن، الحديث ٨.

(٥) الكافي ٢٠٨٣-٢٠٩/٧، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

وهذه الأخبار كماتراها أغلبها مصرّحة بتغيّ الأس في الولد، ولذا حكى^(١)
عن ابن سعيد استثاؤه من الحكم المذكور، وعن المنتهى^(٢) الميل إليه، لكنّه حمّله
سائر الأصحاب على حقّة الكراهة بالنسبة إليه.

لكن رواية علي بن عبدالله تنافي كراهته في سائر الأرحام أيضاً
ونظيرها في ذلك: ما روي أنّ عليّاً عليه السلام مع العباس دفنا رسول الله ﷺ^(٣)
وفي رواية مع فصل بن عباس ورجل آخر^(٤).

و ربما يافيهما أيضاً المستحصّة الدالة على استحباب أن ينزل الولي في
قبره، كخبر محمد بن عجلان «إذا وضعت في لحده فليكن أولى الناس به ممّا يلي
رأسه»^(٥) الحصر، ونحوه خبر محمد بن عطية^(٦).

وفي خبر محمد بن عجلان، الآخر: «إذا وضعت في لحده فليكن أولى
لباس به عند رأسه، وليحصر عن خذه ويلصق خذه بالأرض»^(٧) الحديث.
وعن المنتهى أنّه قال: ويستحب أن ينزل إلى القبر الولي أو من يأمره الولي
إذا كان رجلاً، فإن كان امرأة لا ينزل إلى قبرها إلا زوجها أو ذورحم لها، وهو وفاق
لعلماء^(٨). انتهى.

-
- (١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢٨٦:٤، وانظر: الجامع للشرائع ٥٥.
(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٨٦:٤، وانظر: منتهى المطلب ٤٦٢:١.
(٣) الإرشاد - المهيّد - ١٨٩:١.
(٤) التهذيب ٨٦٩/٢٩٦:١، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الدفن، الحديث ٢.
(٥) الكافي ٤/١٩٥:٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الدفن، الحديث ٥.
(٦) التهذيب ٣١٢:١-٣١٣/٩٠٧، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الدفن، الحديث ٧.
(٧) التهذيب ٩٠٩/٣١٣:١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الدفن، الحديث ٨.
(٨) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٢٨٧:٤، وانظر: منتهى المطلب ٤٥٩:١.

و قد يقال في توجيه جميع ما ذكر: بأن مفادها نفى البأس أو استحباب الزول في القبر، كما هو الشأن في حق الولي، وهو أعم من إنزاله فيه، والذي يكره هو الثاني دون الأول.

و هو لا يخلو عن بُعد، لكن قد يقربه معهودية جميع ما ذكرناه لدى الأصحاب، و عدم اعتنائهم بها و إفتاؤهم بالكراهة، فإنه يورث قسوة الظن بأن التجنب عنه هو الراجح شرعاً.

و لعل مشأه كونه مورثاً لقسوة القلب، كما عُلِّلها بها بعض^(١).

و يؤيده: رواية عبيد بن زرار، الثالثة على كراهة إهالة التراب على قبر ذي رحم، قال: مات لبعض أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ولد، فحصر أبو عبدالله عليه السلام، فلما أُلحِد تقدم أبوه فطرح عليه التراب، فأخذ أبو عبدالله عليه السلام بكفيه، و قال: «لا تطرح عليه التراب، و مَنْ كان منه ذا رحم فلا يطرح عليه التراب، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى أن يطرح الوالد أو ذورحم على ميتة التراب» فقلنا: يابن رسول الله أتنهانا عن هذا وحده؟ فقال: «أنهاكم أن تطرحوا التراب على ذوي أرحامكم، فإن ذلك يورث القسوة في القلب، و مَنْ قسا قلبه بُعد من ربه»^(٢).

فالأولى و الأوفق بقاعدة التسامح إنما هو تجنب الأرحام من مباشرة إنزاله في القبر إلا في المرأة، فإن الأفضل أن لا يتولاه إلا زوجها أو المحارم. كما يدل عليه رواية السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام:

(١) المحقق الحلبي في المعبر ٢٩٧:١.

(٢) الكسافي ١٩٩٣/٥، التهذيب ١/٣١٩:٩٢٨، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الدفن، الحديث ١

مصت السنة من رسول الله ﷺ أن المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها في حياتها^(١).

و قد سمعت من المتبهي في العبارة المتقدمة^(٢) دعوى وفاق العلماء على أن المرأة لا يزل إلى قبرها إلا زوجها أو ذورحم لها، و ظاهرها عدم جواره لمن عدا الزوج و المحارم، و مراده بالحصر - على الظاهر - ليس إلا فيما إذا كان المباشر للمعمل الرجال، كما هو العالب، فلا يتوجه عليه النقض بدعوى القطع بجواره للنساء.

نعم، يتوجه على ما ادعاه من الوفاق تصريح كثير من الأصحاب بالاستحباب، و من هنا يقوى الظن بعدم إرادته الوجوب من العبارة. و كيف كان فهو ضعيف؛ لعدم الدليل عليه^(٣).

و رواية السكوني مع ضعفها لا يبعد دعوى ظهورها في الاستحباب، و يتأكد ذلك بالنسبة إلى من يناولها من مؤخرها.

ففي خبر زيد بن علي عن أبيه عن أمير المؤمنين عليه السلام «يكون أولى الناس بالمرأة في مؤخرها»^(٤).

و لا يبعد أن يكون وجه تخصيص «أولى الناس» بالذكر في هذه الرواية كونه غالباً من جملة من كان يراها في حياتها، لا تعينه عليه كي يفهم من هذه

(١) الكافي ١٩٣٣-١٩٤/٥، التهذيب ٩٤٨/٣٢٥:١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٢) في ص ٣٨٥.

(٣) كلمة وعليه لم ترد في الطبعة المحجزة.

(٤) تقدمت الإشارة إلى مصدره في ص ٣٨١، الهامش (٢).

الرواية استحباب مباشرة خصوص الولي و أفصليتها من مباشرة سائر المحارم، فلا يعد عدم الفرق بين المحارم.

نعم، لو كان وليها زوجها، فالأولى أن يتولاه الزوج دون سائر المحارم، كما صرح به بعض، و يلوح من آخرين.

و عن الفقه الرضوي أنه قال: «إذا أدخلت المرأة القبر وقف روحها من موضع ينال وركبها»^(١).

و ربما يؤيده كون مناط الحكم - الذي هو إباحة النظر و اللمس - حال الحية - فيه أشد.

و قد يستدل له: بما رواه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الزوج أحق بمراته حتى يضعها في قبرها»^(٢).

و فيه نظر؛ فإن أحقيته بها لا تستلزم استحباب المباشرة، والله العالم (و يستحب أن يدعو له (عند إنزاله في القبر) بالمأثور، كما يدل عليه جملة من الأخبار:

منها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أتيت بالميت القبر فسله من قبل رجله، فإذا وضعت في القبر فاقرأ آية الكرسي و قل: بسم الله و في سبيل الله و على ملة رسول الله ﷺ، اللهم افسح له في قبره و ألحقه ببيته ﷺ، و قل كما قلت في الصلاة عليه مرة واحدة من عند اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه،

(١) حكاها عنه البحراني في الحقائق الصادرة ١١٣: ٤، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٧١.

(٢) الكافي ٦/ ١٩٤: ٣، التهذيب ١/ ٩٤٩/ ٣٢٥، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

وإن كان مسيئاً فاعفُ له و تجاوز عنه، واستغفر له ما استطعت» قال: «وكان عليّ ابن الحسين عليه السلام إذا أدخل الميت القبر قال: اللَّهُمَّ جاف الأرض عن جسيه و صاعد عمله و لقه منك رضواناً»^(١) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة.

(و) أمّا الكلام (في) نفس (الدفن) فهو في الجملة متالشفة في وجوبه على الكفاية، كسائر تجهيزات الميت، و لا يبعد أن يكون وجوبه إجمالاً من الضروريات.

و فيه (فروض و سنن، فالفروض أن يوارى في الأرض) مواراة يكون من شأنها حفظه عادةً عن أن يظهر بدنه بفعل السباع أو هبوب الرياح و سزل الأمطار، و يحوها من العوارض العادية، و لا يجرى ستره تحت الأرض لا على الوجه المذكور؛ إذ لا ينسب إلى الدهن من إيجاب دفن الميت إلا هذا النحو من المواراة، لا مطلق وضعه تحت التراب.

مضافاً إلى معهودية اعتباره كونه كذلك في أذهان المتشرعة بل و عبرهم، فلا يفهم من أمر الشارع إلا إرادة ما هو المعهود، و لم يعهد من أحد الاجتزاء في دفن مواته بمجرد وضعه تحت التراب لا على نحو يحفظه عن السباع و غيرها. وهذا المعنى ملزوم غالباً لعدم انتشار ريحه الذي هو إحدى فوائد الدهن، كما أشار إليه الرضا صلوات الله عليه فيما روي عنه عن علل فضل بن شاذان «أنه يدهن لئلا يظهر الناس على فساد جسده و قبح منظره و تعير ريحه، و لا يتأذى به الأحياء مريحه و بما يدخل عليه من الآفة و الفساد، و ليكون مستوراً عن الأولياء و

(١) الكافي ١/١٩٤٣، التهذيب ١/٣٦٥: ٩١٥، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الدفن، الحديث ١.

الأعداء، فلا يشمت العدو ولا يحزن الصديق»^(١).

بل لو فرض تحلف هذه الصفة عن الدفن المانع من ظهور الجسد عادة عند طرؤ ما يتصور من الطوارئ المتعارفة، للزم مراعاتها؛ لكونها بنصها من العوائد المقصودة بالدفن، كما يشهد بذلك - مضافاً إلى الرواية المتقدمة - تصريح جملة من الأعلام به، بل عن غير واحد منهم دعوى الإجماع عليه.

ففي المدارك قد قطع الأصحاب وغيرهم بأن الواجب وضعه في حفرة تستر عن الإنس ريحه، وعن السباع بدمه بحيث يعسر نشها غالباً؛ لأن فائدة الدفن إنما تتم بذلك^(٢). انتهى.

فما في الجواهر - من تقوية كفاية مسمى الدفن، و عدم اعتبار الوصفين؛ لعدم الدليل عليهما حيث لم يثبت في الدفن حقيقة شرعية ولا عرفية، ولم يؤخذ شيء منهما في مفهومه لغة، ولم يتحقق الإجماع على شيء منهما بعد خلوق كلام جملة من الأصحاب عن ذكرهما^(٣) - ضعيف؛ لما أشرنا إليه من أن المعهود لدى الناس في دفن موتاهم ليس إلا ما كان جامعاً للوصفين، فلا ينصرف الذهن عند الأمر بدفن الميت في كلمات الشارع و المتشريعة إلا إلى إرادة ما هو المعهود عند الناس، بل لا يبعد دعوى كون ما هو المتعارف لديهم أخص من ذلك أيضاً، إلا أن حكمته بحسب الظاهر ليست إلا الاحتياط و شدة الاهتمام بأمر الموتى، بل قد أشرنا إلى أن المصادر من الأمر بدفن الميت مع قطع النظر عن العهد ليس إلا إرادة

(١) ملل الشرائع ٢/٣٦٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٢) مدارك الأحكام ٢: ١٣٣.

(٣) جواهر الكلام ٤: ٢٩١.

دفن يكون من شأنه حفظ جثته عن الظهور بسبب الطوارئ، المساعي لاحترامه، و هو ملوم عادة لعدم انتشار ريحه.

وكيف كان فلا ينبغي الارتياح في اشتراط كون الدفن كذلك خصوصاً بعد ما سمعت من دعوى الإجماع عليه و شهادة الرواية به، بل المتأمل في الأخبار الواردة في كيفية الدفن لا يكاد يشك في عدم الاجتزاء في حفر القبور بأقل مما يحفظ جثته عن السباع، و يستر ريحه عن الإنس، فهذا مما لا إشكال فيه.

كما أنه لا إشكال في اعتبار دفنه في الأرض (مع القدرة) و عدم كفاية وضعه في تابوت أو صندوق من حديد و نحوه مما يفيد فائدة الدفن و ليس بدفن؛ لعدم الخلاف فيه ظاهراً، مضافاً إلى عدم صدق الدفن الذي يدل على وجوبه النص و الإجماع.

لكن قد يتأمل في اعتبار المواراة و عدم كفاية وضعه على الأرض و البناء عليه بناءً متقناً، و كذا فيما لو وضع في جدار و نحوه عند الأمن من انهدامه عادة أو ستلزامه توهين الميت و نحوه و إن كان صريح بعض و ظاهر آخرين عدم كفايته و اعتبار كونه في حفرة من الأرض، بل ربما استظهر منهم الإجماع عليه نظراً إلى عدم صدق الدفن عليه ولا أقل من انصرافه عنه، إلا أنه قد يقوى في النظر جري الأخيار الأمرة بدفن الأموات مجرى العادة، و عدم كون خصوصية المواراة المتوقفة عليها صدق الدفن من مقومات الموضوع، كما لا يبعد دعوى مساعدة العرف عليه، لكنه مع ذلك لا تأمل في أن الأول - مع أنه أحوط - أشبه بالقواعد؛ جموداً على ما تقتضيه ظواهر الأدلة القاصية بوجوب الدفن.

نعم، لا شبهة في جواز الاجتزاء بذلك بل وجوبه عند تعدد المحرم؛ لقاعدة

الميسور، بل لا شبهة في وجوب إجراء القاعدة بالنسبة إلى سائر الشرائط المعتررة في الدفن، ولعله مما لا خلاف فيه أيضاً، فلا يجوز إهمال موتى المسلمين وبقاؤها مطروحة على الأرض قطعاً، بل يجب كفاية سترها بالدفن على الوجه المعتبر شرعاً مع القلعة، وإلا فليتحرك إلى ما هو الأقرب إليه فالأقرب بشهادة العرف وقضاء القاعدة، والله العالم.

(و ركب البحر) ونحوه إذا مات يُعمل به ما يُعمل بغيره من التعميل والتكفين والتحنيط والصلاة عليه و (يلقى فيه إما مثقلاً) بحجر أو حديد ونحوهما مما يمنع ظهوره على وجه الماء (أو مستوراً في وعاء كالغاية و شبهها) محبباً يسهما على المشهور على ما حكاه بعض^(١) بل عن آخر^(٢) أنه نسب إلى الأصحاب.

و يدل على الأول خبر وهب بن وهب عن الصادق عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا مات الميت في البحر غسل وكفن وحُطَّ ثم يصلّى عليه ثم يوثق في رجله حجر و يرمى به في الماء»^(٣).

و مرسل أبان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يموت مع القوم في البحر، فقال: «يغسل و يكفن و يصلّى عليه و يرمى به في البحر»^(٤).

و مرفوعة سهل بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا مات الرجل في

(١) كما في جواهر الكلام ٤: ٢٩٣.

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٢٩٣.

(٣) التهذيب ١: ٣٣٩/٩٩٥، الاستبصار ١: ٢١٥/٧٦١، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٤) الكافي ٣: ٢١٤/٢، التهذيب ١: ٣٣٩/٩٩٣، الاستبصار ١: ٢١٥/٧٥٩، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

السفينة ولم يقدر على الشط، قال: يكفن ويحفظ و يلقى في الماء^(١).
و عن الفقه الرضوي «وإن مات في سفينة فاعسله وكفنه و ثقل رجليه و
ألقه في البحر»^(٢).

و يدل على الثاني صحيحة أيوب بن الحر قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن
رجل مات و هو في السفينة في البحر كيف يصح به؟ قال: «يوضع في حاية و
يوكأ رأسها و تطرح في الماء»^(٣).

و أحسن وجوه الجمع بين الروايات حملها على التخيير بين الأمرين، كما
يساعد عليه الهمم العرفي و يشهد له فتاوى الأصحاب، لكن وضعه في خاية و
بحوها مع الإمكان أولى بل أحوط، لاحتمال جري الأخبار الأمرة بالثقل مجرى
الغالب من عدم تبسّر ستره في وعاء مستغنى عنه في البحر، كما يؤيده ما قد يقال
من كونه أوفق باحترام الميت و أسبب بحفظه من الحيوانات، و إن كان الأقوى
جواز الأمرين مطلقاً؛ لإطلاق أدلتهما المقتصر في التصرف في كل منهما بقريئة
الآخر على الحمل على كون المأمور به من أفراد الواجب، لا واجباً بالخصوص،
كما أن تخصيص الحجر في بعض تلك الروايات و كذا الحاية بالذكر ليس إلا
لذلك.

و ربما مال أوقال بتعيين الأخير غير واحد من المتأخرين، كصاحب

(١) الكافي ٣/٢١٤، التهذيب ١/٣٣٩:٩٩٤، الاستبصار ١/٢١٥:٧٦٠، الوسائل، الباب ٤٠
من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٢) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٧١:٤، وانظر، الفقه المنسوب للإمام
الرضا عليه السلام ١٧٣.

(٣) الكافي ١/٢١٣٣، التهذيب ١/٣٤٠:٩٩٦، الاستبصار ١/٢١٥-٢١٦:٧٦٢، الوسائل، باب
٤٠ من أبواب الدفن، الحديث ١.

المدارك^(١) وغيره؛ نظراً إلى ضعف الأخبار الدالة على جواز التثقيل، و انحصار الخبر الصحيح في الباب برواية أيوب.

و فيه ما لا يخفى بعد استفاضة الأخبار و انجبار ضعفها بعمل الأصحاب قديماً و حديثاً حتى أنه حكى^(٢) عن المقنعة و المبسوط و الوسيلة و السرائر و الفقيه و النهاية الاقتصار على الأول المشعر بتعيينه و إن بُعد إرادتهم له.

و كيف كان فالأقوى ما عرفت من التخيير بين الأمرين لكن لا يكون ذلك إلا (مع تعذر الوصول إلى البر) أو تعسره، ضرورة انصراف الأخبار سؤالاً و جواباً عن صورة تيسره، و انسباقها إلى إرادة الحكم في صورة التعذر أو التعسر الراجع للتكليف، فلا موقع للاستفصال في مثل الفرض كي يكون تركه مفيداً للعموم، و لا يبعد أن لا يكون التقيد بما عرفت مورداً للخلاف.

نعم، في المدارك سبب إلى طاهر المعيد في المقنعة و المصنّف في الاعتبار جواز ذلك ابتداءً^(٣). و لعله في غير محله، و لذا أنكر عليه بعض من تأخر عنه. و كيف كان فهو ضعيف؛ لما عرفت، فلا ينبغي التأمل في وجوب الدفن عند تيسره.

و هل يجب الصبر عليه مع رجاء التمكن من الأرض في زمان قصير أو قبل فساد الميت؟ فيه إشكال، بل خلاف من إطلاق الأدلة، و من انصرافها إلى إرادة الحكم عند تعذر الدفن، فلا يجوز الإلقاء في البحر إلا بعد إحراز تعذر الدفن

(١) مدارك الأحكام ٢: ١٣٥.

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢٩٣٤، وانظر المقنعة ٨٦ و المبسوط ١٨١١، و الوسيلة ٦٩، و السرائر ١٦٩: ١، و الفقيه ٩٦: ١/٤٤١، و النهاية ٤٤.

(٣) مدارك الأحكام ٢: ١٣٤، وانظر المقنعة ٨٦ و الاعتبار ٢٩١.

و هذا مع أنه أحوط لا يخلو عن قوة ما لم يستلزم محذوراً من فساد الميت أو إيذاء أهل السفينة أو نحوهما من المحاذير ولو بمقتضى العرف و العادة على تأمل فيه، والله العالم.

(و) من الفروض (أن يرضعه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة) كما نص عليه جماعة، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه^(١)، و عن شرح الجمل للقاضي نفي الخلاف فيه^(٢).

و يدل عليه - مصافاً إلى الإجماع المحكي، المعتصد بالشهرة المحققة، و باستقرار سيرة المتشرعة على الالتزام به - صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان البراء بن معروف الأنصاري بالمدينة و كان رسول الله ﷺ بمكة و أنه حضره الموت و كان رسول الله ﷺ و المسلمون يصلّون إلى بيت المقدس، فأوصى البراء إذا دفن أن يجعل وجهه إلى رسول الله ﷺ إلى القبلة، فجرت به السنة^(٣) الحديث.

و المتبادر من السنة في مثل المقام هي الطريقة الثابتة، لا الاستحباب. و قصورها عن إعادة تمام المدعى - أعني إضجاعه على جانبه الأيمن - غير ضائر بعد معهوديته لدى المتشرعة حيث يستكشف ما جرت به السنة من سيرة المتشرعة، فليتأمل.

و رواية العلاء بن سيابة في حديث القتيل الذي أتى برأسه «إذا أتت صرت

(١) كما في جواهر الكلام ٢٩٦:٤، وانظر: الفنية. ١٠٥.

(٢) كما في جواهر الكلام ٢٩٦:٤، وانظر: شرح جمل العلم و العمل: ١٥٤.

(٣) الفقيه ٤/١٣٧، ٤٧٩، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب الدفن، الحديث ١.

إلى القبر تناولته مع الجسد و أدخلته اللحد و وجهته للقبلة^(١) الحديث.
و خير دعائم الإسلام عن علي عليه السلام أنه «شهد رسول الله ﷺ جنازة رجل
من بني عبدالمطلب فلما أنزلوه في قبره قال: اضجعوه في لحدّه على جنبه الأيمن
مستقبل القبلة و لا تكبّوه لوجهه و لا تلقوه لظهره»^(٢).

و عن الفقه الرضوي «ضغّه في لحدّه على يمينه مستقبل القبلة»^(٣).
و ضعف سنده مجبور بما عرفت، فإنّه يورث الوثوق بكون مضمونه من
رواية مقبولة.

فما عن ظاهر ابن حمزة في وسيلته^(٤) - من استحبابه؛ اعتماداً على الأصل
أو ظهور لفظ «السنة» في الصحيحة فيه - ضعيف
و يتلوه في الضعف ما عن جامع ابن سعيد من استحباب كونه على جانبه
الأيمن.

قال في محكي الجامع: و الواجب دفنه مستقبل القبلة، و السنة أن تكون
رئساً شرقياً و رأسه غربياً^(٥). انتهى.

و أظهر ما عرفت من وجوب ماجرت به السنة و استقرّ عليه سيرة
المتشرعة من دفن كلّ ميت يجب دفنه مستقبل القبلة على جانبه الأيمن (إلا أن
يكون الميت امرأة غير مسلمة) دميّة كانت أم غيرها (حاملأ من مسلم

(١) التهذيب ١ ١٤٤٩/٤٤٨، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب الدفن، الحديث ٣

(٢) دعائم الإسلام ٢٣٨.١، مستدرك الوسائل، الباب ٥١ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٣) حكاة عنه البحراني في الحقائق الصادرة ١٠٩:٤، وانظر الفقه المنسوب للإمام
الرضا عليه السلام ١٧١.

(٤) المحكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢٩٦:٤، وانظر الوسيلة: ٦٨.

(٥) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٢٩٦:٤، وانظر: الجامع للشرائع: ٥٤.

فيستدبر بها القبلة) ليكون الجيب وجهه إليها، فإنه هو المقصود بالدفن أصالةً، ولا حرمة لأتمه كي يجب دفنها إلا بالتبع، فهي بمنزلة الوعاء للمجنين غير ملحوظة بداتها، ولذا يجوز دفنها في مقابر المسلمين، كما صرح به غير واحد، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه^(١)، وعن التذكرة نسبه إلى علمائنا^(٢)

ولا يجوز دفنها في مقابر الكفار؛ لكونه توهيناً بالولد الذي يجري عليه أحكام المسلمين.

و توهيم وجوب شقّ بطنها وإخراج الولد منها ودفنه مع المسلمين، مدفوع بقصور مادل على المنع من دفن الكفار مع المسلمين عن اقتضاء مثل ذلك، بمعنى قصوره عن شمول مثل العرض خصوصاً مع إمكان أن يقال بكونه مديماً لاحترام الولد.

هذا، مع ما في خبر يونس من التصريح بخلافه، قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الجارية اليهودية أو النصرانية فيواقعها فتحمل ثم يدعوها إلى أن تسلم، فتأبى عليه فدنا ولادتها فماتت وهي تطلق والولد في بطنها ومات الولد، أيدفن معها على النصرانية، أو يخرج منها ويدفن على فطرة الإسلام؟ فكتب عليه السلام: «يدفن معها»^(٣).

(و) أمّا (السنن) فمنها: (أن يحفر القبر قدر القامة أو إلى الترقوة) كما صرح به المصنّف وغيره، بل عن التذكرة^(٤) - كظاهر غير واحد - دعوى

(١) كما في جواهر الكلام ٢٩٨:٤، وانظر: الخلاف ٧٣٠:١، المسألة ٥٥٧.

(٢) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢٩٨:٤، وانظر: تذكرة الفقهاء ١٠٩٠:٢، المسألة ٢٥٠.

(٣) التهذيب ١ ٣٣٤ - ٣٣٥/٩٨٠، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب التدفيس، الحديث ٢.

(٤) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢٩٩:٤ - ٣٠٠، وانظر: تذكرة الفقهاء ٨٨:٢، المسألة ٢٣١.

الإجماع عليه.

في مرسلة ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام قال: «حدّ القبر إلى الترقوة - و قال بعضهم: إلى الثدي، و قال بعضهم: قامة الرجل حتى يمدّ الثوب على رأس من في القبر - و أمّا اللحد فيقفل ما يمكن فيه الجلوس» قال: «و لما حضر علي بن الحسين عليه السلام الوفاة قال: احفروا لي حتى تبتعدوا الرشح»^(١).

و المراد بالبعض على الظاهر بعض أصحابه حاكياً عن الأئمة عليهم السلام، كما يشهد له ما رواه الكليني عن عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، قال: و روى أصحابنا أنّ حدّ القبر^(٢)، و ذكر نحوه، لكن قد ينافيه أنّ الصدوق روى مرسلًا عن الصادق عليه السلام نحوه إلى قوله: «الجلوس»^(٣).

و كيف كان فما في الكافي - مع اعتصاده بفتوى الأصحاب و نقل إجماعهم، الكاشقين عن ورود رواية مقبولة لدى الأصحاب - يكفي في إثبات المطلوب خصوصاً بعد البناء على المسامحة، و لا ينافيه ما سمعت من أمر علي بن الحسين عليه السلام بالحفر إلى الرشح؛ إذ لعلّ بلوغه ذلك في أرض البقيع - التي دفن فيها صلوات الله عليه - يحصل بالمقدار المزبور، و يحتمل أن يكون ذلك في حدّ ذاته حدّاً مستقلاً و إن لم يتعرّض لذكره الأصحاب.

و أمّا ما رواه أبو الصلت الهروي عن الرضا عليه السلام في حديث أنّه قال «سيحفروني في هذا الموضع فتأمرهم أن يحفروا لي سبع مراقي إلى أسفل و أن

(١) التهذيب ٤٥١١ ٤٥٢/١٤٦٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الدفن، الحديث ٢

(٢) الكافي ١٦٥٣ (باب حدّ حفر القبر) - الحديث ١.

(٣) الفقيه ١٠٧: ١-١٠٨/٤٩٨.

يشق لي ضريحة، فإن أبوا إلا أن يلحدوا فتأمرهم أن يجعلوا اللحد ذراعين و شبراً، فإن الله سيؤتيه ما يشاء^(١) فلعله كان لعلة مخصوصة بمورده، لا استحباب هذا اللحد بالخصوص عموماً وإن احتمل ذلك أيضاً بأن يكون أفضل الأفراد.

لكن ينامي على هذا التقدير ما رواه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام «إن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يعمق القبر فوق ثلاثة أذرع»^(٢) كما أنه ينافي التحديد بالقامة أيضاً، فإن الثلاثة أذرع بحسب العادة أقل من القامة، بل هي قريبة من التحديد بالترقوة، لمقتضى هذه الرواية كراهة مازاد عليها، لكنها - لأجل المخالفة لغوى الأصحاب و معارضتها بما عرفت - لا تنهض حجة لإثباتها ولو من باب المسامحة، فتأمل.

و ربما يوجه ما رواه أبو الصلت بما لا ينافي الحدّين المتقدمين بحمله على تقارب المراقبي بعضها من بعض.

و فيه مع ما فيه من البعد يُبعد الأمر بجعل اللحد ذراعين و شبراً؛ إذ من المستبعد جداً أن يراد جعل مثل هذا اللحد في قبر لا يتجاوز عمقه ثلاثة أذرع، و الله العالم.

(و) منها: أن (يجعل له لحد) فإنه أفصل من الشق مع صلابة الأرض، بلا خلاف أجده، كما في الجواهر^(٣)، بل إجماعاً، كما عن جماعة^(٤) نقله.

(١) هيون أخبار الرضا عليه السلام ١/٢٤٢:٣، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الدفن، الحديث ٤
(٢) لكافي ٤/١٦٦:٣، التهذيب ٤/٤٥١:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٣) جواهر الكلام ٣٠١:٤.

(٤) الحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٣٠١:٤، وتظر الخلاف ٧٠٦:١، المسألة ٥٠٣، و النية: ١٠٦، و تذكرة الفقهاء ٨٩:٢، المسألة ٢٣٢، و منتهى المطلب ٤٦١:١، و الذكرى =

و يدل عليه: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَخَدُّ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ»^(١) و معلوم أنه لم يكن إلا بإذن أمير المؤمنين عليه السلام لكونه هو المتولي لأمره عليه السلام، ولا شبهة في أن اختياره للحد لم يكن إلا لأرجحيته.

و خبر علي بن عبد الله عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال في حديث: «لَمَّا قَبَضَ إِبْرَاهِيمُ ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ انْزِلْ فَأَلْحَدْ إِبْرَاهِيمَ فِي لَحْدِهِ»^(٢).

و فيه إشعار بمعرفة اللحد من الصدر الأول، كصحيح أبي بصير: «فَإِذَا وَضَعْتَهُ فِي اللَّحْدِ»^(٣) الحديث، و ظاهر أن اختياره مع ما فيه من الكلفة الرائدة لم يكن إلا لأفضليته.

كما يستشعر ذلك من التعليل الوارد فيما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «إِنَّ أَبِي كَسِبَ فِي وَصِيَّتِهِ - إِلَى أَنْ قَالَ - وَ شَقَقْنَا لَهُ الْأَرْضَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ بَادِنًا»^(٤).

و منه يعرف الوجه فيما رواه إسماعيل بن همام عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام حِينَ احْتَضَرَ: إِذَا أَنَا مِتُّ فَاحْفَرُوا لِي وَ شَقُّوا لِي شَقًّا، فَإِنْ

= ١٣: ٢، و جامع المقاصد ٤٣٩: ١، و روض الجنان ٣١٦، و الحقائق الصرة ٤: ١٠٠

(١) الكافي ٣/ ١٦٦: ٣، التهذيب ١/ ٤٥١: ١٤٦٧، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٢) الكافي ٣/ ٢٠٨- ٢٠٩، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٣) الكافي ٢/ ١٩٥: ٣، التهذيب ١/ ٣١٨: ٩٢٤، و ٤٥٦- ٤٥٧/ ١٤٨٩، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٤) الكافي ٣/ ١٤٠: ٣، التهذيب ١/ ٣٠٠: ٨٧٦، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

قيل لكم: إن رسول الله ﷺ لحد له فقد صدقوا^(١).

فلا منافاة حيث لا بين هاتين الروایتين وبين ما دلّ على أن اللحد أفضل، كما يؤيده النبوي: «اللحد لنا والشق لغيرنا»^(٢).

وعن ظاهر المعبر وغيره^(٣) كونه عامياً، لكنه لا بأس بذكره في مقام التأييد خصوصاً في مثل هذا الفرع الذي استفاض نقل الإجماع عليه، لكن قد يساهبه رواية أبي الصلت، المتقدمة^(٤).

ولعل اختيار الشق فيها كاختيار سبع مراقي كان لعلّه مخصوصة بموردها، والله العالم.

وربما تُنزل هذه الرواية على إرادته في الأرض الرخوة، فيجمع بين الروايات بذلك، ولعلّه لهذا خص غير واحد منهم موضوع الحكم باستحباب اللحد - في فتاويهم وبعض معاند إجماعاتهم - بالأرض الصلبة، ولكنه لا يخبر عن تأمل.

وكيف كان فالمراد باللحد أنه إذا انتهى إلى أرض القبر حفر في جانبه مكاناً يوضع فيه الميت، والشق أن يحفر في قعره شبه النهر يوضع فيه الميت ثم يسقف عليه.

(١) الكافي ٢/١٦٦:٣، التهذيب ١٤٦٨/٤٥١:١، الوسائل، أبواب ١٥ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٢) سنن ابن ماجه ١٥٥٤/٤٩٦:١ و ١٥٥٥، سنن أبي داود ٣٢٠٨/٢١٣٣، سنن الترمذي ٣٦٣:٣/١٠٤٥، سنن النسائي ٨٠٤، سنن البيهقي ١٠٨:٣، المعجم الكبير - للطبراني - ٣١٨-٣١٧:٢-٣٣٢٧.

(٣) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣٠٢:٤، ونظرة المعبر ٢٩٦:١، و مدارك الأحكام ١٣٨:٢.

(٤) في ص ٣٩٨.

وليكن اللحد (مما يلي القبلة) كما نص عليه جماعة، بل عن الروض
نسبته إلى الأصحاب^(١)، وكفى به حجة في مثله مسامحة، والله العالم
(و) منها: أن (تحل عقد الأكفان) إذا وضع في القبر (من قبيل رأسه و
رجليه) وغيرهما إن كانت.

كما يدل عليه رواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن عقد كفن
الميت، فقال: «إذا أدخلته القبر فحلها»^(٢).

و رواية أبي حمزة، قال: قلت لأحمد عليه السلام: يحل عقد كفن الميت، قال:
«نعم، ويرز وجهه»^(٣).

و رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا وضعته في لحد
فحل عقده»^(٤).

و خبر سالم بن مكرم عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «يجعل له وسادة من
تراب و يجعل خلف ظهره مدرة لنأ يستلقي، و يحل عقد كفنه كلها، و يكشف
عن وجهه ثم يدعاه»^(٥).

و عليه يُعمل الأمر بشق الكفن، الوارد في مرسلة ابن أبي عمير عن
أبي عبدالله عليه السلام، قال: «يشق الكفن من عند رأس الميت إذا أدخل قبره»^(٦) و خبر

(١) كما في جواهر الكلام ٣٠٣٤، و ليس في نسختنا من روض الجنان ٣١٦٠ نسبته
إلى الأصحاب.

(٢) التهذيب ١/٤٥٠، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٣) التهذيب ١/٤٥٧، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٤) التهذيب ١/٤٥٧، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٥) الفقيه ١٠٨١/٥٠٠، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٦) الكافي ٩/١٩٦٣، التهذيب ١/٣١٧، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الدفن، =

حفص بن الحصري عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يُشَقُّ الكفن إذا أُدْخِلَ الميت في قبره من عند رأسه»^(١) بقرينة الروايات السابقة و مخالفة الشق لما عليه الأصحاب، كما اعترف به غير واحد.

(و) منها: أن (يجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلام) للشرك والاستشعاع.

عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري قال: كتبت إلى العقيه أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا؟ فأجاب عليه السلام - وقرأت التوقيع ومنه بسخت - «يوضع مع الميت في قبره، و يخلط بحنوطه إن شاء الله»^(٢).
و عن الاحتجاج روايته عن محمد بن عبدالله عن أبيه عن صاحب الزمان صجل الله فرجه^(٣).

و يؤيده ما عن العلامة في المنتهى أنه قال: إن امرأة كانت ترني و تصنع أولادها و تحرقها بالنار خوفاً من أهلها و لم يعلم بها غير أمها، فلما ماتت دفنت فلكشف التراب عنها و لم تقلعها الأرض، فنقلت من ذلك المكان إلى غيره فجرى لها ذلك، فجاء أهلها إلى الصادق عليه السلام و حكوا له القصة، فقال لأمها: «ما كانت تصنع هذه في حياتها من المعاصي؟» فأخبرته بباطن أمرها، فقال الصادق عليه السلام: «إن الأرض لا تقبل هذه لأنها كانت تعذب خلق الله بعدد الله،

= الحديث ٦

(١) التهذيب ١/٤٥٨: ١٤٩٣، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المدفن، الحديث ٢

(٢) التهذيب ٦/٧٦: ١٤٩، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التكفين، الحديث ١

(٣) عنه في الوسائل، دليل الحديث ١ من الباب ١٢ من أبواب التكفين، وانظر الاحتجاج ٤٨٩

أجعلوا في قبرها شيئاً من تربة الحسين عليه السلام » ففعل ذلك بها فسترها الله تعالى ^(١).
و عن جعفر بن عيسى أنه سمع أبا الحسن عليه السلام يقول « ما على أحدكم إذا
دس الميت و وسده التراب أن يضع مقابل وجهه لنة من الطين و لا يصعها تحت
رأسه » ^(٢).

قيل: إن المراد بالطين تربة الحسين عليه السلام؛ لمعهوديتها عندهم ^(٣).

و عن الفقه الرضوي « و يجعل في أكفانه شيء من طين القبر و تربة
الحسين عليه السلام » ^(٤).

(و) منها: أن (يلقنه) الشهادات و الإقرار بالأنمة عليه السلام بأسمائهم حتى
إمام زمانه عليه السلام بعد وضعه في قبره قبل تشريح اللبس، كما يدل عليه جملة من
الأخبار:

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال: « إذا وضعت الميت في
لحده فقل: بسم الله و في سبيل الله و على ملة رسول الله صلى الله عليه وآله، و اقرأ آية الكرسي
واضرب يدك على منكبه الأيمن ثم قل: يا فلان قل: رضيت بالله رباً و بالإسلام
ديناً و بمحمد صلى الله عليه وآله نبياً و بعلي إماماً، و نسّي إمام زمانه » ^(٥) الحديث.

(١) منتهى المطلب ٤: ٦١١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التكفين، الحديث ٢

(٢) مصباح المتعبد ٦٧٨، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

(٣) أنظر، الوسائل، فيل الحديث ٣ من الباب ١٢ من أبواب التكفين، و العدائق
الناصرة ٤: ١١٢.

(٤) حكاه عنه البحراني في العدائق الناصرة ٤: ١١٢، و أنظر: الفقه المسبوق للإمام
الرضا عليه السلام ١٨٤.

(٥) التهذيب ١: ٤٥٧/١٤٩٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الدفن، الحديث ٦

و نحوه خبره الآخر، إلا أنه قال: «و سمّ حتى»^(١) إمام زمانه»^(٢).

و خبر محفوظ الإسكاف عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا أردت أن تدعى الميت
- إلى أن قال - و تدعى فمه إلى سمعه و يقول: اسمع افهم، ثلاث مرّات، الله ربك و
محمد ﷺ نبيك و الإسلام دينك و فلان إمامك، اسمع و افهم، و أعدّها عليه
ثلاث مرّات هذا التلقين»^(٣).

و في خبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا وضعت في اللحد فصع فمت
على أدبه فقل: الله ربك و الإسلام دينك و محمد نبيك و القرآن كتابك و عليّ
إمامك»^(٤).

و في خبر سالم بن مكرم عن أبي عبدالله عليه السلام: «ثم يدعوا و يقال: اللهم عبدك
و ابن عبدك و أس أمتك نزل بك و أنت خير منزول به، اللهم افسح له في قبره
ولقنه حشّته و ألحقه بسيّته و به شرّ منكر و بكير، ثم تدخل يدك اليمنى تحت
مكبه الأيمن و تضع يدك اليسرى على مكبه الأيسر و تحرّكه تحرّكاً شديداً و
تقول: يا فلان بن فلان، الله ربك و محمد نبيك و الإسلام دينك و عليّ وليك و
إمامك، و تسمي الأئمة عليهم السلام واحداً بعد واحد إلى آخرهم أنتم أنتم هدى أبرر،
ثم تعيد عليه التلقين مرّة أخرى، فإذا وضعت عليه اللين، فقل: اللهم ارحم غربته
و صلّ و حدّته و أس و حشّته و آمن روعته و أسكن إليه من رحمتك رحمة

(١) كلمة وحتى لم ترد في الكافي.

(٢) الكافي ١٩٦٣/٧، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٣) الكافي ١٩٥٣/٥، التهذيب ٣١٧-٣١٨/٩٢٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الدفن،

حديث ٤.

(٤) الكافي ١٩٥٣/٢، التهذيب ٣١٨-٣٢٤/٩٢٤، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الدفن،

الحديث ٣.

يستغني بها عن رحمة مَنْ سواك، واحشره مع مَنْ كان يتولاه»^(١) الحديث.

و خبر إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا نزلت في قبر فقل: بسم الله و بالله و على ملة رسول الله ﷺ، ثم تسأل الميت سلاً، فإذا وضعت في قبره فقل عقده و قل: اللهم يا رب عبدك ابن عبدك برل بك و أنت خير منول به، اللهم إن كان مُحسناً فِرْذ في إحسانه، وإن كان مُسيئاً فتجاوز عنه و ألحقه بسبيته محمد ﷺ و صالح شيعته و اهدنا و إيتنا إلى صراط مستقيم، اللهم عفوك عفوك، ثم تضع يدك اليسرى على عضده الأيسر و تحركه تحريكاً شديداً ثم تقول: يا فلان بن فلان إذا سُئلت فقل: الله ربِّي و محمد نبيِّي و الإسلام ديني و القرآن كتابي و علي عليه السلام إمامي، حتى تستوفي^(٢) الأئمة عليهم السلام، ثم تعيد عليه القول ثم تقول: أفهمت يا فلان فقال عليه السلام: «إياه يجيب و يقول: نعم، ثم تقول: ثبثك الله بالقول الثابت، و هداك الله إلى صراط مستقيم، عرف الله بينك و بين أوليائك في مستقر من رحمته، ثم تقول: اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد بروحه إليك و لقنه منك برهاناً، اللهم عفوك عفوك، ثم تصع الطين و اللبن، فمادمت تضع الطين و اللبن تقول: اللهم صلِّ وحدته و أنس وحشته و آمس روعته و أسكن إليه من رحمتك رحمة تمنيه بها عن رحمة مَنْ سواك، فإنما رحمتك للطالمين، ثم تخرج من القبر و تقول: إنا لله و إنا إليه راجعون، اللهم ارفع درجته في أعلى عليين واحلف على عقبه في العابرين و عبدك نحتسبه يا رب العالمين»^(٣).

(١) الفقه ١٠٨٦-١٠٩/٥٠٠، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٢) هي دس و الوسائل: «تسوق» بدل «تستوفي».

(٣) التهذيب ٤٥٧١-٤٥٨/١٤٩٢، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الدفن، الحديث ٦.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي يستفاد منها استحباب أشياء أُحر
يضاً، مثل أن يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأن يقرأ الحمد والمعوذتين و
الإحلاص و آية الكرسي عند وضع الميت في قبره.
(و) يفهم من جملة منها: استحباب أن (يدعوله) بالمأثور قبل التلغيف، و
من بعضها بعده أيضاً، بل وفي أكثر أحواله، كرواية إسحاق بن عمار، المتقدمة^(١) و
غيرها.

(ثم يشرح) عليه (اللبن) أي يصد به لحدّه لنكلا يصل إليه التراب.
ولا خلاف في استحبابه طاهراً، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، و
يمكن استفادته من جملة من الأخبار، كنخبر إسحاق، المتقدم^(٢)، و الصحيحة
الآنية و غيرهما.

ولا فرق ظاهراً بين اللبن و غيره ممّا يفيد فائدته، كالأجر و نحوه
ففي صحيحة أبان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «جعل علي عليه السلام
على قبر رسول الله ﷺ لبناً فقلت: أرايت إن جعل الرجل عليه أجراً هل يضر
الميت؟ قال: «لا»^(٣).

و ينبغي سدّ خلله بالطين و إتقان بنائه.
ففي خبر ابن القداح عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: «لعمامات إبراهيم
ابن رسول الله ﷺ رأى النبي ﷺ في قبره حلاًلاً فسوّاه بيده ثم قال: إذا عمل

(١ و ٢) في ص ٤٠٦.

(٣) الكافي ١٩٧٣-١٩٨٠/٣، الرسائل، الباب ٢٨ من أبواب الدفن، الحديث ١

أحدكم عملاً وليتقن»^(١) الحديث.

و رواية عبدالله بن مسعود عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث «إن رسول الله ﷺ نزل عليّ لحد سعد بن معاذ و سؤى اللس عليه و جعل يقول ناولني حجراً، فناولني تراباً رطباً يسد به ما بين اللبتين، فلما أن فرغ و حثا عليه التراب و سؤى قره قال رسول الله ﷺ إني لأعلم أنه سيبلني و يصل إليه الساء، ولكن الله يحب عبداً إذا عمل عملاً أحكمه»^(٢)

(و) منها: أن (يخرج من قبيل رجل القبر) ففي عدة أخبار «إن لكل بيت باباً، و إن باب القبر من قبيل الرجلين»^(٣) و مقتضاه استحباب الدخول منه أيضاً لكن في مرفوعة سهل بن زياد، المصمرة، قال: «يدخل الرجل القبر من حيث يشاء، و لا يخرج إلا من قبيل رجله»^(٤)

و رواية السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من دخل القبر فلا يحرق منه إلا من قبيل الرجلين»^(٥).

و ظاهر الروايتين كراهة الحروح من غيره لا استحباب الحروح منه، والله العالم.

(١) الكافي ٢/٢٦٢-٢٦٣، الوسائل، الباب ٦٠ من أبواب الدفن، الحديث ١

(٢) أمالي الصدوق ٢/٣١٤، علل الشرائع ٣٠٩ - ٣١٠ (الكتاب ٢٦٢) الحديث ٤، الوسائل، الباب ٦٠ من أبواب الدفن، الحديث ٢، تفاوت في بعض الألفاظ

(٣) الكافي ١٩٣٣، ديل الحديث ٥، التهذيب ٩١٨/٣١٦، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الدفن، الحديث ٤ و ٧.

(٤) الكافي ١٩٣٣/٥، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٥) الكافي ١٩٣٣/٤، التهذيب ٩١٧/٣١٦، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(و) منها: أن (يهيل الحاضرون) غير أولي الرحم (عليه التراب ب) اليد
 و (ظهور الأكف قائلين) ما قاله أبو عبدالله عليه السلام فيما رواه عمر بن أديبة، قال:
 رأيت أبا عبدالله عليه السلام يطرح التراب على الميت فيمسكه ساعة في يده ثم يطرحه
 ولا يريد على ثلاثة أكف، قال: فسألته عن ذلك، فقال «يا عمر كست أقول، يمناً
 بك و تصديقاً بعثك، هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله، اللهم ردنا
 إيماناً و تسليماً، هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ و به جرت السنة»^(١).

و في خبر السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا حثوث التراب على
 الميت فقل: إيماناً بك و تصديقاً بعثك»^(٢)، هذا ما وعدنا الله و رسوله، و صدق الله
 و رسوله» قال: «و قال أمير المؤمنين عليه السلام: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من حث
 على ميت و قال هذا القول أعطاه الله بكل ذرة حسنة»^(٣).

و عن محمد بن الأصبح عن بعض أصحابنا أنه قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام و
 هو في جنارة، فحشا التراب على القبر بظهر كفيه»^(٤).

و الأفضل أن يحثو التراب ثلاث مرّات، كما في رواية داود بن العمان، قال:
 رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول، إلى أن قال: فلما أدخل الميت لحده قام فحشا عليه
 التراب ثلاث مرّات بيده»^(٥).

و عن محمد بن مسلم، قال: كست مع أبي جعفر عليه السلام في جنارة رجل من

(١) الكافي ٤/١٩٨:٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٢) في التهذيب: «بنيته» بدل «بعثك».

(٣) الكافي ٢/١٩٨:٣، التهذيب ٩٢٦/٣١٩١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٤) التهذيب ٩٢٥/٣١٨:١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٥) الكافي ١/١٩٨:٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الدفن، الحديث ١.

أصحابنا فلما أن دُفِنَ قام إلى قبره فحُثَّ التراب عليه ممَّا يلي رأسه ثلاثاً بكفِّه ثم سَطَّ كفَّه على القبر ثم قال: «اللَّهُمَّ جاف الأرض عن جنبيه وأصعد إليك روحه ولقه منك رصواً وأسكن قبره من رحمتك ما تعنيه» عن رحمة مَنْ سألَهُ ثم مصى^(١) -

و ينبغي أن يقول أيضاً عند إهالة التراب: (إِنَّا لله وَإِلَيْهِ راجعون) كما ذكره المصنّف وغيره، بل عن الذكرى نسبته إلى الأصحاب^(٢)، وكفى به دليلاً لثبته.

(و) منها: أن (يرفع القبر) عن الأرض بـ (مقدار أربع أصابع) كما يدلُّ عليه جملة من الأخبار:

ففي خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «و يرفع القبر أربع أصابع»^(٣). و رواية عقبة بن بشير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام: يا علي ادنني في هذا المكان و ارفع قبري من الأرض أربع أصابع، و رش عليه من الماء»^(٤).

و عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنَّ أبي قال لي ذات يوم

(١) الكافي ٣/١٩٨٣، التهذيب ١/٣١٩: ٩٢٧، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب تدفنه، الحديث ٣

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٣١٠، وفي الذكرى ٢: ٢٦، وكذا في الطبعه المحجّرة منه ٦٧ - بعد قوله: «ليقولوا إِنَّا لله وَإِلَيْهِ راجعون» - «قال الأصحاب: ولا يهيل ذوالرحم...»

(٣) الكافي ١٠/٢٠١٣، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب التدفنه، الحديث ١

(٤) الكافي ١١/٤٥٠-٤٥١، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب التدفنه، الحديث ٣

في مرضه إذا مات فعَلَنِي وَكَفَّنِي وَارْفَعْ قَبْرِي أَرْبَعَ أَصَابِعَ وَرَشَّهُ بِالماء»^(١)
و روى عبد الأعلى مولى آل سام عن أبي عبد الله عليه السلام «إِنَّ أَبِي اسْتَوْدَعَنِي
مَا هَذَا - إِنِّي أَنْ قَالَ - وَلَيْ يَرْبِعَ قَبْرَهُ وَ يَرْفَعَهُ أَرْبَعَ أَصَابِعَ»^(٢) الحديث.
و لا فرق في حصول الموطأ بين كون الأصابع مصمومات أو معرجات
و يدل على الأول ما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يَسْتَحَبُّ أَنْ
يُدْحَلَ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ حَرِيدَةُ رَطَّةٍ، وَ يَرْفَعُ قَبْرَهُ قَدْرَ أَرْبَعَ أَصَابِعَ مَصْمُومَةٍ وَ يَنْصَحَ
عَلَيْهِ المَاءَ، وَ يَخْلَى عَنْهُ»^(٣).

و يدل على الثاني: ما رواه الحلبي في حديث، قال. قال أبو عبد الله عليه السلام:
«إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي أَنْ أَرْفَعُ الْقَرَّ أَرْبَعَ أَصَابِعَ مَعْرَجَاتٍ، وَ ذَكَرَ أَنَّ الرِّشَّ الْقَرَّ بِالماء
حَسَنٌ»^(٤).

و عن عبيد الله الحلبي و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أَمَرَنِي
أَبِي أَنْ أَجْعَلَ رِيفَاعَ قَبْرِهِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ مَعْرَجَاتٍ، وَ ذَكَرَ أَنَّ الرِّشَّ بِالماء حَسَنٌ»^(٥)
و يحتمل أن تكون المصمومات أول مرتبة الفضل، و جواز ما راد إلى أن
بلغ أربع أصابع معرجات، فيكره ما راد عليها.

-
- (١) الكافي ٣/٢٠٠، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الدفن، الحديث ٥.
(٢) الكافي ٨/٣٠٧، الإرشاد - للمفيد - ١٨١٦، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الدفن،
الحديث ٩.
(٣) الكافي ٣/١٩٩، التهذيب ١/٩٣٢، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الدفن،
الحديث ٤.
(٤) الكافي ٣/١٤٠، التهذيب ١/٨٧٦، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الدفن،
الحديث ٦.
(٥) التهذيب ١/٩٣٤، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الدفن، الحديث ٧.

كما يدل عليه ما رواه عمر بن واقد عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام في حديث أنه قال: «إذا حملت إلى المعصرة المعروفة بمقابر قريش فالحدوي بها، ولا ترفعوا قري فوق أربع أصابع مفرجات»^(١)

لكن قد يضافه حبر إبراهيم بن علي عن جعفر عن أبيه «أن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله رفع شراً من الأرض»^(٢)

وحبر أبي الحصري - المروي عن قرب الإسناد - عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام «أن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله رفع من الأرض قدر شبر وأربع أصابع»^(٣)
إلا أنهما معارستان برواية عفة بن بشير، المتقدمة^(٤)، مع إمكان مدحلية الخصوصيّة في ذلك، فالأولى هو الاختصار على الأربع أصابع مصمومة أو مفرجة، والله العالم.

(و) منها: أن (يربع) القبر، كما يدل عليه جملة من الأخبار التي تقدّم بعضها.

وفي الجواهر أن المراد بالتربيع هنا خلاف التدوير والتسديس ما كانت له رويًا قائمة، لا المربع المتساوي الأضلاع، قيل لتعجيل كثير من الأرض، وعدم كونه معهوداً في الرسم السالف، كما نرى فيما بقي آثارها من القصور، وعن بعضهم أن المراد بالتربيع خلاف التسليم، وربما استظهر ذلك من التذكرة، ولا ريب في

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٠٣: ١-١٠٤/٦، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الدفن، الحديث ١١

(٢) التهذيب ٤٦٩١/١٥٣٨، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الدفن، الحديث ٨

(٣) قرب الإسناد ١٥٥/٥٦٨، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الدفن، الحديث ١٠

(٤) في ص ٤١٠

يُغْدَهُ^(١). انتهى.

أقول: و يؤيد إرادة المعنى الأول مرسله الحسين بن الوليد - المروية عن العلل - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: لأي علة يرتع القبر؟ قال: «لعنة البيت، لأنه يرل مرتعاً»^(٢).

و يؤيد المعنى الأخير: خبر الأعمش، السروي عن النخصال «و القصور ترتع و لا تسّم»^(٣) إذ الطاهر أن قوله «ولا تسّم» تفسير لما قبله، فيكون مفاده معد ما عن الفقه الرضوي قال: «و يكون مسطحاً لا مستحماً»^(٤).

و كيف كان فلا تأمل في استحباب التربع بكلا المعنيين خصوصاً بالمعنى الأخير حيث أضاعه بعض^(٥) إلى مذهبتنا، كما أنه لا تأمل في كراهة التسييم؛ لاستعاضة نقل الإجماع عليها، بل عن غير واحد من العامة الاعتراف بأن السنة إنما هو تسطيع انقبور، لكنهم عدلوا عنه سراغمة للشيعة^(٦)، و الحمد لله لموفق للصواب.

(و) منها: أن (يصب عليه) أي: على القبر (الماء) كما يدل عليه جملة من الأخبار التي تقدّم بعضها.

(١) جواهر الكلام ٤/٣١٥، وانظر: تذكرة الفقهاء ٢/٩٧، المسألة ٢٤٠.

(٢) علل الشرائع: ٣٠٥ (الباب ٢٤٨) الحديث ١، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب تدفين، الحديث ١٢.

(٣) الحصول: ٦٠٣-٩/٦٠٤، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب تدفين، الحديث ٥.

(٤) حكاه عنه البحراني في الحدائق الماصرة ٤/١٢٥، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٧٥.

(٥) لمحقق الحلي في المعتمد ١/٣٠١.

(٦) لمهذب - فنشسيرلزي - ١/١٤٥، المجموع ٥/٢٩٧، الوجيز ١/٧٨، نصير شرح

و في رسالة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام في رش الماء على القبر قال:
«يتجافى عنه العذاب مادام الندى في التراب»^(١).

لكن في أغلب الأحبار وقع التعبير بـ«الرش» وفي بعضها الأمر بالصبح،
كما في صحيفة رزارق، قال. قال أبو عبدالله عليه السلام «إذا فرغت من القبر فاصححه، ثم
صنع يدك عند رأسه و تغمر كفك عليه بعد الصبح»^(٢) و مقتضى إطلاقه استحباب
الصبح مطلقاً، كما صرح به بعض^(٣)، بل عن المتأخرين عليه فتوى علماء^(٤).

لكن الأفضل في كيفية صب الماء أن يستقبل القبلة و يبدأ (من قبل رأسه
ثم يدور عليه، فإن فضل من الماء شيء ألقاه على وسط القبر).

كما يدل عليه رواية موسى بن أكييل النخعي عن أبي عبدالله عليه السلام قال
«السنة في رش الماء على القبر أن تستقبل القبلة و تبدأ من عند الرأس إلى عند
الرأس ثم تدور على القبر من الجانب الآخر ثم يرش على وسط القبر وكذلك
السنة»^(٥).

و في حشر سالم بن مكرم - المروي عن الفقيه، الذي تقدّم^(٦) صدره عند بيان
استحباب الدعاء في القبر - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا سوي قبره فصّب على
قبره الماء، و تجعل القبر أمامك و أنت مستقبل القبلة، و تبدأ بصب الماء عند رأسه
و تدور به على قبره من أربع جوانبه حتى ترجع إلى الرأس من غير أن تقطع الماء،

(١) الكافي ٦/٢٠٠٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٢) لكافي ٨/٢٠٠٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٣) جواهر الكلام ٣١٦:٤.

(٤) حكاية عنه صاحب الجواهر فيها ٣١٦:٤، وانظر: منتهى المطلب ١:٦٣:٤.

(٥) التهذيب ١/٢٢٠:٩، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٦) في ص ٤٠٥.

فإن فصل من الماء شيء قصته على وسط القبر^(١) إلى آخره.

و في الحواهر - بعد نقل خبر سالم - قال الظاهر أن ذلك من عبارة الصدوق، لا من تنمة خبر سالم، و جعل اتحاده مع ما في الفقه الرضوي من مؤيدات ذلك^(٢).

أقول. على تقدير تمامية الاستظهار و عدم كون الفقه الرضوي بعينه من كلام الإمام عليه السلام فلا ينبغي التأمل في كون هذه العبارة - و لو كانت صادرة عن الصدوق - نقلاً لمصنوعون رواية واصله إليه، و كفى بمثله دليلاً في مثل المقام، والله العالم.

(و) منها. أن (توضع اليد) عامراً بها (على القبر) كما يدل عليه جملة من الأخبار:

منها: صحيحة زرارة، المتقدمة^(٣).

و ينبغي أن يكون القبر من عند رأسه، كما يدل عليه الصحيحة^(٤) و أن يكون ممرجة الأصابع، لقول النضر عليه السلام في صحيحة زرارة، «إذا حثي عليه التراب و سوي قبره فضغ كفك على قبره عند رأسه و فرج أصابعك و اغمر كفك عليه بعد ما يضح بالماء»^(٥).

و يتأكد استحباب وضع اليد لمن لم يحصر الصلاة عليه، كما يدل عليه خبر

(١) الفقيه ١٠٨١ ١٠٩/٥٠٠، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٢) جواهر الكلام ٤: ٣١٧، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٧١.

(٣) في ص ٤١٤.

(٤) أي: صحيحة زرارة، المتقدمة في ص ٤١٤.

(٥) التهذيب ١ ٤٥٧/١٤٩٠، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الدفن، الحديث ١.

إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: إن أصحابنا يصنعون شيئاً إذا حصروا الحارة ودفن الميت لم يرحعوا حتى يمسحوا أيديهم على القبر أفسدة ذلك أم بدعة؟ فقال: «ذلك واجب على من لم يحضر الصلاة عليه»^(١).

و رواية محمد بن إسحاق، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام شيء يصعده الناس عندما يصعدون أيديهم على القبر إذا دفن الميت، قال: «إنما ذلك لمن لم يدرك الصلاة عليه، وأما من أدرك الصلاة عليه فلا»^(٢).

و طاهر هاتين الروايتين كناية مطلق وضع اليد، وعدم اعتبار الغمر. و يحتمل بعيداً كونه سنة أخرى معبرة للأولى، ثابتة لمن لم يحضر الصلاة عليه، والله العالم.

(و) منها: أن (يترحم على الميت) بعد دونه

و الأولى أن يدعوه بما هو المأثور:

مثل ما في رواية إسحاق بن عمار، المتقدمة^(٣).

و يقرب منه ما هي خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «إذا وصعت عليه اللبس فقل: اللهم صل وحدته و أنس وحشته وأسكن إليه من رحمتك رحمة تعبه عن رحمة من سواك، وإذا أخرجت من قبره فقل: إنا لله وإنا إليه راجعون، و الحمد لله رب العالمين، اللهم ارفع درجته في أعلى عِلِّيِّين و احلف على عقبه في الغابرين يا رب العالمين»^(٤).

(١) التهذيب ١/٤٦٢: ١٥٠٦، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الدعاء، الحديث ٢

(٢) التهذيب ١/٤٦٧: ١٥٣٢، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الدعاء، الحديث ٣

(٣) في ص ٤٠٦.

(٤) في التهذيب: «و عندك تحسبه يا رب العالمين».

(٥) الكافي ٦/١٩٦٣، التهذيب ١/٣١٦-٣١٧، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الدعاء،

وحرر سالم بن مكرم «فإذا وصعت عليه اللبن قل: اللهم ارحم غربته وصل وحدته وآنس وحشته وامن روعته وأسكن إليه من رحمتك رحمة يستعي بها عن رحمة من سواك، واحشره مع من كان يتولاه، ومتى زرّت قبره فادع له بهذا الدعاء و أنت مستقل القبلة و يداك على القبر، فإذا خرجت من القبر قل و أنت تفض يديك من التراب: إنا لله و إنا إليه راجعون، ثم احث التراب عليه بظهر كفّيك ثلاث مرّات، و قل [اللهم] إيماناً بك و تصديقاً بكنائك، هذا ما وعدنا الله و رسوله، و صدق الله و رسوله، فإنه من فعل ذلك و قال هذه الكلمات كتب الله له بكل ذرة حسنة»^(١).

(و) منها: أن يلقنه الولي بعد انصراف الناس عنه بأرفع صوته) كما يدل عليه خبر يحيى بن عبدالله، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «ما على أهل الميت أن يدرؤوا عن ميتهم لقاء منكر و نكير» قال: قلت: كيف يصنع؟ قال: «إذا أفرد الميت فليستحلف عنده أولى الناس به فيضع يده عند رأسه ثم يبادي بأعلى صوته: يا فلان بن فلان أو يا فلانة بنت فلان هل أنت على العهد الذي فارقنا عليه من شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمداً عبده و رسوله سيّد النبيين و أن علياً أمير المؤمنين و سيّد الوصيين، و أن ما جاء به محمد ﷺ حق و البعث حق و أن الساعة آتية لا ريب فيها، و أن الله يبعث من في القبور، فيقول منكر لنكير: انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته»^(٢).

= الحديث ٢ =

(١) الفقيه ١٠٨١-١٠٩/٥٠٠، الرسائل، الباب ٢١ من أبواب الدفن، الحديث ٥، و م بين

المعقوبين من المصدر

(٢) الكافي ١١/٢٠١٣، الفقيه ٥٠١/١٠٩:١، التهذيب ١: ٣٢١-٣٢٢/٩٣٥ و ٩٣٦، الرسائل، =

و رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يسعى أن يتحلف عند قبر الميت أولى الناس به بعد انصراف الناس عنه، و يقبض على التراب بكفيه، و يلقفه برفيع^(١) صوته، فإذا فعل ذلك كفى الميت المسألة في قبره»^(٢).

و الطاهر عدم العرة بخصوص الألفاظ الواردة، و جوار الاجترار بكل ما يؤدي مؤداها، إذ المقصود بالتلقين على الظاهر ليس إلا تذكرة العهود السابقة و العقائد الحقّة التي يُسأل عنها، بل لو قيل بأولوية تلقين كل شخص بلسانه الذي كان يهمه حال حياته، لكان وجهاً و إن كان الأوجه أولوية الألفاظ المأثورة حتى لم لم يكن يعقلها حال حياته؛ لانتقال الميت إلى عالم آخر لا يختلف عليه الحال باختلاف الألس على الطاهر، والله العالم.

والطاهر عدم كون سائر الخصوصيات المذكورة في الروايتين - عدا افراد الملقن الذي تطبقت الموصى و الفتاوى على اعتباره - كوضع الفم عند رأسه و كونه بأرفع صوته و قبضه على التراب من مقومات موصوع التلقين، بل هي من قبيل الفضل و الاستحباب.

و كونه من الولي أيضاً لا يبعد أن يكون كذلك، كما يستشتم من رواية يحيى ابن عبد الله، المتقدمة^(٣).

= الباب ٣٥ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(١) في العلل: هو يرفعه بدل «يرفيع».

(٢) علل الشرائع ٣٠٨ (الكتاب ٢٥٧) الحديث ١، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٣) في ص ٤١٧.

و يشهد له إطلاق رواية جابر بن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ما عسى أحدكم إذا دفن ميتة و انصرف عن قبره أن يتحلف عند قبره ثم يقول يا فلان بن فلان أنت على العهد الذي عهدناك به من شهادة أن لا إله إلا الله، و أن محمداً رسول الله و أن علياً أمير المؤمنين [إمامك]»^(١) و فلان و فلان حتى يأتي عسى آخرهم، فإذا فعل ذلك قال أحد الملكين لصاحبه قد كفيما الوصول إليه و مسألتنا إياه، فإنه قد لقى حجتته فيصرفان عنه ولا يدخلان إليه»^(٢).

و دعوى أن المتبادر من إضافة الميت إليه هو خصوص الولي مموعة؛ فإن المتبادر من الإضافة في مثل المقام ليس إلا إرادته بأدى ملازمة، و قد أشرنا مراراً أنه لا يراعى في مثل هذه الموارد قاعدة الإطلاق و التقيد، بل يؤخذ بإطلاق المطلق، و يحمل المقيد على كونه أفضل الأفراد، فالأظهر جوازه من كل أحد، و كونه من الولي أفضل، و مراعاة سائر الخصوصيات تزيد فضلاً، و الله العالم.

و منها: ما عن مصباح الكفعمي من الصلاة ليلة الدفن، قال: صلاة الهدية ليلة الدفن ركعتان، في الأولى الحمد و آية الكرسي، و في الثانية الحمد و القدر عشراً، فإذا سلم قال: اللهم صل على محمد و آل محمد، و ابعث ثوبها إلى قبر فلان.

قال: و في رواية أخرى بعد الحمد: التوحيد مرتين في الأولى، و في الثانية الهاكم التكثير عشراً، ثم الدعاء المذكور^(٣). انتهى.

(١) ما بين المعرفين من المصدر.

(٢) التهذيب ١/٤٥٩، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٣) المصباح، ٤١١، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب بقية الصلوات المندوبة، الحديث ٢ و ٣.

و في صحّة الاستتجار عليها - كما هو المتعارف في هذه الأعصار - إشكال يأتي البحث عنه في كتاب الصلاة إن شاء الله.

(و التعزية مستحبة) و قد تطافرت الأخبار في فصلها و زيادة أجرها حتى أنه روي بعبارة طرق عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «قال رسول الله ﷺ: مَنْ عَزَى مَصَاباً كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَصَّ مِنْ أَجْرِ الْمَصَابِ شَيْءٌ»^(١).

و في عدّة روايات عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليه السلام عن رسول الله ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: مَنْ عَزَى حَزِيئاً كَسَى فِي الْمَوْقِفِ حِلَّةً يَحْبِرُ بِهَا»^(٢).

و عنه أيضاً عن أبيه عن آبائه عليه السلام عن رسول الله ﷺ قال: «التعزية تورث الجنة»^(٣).

و يتأكد استحبابها بالسبب إلى التكلّي [و] لقد روي فيها عن أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ عَزَى التَّكْلِي أطلّه الله تعالى في ظلّ عرشه يوم لا ظلّ إلا ظله»^(٤).

و عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان فيما ناجى به موسى عليه السلام ربه قال: يا ربّ

(١) الكافي ٢/٢٠٥٣، ٤/٢٢٧، ثواب الأعمال ٤/٢٣٦، قرب الإسناد ١٦٦/٥١، ٥٧٤/١٥٦، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٢) الكافي ١/٢٠٥٣، ثواب الأعمال ٢٣٥ (باب ثواب التعزية) الحديث ٢، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٣) ثواب الأعمال ٢٣٥ (باب ثواب التعزية) الحديث ١، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الدفن، الحديث ٨.

(٤) الكافي ٣/٢٢٧٣، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

مالس عرّي الثكلى؟ قال: أظله في ظلّي يوم لا ظلّ إلا ظلّي»^(١)

(و هي جائزة) أي مستحبة (قبل الدفن و بعده) بإجماع ماء، كما ادّعى نقله مستفيضاً بل متواتراً، بل و من غير ما أيضاً، عدا ما حكى عن الثوري، فكرهها بعد الدفن؛ لأنه خاتمة أمر الميت^(٢).

و فيه ما لا يحصى.

و عن ابن البراج^(٣) منّا أيضاً ما يقرب من المحكي عن الثوري و لا شبهة في فساد بعد محالته للإجماع و ما تقتضيه إطلاقات لأخبار المعتضدة بشهادة العقل.

مضافاً إلى خصوص ما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «التعزية لأهل المصيبة بعد ما يدفن»^(٤).
و مرسله محمد بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «التعزية الواجبة بعد الدفن»^(٥).

و رواه الصدوق مرسلأ عن الصادق عليه السلام، قال: قال الصادق عليه السلام: «التعزية الواجبة بعد الدفن» و قال: «كمالك من التعزية أن يراك صاحب المصيبة»^(٦).

(١) الكافي ١/٢٢٦٣، ثواب الأعمال: ٢٣٦ (باب ثواب عيادة المريض ..) الحديث ١، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٢) المجموع ٣٠٧٥، المغني ٤٠٨٣، الشرح الكبير ٤٥٣٢.

(٣) الحاكي عنه هو الشهيد في الذكرى ٤٣٢، وانظر: المهذب ٦٤١.

(٤) الكافي ٢/٢٠٤٣، التهذيب ١/٤٦٣: ١٥١٢، الاستبصار ٢١٧١/٧٧٠، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٥) الكافي ٤/٢٠٤٣، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

(٦) الفقيه ١/١١٠ و ٥٠٤، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

و مقتضاها كونها بعد الدفن أفضل، ولذا صرح غير واحد بأنه يتأكد استحبابها بعد الدفن.

(و) ليس للتعزية كيفية موطئة، بل تتأدى السنة بمطلق ما يتعزى به أهل المصيبة بل قد سمعت التصريح في مرسله الصدوق بأنه (يكفي) من التعزية (أن يراه صاحبها).

لكن الأولى والأفضل أن يعزى بكونه من قضاء الله، وأن ما أعدّه من الأجر خير له مما أخذ منه، وأن الله تعالى إنما يأخذ من الوالد وغيره أركى ما عند أهله يعظم به أجر المصاب، كما يدل عليه بعض^(١) الروايات، وأن يدعو له بأن يعظم الله أجره، وأن يعجل الله عليه بالحلف الصالح، وأن يترحم على موته، إلى غير ذلك من الفقرات الماثورة عن الأئمة عليهم السلام في تعزية أصحابهم وأشباهها مما يوجب الرضا بالمصيبة والصبر عليها

و ليس لاستحباب التعزية مدة محدودة، بل تستحب مطلقاً ما دام بقاء الصدق عرفاً.

النهى إلا أن يعرضها الكراهة لأهل الجهات الطارئة، كما لو كانت التعزية موجبة لتذكر المصيبة وزيادة حزن أهلها ونحو ذلك

وأما رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس التعزية إلا عند القمر ثم ينصرفون لا يحدث في الميت حدث فيسمعون الصوت»^(٢) فلا يعد أن

(١) الكافي ١٠/٢٠٥٣، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الدفن، الحديث ٢

(٢) الكافي ١/٢٠٣٣، التهذيب ١/٤٦٣، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الدفن، الحديث ٢

يكون المراد بها نهي استحباب البقاء عند الغير بعد الدفن، لا نهي استحباب التعرية بعده مطلقاً.

و كيف كان فلا بد من حمل هذه الرواية على ما لا ينافي ما تقدم، أورد

٨

علمها إلى أهلها، والله العالم.

ثم إنه قد تعارف في هذه الأعصار جلوس أهل المصيبة واجتماعهم أياً ما ثلاثة أو أقل أو أكثر لإقامة العزاء و ورود المعربين عليهم.

و قد يستشعر من بعض الروايات كون الأمر كذلك من الصدر الأول.

مثل: ما رواه زرارة و غيره، قال: أوصى أبو جعفر عليه السلام مئماناً درهم لمأتمه، و كان يرى ذلك من السنة، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «اتخذوا لآل جعفر طعاماً فقد شغلوا»^(١) إلى غير ذلك من الروايات المشعة بذلك.

لكنه مع ذلك لم يثبت استحباب الكيفية المتعارفة بعنوانه المحصوص به و إن استحباب للواردين الورود عليهم بقصد التعرية و غيرها من العساوين الراجعة، كما أنه استحباب لهم ذلك أيضاً لأجل سائر العناوين الراجعة، كتعظيم الميت و تحصيل الأجر له بدعاء المؤمنين و قراءة القرآن و الاستغفار له و ترحمهم عليه إلى غير ذلك من العساوين المرححة للفعل، الموجبة لاستحبابه، والله العالم

(و يكره فرش القبر بالساج إلا عند الضرورة) كما صرح به في المتن و

غيره، بل عن الذكرى و مجمع البرهان و جامع المقاصد و روض الجنان بسنه إلى

(١) الكافي ٤/٢١٧٣، و صيد عن حرير أو خير، فوسائل، الباب ٦٨ من أبواب الدفن، الحديث ١.

الأصحاب^(١)، مشعرة بدعوى الإجماع عليه، وكفى به دليلاً في مثل المقام
مماحة

ولا يافيها مرسل الصدوق قال: وقد روي عن أبي الحسن الثالث عليه السلام
إطلاق في أن يعرش القبر بالساح، و يطبق على الميت الساح^(٢)، حيث لم يُعلم
دلالة ذلك المطلق المروي على سبيل الإجمال إلا على الحوار في الجملة،
فلا ينافي الكراهة.

و ربما عللها بعض بكونه إتلاف مال غير مأذون فيه^(٣)

و فيه ما لا يخفى، مع أنه لو صحّ دليلاً، لاقتضى الحرمة دون الكراهة.
هذا في غير مقام الضرورة، بأن تكون الأرض ندية أو نحو ذلك، وأما عند
الضرورة فيجوز من دون كراهة، كما يدل عليه - مضافاً إلى الأصل - رواية علي بن
محمد القاسبي، قال: كتب علي بن بلال إلى أبي الحسن عليه السلام أنه ربما مات الميت
عندنا و تكون الأرض ندية فيعرش القبر بالساح أو يطبق عليه، فهل يجوز ذلك؟
فكتب «ذلك جائز»^(٤).

(و) بكره (أن يهيل ذو الرحم على رحمه) التراب، كما يدل عليه موثقة
عبيد بن زرارة، قال. مات لبعض أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ولد، فحضر
أبو عبدالله عليه السلام، فلما أُلحِد تقدم أبوه فطرح عليه التراب، فأحد أبو عبدالله عليه السلام

(١) الحاكي عنها هو العاملي في مفتاح الكرامة ١/ ٥٠٤، وانظر الذكرى ٢/ ٢٣٢، و مجمع الفائدة

و البرهان ٢/ ٤٩٥، و جامع المقاصد ١/ ٤٤٨، و روض الجنان ٣١٨

(٢) العقبة ١/ ١٠٨، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الدفن، الحديث ٣

(٣) كما في جواهر الكلام ٤/ ٢٣٣

(٤) الكافي ٣/ ١٩٧، التهذيب ١/ ٤٥٦، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الدفن،

الحديث ١

كفّيه وقال «لا تطرح عليه التراب ومن كانه منه دارحم فلا يطرح عليه التراب، فإن رسول الله ﷺ نهى أن يطرح الوالد أو ذورحم على ميته التراب» فقلنا يا بن رسول الله أتهانا عن هذا وحده؟ فقال: «أنهاكم أن تطرحوا التراب على ذوي أرحامكم، فإن ذلك يورث القسوة في القلب، ومن قسا قلبه بقّد من ربه»^(١)

(و) يكره (تجصيص القبور) و الساء عليها و تطيينها، كما يدل عليه رواية علي بن جعفر، قال. سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن البناء على القبر و الجلوس عليه هل يصلح؟ قال. لا يصلح الساء عليه و لا الجلوس و لا تجصيصه و لا تطيينه»^(٢).

و لا يبعد أن يكون المراد بتطيينه نطيينه من غير طينه، كما يدل عليه رواية السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا تطبّوا القبر من غير طينه»^(٣). و روايته لأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام أيضاً «أن النبي ﷺ نهى أن يرد على القبر تراب لم يخرج منه»^(٤).

و يدل على كراهة التجصيص أيضاً خبر الحسين بن زيد عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ في حديث الساهي أنه «نهى أن تجصص

(١) الكافي ٥/١٩٩٣، التهذيب ١/٣١٩-٩٢٨، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب التدفين، الحديث ١

(٢) التهذيب ١/٤٦١-١٠٥٣، الاستبصار ١/٢١٧-٧٦٧، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب التدفين، الحديث ١

(٣) لكافي ١/٢٠١٣، التهذيب ١/٤٦٠-١٤٩٩، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب التدفين، الحديث ٢

(٤) الكافي ٤/٢٠٢٣، التهذيب ١/٤٦٠-٤٦١/١٥٠٠، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب التدفين، الحديث ١

المقابر^(١)

و مرفوعة القاسم بن عبيد - المروية عن معاني الأحبار - عن النبي ﷺ أنه
«نهى عن تقصيص القصور» قال: وهو التجصيص^(٢).

لكن قد ينافيها رواية يونس بن يعقوب، قال: لما رجع أبو الحسن
موسى عليه السلام من بغداد و مضى إلى المدينة ماتت له ابنة بـ «فيد»^(٣)، فدعها و أمر
بعض مواليه أن يجصص قبرها، و يكتب على لوح اسمها و يجعله في القبر^(٤)،
فيحتمل قوياً اختصاص الكراهة بما عدا قبور أرباب الشرف و الفضيلة في الدين
ممن أحب الله تعالى بقاء رسمه كي يغفور المسلمون بزيارته و التبرك بقبره، والله
العالم.

و يدل على كراهة البناء على القبر - مصافاً إلى ما عرفت - خبر يونس بن
خليل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يصلّى على قبر أو يقعد
عليه أو يبنى عليه»^(٥).

و رواية جراح المدائني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا تسوا على القبور و
لا تصوّروا سقوف البيوت فإن رسول الله ﷺ كره ذلك»^(٦).

و رواية ابن القداح عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام

(١) الفقيه ١/٢٤، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

(٢) معاني الأحبار، ٢٧٩، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٣) الفيد: مول بطريق مكه، مجمع اللذان ٢٨٢:٤.

(٤) لكافي ٣/٢٠٢٣، التهذيب ١٥٠١/٤٦١:٦، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب الدفن،
الحديث ٢.

(٥) التهذيب ١٥٠٤/٤٦١:١، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٦) لتهذيب ١٥٠٥/٤٦١:١، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

بعثني رسول الله ﷺ في هدم القبور وكسر الصور»^(١).

و حبر السكومي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: بعثني رسول الله ﷺ إلى المدينة فقال لا تدع صورة إلا محوتها ولا قبراً إلا سويته ولا كلباً إلا قتلته»^(٢).

(و) يكره أيضاً (تجديدها) بعد اندراسها، كما صرح به جملة من الأصحاب، وكفى به دليلاً من باب المسامحة.

و ربما يؤيدها النهي عن تجصيص القبور و البناء عليها
و يؤيدها أيضاً بل يدل عليها خبر الأصمغ بن نسانة، قال: قال
أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ جَدَّدَ قَبْرًا أَوْ مَثَلًا مَثَلًا فَقَدْ حَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ»^(٣) بناءً على
كون «جدد» بالحييم و داليس مهملتين، لكن الرواية محملة لفظاً، محتملة لأمر
حيث نقلها الشيخ وغيره - على ما في الوسائل^(٤) - عن الصفار أنه رواها «جدد»
بالحييم و الدال، و أنه قال: «لا يجوز تجديد القبر و لا تطيين جميعه بعد مرور
الأيام» و عن سعد بن عبد الله أنه رواها «جدد» بالخاء المعجمة، يعني به «مَنْ
سَنَّم قَبْرًا» و عن الرقي أنه رواها «مَنْ جَدَّدَ قَبْرًا» بالحييم و الدال، و عن لمفيد أنه
«جدد» بالخاء المعجمة و الدالين.

و مع هذه الاحتمالات لا تنهض لإثبات شيء، لكنها لا تخلو عن لتأييد
خصوصاً مع احتمال كون ما نقله الشيخ عن الصفار رواية أخرى.

(١) الكافي ٦/٥٢٨، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب الدفن، الحديث ٦.

(٢) الكافي ٦/٥٢٨، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٣) التهذيب ١/٤٥٩، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب الدفن، الحديث ١.

(٤) الوسائل، دليل الحديث ١ من الباب ٤٣ من أبواب الدفن، وانظر التهذيب ١/٤٥٩-٤٦٠.

و كيف كان فينبغي استثناء قبور الأنبياء والأئمة عليهم السلام من القبور التي يكره الساء عليها و تجديدها، فإن ضرورة المذهب قاضية برجحان تعمير مشاهدهم و حفظها عن الانداس، و تجديد عمارتها، و كونها من أعظم الشعائر التي يجب تعظيمها فضلاً عن شهادة الأخبار بذلك، بل الطاهر أن قبور العلماء و الصالحين و محوهم - ممن رجع شرعاً بقاء رسمه و التقرب بزيارته - أيضاً كذلك، بل ينبغي القمع بذلك بالسببة إلى قس مثل أبي الفضل العباس عليه السلام و غيره من صالحي أولاد الأئمة عليهم السلام، بل و كذا بعض خواص أصحابهم، كسلمان و أبي درّ و حبيب بن مطهر و نظرائهم، فإنه لا مجال للتشكيك في رجحان تعمير مشاهدهم، بل كونه من أعظم الأسباب التي يتقرب بها إلى الله تعالى، كما يشهد به السيرة المستمرة، مع ما فيها من المصالح الأخروية، بل يمكن استفادته من الأخبار الواردة بالسببة إلى بعضهم، الدالة على فضل زيارتهم حيث تستفاد منها محبوبية كون قبورهم - كمشاهد الأئمة - معطمة معصورة لدى الشارع، والله العالم.

(و) يكره (دهن ميتين في قبر واحد) لقولهم عليهم السلام : «لا بدفن في قبر اثنين» نقله الشيخ في محكي المبسوط مرسل^(١).

و مع الصرورة العرفية نزول الكراهة، و قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال «لأنصار يوم أحد: احفروا و وسعوا و عمقوا واجعلوا الاثني و الثلاثة في القبر الواحد»^(٢).

(١) الحاكي عنه هو العامل في مدرك الأحكام ١٥١:٢، وانظر: المبسوط ١٥٥١
 (٢) سنن النسائي ٨٣:٤، سنن البيهقي ٤١٣٣ و ٤: ٣٤، مستند أحمد ١٩:٤ و ٢٠، كمر العمال ٤٢٩١٧/٧٣٤-٧٣٣ و ٤٢٣٧٢/٥٩٩١٥

هذا إذا دُفِن ابتداءً، وأما إذا دُفِن أحدهما ثم أُريد نبشه ودفن آخر فيه، فعن المبسوط^(١) القول بكراهته أيضاً.

وعن بعض القول بالمنع؛ لتحريم البش، ولأن القبر صار حقاً للأول بدنه فيه، فلم يجز مزاحمة الثاني^(٢).

واعترض عليه بأن الكلام إنما هو في إباحة الدفن نفسه، وكون البش محرماً لا يستلزم تحريمه، فلا امتناع في أن يكون جائزاً بعد تحقق البش.

وأما دعوى صيرورته حقاً له بحيث يمنع من جواز دفن الغير عنده، ففيها منع ظاهر، فالأظهر فيه الكراهة أيضاً.

اللهم إلا أن يقال إن الدفن المستعقب للبش - كنفس الش - استخفاف بالميت وهتك لحرمة، كما ليس بالعبد.

و يشهد له عدم رضا أهله بذلك ولو بعد حصول البش، فالقول بالمنع مع أنه أحوط لا يحلو عن وجه **والله العالم**.

(و) يكره (أن ينقل الميت من بلد) مات فيه (إلى بلد آخر) إلا إلى أحد المشاهد المشرفة.

أما كراهة نقل الميت إلى غير بلد موته في غير المشاهد المشرفة فمن المعتمد والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وغيرها دعوى الإجماع عليها^(٣)، و

(١) الحاكي ص ١١١ هو العامل في مدارك الأحكام ١٥١:٢، وانظر المبسوط ١٨٧:١

(٢) حكا، حقه العامل في مدارك الأحكام ١٥١:٢، وانظر: تذكرة الفقهاء ١٠٤:٢-١٠٥، المسألة ٢٤٧، وجامع المقاصد ٤٥٠:١.

(٣) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٣٤٣:٤، وانظر المعتمد ٣٠٧:١، و تذكرة الفقهاء ١٠٢:٢، المسألة ٢٤٥، والذكرى ١٠:٢، وجامع المقاصد ٤٥٠:١.

كفى بذلك حجة عليها.

وقد يشهد لها المروي عن دعائم الإسلام عن علي عليه السلام أنه رفع إليه أن رجلاً مات بالرمثاق فحملوه إلى الكوفة فأهكهم عقوبة، وقال «ادفوا الأجساد في مصارعها، ولا تفعلوا فعل اليهود تنقل موتاهم إلى بيت المقدس» وقال: «إنه لما كان يوم أقلت الأنصار لتحمل قتلاهم إلى دورها، فأمر رسول الله ﷺ مبادئ يادي فمادى ادفوا الأجساد في مصارعها»^(١).

و لأجل مخالفة ظاهر الأمر و السهي المذكورين في الرواية لفتاوى الأصحاب مع ضعف سندها و إشعار ما فيها - من التشبيه بفعل اليهود - بالكراهة لاتصلح مستندة إلا لإثباتها من باب المسامحة خصوصاً مع ظهورها في مرجوحية النقل و لو إلى المشاهد المشرفة التي ستعرف أن الأقوى خلافه.

و ربما يستدل للكراهة أيضاً بمساواتها للتعجيل المأمور به في الأحبار المتقدمة في محلها.

واعترض عليه: بعدم الملازمة بين استحباب التعجيل و كراهة النقل.

اللهم إلا أن يتشبت لذلك بما في بعض^(٢) تلك الأحبار من السهي عن الانتظار بالميت و نحوه.

و ثانياً بعدم اقتضائه كراهة النقل من حيث كونه نقلاً، فلو أمكن نقله إلى بلد آخر في زمان قصير، كما أنه يتفق كثيراً في هذه الأعصار بالأسباب المستحدثة

(١) دعائم الإسلام ٢: ٣٣٨، و عنه في رياض المسائل ٥١٦: ٤٥١٦.

(٢) الكافي ١/ ١٣٧٣، المقية ١: ٣٨٩/ ٨٥٠، التهذيب ١: ٤٢٧ - ٤٢٨/ ١٣٥٩، الوسائل، لسان ٤٧ من أبواب الاختصار، الحديث ١.

التي لم تكن متعارفة في الأزمنة السابقة، للرم أن لا يكون مكروهاً، و هو خلاف طاهر الفتاوى.

هذا في النقل إلى غير المشاهد المشرفة، و أما النقل إليها بعنوان التوسل و الاستشفاع و التوصل إلى ما فيها من الفوائد الأخروية: فلا يكره، بل يستحب بلانقل خلاف فيه، بل عن المعتبر أنه مذهب علمائنا خاصة، و عليه عمل الأصحاب من رمس الأئمة عليهم السلام إلى الآن، و هو مشهور بينهم لا يتناكروه، و لأنه يقصد بذلك التمسك بمن له أهلية الشفاعة، و هو حسن [بين] ^(١) الأحياء توصلاً إلى فوائد الدنيا، فالتوصل إلى فوائد الآخرة أولى ^(٢) انتهى.

و هو في غاية الحسن، بل لا ينبغي الارتياح فيه خصوصاً بعد ما عرفت من عدم دليل يعتد به على كراهة النقل إلى غير المشاهد أيضاً لو لا الإجماع و قاعدة التسامح القاصيتان في المقام باستحبابه.

و يشهد له - مضافاً إلى ما عرفت - خبر علي بن سليمان، قال: كتبت أسأله عن الميت يموت بعرفات يدفن بعرفات أو ينقل إلى الحرم فأيهما أفضل؟ فكتب «يحمل إلى الحرم و يدفن فهو أفضل» ^(٣).

و المروي عن إرشاد الديلمي و فرحة العري من قضية اليماني الحامل لجسارة أبيه، فقال له علي عليه السلام، «ولم لادفته في أرضكم؟» قال: أوصى بذلك، فقال له: «ادفن» فقام فدفنه في العري ^(٤)، فإن فيه التقرير منه لمعله حيث لم يحبه بنقله.

(١) يدل ما بين المعقوفين في ص ١٧، ٨ و الطبعة الحجرية. «في» و ما أُنشأ من المصدر
(٢) حكاه عنه الحراني في الحقائق الناضرة ٤: ١٤٨-١٤٩، وانظر المعتبر ١: ٣٠٧.
(٣) الكافي ٤: ٥٤٣/١٤، الوسائل، قباب ٤٤ من أبواب مقدمات الطواف، الحديث ٢
(٤) الحاكي عنهما هو الحراني في الحقائق الناضرة ٤: ١٤٩، وانظر: إرشاد القسوب ٤: ٤٤٠ =

و يشهد له أيضاً بحوى الأخبار الآتية الدالة على جوازه بعد الدفن إن عملنا بها

و كيف كان فلا فرق في جوار النقل بين قرب البلد و بُعده ما لم يؤدَّ إلى فساد الميت من تغيّر ريحه و تفرّق أعضائه، بل و معه أيضاً على الأطهر إذا كان ذلك مستمراً عن طول المدة أو حرارة الهواء و نحوها، لا إلى عمل عامل على وجه غير مشروع؛ للأصل و غيره ممّا عرفت.

و قد بالغ في ذلك بعض^(١) الأساطين من متأخري المتأخرين، فجوّز النقل إلى المشاهد و إن توقّف على تقطيعه إرباً.

قال فيما حكى عنه و لاهتك فيه للحرمة إذا كان بعنوان السفع له و دفع الضرر عنه، كما يصنع بالأحياء.

و فيه: أنّ نفس تمثيل الميت و تقطيعه بذاته محذور ممنوع منه شرعاً و منافع لاحترام الميت، فلا يصحّ أن تبيحه عاية مستحبة، و تفرّع تلك الغاية على التقطيع لا يخرج من كونه في حدّ ذاته هتكاً لحرمة، المعلوم حرمة.

و لو سلم عدم كونه هتكاً بنظر العرف إذا تحقق بقصد نحصيل السفع، فلانسلم جوازه شرعاً، بل هو على الطاهر محرّم مطلقاً قد يترتب عليه استحقاق الدية و إن كان حكمته في الواقع توهين الميت؛ إذ لا يجب في الحكم المفتضية للأحكام الشرعية أطرافها، كما هو ظاهر.

و أمّا إذا كان انفصال الأعضاء بعضها عن بعض كتغيّر ريحه مستنداً إلى

= و لم يجده في فرجة الغري.

(١) هو الأستاذ المعتبر للشيخ جعفر تميمه الله برحمته، كما في جواهر الكلام ٣٤٨:٤.

طول المدة و نحوه لا إلى أمرٍ آخر مسبب عن فعل المكلفين، فلا محذور فيه، هذا ما يتوهم من أن إبقاءه بلا دفن في طول هذه المدة - التي يظهر فيها ريحه و تتفرق أعضاؤه - هتكٌ لحرمة، و أن الأصل في حكمة الدفن إنما هو ستر مثل هذه الأمور، و أن المتتبع في كلمات الأصحاب لا يكاد يخفى عليه ظهور اتفاقهم في تقييد إطلاقات أدلة تجهيزات الميت - من غسله بالسدر و الكافور و غيره من الأحكام الواجبة - بما إذا لم يؤدَّ إلى فساد الميت بظهور رائحته و نحوه مما يوجب انتهاك حرمة، بل لم يسرعوا على الظاهر تعطيله و الانتظار به إلى هذا الحد للكفن و العسل و الكافور و نحوها، فأوحوا دونه بدونها، فكيف يجوز ذلك لأجل الدفن في المشاهد المشرفة التي غاية الاستحباب؟!^(١)

و في الجميع نظر.

أما دعوى كونه هتكاً لحرمة، و منافاته لقوله ﷺ: «حرمة المسمم ميتٌ كحرمة حياً»^(٢) ففيها: أن تعطيله لا بعوان المهانة و التحقير، بل لأجل التوصل إلى دفنه في مكانٍ مناسب بحاله فضلاً عن دونه في المشاهد المشرفة لا يعدّ بنظر العرف هتكاً لحرمة، بل هو من أعظم أحواء احترام الميت، خصوصاً إذا مئع ريحه من الانتشار بوضعه في صندوق و نحوه على وجه يكتم ريحه، بل ربما يكون ترك النقل في مثل هذه الأزمة - التي تعارف فيها النقل من البلاد النائية - توهيناً بالميت و تحقيراً له بنظر العرف.

و أما دعوى أن الأصل في حكمة الدفن ستر مثل هذه الأمور التي تظهر بالتعطيل، و عدم تأدي المسلمين بريحه و نحو ذلك، فيدفعها: أن مثل هذه

(١) التهذيب ١/٤١٩، و ١٥٢٢/٤٦٥، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب الدفن، الحديث ١

الحكم إنما هو من أجراء المقتضي لإيجاب الدفن، وليست علّة تامّة بحيث يدور مدارها الحكم.

و أمّا دعوى ظهور اتفاقهم في عدم وجوب الانتظار به إلى هذا الحدّ لتجهيزاته الواجبة، بل عدم جوازه، وهو ينافي الجواز لتحصيل أمرٍ مستحب، ففيها - بعد التسليم - أنّه إن كان مستندهم في ذلك كون الانتظار به إلى هذا الحدّ هتكاً لحرمته، فلا اعتداد باجتماعهم على الحكم، بل يدور الحكم مدار المستند لديّ أجمعوا عليه، وقد عرفت أنّ تحقق عنوان الهتك في كثير من الموارد فضلاً عن خصوص المقام ممنوع، بل عدمه محقق، والشاهد عليه العرف وإن كان مستندهم أمراً وراء ذلك، فليقتصر على مورد تحقق الإجماع من عدم الانتظار به لسائر التجهيزات، لا للدفن في أفصل الأمكنة.

و دعوى أنّ المستند من ذلك عدم جواز الانتظار به إلى هذا الحدّ مطلقاً ولو لم يكن منافياً للاحترام، غير مسموعة

نعم، لو ادّعى مدّع الإجماع على عدم الوجوب في مثل الفرض لتجهيزاته الواجبة لاعدم الجواز، لم يكن بعيداً عن الصواب، وهو لا ينافي المطلوب، كما هو واضح.

و نظير هذه الدعاوي هي الضعف ما قديقال من أنّ المستند من أدلة الدفن وجوب دفن الميت مطلقاً بمعنى كونه مستوراً تحت الأرض إلّا في المدة التي لا بدّ منها لتجهيزاته بحسب المتعارف، و ما نحن فيه خارج من ذلك.

و فيه - أنّه لو تمّ ذلك، لاقتضى عدم جواز النقل الموجب لتأخير الدفن مطلقاً، سواء كان مؤدياً إلى فساد الميت أم لا، و قد صرح القائل بحلافه واعترف

بافتضاء الأدلة عدم الفرق بين البلد القريب والبعيد.

و كيف كان فلا يسمي الاستشكال فيما هو المتعارف في هذه الأعصار من غير كبير من نقل الأموات من البلاد البائية إلى المشاهد المشرفة، المستلزم لتعبير لميت و فاده، كما يؤيده - مضافاً إلى فحوى الأخبار الآتية الدالة على جوار نقل العظام بعد الدفن - خبر اليمامي، فإن النقل من اليمن إلى العري يستلزم التعبير بحسب العادة، والله العالم.

(و) يكره (أن يستند إلى القبر^(١) أو يمشي عليه) أو يجلس إجماعاً،

كما عن غير واحد نقله

و يدل على كراهة الجلوس - مضافاً إلى ذلك - قول الكاظم عليه السلام في رواية علي بن جعفر، المتقدمة^(٢) «لا يصلح الباء على القبر ولا الجلوس عليه».

و المرسل عن النبي ﷺ «لأن يجلس أحدكم على جمر فتحرق ثيابه فتصل النار إلى بدنه أحب إلي من أن يجلس على قبر»^(٣).

و يدل على كراهة المشي عليه ما أرسله في كشف اللثام عنه عليه السلام «لأن أمشي على جمرة أو سيف أو أحصف بعلي برجلي أحب إلي من أن أمشي على قبر مسلم»^(٤).

لكن ينافيها ما أرسله الصدوق عن الكاظم عليه السلام «إذا دخلت المقابر فطأ

(١) في الشرائع «قبر».

(٢) في ص ٤٢٥.

(٣) صحيح مسلم ٩٧١/٦٦٧٢، سنن ابن ماجه ١٥٦٦/٤٩٩١، سنن أبي داود ٣٢٢٨/٢١٧٣،

سنن النسائي ٩٥٤، سنن البيهقي ٧٩٤، سنن أحمد ٣١١٢-٣١٢٢، وفيها «حيرله، بدل

«أحب إلي» وفي الحديث الناضرة ١٣٩٤ كما في المعنى.

(٤) كشف اللثام ٤١٥٢، وانظر: سنن ابن ماجه ١٥٦٧/٤٩٩١.

لقبور، فمن كان مؤمناً استروح إلى ذلك، و مَنْ كان مفاقاً وجد ألمه^(١)
و يمكن تنزيله - مع مخالفته لما عرفت - على مورد الحاجة إلى دخول
المقابر لدفن أو لزيارة بعضهم و لم يتمكن الوصول إلى المقصود إلا بذلك.
و كيف كان فالأولى و الأنسب بتعظيم الميت ما عرفت، والله العالم.
(الخامس) من الأحكام المتعلقة بالأمرات: (في اللواحق، و هي
مسائل أربع):

(الأولى: لا يجوز نبش القبور) بلا خلاف فيه بل إجماعاً، كما عن
جماعة نقله^(٢)، بل عن المعبر و غيره دعوى إجماع المسلمين عليه^(٣)
و كفى بالإجماعات المحكية المعصدة بعدم نفل الخلاف و معروفية
الحكم لدى المتشريعة - قديماً و حديثاً - دليلاً للحكم.
و استدلل له أيضاً بأنه مثله بالميت و هتك له، و مقتضاه مسلمية حرمة المثلة
و هتك حرمة.

و لعلّه كذلك، كما يشهد له ما دلّ على أن حرمة ميتاً كحرمة حيّاً^(٤) فكما
لا يجوز هتك حرمة الحي، كذلك لا يجوز هتك حرمة الميت، فلا ينبغي الارتياح
فيه في الجملة.

و قد استثنى من ذلك مواضع:

منها: ما لو دفن في أرض معصوبة، فلما لكها إخراجها و تعريض أرضه

(١) الفقيه ١/١١٥، ٥٣٩، فرسائل، الباب ٦٢ من أبواب الدفن، للحديث ١

(٢) الحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٥٣.

(٣) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٥٣، وانظر: المعبر ١: ٣٠٨.

(٤) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ٤٣٣، لهامش (١).

و منها: ما لو كَفَنَ بكفن معصوب، فلمالكه ببش الأرض و أحد كمنه.
و منها: ما لو وقع في القبر ما له قيمة، فإنه يجوز لمالكه بشه لأحده،
ولا يجب على المالك قبول القيمة في شيء من الصور، فإن الناس مسلطون على
أموالهم.

و قد ناقش في هذه المروع بعض متأخري المتأخرين لو لا أن طاهرهم
الاتفاق عليها؛ نظراً إلى معارضة حرمة الحي و حقه بحرمة الميت، التي هي
كحرمة، فزعم أن المتأخر حيثل - بعد مراعاة الميراث في الحرمتين و فرض
التساوي فيهما - الجمع بين الحقيين ببدل القيمة و لو من تركة الميت أو من ثلثه أو
من بيت المال.

و فيه: أن قاعدة نفي الضرر، و سلطنة الناس على أموالهم، القاضيتين في
المقام بما عرفت ممّا لا يزاحمها شيء من العمومات المثبتة للتكاليف، فما طُبِّقَ
بمثل المقام الذي ليس لنا في الحقيقة دليلٌ يعتمدُ به إلا الإجماع على حرمة هتك
الميت ببش قبره، المعلوم عدم انعقاده إلا على حرمة البش ما لم يكن في تركه
مفسدة من تصيب حق المير أو ماله، أو فوت واجب و نحوه.

و أمّا ما دلّ على أن حرمة ميتاً كحرمة حياً فلا يصلح دليلاً لإثبات الحرمة
في مثل لعرض؛ إذ لا نسلم ثبوتها في المشبه به في مثل هذه الموارد، فضلاً عن
المشبه، كما هو واضح.

و من هنا استثنى غير واحد من الأصحاب جواز النش للشهادة على عينه
ليضمن المال المتلف أو لقسمة ميراثه واعتداد زوجته و غيرها من المواقع التي

يكون تركه [فيها] ^(١) مغوّتاً لحقّ الغير.

و استثنى في محكيّ المتّهيّ نبشه لتدارك غسله لو دُفن بلا غسل ^(٢)؛
محافظةً على الواجب الذي يمكن تداركه.

و يمكن الحُدْثَة في ذلك: بدعوى انصراف ما دلّ على وحبّ العسل و
الكس و نحوه عمّا لو استلزم هتك حرمة الميّت ببش قبره، فليتنامل.

فمقتضى التحقيق أنّ ما دلّ على حرمة بش القبر نفسه لا يصلح دليلاً
لصرف شيء من العمومات أو الإطلاقات المثبتة للتكاليف الواجبة أو المحرّمة

نعم، ربما يكون نفس تلك العمومات و الإطلاقات بنفسها أو بواسطة
بعض المناسبات المفروسة في الدهن مصروفة في مثل الفرض، والله العالم.

و لو دفن المالك ميّتاً في أرضه بطيب نفسه أو دفن بإذنه، ليس له نبشه و
نقله؛ لصيرورة الميّت بعد دونه بحقّ ذاحق؛ لكون نبشه و نقله توهيناً له و هتكاً
لحرمة، فيكون ضرراً عليه، نظير ما لو غرس شجرة في ملكه بإذنه، بأنّه ليس
للمالك قلعها، بل لو لم نقل بصيرورة الميّت ذاحقاً أيضاً لا يجوز بعد نهْي الشارع
عن سش القصور؛ لورود هذا النهي على قاعدة السلطة بعد تحقّق الإدّ، فإنّ إذن
المالك بدفن الميّت، الذي يستعقبه حكم الشارع بحرمة نشه إقدام منه عليه،
فلا ينافي سلطنته.

و دعوى أنّ عمدة مستند حرمة النش هي الإجماع، و القدر المتيقّن من
معتقد غير مثل المرص، غير مسموعة، لما أشرنا إليه من أنّ القدر المتيقّن منه إنّما

(١) ما بين المعرفين أضفناه لأجل السياق.

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٥٧:٤، وانظر. منتهى المطلب ١: ٦٥.

هو حرمة هتك الميِّت بنش قبره ما لم يكن تركه موجباً لتضييع حق العير أو تفويت تكليف شرعي، وقد عرفت أن حرمة النش بعد تحقق الإذن من المالك لا توجب نصيب حقه، وقد صرح بعضهم بأنه لو أذن بالصلاة في داره، ليس له الرجوع في أثناء الصلاة؛ مطراً إلى ما عرفت من أن الإذن بمثل هذه الأمور يستتبع القيام بموجبه.

وكيف كن فالأمر فيما نحن فيه أوضح، بل لا ينبغي الاستشكال فيه.
و يتفرع عليه أنه لو انتقلت الأرض إلى شخص آخر يارث أو شراء، ليس لذلك الآخر أيضاً نبشه؛ إذ لا يتقل من المالك إلا ما كان له.

فما عن الشيع في المبسوط - من جواره للمشتري^(١) - ضعيف.

و لو ألقى متاعه في قبر مسلم عمداً، فقد يتخيل حريان مثل ما ذكرناه في الفرع السابق بالنسبة إليه؛ نظراً إلى أنه بإلفانه في القبر - بعد حكم الشارع بحرمة نبشه و كونه هتكاً لحرمة المسلم - أقدم على إتلاف ماله، فيكون تصرُّره مسبباً عن إقدامه، لا عن حكم الشارع بحرمة نش القبر كي يرفعها قاعدة نهي الضرر، و عسى تقدير جهته بالحكم الشرعي و إن لم يصدر منه الإقدام على الضرر لكن تصرُّره مسبب عن جهله لا عن الحكم الشرعي. لكن للطرف فيه مجال.

و لمسألة في بعض فروصها لا تحلو عن إشكال و إن كان الأطهر ما هو طاهر الأصحاب من جوار استنقاده مطلقاً خصوصاً مع إمكان أن يقال. إن إحداث طريق إلى القبر من بعض نواحيه بمقدار الضرورة لإخراج ما ألقى في القبر لا يُعدّ منظر العرف هتكاً لحرمة الميِّت، بل لا يُعدّ نبشاً للقبر و إن كان مافياً لاحترامه،

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٥٦:٤، و انظر المبسوط ١ ١٨٨

لكن لا تجب مراعاة الاحترام ما لم يكن تركه هتكاً، كما هو ظاهر

و قد يستدل للجواز: بما روي مرسلأ أن المعيرة بن شعبة طرح حاتم في قبر رسول الله ﷺ ثم طلبه ففتح موضعاً منه فأخذه، وكان يقول: أبا أحر كم عهداً برسول الله ﷺ (١).

لكن لا اعتداد بمثل هذه الرواية، ولا يبعد كونها من الموضوعات، والله العالم.

(و) كذا (لا) يجوز (نقل الموتى بعد دفنهم) مطلقاً ولو إلى أحد المشاهد المشرفة على الأشهر بل المشهور، بل عن بعض (٢) دعوى الإجماع بالسنة إلى غير المشاهد المشرفة، خلافاً لظاهر المحكي عن الوسيلة حيث قال: يكره تحويله من قبر إلى قبر (٣).

و لعله أراد بذلك نقله بعد وضعه في القبر قبل أن يتحقق دونه.

و حكى عن ابن الجبيل أنه أطلق نهي البأس عن التحويل لصلاح يراد بالميت (٤).

و أما النقل إلى المشاهد فربما يظهر من غير واحد من قدماء الأصحاب و كثير من متأخريهم جوازه.

(١) المهذب - للشيرازي ١: ١٤٥، المغني ٢: ٤١٥، الذكرى ٢: ٨٢ وانظر طبقات الكبرى - لابن سعد - ٣: ٣٠٣، ودلائل النبوة - للبيهقي - ٢: ٢٥٧.

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٦٠، وانظر: مسالك الأفهام ١: ١٠٣، و رباص المسائل ١: ٤٥٦.

(٣) حكاها صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٦٠، وانظر: الوسيلة: ٦٩.

(٤) حكاها عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢: ٣٢٩، المسألة ٢٢٠.

و حكى^(١) عن بعضهم تقييده بأن لم يبلغ الميت حالة [يلزم]^(٢) من يقبه
هتكه و مثلته بأن يصير منقطعاً و نحوه.

احتج المانعون بحرمة نبش القبر.

و انظاهر أنه لا دليل لهم يعتد به سواء، كما اعترف به بعضهم^(٣)

و اعترضه في المدارك و غيره بخروجه من محل النزاع؛ إذ المراد هنا النقل
بعد الدفن من حيث هو كذلك من دون نظر إلى الشئ، فربما يتحقق البش لا على
وجه محرم أو على وجه محرم، لكن الكلام في النقل بعد تحققه^(٤).

و يتوجه عليه أن كلماتهم - كما في المتن و غيره - وإن كانت موهمة لذلك
لكن الظاهر أن خلافهم في المقام ليس إلا في النقل من حيث الشئ، كما يدل
عليه استدلالهم عليه به، مع اعتراف بعض بعدم دليل لهم سواء، و تصريح بعضهم
بكونه من الصور المستثناة من الحرمة البش.

و كيف كان فلا يطن بالمانعين الترامهم بحرمة النقل من حيث هو ولو بعد
خروج الميت من قبره؛ لوصوح ضعفه حيث لا دليل يعتد به عليه، بل قضية الأصل
و غيره كون حكم النقل من حيث هو مع قطع النظر عن البش ما عرفت من
الكراهة إلى بلد آخر غير المشاهد، و الاستحياء إليها.

و يحتمل أن يكون محل الكلام في هذا المقام تحويله المستعقب للبش

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣٦٠:٤، وانظر: جامع المقاصد ٤٥٢:١، و روض
الجان: ٣٢٠.

(٢) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية و الحجرية «يلغ - تلغ» و الظاهر ما أثبتناه.

(٣) كما في جواهر الكلام ٣٦١:٤، وانظر: مستدق الشيعة ٢٨٨:٣

(٤) كما في جواهر الكلام ٣٦١:٤، وانظر مدارك الأحكام ١٥٤:٢ - ١٥٥، و مجمع الفائدة و
البرهان ٥٠٤:٢، و رياض المسائل ٤٥٦:١.

من قبر إلى قبر، لا نفس النقل من حيث هو، ولا النش من حيث هو، كما يؤيده إفرادهم إياه بالعنوان، وجعله فرعاً مستقلاً، فيكون الدليل على حرمة الإجماعات المنقولة المعتمدة بالشهرة، مع ما فيه بنفسه من هتك الحرمة كما في النيش.

وكيف كان فإن كان مراد المانعين هو المنع من النقل المتوقف على النيش من حيث كونه كذلك؛ لاستلزامه النيش المحرّم لذاته، فالشأن إنما هو في إثبات حرمة النيش على وجه يعمّ محلّ الكلام أي النقل إلى المشاهد المشرفة، فإنه قد يقال: إنّ عمدة مستند حرمة النيش - كما عرفت - هو الإجماع، وهو مفقود في مورد الخلاف، فمقتضى الأصل الجوار فضلاً عن الروايات الآتية المعتمدة ببعض الاعتبار العقلية والنقلية التي تقدّمت الإشارة إليها إجمالاً عند البحث في النقل إلى المشاهد.

وأجيب عنه. بإطلاق الإجماعات المنقولة، بل إطلاق أوامر الدفن وغير ذلك.

وفيه: ما لا يحصى؛ فإن إطلاق الإجماعات - بعد تسليم حجّيتها - لا يجدي مع معلومية الخلاف في بعض أفراد المطلق وتخصيص الناقل أو غيره على ذلك. وأما إطلاق أوامر الدفن فقد عرفت تقريب الاستدلال به مع ما فيه من الضعف عند التكلّم في نقل الموتى إلى المشاهد، فراجع.

وبهذا ظهر لك أنّه إن أراد المانعون المنع من النقل المستعقب للنش من حيث هو، فلا يجديهم الإجماع المحقّق أو المنقول لإثبات مدّعاهم في محلّ المراجع.

وأما ما أشار إليه المجيب بقوله: وغير ذلك، فليس إلّا ما عرفت في محله.

من كون الشئ مثلاً بالميت و هتكاً لحرمة.

و فيه: أنَّ القائل بالجوار لا يرى كون النبش و كذا تحويله من قبره هتكاً لحرمة إذا تحقق لأجل النقل إلى المشاهد، بل يراه تعظيماً له و اعتناءً بشأه، و المحكم فيه العرف.

فالتحقيق أنه إن صدق عرفاً كون نش القبر مطلقاً أو نقله من قبره مطلقاً و لو في محل السرع توهيناً بالميت و هتكاً لحرمة، فلا محيص عن الالتزام بحرمة اللهم إلا أن يستدل لجوازه: بالأخبار الخاصة الأنية التي سيأتي التكلم فيها؛ إذ لا مجال لإبكار كون القاعدة المستفادة من النص و الإجماع حرمة توهين الميت و هتك احترامه بالمثل و شئ قبره أو نقله ما لم يدل دليل خاص على جوره و وقوع الخلاف في المقام لا يوهن مثل هذا الإجماع الذي ادعينا؛ فإن المخالف إنما أجازة إقارعه عدم كونه هتكاً لحرمة، أو لبثانه على استعادته من الأخبار، و إلا فالأصل فيه المص، كما سيظهر ذلك من بعضهم الذي سيأتي نقل عبارته.

لكن الإنصاف عدم كونه هتكاً للحرمة و لا توهيناً بالميت بنظر العرف خصوصاً بعد تعرف النقل إلى المشاهد و صيرورته من أحوال احترامات الميت، بل الإنصاف عدم تحقق الهتك عرفاً في الموارد التي التزم ابن الجنيّد بجوارها، أعني فيما إذا كان التحويل لصالح يراد بالميت خصوصاً في بعض فروعه، كما لو دفن الميت في مزبلة أو قريباً من مبال أو بالوعة و نحوها من المواضع التي يطعن بها على الميت و أهله، فلا تأمل في عدم كون نقله منها إلى مكان مناسب سالم عن

الطعن هتكاً للمحرمة^(١).

و دعوى أن نفس البش أو النقل بذاته هتك للمحرمة و لا تعبره العناوين الطارئة، غير مسموعة، و لذا قد يقوى في المظر قوة ما ذهب إليه ابن الجسيد لو سمّ تحقق الإجماع على خلافه أو كان مستند المجمعين في معهم صدق الهتك المفروض انتماؤه في المورد.

و ربما يستدل للجوار: بأخبار:

منها: ما رواه الشيخ و غيره مرسلًا في عدة كتب:

فعن النهاية. و إذا دفن الميت في موضع، فلا يجوز تعويله من موضعه، و قد وردت رواية بجواز نقله إلى بعض مشاهد الأئمة عليهم السلام سمعناها مذكورة، و الأصل ما قدمناه^(٢). انتهى.

و طاهره عدم العمل بالرواية، لكن يظهر من محكي^(٣) المبسوط و مختصر المصباح تجويزه للعمل بها، فإنه قال في الأول - بعد نقل الرواية - الأفضل عدم. و في الثاني: الأحوط: عدم.

و في محكي المصباح قال: لا ينقل الميت من بلد إلى بلد، فإن نقل إلى المشاهد، كان فيه فصل ما لم يدفن، و قد رويت بجواز نقله إلى بعض المشاهد رواية، و الأول أفضل^(٤).

و عن الجامع: يحرم نشه بعد الدفن، و رويت رحصة في جوار نقله إلى

(١) في وض ٨: ولحرمته.

(٢) حكاه عنها البحراني في الحقائق الناصرة ١٤٦:٤، و انظر: النهاية ٤٤.

(٣) الحاكي عن العاملي في مفتاح الكرامة ٥٠٧:١، و انظر: المبسوط ١٨٧:١.

(٤) حكى بعضاً منه صاحب الجواهر فيها ٣٦١:٤، و انظر: مصباح المتهجد ٢٢.

بعض المشاهد، سمعت مذاكرة^(١).

و عن مسائل العزّة للمعيد: وقد جاء حديث يدلّ على رخصة في نقل لميت إلى بعض مشاهد آل الرسول ﷺ إذا أوصى الميت بذلك^(٢)، انتهى وإطلاقه يشمل ما بعد الدفن أيضاً، ولا يعد أن يكون هذا بالخصوص مرادهم والله العالم.

و منها: ما رواه الصدوق في «من لا يحضره الفقيه» مرسلاً، قال قال الصادق عليه السلام: «إن الله أوحى إلى موسى بن عمران أن أخرج عظام يوسف من مصر - إلى أن قال - فاستخرجه من شاطئ النيل في صندوق مرمر، فلما أخرجه طلع القمر، فحمله إلى الشام، فلدنك تحمل أهل الكتاب موتاهم إلى الشام»^(٣).
و منها: ما رواه المفصل عن الصادق عليه السلام - المروي عن كامل الريادة - «أن نوحاً نزل في الماء إلى ركبته بعد أن طاف بالبيت واستخرج تابوتاً فيه عظام آدم عليه السلام، وحمدها حتى دفنها بعد أن بلغت الأرض الماء في أرض العري»^(٤).
و دعوى أن ثبوت الحكم في الشريعة السابقة لا يجدي بالنسبة إلى الشريعة اللاحقة، مدفوعة بأن مقتضى القاعدة إبقاء ما كان ما لم يثبت نسخه، كما تقرّر في الأصول.

و قد أحيب عنه أيضاً: بأن نقل الأئمة عليهم السلام لمثل هذه الأمور وعدم تعرّصهم لنسخها يدلّ على كونها ممصاة في هذه الشريعة.

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٦١، وانظر: الجامع للشرائع ٥٦.

(٢) حكاها عنها الشهيد في الذكرى ١١: ٢.

(٣) الفقيه ١٢٣١/١٢٤/٥٩٤، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

(٤) كامل بريارات ٣٨، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب المزار وما يناسبه، الحديث ١ و ديله

ثم إنه على تقدير الخدشة في الاستدلال بهما من هذه الجهة فلا مجال للمناقشة في دلالتها على عدم كون مثل هذا العمل مثلاً و هتكاً لاحترام الميت على إطلاقه، كما هو أقوى مستند المانع في منعه.

و الإنصاف أنه إن تحقق الإجماع على أن الأصل في نكس القبر (١) قبل الموتى هو الحرمة، سواء كان هتكاً أم لا إلا أن يدل دليل على جوازه - كما هو ظاهر كل من تشبث للجواز بالأخبار، بل كاد أن يكون صريح العبائر المتقدمة عن النهاية و غيرها - يشكل الاعتماد على مثل هذه الروايات - مع ما فيها من ضعف السند و غيره من الموهنات - في رفع اليد عما تقتضيه أصالة الحرمة، لكن لا وثوق بتحقيق مثل هذا الإجماع وإن لم يكن ادعاؤه بعيداً بالنظر إلى كلمات المتقدمين، فالقول بالجواز في الجملة لا يحلو عن وجهه، لكن المصع مطلقاً أحوط، والله العالم.

(ولا يجوز) (شق الثوب على غير الأب و الأخ) كما صرح به غير واحد، بل لعنه المشهور.

و عن الحلّي منعه مطلقاً^(٢).

و قيل بجوازه للمرأة مطلقاً، و منعه للرجل على غير الأب و الأخ^(٣).

و يظهر من بعض^(٤) المتأخرين الميل إلى جوازه مطلقاً على كراهية في غير الأب و الأخ و الأقارب أو مطلقاً.

و عن كفارات الجامع أنه قال: لا بأس بشق الإنسان ثوبه لموت أخيه و

(١) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٥٠٩١، وانظر السرائر ١٧٣١

(٢) القائل بذلك هو العلامة الحلّي في نهاية الإحكام ٢٨٩٢ - ٢٩٠

(٣) أنظر: مدارك الأحكام ١٥٥:٢.

والديه و قريبه و المرأة لموت زوجها^(١).

و استدلل للمنع بكونه تصيباً للمال و منافياً للرصا بقضاء الله.

و للطرف فيهما مجال، و الأولى جُعل مثل هذه الأمور من مؤيدات الدليل، كما صنعه بعض، لادليلاً يعتمد عليه بعد وضح إقدام العقلاء في مقاصدهم العقلانية على ارتكاب مثل هذه الأمور من دون أن يُعدّ تبديراً و سرفاً كي يكون محرماً، و إمكان تحققه على وجه لا يكون ساحتاً بقضاء الله جلّ حلاله.

و استدلل أيضاً بروايات أوثقها في النفس ما حكى عن المسوط من سنده إلى الرواية^(٢)؛ لانحجار مثل هذه الرواية المرسله بفتوى الأصحاب، إذ من المستبعد عادة التزامهم بمثل هذا الفرع من دون عثور على رواية مقبولة لديهم.

و منها ما في محكي البحار عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد^(٣) أنه أوصى عند ما احتضر فقال: «لا يلبس عليّ خذ و لا يشقن عليّ جيب، فها من امرأة تشقّ حبيبي، لا صدع لها في جهنم صدع كلما رادت زبدت»^(٤).

و عنه أيضاً عن مسكن العواد عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس من ضرب الخدود و شقّ الجيوب»^(٥).

و عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ لمن الحامشة و حهبها و الشاقة حبيب و

(١) حكاها عنها صاحب كشف اللثام فيه ٤: ١٩٩، وانظر: الجامع للشرائع ٤١٩.

(٢) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٦٧، وانظر المسوط ١: ١٨٩.

(٣) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٧٠، وانظر: بحار الأنوار ٨٢: ١٠١، و دعائم الإسلام ١: ٢٢٦.

(٤) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٧٠، وانظر: بحار الأنوار ٨٢: ٩٣/٤٥، و مسكن

الداعية بالويل والثبور^(١).

وعنه أيضاً عن مشكاة الأنوار نقلاً عن كتاب المحاسن عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل ﴿و لا يعصينك في معروف﴾^(٢) «المعروف أن لا يشق حياً ولا يلطمن وجهاً ولا يدعون بالويل»^(٣).

و روي عن الأئمة عليهم السلام في وصاياهم^(٤) النهي عن شق الجيوب و خمش الوجوه.

و لا يعدد كفاية هذه الروايات بعد التجار و التعاضد و اعتصامها بفتوى الأصحاب و غيرها لإثبات الحرمة.

و لا يافيها خبر الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا يبغي الصياح على الميت و لا شق الثياب»^(٥) من حيث ظهورها في الكراهة؛ فإن ظهور ما سمعت في الحرمة أقوى، فلتحمل هذه الرواية عليها، خصوصاً مع مخالفتها لظاهر الأصحاب مع ما فيها من الضعف، مع أن متن الرواية في نسخة لوسائل: «ولا تشق الثياب» فيكون نهياً مستقلاً ظاهره التحريم.

نعم، ربما يافيها خبر خالد بن سدير عن الصادق عليه السلام بعد أن سأله عن

(١) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٧٠، و انظر بحار الأنوار ٨٢: ٩٣، ذيل الرقم ٤٥، و مسكن لفراد: ٩٩

(٢) سورة الممتحنة ١٢٦٠.

(٣) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٧٠ - ٣٧١، و انظر بحار الأنوار ٨٢: ١٠٢، و مشكاة الأنوار: ٢٠٣ - ٢٠٤

(٤) منها: ما في الإرشاد - للمفيد - ٩٤٢، و مستدرک الوسائل، الباب ٧١ من أبواب بدعي، الحديث ١١

(٥) الكافي ٨/٢٢٥٣، الوسائل، الباب ٨٤ من أبواب الدفن، الحديث ٢، و فيها «لا تشق» بدل «لا تشق» كما أشار إليه المؤلف رحمه الله فيما سيأتي.

رجل شق ثوبه على أبيه و على أمه و على قريب له قال: لا بأس شق الجيوب، قد شق موسى على أخيه هارون، و لا يشق الوالد على ولده، و لا زوج على امرأته، و تشق المرأة على زوجها، و إذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارته حث يمين، و لا صلاة لهما حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك - إلى أن قال - لقد شققن الجيوب و لطمن الحدود الفاطميات على الحسين بن علي عليه السلام، و على مثله تلطم الحدود و تشق الجيوب^(١).

لكن الرواية - لضعف سندها و إعراس الأصحاب عنها - لا تصلح دليلاً. و قد يشكل ذلك بكون الرواية معمولاً بها لدى الأصحاب في بعض فقراتها كإثبات الكفارة و غيرها، فلا يجوز طرحها بالمرّة، و الأخذ ببعض فقرات رواية واحدة و طرح بعضها؛ لضعف السند ما لم يكن اعتبارها من باب محص التعمّد - كما هو الأظهر - مشكل، فالمنع على غير الأب و الأخ على إطلاقه لا يغلو عن إشكال، إلا أنه أحوط.

و أما الشق عليهما فلم ينقل الخلاف في جوارحه من أحد عدا ما سمعته من الحلبي.

و هو ضعيف؛ لما روي مستفيضاً بطرق متعددة من شق العسكري عليه السلام قميصه عند موت أبيه.

منها: ما عن كشف العمّة نقلاً من كتاب الدلائل لعبد الله بن حنبل، الحميري عن أبي هاشم الجعفي، قال: خرج أبو محمد عليه السلام في حنارة أبي الحسن عليه السلام و قميصه مشقوق، فكتب إليه ابن عون: من رأيت أو بلغك من الأئمة عليه السلام شق

(١) التهذيب ٨/٣٢٥، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الكفارات، الحديث ١.

قميصه في مثل هذا؟ فكتب إليه أبو محمد عليه السلام: «يا أحمق وما يدريك ما هذا؟ قد شق موسى على هارون»^(١).

و عن الكشي في كتاب الرجال مسنداً إلى محمد بن الحسن بن شمون و غيره قال: حرح أبو محمد عليه السلام، و ذكر الحديث إلا أنه قال: كتب إليه أبو عون الأبرش^(٢).

و عنه عن إسحاق بن محمد عن إبراهيم بن الحبيب، قال: كتب أبو عون الأبرش قرابة نجاح بن سلمة إلى أبي محمد عليه السلام أن الناس قد استوهوا من شقك على أبي الحسن عليه السلام، فقال: «يا أحمق مالك و ذاك؟ قد شق موسى على هارون»^(٣).

و عنه عن الفضل بن الحارث قال: كنت بـ «سُرَّ مَنْ رَأَى» بعد خروج سيدي أبي الحسن عليه السلام، فرأينا أبا محمد عليه السلام قد شق ثوبه^(٤).

و احتمال اختصاص الجواز بكونه على الأبياء و الأنمة عليهم السلام - بعد مخالفته للأصل و فتوى الأصحاب - مما لا يلتفت إليه

المسألة (الثانية: الشهيد) الذي عرفته حينما عرفت أنه لا يغفل (يدفن) وجوباً (بشيابه) أصابها الدم أو لم يصبها، بلا خلاف فيه، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، بل عن المعبر حكاية إجماع المسلمين على أنه

(١) كشف الغمّة ١٨٢٢، الوسائل، الباب ٨٤ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ١٠٨٤/٥٧٢، الوسائل، الباب ٨٤ من أبواب الدفن، الحديث ٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ١٠٨٥/٥٧٢، الوسائل، الباب ٨٤ من أبواب الدفن، الحديث ٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ١٠٨٧/٥٧٤، الوسائل، الباب ٨٤ من أبواب الدفن، الحديث ٨.

يدفن مع الشهيد جميع ثيابه أصابها الدم أولاً^(١).

و يدلّ عليه جملة من الأخبار التي تقدّم نقلها في محث الغسل.

منها: صحيحة زرارة وإسماعيل بن جابر عن أبي جعفر عليه السلام، قلت له.

كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال: «نعم في ثيابه بدمائه، ولا يحطّ ولا يغسل،

و يدفن كما هو»^(٢) الحديث.

و رواية أبان بن تغلب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي يقتل في سبيل

الله أيغسل و يكفن و يحطّ؟ قال: «يدفن كما هو في ثيابه»^(٣) الحديث، إلى غير

ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة على المطلوب.

و ظاهرها بلى كاد أن يكون صريحها - كصريح المناوي - أنه لا يتنزع منه شيء

من ثيابه.

نعم، حكى عن الإسكافي والمفيد وسنار وابن زهرة إيجاب نزع

السرّويل، و عن الأول: تقييده بما إذا لم يصبها الدم^(٤).

و الروايات حجة عليهم.

و دعوى عدم صدق الثوب عليها واضحة الممع.

نعم، قد يشهد لهم في الجملة خبر زيد بن علي عن آبائه قال: قال

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٣٧٢:٤، وانظر: المعنبر ٣١٢:١

(٢) الكافي ٢/٣١١:٣، التهذيب ١/٣٣١:١، الاستبصار ١/٧٥٦، الوسائل، الباب ١٤

من أبواب غسل الميت، الحديث ٨

(٣) الكافي ١/٢١٠:٣، الصقيه ١/٤٤٧:٩٧، التهذيب ١/٣٣١:٩، الاستبصار ١/٧٥٥:٢١٤

الوسائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧

(٤) المقنعة ٨٤، المراسم ٤٥، الغنية ١٠٢، مختلف الشيعة ٢٣٩:٦، المسألة ١٨٠، والمحكي

عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٣٧٢:٤، وانظر أيضاً كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣١٥.

أمير المؤمنين عليه السلام: «ينزع عن الشهيد الفرو و الخف و القلنسوة و العمامة و المنطقة و السراويل إلا أن يكون أصابه دم، فإن أصابه دم ترك، ولا يترك عليه شيء معنود إلا حل»^(١).

لكن الرواية - مع ما فيها من ضعف السند و مخالفتها لفتوى الأصحاب - لاتصلح دليلاً في مقابل ما عرفت.

(و) حكى^(٢) عن المشهور أنه (ينزع عنه الخفان و الفرو) بل مطلق الجلود؛ لعدم صدق اسم الثياب عليها؛ لانصراف الثوب إلى المنسوج. و عن الخلاف دعوى الإجماع على نزع الجلود^(٣).

لكن لا يخلو إطلاقه عن إشكال، فإن منع صدق اسم الثياب عليها مطلقاً خصوصاً لو انحصر لباسه بها و كانت متحدة بهيئة القميص و نحوه في غاية الإشكال.

نعم، لا ينبغي التأمل في انصرافها عن الخفين و نحوهما، فيزعمان عنه بلا إشكال (أصابهما الدم أو لم يصبهما على الأظهر).

و دعوى أنه يفهم من بعض الأخبار - مثل ما في بعض الروايات من قوله عليه السلام: «زملوهم بدمائهم في ثيابهم»^(٤) - دفنهم مع ما عليهم مطلقاً عند إصابته الدم و إن لم يصدق عليه اسم الثوب قابلة للمنع، و الله العالم.

(١) الكافي ٤/٢١١٣، التهذيب ٩٧٢/٣٣٢:١، الوصائل، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

(٢) الحاكي هو السبرولري في ذخيرة المعاد ٩٠.

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٧٣:٤، ونظر: الخلاف ٧١٠:١، المسألة ٥١٤.

(٤) سنن النسائي ٧٨:٤، و ٢٩:٦، سنن البيهقي ١١:٤، مستند أحمد ٤٣٦:٥.

(ولا فرق) في الشهيد (بين أن يُقتل بحديد أو غيره) لإطلاق الأدلة.

المسألة (الثالثة: حكم الصبي والمجنون إذا قُتل شهيداً حكم

البالغ العاقل) كما عرفت في مبحث العسل.

المسألة (الرابعة: إذا مات ولد الحامل في بطنها (قُطِعَ وأُخرج) إن

لم يمكن إخراجُه صحيحاً من دون أن تتضرَّر به أمه أو يخاف عليها بـالاختلاف فيه بل إجماعاً، كما يدلُّ عليه رواية وهب بن وهب - المروية في الوسائل عن الكافي -

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا ماتت المرأة وفي بطنها ولد يتحرك يُشقُّ بطنها ويخرج الولد، وقال في المرأة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها، قال: لا بأس بأن يدخل الرجل يده فيقطعُه ويخرجه»^(١).

و عن موضع آخر أنه رواه مثله، إلا أنه قال: «يتحرك فيتخوف عيه» و راد في آخره: «إذا لم ترفق به النساء»^(٢).

و عن الفقه الرضوي «و إن مات الولد في جوفها أدخل إنسان يده في فرجها و قطع الولد بيده و أخرجه»^(٣).

و عن المصنّف في المعتبر أنه - بعد أن ذكر مستند الحكم من الرواية المتقدمة - قال: و وهب هذا عامي ضعيف لا يعمل بما يفرد به، فالوجه أنه إن أمكن التوصل إلى إسقاطه صحيحاً بشي من العلاجات و إلا توصل إلى إخراجِه

(١) الكافي ٣/١٥٥، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣

(٢) الكافي ٢/٦٣ (باب المرأة تموت) - الحديث ٢، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار،

ذيل الحديث ٣.

(٣) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٧٤، مستدرك الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار،

الحديث ١.

بالأرقق والأرقق، و يتولى ذلك النساء، فإن تعذرن فالرجال المحارم، فإن تعذر
فغيرهم دفعا عن نفس الحي^(١). انتهى.

واستوجهه غير واحد ممن تأخر عنه.

و يتوجه عليه: أن ضعف السند غير صائر في مثل هذه الرواية المقبولة. و
أما ما ذكره من القيود فهي مما لا بد منه، ولا يافيها الرواية؛ لجريها مجرى العادة
من مراعاة الأرقق والأرقق و عدم مباشرة الرجال لمثل هذه الأمور إلا عند
الضرورة، و في الريادة السابقة^(٢) في الخبر أيضا دلالة عليه.

(و إن ماتت هي دونه) و لم يتيسر إخراجها بدون أن يتضرر الولد أو
يخاف عليه (شق جوفها من الجانب الأيسر وانتزع ويخيط الموضع).
أما شق جوفها فيدل عليه - مضافا إلى توقف حفظ النفس عليه في
الفرض - جملة من الأخبار:

كرواية وهب بن وهب^(٣) المتقدم ذكره

و خبر علي بن يقطين قال: سألت العد الصالح عن المرأة تموت و ولدها
لي بطنها، قال: «يشق بطنها و يحرق ولدها»^(٤).

و رواية علي بن أبي حمزة عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن المرأة
تموت و يتحرك الولد في بطنها أيشق بطنها و يستخرج ولدها؟ قال: «نعم»^(٥).

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٤: ٣٧٥، وانظر. المعتمد ١: ٣١٥-٣١٦.

(٢) أي: قوله: «إذا لم ترقق به النساء المتقدم في ص ٤٥٣.

(٣) في ص ٤٥٣

(٤) الكافي ٣: ١٥٥ (باب المرأة تموت...) الحديث ١، التهذيب ١: ٣٤٣/١٠٠٥، الوسائل،
الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

(٥) الكافي ٣: ١٠١، التهذيب ١: ٣٤٤/١٠٠٦، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار، =

و مارواه محمد بن مسلم جواباً للمرأة التي سألته عن حكم المسألة، قال: قلت. يا أمة الله سئل محمد بن علي الباقر عليه السلام عن مثل ذلك، فقال. «يشق بطن الميت و يستخرج الولد»^(١) إلى غير ذلك.

و ليس في شيء من الأخبار التصريح بكون شق الجوف من الجانب الأيسر عدا ما عن الفقه الرضوي من التقييد بذلك^(٢)، و قد صرح به غير واحد من الأصحاب، بل عن التذكرة نسبه إلى الأصحاب^(٣)، فالقول به لو لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط.

و أمّا حيط الموضوع فقد صرح به كثير من الأصحاب، و عن التذكرة نسبه إلى علمائنا^(٤).

و يدلّ عليه رسالة ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تموت و يتحرك الولد في بطنها أيشق بطنها و يخرج الولد؟ قال: فقال. «نعم، ويخاط بطنها»^(٥).

« الحديث ٤ »

(١) اختيار معرفة الرجال. ١٦٢-٢٧٥/١٦٣، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار،

الحديث ٨

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٧٦:٤، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٧٤.
(٣ و ٤) حكاهما عنها صاحب الجواهر فيها ٣٧٦:٤، وانظر: تلذذة الفقهاء ١١٣٢،

ذيل المسألة ٢٥٥

(٥) الكافي ٢٠٦٣ (باب المرأة تموت...) الحديث ١، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار،

الحديث ١



فهرس الموضوعات

الفصل الخامس: في أحكام الأموات

- استحباب احتساب المرض والصبر عليه ٨
- استحباب كتيم المرض وترك الشكوى منه ٨
- عدم البأس بإظهار المرض عند إخوانه المؤمنين ١٠
- في أنه يستحب للمريض أن يادن لإخوانه المؤمنين في الدخول عليه ١٠
- استحباب عيادة المريض المسلم إلا في وجع العين ١١
- استحباب تخفيف الجلوس لمن عاد المريض ١١
- استحباب الصدقة للمريض والصدقة عنه ١٢
- استحباب الوصية لو وجوبها ١٢
- في أنه يسمى للمريض أن يوصي بشئ من ماله في أبواب الحير ١٣
- في أنه يسمى للمريض أن يكون عند موته حس الظن برته ١٣

الحكم الأول: في الاحتضار

- وجوب توجيه المحتضر إلى القبلة وكيفيته ١٤ ..
- هل توجيه المحتضر إلى القبلة فرض كفاية أو هو مستحب؟ ١٥ ..
- عدم وجوب الاستقبال إلى القبلة بعد الموت ١٩ ..
- في عدم الفرق في وجوب الاستقبال بين الصغير والكبير والذكر والأنثى ٢٠ ..
- في أنه لو تمكّن المحتضر من نفسه من التوجه إلى القبلة هل يجب عليه ذلك؟ ٢٠ ..
- استحباب تلقين المحتضر الشهادتين والإقرار بالنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام ٢٠ ..
- استحباب تلقين المحتضر كلمات الفرج ٢٣ ..
- استحباب تلقين المحتضر الدعاء بالمأثور ٢٥ ..
- استحباب نقل المحتضر إلى مصلاه ٢٦ ..
- في أن مفاد الأخبار استحباب نقل المحتضر إلى مصلاه عند شدة السرع ٢٨ ..
- استحباب وضع السراج حده بعد موته في الليل وإن مات نهاراً ٢٨ ..
- استحباب أن يكون حده حال الاحتضار وكذا بعد الموت من يقرأ القرآن ٣٠ ..
- في أنه إذا مات قُبضت عيناه وأُطِقَ قَوْمُهُ ٣٢ ..
- في أنه إذا مات مُدَّت يده وغطّي بثوب ويعجل تجهيزه ٣٣ ..
- في عدم التمجيل في التجهيز إذا كان حاله مشبهةً فيسيراً بعلامات الموت ٣٤ ..
- بيان علامات الموت ٣٤ ..
- كراهة طرح الحديد على بطن الميت ٣٧ ..
- كراهة حصر الجنب أو الحائض عند المحتضر ٣٨ ..

الحكم الثاني: في التغميل

- تغميل الميت وتكفيمه والصلاة عليه ودسه بروض كفاية ٤٠ ..
- في أن أولى الناس بتجهيز الميت أولاهم بميراثه ٤٧ ..
- بيان المراد بالولي ٤٩ ..

- ٥١ في أن الأولوية في المقام من الحقوق اللازمة
- ٥٣ في عدم استحقاق الصغير والمحزون والمملوك الأولوية المذكورة
- ٥٤ فيما إذا كان الأولياء رجالاً ونساء فهل الرجال أولى حتى فيما إذا كان المبت امرأة؟
- ٥٦ في أن الزوج أولى بالمرأة من كل أحد في أحكامها كلها
- ٥٧ في عدم الفرق في الروجة بين الدائمة والمنقطعة
- ٥٧ هل للزوج الولاية على المطلقه رجعية إذا ماتت في المدة؟
- ٥٨ هل الزوجة أحق بزوجه من كل أحد؟
- ٥٨ فيما لو أوصى لشخص بنجهره فهل ينفذ على الولي لو له معه من العمل؟
- ٥٨ هل يجوز لكل من الزوجين تمسيل الآخر اختياراً؟
- من استحباب تمسيل الزوجة من وراء الثوب وكراهة النظر إلى شيء منها و تمسيلها
- مجردة الثياب { } ٦٥
- ينبغي التنبيه على أمور:
- ٦٨ الأول: في إيراد ما يعتبر في التمسيل من الثياب
- الثاني: طهارة الميت بتيميله من وراء الثوب وعدم سريانة النجاسة الحاصلة
- في الثوب - بمباشرة الميت - إليه ٧١
- هل يظهر الثوب نصب الماء عليه حال العمل أم لا يظهر إلا بعصره؟ ٧١
- الثالث: في عدم لصرة بانفصاء هذه الرفاة في جوار النظر واللمس والتمسيل ونحوها ٧٤
- الرابع: في أنه تلحق بالزوجة في جواز تمسيل كل منهما صاحبه الأمة ما لم تكن مروحة
- أو معتدة أو مبعضة أو مكاتمة ٧٦
- جواز تمسيل الكافر المسلم إذا لم يحصره مسلم ولا مسلمة ذات رحم وكذا تمسيل
- الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسلمة ولا ذو رحم ٧٩
- في أن الكافر يأتي بغسل الميت لاهية أخرى شبيهة للعمل صورة أوجبها الشارع تعدياً
- عند تعذر العمل ٨٥

- ٨٦ فيما لو تجددت القدرة بوجود الممائل أو المحرم فهل يجب إعادة العسل؟
- ٨٦ جواز تمسيل الرجل محارمه وكذا تمسيل المرأة محارمها
- ٨٨ هل يجب في تمسيل الرجل محارمه أو تمسيل المرأة محارمها كونه من وراء الثياب؟
- هل يحتص جواز تمسيل الرجل محارمه أو تمسيل المرأة محارمها بما إذا لم تكن مسلمة ولا زوج أو لم يكن مسلم ولا زوجة؟
- ٩١ في أنه لا يمسل الرجل من ليست بمحرم له ولا المرأة من ليس بمحرم لها
- ٩٣ جواز تمسيل الرجل النسيّة ولها دون ثلاث مسين وكذا تمسيل المرأة الأحيّة الصبي الذي لم يتجاوز الثلاث
- ٩٨ جواز تمسيل الصبي مجرداً عن الثياب وكذا تمسيل الصبيّة محرّدة عنها
- ١٠٢ حكم ما إذا تجاوز الصبي أو الصبيّة الثلاث سبباً بالسهة إلى تمسيلهما مجرداً عن الثياب
- ١٠٣ في أنّ المتبادر من تحديد العمر بثلاث سبب ليس إلا إرادة مدّة الحياة
- ١٠٣ حكم الخنثى المشكل إذا كان لثلاث مبادر أو زاد عنها
- ١١١ جواز تمسيل كلّ مظهر للشهادتين وإن لم يكن معتقداً للحقّ هذا الحوارج والملا
- ١١٥ في أنه لا يغسل الشهيد ولا يكفن ويصلى عليه
- ١١٧ في أنّ المرد من المقتول في سبيل الله هو المقتول في الجهاد
- ١١٨ في أنّ المعتبر إنّما هو موت الشهيد قبل أن يدركه المسلمون
- في عدم العرق في سقوط العسل عن الشهيد وتكفيه بين الصغير والكبير والرجل والمرأة والمحرّ والمبد
- ١٢٠ في عدم العرق في سقوط العسل عن الشهيد بين الجنب وغيره
- ١٢١ حكم ما لو وجد في المعركة ميّت وليس عليه أثر القتل
- ١٢٢ سقوط العسل عن من وجب عليه القتل بقصاص أو حدّ واعتسل قبل قتله
- ١٢٣

ينبغي التنبيه على أمور:

- الأول: غسل مَنْ وجب عليه القتل قبل قتله [أما هو على الميت قُدِّم ويعتبر فيه ما يعتبر فيه من الأصول الثلاثة .. ١٢٤
- الثاني: في الاجترار بهذا الغسل عن الغسل بعد الموت .. ١٢٥
- الثالث: تقديم هذا الغسل هل هو رخصة أو عريضة؟ .. ١٢٧
- الرابع: هل يجب الأمر بالغسل قبل القتل على الإمام أو نائبه أو مطلقاً أم لا يجب؟ .. ١٢٧
- الخامس: حكم ما لو مات مَنْ وجب عليه القتل بعد الغسل حتف أبه أو قُتِل بسبب آخر غير ما دُغسل له أو قُتِل بغيره آخر من ذلك السبب .. ١٢٨
- فيما إذا وُجد بعض الميت وكان فيه الصدر أو الصدر وحده غُسل وكُفِّر وصُلِّي عليه ودُفِن .. ١٢٨
- اختلاف الفقهاء فيما يعمل به من التجهيزات وفيما يَصَلِّي عليه .. ١٢٩
- فيما إذا وُجد بعض الميت ولم يكن فيه الصدر أو الصدر وحده وكان فيه العظم غُسل وأُلقِيَ في خرقه ودُفِن .. ١٤١
- في أنه لا يلحق بالقطعة المباحة من الميت القطعة المتصلة من الحي .. ١٤٨
- وجوب مراعاة لترتيب بين غسل الأعضاء إن تعددت وكان بينها ترتيب .. ١٤٩
- وجوب مراعاة المماثلة .. ١٤٩
- في أن السقط إذا كان له أربعة أشهر فصاعداً يغسل ويكفِّر ويدفن .. ١٥٢
- عدم وجوب تغسيل بعض الميت إن كان لحماً مجرداً .. ١٥٥
- في أن السقط إذا لم تلجه الروح لا يغسل ولا يكفِّر بل يلقَى في خرقه ويدفن .. ١٥٧
- حكم ما لو ولجه الروح قبل استواء حلقته أو إكمال أربعة أشهر .. ١٥٧
- فيما إذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ولا محرم من النساء دُفِن بغير غسل وكذا المرأة .. ١٥٨
- وجوب إزالة المجاسة العارضة عن بدن الميت قبل الغسل .. ١٥٨

..... مصباح الفقيه / ج ٥

في ذكر إشكال في المقام من عدم تصوّر تطهير يدر الميت قبل الغسل من

النجاسة العرضيّة ١٦٣

كيفية غسل الميت

في أن كيفية غسل الميت مشتملة على الواجب والمدب والمكروه ١٧١

واجبات الغسل

بيان الواجب في غسل الميت من الأضال الثلاثة بماء الصدر ثم بماء الكاهور ثم

بماء القراح ١٧١

في أن المراد بالماء القراح هو الخالص غير المشوب ١٨٤

هل خلوص ماء القراح عن الحليطين رخصة أم عزيمة ؟ ١٨٤

وجوب الترتيب فيما بين أجزاء كل غسل كالأضال ١٨٥

حكم غسل الميت ارتعاشاً ١٨٥

حكم وصوء الميت قبل الغسل ١٨٦

عدم جواز الاختصار على أقل من العسلات الثلاث إلّا عند الضرورة ١٩١

حكم ما لو لم يتمكن إلّا من غسل واحد ١٩٢

فيما إذا اقتصر على بعض الأضال للضرورة فهل يترتب عليه طهارة البدن و

غيرها أم لا ؟ ١٩٤

فيما لو حُدِم الكاهور والصدر فهل يغسل بالماء القراح مرة واحدة ؟ ١٩٥

فيما لو خيف من تعسّله تآثر جلده يتيمم بالتراب ١٩٩

في أن يتيمم الميت كتيمم الحيّ العاجز ٢٠٣

سنن الغسل

١ - وضع الميت على ساحة أو سرير مستقل القبلة ٢٠٣

٢ - تفصيل الميت تحت الظلال ٢٠٥

٣ - جعل حميرة لماء الغسل ٢٠٦

٤٦٣	مهرص الموضوعات
٢٠٦	كراهة إرسال ماء الغسل في الكتيف
٢٠٧	هدم الناس إرسال ماء الغسل إلى البالوعة
٢٠٧	٤ و ٥ - تتق قميص الميت وقزحه من تحته
	هل المستحب تغسيل الميت عرباناً مستور العورة أو تعصيله في قميصه أو أنه مخير
٢٠٨	بين الأمرين؟
٢١١	٦ - متر حورة الميت حين التعصيل عند عدم الناظر المحترم
٢١١	٧ - تليين أصابع الميت برفق من غير عصر
٢١٢	٨ - غسل رأس الميت برغوة السدر أمام الغسل
٢١٢	٩ - غسل فرجه بالسدر والحرض قبل الغسل
٢١٣	١٠ - غسل يدي الميت ثلاثاً إلى نصف الذراع قبل الغسل
	١١ - ١٣ - البدء بشق رأسه الأيمن، وغسل ككل عضو منه ثلاث مرّات في كلّ
٢١٣	غسلة، ومسح بطنه في الغسلتين الأوليين إلا أن يكون الميت امرأة حاملاً
٢١٤	١٤ - كون الغاسل منه على الجانب الأيمن
٢١٤	١٥ - غسل الغاسل يديه مع كلّ غسلة
٢١٤	١٦ - تشييف الميت بثوب طاهر بعد الفراغ من الأعسال الثلاثة
	مكروهات الغسل
٢١٤	١ - جعل الغاسل الميت يمينه
٢١٥	٢ - إقعاد الميت
٢١٦	٣ و ٤ - قص شيء من أظفار الميت، وترجيل شعره
٢٢٠	٥ - تعصيل المعالمة، وعند الاضطراب يغسل غسل أهل الحلاب
٢٢٠	٦ - تغسيل الميت بالماء المسخن بالنار
	الحكم الثالث: في تكفينه
٢٢٢	تكفين الميت واجب كفاية على عامة المكفّنين

٤٦٤ مصباح لفقيه / ح ٥
٢٢٢	في أنَّ الواجب هو ستره في الكفن لا بدله وإن كان مستحباً مؤكداً ..
٢٢٢	عدم توقف صحة التكفين على قصد القرينة ..
٢٢٣	وجوب تكفين الميت في ثلاثة أقطاع ..
٢٢٧	في أنَّ الأقطاع الثلاثة هي منور و قميص وإزار ..
	هل تجب زيادة شيء ليتمكن معه عقد طرفيه طولاً و ينطق أحد جانبيه على الآخر
٢٢٧	عرضاً أم لا ؟ ..
	في أنَّ إطلاق «الإزار» على مثل الثوب الشامل لجميع البدن طولاً و عرضاً هل هو
٢٢٨	حقيقة أم مجاز ؟ ..
	في أنَّ القميص الذي هو أحد الأتواب الثلاثة هل يتميز بالخصوص أم يجوز الاجتزاء
٢٣٩	عه بثوب شامل ؟ ..
٢٤١	في الاجتزاء بقطعة من القطعات الثلاث عند الضرورة ..
٢٤٢	في أنه يرعى في جسر القطعات الثلاث التوسط باعتبار اللاتق بحال الميت عرضاً ..
٢٤٣	هل يعتبر في كل ثوب من الأتواب الثلاثة أن لا يكون حاكياً أم لا يعتبر ذلك ؟ ..
٢٤٤	عدم جواز التكفين بالمفصوب و النجس ..
٢٤٥	عدم جواز التكفين بالحرير المحضر ..
٢٤٨	هل يجوز التكفين بما لا تجوز الصلاة فيه ؟ ..
٢٥٠	حكم التكفين بالجلود ..
٢٥٠	حكم التكفين بالصوف و وير ما يؤكل لحمه ..
٢٥١	حكم التكفين بالملبود ..
٢٥١	حوار التكفير بما عدا المفصوب عند الضرورة ..
	فيما إذا وُجد جسدان أو أزيد ممّا عدا المفصوب فهل يقدم التحرير على هير المأكول
٢٥٢	أو بالمعكس ؟ ..
٢٥٣	وجوب مسح المساجد بالكافور ..

٤٦٥	فهرس الموضوعات
٢٥٩	في أنه لا مقدر للواجب من الكافور
٢٦١	بما إذا كان الميت مُحَرَّمًا لا يقربه الكافور ولا يلقي شيء منه في ماء غسله
	في أن أقل العسل في الكافور مقدار درهم وأفضل منه أربعة دراهم وأكمله ثلاثة
٢٦٥	عشر درهماً وثلاث دراهم
٢٦٨	في أنه عند الضرورة يُدفن بعير كافور
٢٦٨	حكم تطيب الميت بعير الكافور والذرية
٢٧٢	كراهة تحميم الكفن وأتباع الميت بمجمرة
	سنن التكفين
٢٧٤	١ - اعتسان العاسل قبل تكفين الميت إن أراد أو يتوقفاً وصوء الصلاة
٢٧٧	٢ - أن يزداد للرجل جتره
٢٨٥	في أن الأولى كون الحبرة هيرئة غير مطرزة بالذهب
	٣ - أن يراد للرجل أيضاً خرقة لفحديه يكون طولها ثلاثة أذرع ونصف في عرض
٢٨٦	شبر ونصف
٢٨٧	كيمية لف لحرقه على الصلدين
٢٩٠	٤ - زيادة عمامة للرجل بعظم بها
٢٩٢	٥ - أن تزداد للمرأة على كفن الرجل لفاعة لثدييها
٢٩٣	٦ - أن يراد للمرأة سوى الحبرة نمطاً
٢٩٦	اختلاف الكلمات في تفسير النمط
٢٩٧	في أنه يوضع للمرأة بدلاً من العمامة قناع
٢٩٧	هل يلحق الحنث المشكل بالمرأة في وظيفتها أم لا ؟
٢٩٨	٧ و ٨ - كون الكفن قطعاً وأيضاً
٢٩٩	في أن الأولى كون الحبرة بُزْداً أحمر
٢٩٩	استثناء النمط من استحباب كون الكفن قطعاً

٤٦٦ مصباح الفقيه / ج ٥
٢٩٩	عدم كراهة الكفن من سائر الألوان هذا السواد
٣٠٠	٩ - تنشر أن تنشر على الحبرة و الإزار و القميص خزيمة
٣٠٠	١٠ - كون الحبرة فوق اللقافة و القميص باطنها
	١١ - كتابة اسم الميت و اسم أبيه على الحبرة و القميص و الإزار و الجريدتين و أنه يشهد الشهادتين و كذا كتابة أسماء النبي و الأئمة <small>عليهم السلام</small>
٣٠٥	في أنه ينبغي أن يكون المكتوب على الكفن بترية الحسين <small>عليه السلام</small>
٣٠٦	في أنه إذا تعدرت الكتابة بالترية قطين و ماء و إن تعدد ذلك فبالإصح
٣٠٧	فيها إذا قُذت الحبرة يجعل بدلها لقافة أخرى
٣٠٧	١٢ - غياطة الكفن بخيوط منه
٣٠٧	في أنه لا تبلى خيوط الكفن بالريق
٣٠٧	١٣ - جعل جريدتين من سعف النخل مع الميت
٣٠٩	هل يجتزأ بجريدة واحدة لدى الضرورة بل لدى الاختيار؟
٣١١	فيها إذا لم يوجد النخل فمن السدر فإن لم يوجد فمن الحلاف و إلا فمن شجر رطب
٣١٣	اشتراط كون الجريدتين رطبتين
٣١٤	تقدير طول الجريدتين بعظم الدراع
٣١٧	كيفية وضع الجريدتين
٣٢١	١٤ - سحق الكافور بيده
٣٢١	١٥ - جعل ما يفضل من الكافور من مساحده على صدره
٣٢٢	١٦ - أن يطرى جانب اللقافة الأيسر على الأيمن و الأيمن على الأيسر
٣٢٢	١٧ - إجادة الأكفان
	مكروهات التكفين
٣٢٣	١ - تكفين الميت في الكتان
٣٢٤	٢ - حمل أكمام للأكفان المبتدأة

فهرس الموضوعات ٤٦٧

٣ و ٤ - تكفير الميت في ثوب أسود و الكتابة عليه بالسواد ٣٢٦

٥ - يحفل شيء من الكافور في سمع الميت وبصره ٣٢٧

مسائل ثلاث:

١ - وجوب إزالة النجاسة الخارجة من الميت بعد غسله قبل تكفنه ٣٢٧

هل يجب استئناف العسل لو كان الخارج في الأثناء حدثاً؟ ٣٢٨

فيما إذا خرج من الميت نجاسة بعد تكفيه و لاقت جسده غسلت بالماء ٣٣٠

فيما إذا لاقت النجاسة كفته بتعفن غسل الكفن أو تبديله إلا أن يكون ذلك بعد طرحه

في القبر فإنها تقرض ٣٣٤

جواز قرض الكفن فيما إذا لم يفحش قرضه ٣٣٥

٢ - كفن المرأة على زوجها وإن كانت ذليلاً ٣٣٥

في أنه لا يلزم الزوج زيادة على الواجب ٣٣٨

في أنه يلحق بالروجة المطلقة الرجعية ٣٣٨

اختصاص الحكم المزبور بالزوج الموصى ٣٣٨

فيما إذا مات الزوج بعدها و لم يخلف إلا كفناً واحداً اختص به دولها ٣٤٢

كفن المملوك على مولاه ٣٤٢

هل يجب على الزوج ما في مؤن التجهيز كشمس الصدر و الكافور؟ ٣٤٣

في عدم الفرق في المملوك الميت بين أقسامه ٣٤٣

فيما لو تحرر من المكاتب كان الكفن على المولى و من تركته بالسيرة ٣٤٣

حكم ما لو لم يخلف تركته و قصر ما ثبت على المولى بالنسبة عن الوفاء بستر صورته

و لم يتبرع متبرع بتكميله ٣٤٣

كفن الأمة المزوجة على زوجها دون سيدها ٣٤٤

في أنه يؤخذ كفن الميت من أصل تركته مقدماً على الديون و الوصايا ٣٤٤

فيما إذا لم يكن للميت كفن دفن هرياناً و لا يجب على المسلمين مثل الكفن ٣٤٨

٤٦٨ مصباح العقبة / ج ٥

استحباب بدل الكفن وغيره. ٣٤٩ .

فيما حكى عن جماعة من التصريح بوجوب تكفين مَنْ ليس له كفن من بيت

مال المسمين... .. ٣٥١ .

جواز أخذ ما يحتاج إليه الميت من كافر و سدر وغيره من الزكاة و بيت المال ما

لم يكن له تركه. ٣٥٢ .

٣ - فيما إذا سقط من الميت شيء من شعره أو جسده وجب أن يطرح معه في كفه... ٣٥٤ .

الحكم الرابع. في مواراته في الأرض

المقدمات المسنونة:

١ - تشيع جنازته. ٣٥٦ .

في أنه لا يضر في التشيع تبعته حتى يُدفن ٣٥٧ .

٢ - مشي المشيع و عدم ركوبه... .. ٣٥٩ .

٣ - مشي المشيع وراء الجنازة أو إلى أحد جانبيها... .. ٣٦١ .

٤ - تعكر المشيع في ماله و الانعاط بالموت و التخنُّع و كراهة الضحك و اللهر

و النعب ٣٦٣ .

كراهة جلوس المشيع حتى يوضع الميت في لحدّه ٣٦٤ .

كراهة مشي غير صاحب المصيبة مع الجنازة بغير رداء. ٣٦٥ .

٥ - تزيين الجنازة... .. ٣٦٨ .

في معنى تزيين الجنازة ٣٦٩ .

٦ - إعلام المؤمنين بموت المؤمن ٣٧٤ .

٧ - قول المشاهد للجنازة: الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم، و صير

ذلك ممّا ذكر في الروايات ٣٧٥ .

٨ - وضع الجنازة على الأرض إذا وصل إلى القبر... .. ٣٧٦ .

في أنه ينبغي وضع الجنازة أسفل من القبر بذراعين أو ثلاثة ٣٧٦ .

٤٦٩	مهرس الموضوعات
٣٧٧	في المراد بأسفل القبر
٣٧٩	في أن المرأة توضع على الأرض مما يلي القبلة
٣٧٩	٩ - نقل الميت في ثلاث دفعات
٣٨٠	١٠ - إرسال الميت إلى القبر سابقاً برأسه والميتة عرضاً
٣٨١	١١ - نزول من يشاؤه في القبر حافياً ويزرع وداءه ويكشف رأسه ويحلل أزراره
٣٨٣	كرامة تولي الأقارب الإنزال في القبر للرجل
٣٨٨	استحباب الدعاء بالمأثور للميت عند إنزاله في القبر

فروض الدفن

٣٨٩	١ - مواراة الميت في الأرض
	فسي أن راكب البحر إذا مات وتعدّر الوصول إلى البر يلقى فيه إمّا مثقالاً
٣٩٢	أو مستوراً في دواء
٣٩٥	٢ - إضجاعه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة
٣٩٦	فيما إذا كان الميت امرأة غير مسلمة حاملاً من مسلم يستدبر بها القبلة

ملئ الدفن

٣٩٧	١ - حفر القبر قدر القامة أو إلى المترقوة
٣٩٩	٢ - جعل لحد للميت مما يلي القبلة
٤٠٢	٣ - حل عقد الأكمات من قتل رأسه ورجليه
٤٠٣	٤ - جعل شيء معه من تربة الحسين <small>عليه السلام</small>
٤٠٤	٥ - تلقيته الشهادتين والإقرار بالائمة <small>عليهم السلام</small> بأسمائهم حتى إمام زمانه
٤٠٧	٦ - الدعاء للميت قبل التلقين أو بعده
٤٠٧	في أنه ينقذ المجد بالذين وخبره
٤٠٧	في أنه ينمي سدّ خلل اللحد بالطين وإتقان بنائه
٤٠٨	٧ - الخروج من القبر من قتل رجل القبر

- ٨ - أن يهيل الحاضرون غير أولي الرحم عليه التراب باليد أو ظهور الأُكف قائلين:
 إنا لله وإنا إليه راجعون ٤٠٩
- في أن الأفضل أن يحثو التراب ثلاث مرّات ٤٠٩
- ٩ - رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومات أو مفرّجات ٤١٠
- ١٠ - تربيع القبر، والمراد منه ٤١٢
- ١١ - صبّ الماء على القبر ٤١٣
- كيفية صبّ الماء على القبر ٤١٤
- ١٢ - وضع اليد خامراً بها على القبر ٤١٥
- ١٣ - الترحّم على الميت بعد دفنه ٤١٦
- ١٤ - تلقين الولي إياه بأرفع صوته بعد انصراف الناس عنه ٤١٧
- ١٥ - صلاة ليلة الدفن ٤١٩
- استحباب التعزية ٤٢٠
- استحباب التعزية قبل الدفن وبعده ٤٢١
- تأدّي سنة التعزية بمطلق ما يتمزى به أهل المصيبة، ويكفي أن يراء صاحبها ٤٢٢
- كراهة فرش القبر بالساج إلّا عند الضرورة ٤٢٣
- في أنه يكره أن يهيل ذو الرحم على رحمه ٤٢٤
- كراهة تجصيص القبور والبناء عليها وتطينتها ٤٢٥
- كراهة تجديد القبور بعد اقتدارها ٤٢٧
- كراهة دفن ميّتين في قبر واحد ٤٢٨
- كراهة نقل الميت من بلد إلى بلد آخر إلّا إلى أحد المشاهد ٤٢٩
- كراهة الاستناد إلى القبر أو المشي عليه وكذا الجلوس عليه ٤٣٥

الحكم الخامس: في اللواحق

مسائل أربع:

٤٧١	فهرس الموضوعات
٤٣٦	١ - عدم جواز نبش القبر
٤٣٦	موارد استثناء عدم جواز نبش القبر
٤٣٦	منها: ما لو دُفن الميت في أرض مخصصة
٤٣٧	ومنها: ما لو كُفّن بكفن مفسوب
٤٣٧	ومنها: ما لو وقع في القبر ما له قيمة
٤٤٠	عدم جواز نقل الموتي بعد دفنهم مطلقاً
٤٤٦	عدم جواز شق الثوب على غير الأب والأخ
٤٥٠	٢ - الشهيد يُدفن بشيابه
٤٥٢	في أنه ينزع من الشهيد الخفان والفرو أصابهما الدم أو لم يصبهما
٤٥٣	في أنه لا فرق في الشهيد بين أن يُقتل بحديد أو غيره
٤٥٣	٣ - حكم الصبي والمجنون إذا قُتل شهيدين حكم البالغ العاقل
٤٥٣	٤ - إذا مات ولد الحامل في بطنها قُطع وأُخرج إن لم يمكن إخراجهِ صحيحاً
	فيما لو ماتت الحامل دون الحمل ولم يتيسر إخراجهُ بدون تضرر الولد شق جوفها من
٤٥٤	الجانب الأيسر و انتزع و جُبط الموضع
٤٥٧	فهرس الموضوعات



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

